﴿ حاجی احمد خلوصی و حاجی مصطفی درویش ﴾
﴿ و شرکاسی صحافیهٔ عثمانیه شرکتی ﴾

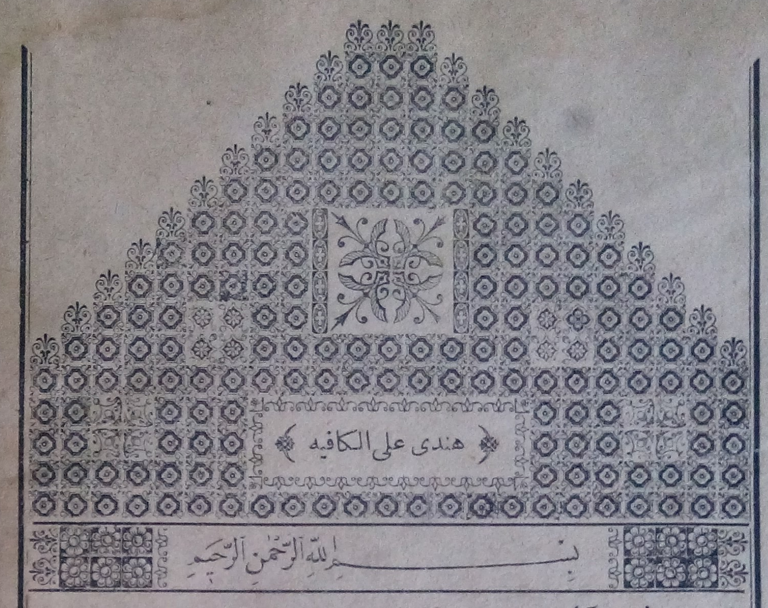
( شرکتمزک بدایت تشکیلندنبرو کتب و رسائل عربیه و ترکیه غایت )
( مصحح و اهون فیئاتله نشر اولندیغی کبی الحمد اشبو بیك اوچیوز )
( اون سنه سی دخی ﴿ هدی علی الکافیه ﴾ نام کتابك )
( تصحیحنه اهتمام ایله طبعنه موفق اولنوب بیوك دیوزیتوسی )
( حکاکلر ارقه‌ز قاغنده (۲ و ٤) نومرولی مغازه اولوب شعبه‌لرندن )
( برنجی شعبه‌سی حکاکلرده (۳) نومرولی دکانده و ایکنجی شعبه‌سی )
( ازمیرده کاغدجیلر ایچنده بکارلی زاده حافظ احمد طلعت افندینك )
( (١٦) نومرولی دکانده و اوچنجی شعبه‌سی قونیه‌ده صوفی زاده )
( محمد رضا افندینك دکانده و دردنجی شعبه‌سی طربزونده سپاهی )
( بازارنده کائن صحاف موسی افندینك دکانده و بشنجی شعبه‌سی )
( ارضرومده کلیساقپوسنده ملاداودزاده شمس الدین افندینك )
( و کورجی قپوسنده شیخ افندی بکنی سلیمان رفقی افندیلرك دکانلرنده )
( و التنجی شعبه‌سی بارطینده احسانیه جاده سنده قره‌قاش زاده )
( ابراهیم رحمی افندینك دکانده کرك و مصارفات نقلیه‌سی ضم )
( ایله استانبول فیئاتنه صاتلقده در و سلانیکده دخی استانبول )
( چارشو سنده مصطفی صدقی افندینك دکانده صاتلقده در )

درسعادت

( معارف نظارت جلیله سنك ١٢٤٥ نومرولی ١٨ )
( جماذی الآخر سنه ١٣١٠ تاریخلی رخصتنامه سیله )
( سلطان بایزید جامع شریفی کتبخانه‌سی تحتنده صحافیهٔ عثمانیه )
( شرکتنك ٨٧ نومرولی مطبعه سنده طبع اولنمشدر )

فهرست كتاب الفاضل شهاب الدين الهندى

تمت




بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدالله نحوالآئه الوافية * ونشكره لنوال نعمامه الكافية * ونصلى على نبيه الرضى محمد الرافع مناصب الهداية لارباب اللباب بكلمته الباهرة * وعلى اله واصحابه المعللين بشهاب صحبته الفاخرة * و الحاجبين عاذية اعدا الله بوارق السيوف المهندة القاطعة * ( وبعد فقد صنف طبقات الادباء والكتاب * تصانيف فى علم الاعراب بحسب قوتهم فى البيان * وشهمتهم من بلاغة الخاطر و البيان * لكن الشيخ الامام * قدوة الانام * وحيد العصر * فريد الدهر * افضل المدققين * برهان المحققين * اباالمفاخر شهاب الدين بن شمس الدين بن عمر الزوابى الدولتا آبادى ثم الهندى اكرم الله مآبه * واجزل ثوابه * قدعمل حواشى على الرسالة المشهورة فى الاعراب لشيخ الصناعة قدوة الائمة المشتهرة فى المشارق والمغارب * العلامة ابن الحاجب اسكنه الله تعالى الفراديس * وانال روحه التقديس * قدحازت مع الصغر سمينها * وجاوزت فى الفضل جميعها من حيث نشأت نبعتها * وتفرعت دوحتها موشاة بحبر الالفاظ الساخرة * ومغشاة بحلل المعانى الزاهرة * حل عقد البيان بمعاقده * وبيض وجه البلاغة بما سوده * ولعمرى هذه هى التى تقتضى الادباء ان يخلدوا بتحرير معاليها اقلامهم * ويحلوا بتقرير مساعيها كلامهم * ولوادركها الماضون من ارباب التصانيف لحدثتهم انفسهم بان يعتذروا بعد العجز عن كنه مدايحها * وتعداد منايحها * اعتذار ابى نواس بقوله * اذانحن اثنينا عليك بصالح * فانت كماتثنى وفوق الذى تثنى * ولما كان عقدا قد انفصم فتناثرت لاليه * وروضة دخلت اسافله فى اعاليه * وكانت كافية شافية *

( ومن )



ومن وراء الاقناع والاشباع آية * اردت ان امتع المحصلين بها بنظم منثورها * وجمع مأثورها * ليتخذوها سميرا على السهر * وانيسا فى المقام والسفر * وعلى الله التكلان فى الامال * واليه المرجع والمآل ( فاقول ناقلا لكلامه وبالله استعين لاتمامه انمالم يبدأ الشيخ رحمه الله فى هذه الرسالة بحمدالله هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يبدأ به على سننها * وليس ذابال حتى يكون بتركه الحمد اقطع وبدأ بذكر الكلمة والكلام لكونهما موضوعى علم النحو حيث يبحث فيه عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولما كانت الكلمة جزء الكلام ويرجع الاعراب اليها بالذات قدمها عليه فقال ( الكلمة ) اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة الواحدة كلية مفهوما وان كانت جزئية فيما صدقت عليه والتعريف باعتبار المفهوم وعلى هذا لاينافى الاستغراق ايضا كمافى كل فرد وكل واحد لكن محل التعريف يأباه اذالتعريف انمايكون للحقيقة دون الافراد الاان يقصد بيان الطرد لا التعريف واماحمل * اللام على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود الاان يعتبر التعيين باعتبار المقام والاولى ان يحمل على الجنس اوالعهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة قيل بتجريد التاء عن معنى الوحدة واتيانها للتحرز عن الوقوع على الثلاث فصاعدا كماهو حكم المجرد عنها وفيه ان الاسم المجرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كماقيل ان الانسان لفى خسر اما تجريد التاء عن معنى الوحدة فبعيد لايوجد فى الاستعمال لكونه نصا فى الوحدة * والكلم المجرد عن التاء جنس لاجمع كماقيل بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وبتصغيره على كليم وبقوله احد عشر كلما وقيل جمع حيث لايقع الاعلى الثلاث فصاعدا والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم والاخيران ممنوعان ( لفظ ) وهو فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها وفى الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وقيل الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وقيل مايتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفى كل وجوه من النظر تأمل تعرف واحترز به عن الدوال الاربع وانما لم يقل لفظة لان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع ان اللفظ اخصر واللفظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما كالمنوى فى زيد ضرب واضرب حيث يصدق عليه تعريف اللفظ اعتبارا وحكما لا حقيقة اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ

وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه فيه احكام اللفظ فكان لفظا حكما بهذا الاعتبار و المحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة مايتلفظ به الانسان وصدق الماهية لايستدعى الوجود فالمحذوف لاينافيه (وضع) الوضع تعيين اللفظ للمعنى اولا وقيل تعيين اللفظ بازأ المعنى بنفسه وقيل تخصيص شئ بشئ متى اطلق المخصص اواحس به فهم المخصص له ويخرج من الاول المشترك باعتبار المعنى الثانى و المنقولات الا ان يراد الاولية عند الواضع ويخرج الدوال الاربع فيراد تعريف النوع لا الجنس ويخرج من الثانى الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب بان المحتاج الدلالة لا التعيين ويدخل فى الثالث المحرفات الا ان يمنع فيه التخصيص و المنقولات الا ان يراد التخصيص الاول اويعترف فيهما بالوضع ويخرج منه الحرف حيث لايفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا و اطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ويخرج من جميع التعريفات حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ دون المعنى فيراد تعريف النوع وانما ترك قيد الدلالة لاندراجها فى الوضع و مايقال تركه لئلا يخرج الحرف قبل ضم ضميمة ففيه ان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة فلا يخرج الحرف وفيه وفيه ويحترز بقوله وضع عن المحرفات والاصوات والمهملات ومايدل بالعقل (لمعنى) مفعول به باللام وفيه احتراز عن حروف الهجاء (مفرد) وهو مالاينقسم عليه لفظ بخلاف المركب كمعنى الرجل و ضربت وقائمة وضربت وقائمة وتضرب وبصرى مركبات والالزم فى حسنة توالى اربع حركات فى كلمة واحدة وفى عداة ابدال الواو فى الوسط ولايلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتأنيث فى قائمة ولو لزم للزم فى الرجل اجتماع التعريف و التنكير وليس فليس وقوله مفرد بالرفع صفة اللفظ و بالجر صفة المعنى و بالنصب حال من ضمير وضع (وهى اسم وفعل وحرف) اى الكلمة صادقة على هذه الاقسام والا فالكلمة من حيث هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف و منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكلى الى الجزئيات لا انقسام الكل الى الاجزاء والاسم مأخوذ من السمو بدليل امثلة اشتقاقه من نحو سمى يسمى واسما وسمى وقيل من الوسم لتناسبهما فى معنى كون كل منهما علامة للمسمى و الامثلة محمولة على القلب وسمى الفعل فعلا لتضمنه اللغوى وهو المصدر و الحرف فى اللغة الطرف سمى به لانه يكون فى طرف





من الاسم والفعل و اللام فى قوله (لانها) متعلق بمفهوم الكلام حيث يفهم دعوى الحصر بالسكوت فى معرض البيان اى انحصرت فى هذه الثلاثة لانها (اما ان تدل) اى لان حالها اما دلالة او عدم دلالة او لانها اما ذات دلالة او لانها اما دلالتها على كذا ثابتة فيكون قوله اما ان تدل مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر ان يمكن ان يؤول المصدر باسم الفاعل اى لانها اما دالة فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة ودلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه وهذا تعريف بالعلامة والاثر والا فالفهم الذى هو صفة السامع او صفة المعنى كيف يعرف به الدلالة التى هى صفة اللفظ ويمكن ان يقال انه تعريف لصفة الشئ بصفته السببية اصطلاحا ولا مشاحة فيه والمراد اما ان تدل وضعا فلا يرد ماخرج من الاستقلال من الاسماء كالموصولات ونحوها (على معنى) مفعول به لتدل و جره تقديرى كعصا (فى نفسها) فى بمعنى الباء اى بنفسها لا بضم ضميمة ويحتمل ان يكون صفة معنى اى حاصل فى نفس الكلمة اى مدلول لها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل فى غيره اى مدلول لغيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم دالة على نفى تضمنه الفعل وعلى هذا فقس وفى بعض النسخ فى نفسه اى معنى حاصل بنفسه اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم او فعل بخلاف الحرف (اولا) عطف على تدل اى لاتدل على معنى فى نفسها فان قيل العدم لايكون مقوما للماهية قيل هذا التعريف رسمى لاماهية مع ان العدم المضاف الى الموجود قد يعرف به قالوا العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحياة عما من شانه الحيوة (الثانى) اى مالايدل على معنى فى نفسها (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لما قال اما كذا او كذا فكان سايلا قال ما الاول و ما الثانى فقال الاول كذا والثانى كذا وانما قدمه فى الدليل وان كان آخره فى الدعوى لانه فى اللغة الطرف فذكره مرة فى طرف اخر ومرة فى طرف اخرى ولان الشروع فى البيان من القريب اولى لعدم التقسيم فيه ولانه عدمى والعدم مقدم (الاول) اى مايدل على معنى فى نفسها (اما ان تقترن) خبر الاول بحذف مضاف منه او من المبتدأ او مبتدأ محذوف الخبر او بتأويله بالصفة على طريقة اما ان تدل والمراد اما ان تقترن وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران فى الاستعمال ولا على طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الآن او امس او غدا مما اقترن بالعارض (باحد الازمنة الثلاثة) الماضى والحال والاستقبال وتقييد الاقتران باحد الازمنة الثلاثة يمنع

خروج نحو الصبوح و الغبوق و العبرى و التأديب عن حد الاسم و دخوله
فى حد الفعل و المضارع يقترن باحدها عند الواضع او يقال ما اقترن بزمانين يصدق
عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد فى الاثنين لكنه لا يصدق عليه انه
يقترن باحدها فقط و المراد الاقتران لا بقيد فقط و لا يشترط التعيين و عدمه فلا يخرج
المضارع الغير المعين و الماضى المعين و لا يرد لفظ الماضى و المستقبل لان المراد بالاقتران
الاقتران بالصيغة و ليست فيهما صيغة اقترنت و لانه ان اريد بهما الفعلان المعهودان
فمعناهما غير مقترن و انما المقترن معنى معناهما و ان اريد بهما الزمان فمعناهما
الزمان لا لشئ آخر يقترن به و فيه و فيه (اولا) اى او لا يقترن باحد الازمنة
الثلاثة (الثانى) اى ما لا يقترن باحد الازمنة الثلاثة (الاسم) الجملة مستأنفة
(والاول الفعل) اعلم ان الدليل عقلى و المقدمات اصطلاحية فعلية فلا يرد
ماقيل من ان العقل لا يحكم بالحصر لاحتمال القسم الاول و كل من قسمى قسم الثانى
التقسيم و ان الدليل من اقتران الشرطيات و وجه الحصران هذه القسمة دايرة
بين النفى و الاثبات فيوجب الحصر و الالزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما
لاختصاص كل صورة من الاقتران الاقتران بقسم فلم يبق للزايد الا شمول العدم
فيلزم ارتفاع النقيضين او شمول الوجود فيلزم اجتماعهما (وقد علم) الواو
عاطفة على المحذوف اى قد تبين وقد علم او اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا
للطالب او لرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريفه الاقسام او لتنبيه من لا يكتفى
بالاشارة و لله در المصنف حيث اشار الى الحدود فى ضمن الدليل ثم نبه بقوله وقد
علم ثم صرح بعد بناء على اختلاف مراتب الطبايع و قداما للتقريب او التحقيق
وقد جرت العادة باستعمال العلم فى الكليات و المعرفة فى الجزئيات (بذلك) اى
بالدليل المذكور و الباء للاستعانة و انما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن
فى الذهن و اختار ذلك دون هذا للتعظيم كما فى قوله تعالى ذلك الكتاب (حد كل
واحد منها) مفعول ما لم يسم فاعله و اريد بالحد المعرف للشئ الجامع المانع و فى
تعيين حرف الاضافة ههنا نوع صعوبة اذ اللام تقتضى المغايرة و من تقتضى صحة
الحمل الا ان يقال كل لاحاطة جزئيات كلى اضيف اليه هو و مفهوم قوله و احد
منها كلى يصدق على الاسم و الفعل و الحرف و اضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام
لكن يمتنع اظهارها الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد و نحو ذلك و الا يلزم فك
كل عن الاضافة و ذا لا يجوز و المعنى و قد علم حد جزئيات لهذا الكلى و قوله منها
اى من الانواع الثلاثة المذكورة صفة واحد (الكلام) لم يعطفه على قوله





الكلمة الخ مع وجود الجامع و التناسب لعدم قصد الربط و عدّه كخطبة بعد خطبة
و فصل بعد فصل و كتاب بعد كتاب (ما تضمن) آثر تضمن على تركب لانه
اخصر لاستغنائه عن صلة من و لصدقه على اضرب حقيقة دون تركب و فيه
ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد و التركيب دون التضمن و الاولى التلفظ
بالمصطلح و ايضا ان قوله تركب اخصر لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين رأسا
بان يقول ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن و ايضا ان جعل اضرب متضمنا
لكلمتين حقيقة محل تأمل (كلمتين) يشمل التركيب الاضافى و الاسنادى و التوصيفى
و الامتزاجى و غيرها و لا يرد عليه نحو زيد ابوه قائم مما تضمن اكثر من كلمتين
لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجودهما فيه
و اعلم ان زيدا قائم بهيئته المجموعية متضمن لزيد و قائم بهيئتهما الافرادية فلا يلزم
اتحاد المتضمن و المتضمن و فيه انه يصح ان يقول ما تضمن الاسناد اذ الاسناد
لا يكون بدون الكلمتين و هو اخصر لترك من كلمتين و الباء لكنه يتوهم حينئذ
صدقه على الجزء (بالاسناد) الباء للاستعانة او الالصاق او السببية او المصاحبة
و هى متعلقة بتضمن او صفة مصدر محذوف اى تضمنا ملتبسا او صفة كلمتين اى
كلمتين ملتبستين و احترز به عما وراء التركيب الاسنادى و المراد من الاسناد هو
الاسناد الاصلى المقصود لذاته قيل هو النسبة المفيدة فايدة تامة و هو اعم من
الاخبار و قيل هو الحكم المفيد باحد جزئى المركب على الآخر و الاسناد اعم من
الاخبار و اختاره ليتناول الانشاء ايضا فان قيل يصدق هذا الحد على نحو رجل
قام ابوه و الذى قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام و ابوه بخلاف عبارة المفصل من
قوله هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى فانها صدقت على قام
ابوه مثلا و لم تصدق على ما تضمنه و كذا كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت
زيدا قائما بمجموعه كلام لانه متضمن لكلمتين بالاسناد و كلام المفصل يشير الى ان
الكلام هو ضربت و المتعلقات خارجية عنه قيل و اعلم انه لو قال الكلام ما فيه
الاسناد لكان احضر لكنه يتوهم صدقه على الجزء و ايضا لان الاسناد صفة
تتعلق بكل جزء و قيل يلزم الاقتصار على الفصل و فيه (و لا يتأتى) اى و لا
يحصل (ذلك) اى الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد او التضمن المذكور او الاسناد
الاصلى المقصود لذاته و على الاولين يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلى
يصلح مظروفا للجزئى و انما اخر المسند اليه بناء على مقتضى الظ لان السامع خالى
الذهن فلا يحتاج الى التقوى و قدمه صاحب المفصل فقال و ذلك لا يتأتى اخراجا

للكلام لاعلى مقتضى الظا لتنزيل غير المتردد منزلة المتردد لتقديم ما يلوح قبله بحكم الجزء وهو قيد الاسناد فقدمه للتقوى ( الا فى اسمين ) اى لا يحصل فى تركيب الا فى احد هذين التركيبين لامتناع الاسناد فى غيرهما وفى معنى من اى من اسمين فلا يكون الظرف والمظروف شيئا واحدا وقدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئيه التقديم ( اواسم و فعل ) قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق وفى بعض النسخ او فعل واسم ووجه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر ونحو يازيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم ونحو ان تكرمنى اكرمك وان كان مركبا من الجملتين لكن المعتبر فى الكلام هو الثانية والشرط قيد فان قيل ما باله صرح فى تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح فى الكلمة قيل ان التركيب العقلى بين كلمتين يرتقى الى ستة فاحتاج الى الحصر ولو قال الكلام ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر لكن ما ذكره اوضح واصوب ( الاسم ) لم يعطفه على ماسبق لعدم قصد الربط كامر ( مادل ) اى كلمة دلت فما موصولة او موصوفة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفعل والمراد بالدلالة الدلالة الاولية فلا يرد اسماء الافعال فان قيل ان اريد بالدلالة الدلالة المطابقة دخل الفعل فى حد الاسم لان مدلوله المطابقى غير مقترن والالزم اقتران الزمان بالزمان وان اريد بها دلالة التضمنى خرج الاسماء البسايط قيل واعلم ان الماضى الواقع فى الحد يراد به الاستمرار ( على معنى فى نفسه ) اى بنفس الكلمة لابضم ضميمة كالحرف فعلى هذا الفظة فى بمعنى الباء متعلقة بدل والضمير عايد الى لفظة ما ويحتمل ان يكون الضمير عايدا الى ما ويكون فى نفسه صفة معنى اى كلمة دلت على معنى حاصل فى نفسها ومعنى حصوله فى الكلمة كونه مدلولا لها وليس بتكرار اذ الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول لها وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ اخر تضمنا او التزاما او مطابقة كاللام فى الرجل تدل على معنى يدل عليه الاسم الواقع بعدها تضمنا باعتبار الوضع التركيبى وكذا لم تدل على النفى الذى تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبى وكذا من فى سرت من البصرة تدل على ابتدأ تضمنه البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على الوضع التركيبى ونعم تدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة والياء والهاء والكاف والتافى اياى واياه واياك وانت تدل على مايدل على الضمير من الصفات اللازمة التى تضمنها والتنوين يدل على صفات يدل عليه اللفظ التزاما فقوله فى نفسه متعلق بدل او صفة





معنى او حال او خبر مبتدأ محذوف والجملة حال او صفة وضميره عائد الى اللفظ او المعنى واحترز به عن الحرف فانه ليس فى نفسه معنى بل هو علامة بحصول معنى فى لفظ آخر وعلى الاخير فى بمعنى الباء وعلى الاول يحتمل الوجهين ( غير ) بالجر صفة معنى وبالنصب حال وبالرفع خبر محذوف المبتداء والجملة حال او صفة ( مقترن ) اى غير مقترن جزءه فلا يدخل الفعل لان جزءه مقترن ولا يخرج البسائط لصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه اذ السلب قد يكون عند عدم الموضوع فاندفع ماقيل مادل عليه الفعل مطابقة غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشئ بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق فاقتران المعنى المطابقى بالزمان فى الفعل على وجه التسامح والمراد بالاقتران المنفى الاقتران وضعا فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس ( باحد الازمنة الثلاثة ) لا بشرط التعيين سواء كان معينا اولا فلا يرد المضارع وقوله الثلاثة صفة الازمنة ( ومن خواصه ) من تبعيضية اى بعض خواصه ولم يذكر المصنف الا ماهو اعرف جمع خاصة وهى ماتوجد فى المخصوص له دون غيره وقد ترسم بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وانما لم يقل من خصايصه اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما بين المباحثين عن الحد والخاصة ( دخول اللام ) قدم العلامات اللفظية لانها فى الدلالة اظهر ثم قدم مايدخل فى الاول وهو اللام واخر مايلحق الاخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركات وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من المعنوية الاضافة لتضمنها العلامة اللفظية ايضا وهو الجر او حرف الجر وانما خصت اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص به وحملت على اللام المعرفة اللام الزائدة للتحسين وفيه ( والجر ) وانما خص به لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه وقيل لكونه اثر حرف الجر وفيه ايضا وقيل انما لم يدخل الفعل لانه لماحط اعراب الفرع بجعله ماهو الاصل فى البناء اعرابا فيه وهو الجزم منع الجر لئلا يزيد اعرابه على الثلاث ولانه اريد حط الفرع عن رتبة الاصل بمنع شئ مما هو الاصل فى الاعراب فيه وخصت الجر لتوسط رتبته توفية للاعتبارين ( والتنوين ) اى الذى لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين الترنم والغالى وانما خص ماسواه به لايجابه الانقطاع عما بعده وايجاب الفعل الاتصال بالفاعل فيتنافيان واقتضاء الصفات الفاعل فرع له فلا يعتد به ولاختصاص كل من الامكنية والعوضية عن المضاف اليه

والفرق بين المعرفة والنكرة ومقابلة نون الجمع بالاسم واماماهو عوض عن حرف العلة فى نحو جوار فمحمول على ماهو عوض عن المضاف اليه طرداللباب ( والاضافة ) اى كونه مضافا بتقدير حرف الجر لاستلزامه معاقبة التنوين اما فى حكمه وقدعرفت اختصاصها به ولاختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف ماذكر من التنوين وماقام مقامه والتخفيف فى نحو الحسن الوجه محمول عليه طرداللباب ( والاسناد اليه ) اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من اليه المختصة به عقلا فيفيد الجر فاعرب وانما خص به لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه وانما اختار هذه الخمسة لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص اللام يتضمن انواع التعريفات واصناف اللام والميم وضمن الجر اختصاص حروف الجر والتنوين اختصاص اصنافها ومعانيها والاضافة اختصاص كونه مضافا ومضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف بما ذكر ونحو ذلك والاسناد اليه اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا ونحو ذلك واصناف المسند اليه على ماعرف فبالحرى ان يوثرها بالذكر ( وهو معرب ) الاعراب فى اللغة الاظهار وازالة الفساد والمعرب مظهر فيه اى محل اظهار المعانى ومزال فساده ( ومبنى ) مأخوذ من البناء المقصود به القرار وعدم التغير وهذا تقسيم الكلى الى الجزئيات ( فالمعرب ) الفا للتفسير واللام للعهد ( المركب ) الذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا وفيه وقيل اى الذى ركب مع عامله وفيه ايضا وهو كالجنس يشمل كل مركب وخرج به ماليس بمركب كالاصوات ونحو الف وبا وزيد وعمرو وبكر ( الذى لم يشبه ) ولم يناسب ( مبنى الاصل ) اى الماضى والامر بغير اللام والحرف وقوله الذى الى آخره كالفصل حيث خرج عنه ماناسب مبنى الاصل والمراد بمبنى الاصل مبنى هو اصل المبنيات فالاضافة بيانية وليس معناه مبنى اصله ولا فى اصله ولا مبنى القانون ونحو ذلك فان فى كل من ذلك وهنا لايخفى ولا يرد مبنى الاصل حيث هو مركب غير مناسب مبنى الاصل اذ الشئ لايشبه نفسه لان المراد الاسم المركب ولانه خارج دلالة ولان كلا من مبنيات الاصل يشبه صاحبه فلم يصدق عليه قوله لم يشبه مبنى الاصل واما مناسبة اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ومناسبة غير المنصرف الماضى والامر فى الفرعيتين ومناسبة سقيا سقاك الله ومناسبة





غير بمعنى الا الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة ومناسبة اخر اللام او من ومناسبة اى حرف الشرط والاستفهام وتضمن المثنى والمجموع حرف العطف وغير ذلك عما لم يؤثر فى منع الاعراب فمناسبات غير معتبرة لضعف او معارض وفيه ولو استدل على عدم مناسبتها باعرابها لكان دورا وايضا المناسبة مجهولة وارادوا القوية لكون القوة والضعف نسبتين لايخرجها عن الجهالة معافيه ( وحكمه ) اى خاصته اواثره الثابت به او حكم وقع فيه فالاضافة للملابسة ( ان يختلف ) بالقوة ( اخره ) اى صفة اخره ولا دور لو جعل هذا الحكم حدا له لامكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيدا وبالاستدلال بالواحد كجرجى او بالجمع كجبلى واضافته الى العامل للمدارية وعدمها فى هذان واللذان بناء على الواحد والجمع لا على البناء معا فيه ( لاختلاف ) اللام للوقت او للعلة ( العوامل ) اللام للجنس واحترز به عن اختلاف اخر غلامى بالياء وعن اختلاف اخر من الوجل ومن ابنك ومن زيد وفيه فان قيل جاءنى زيد مثلا اذا وقع فى الاول لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف الاخر على حصول اختلاف العوامل او يراد حصول الاختلافين بالفعل ويحمل على كون الخاصة مفارقة او يراد بالاختلاف الموجود للملازمة والمشاكلة وبالعوامل الجنس فيكون المعنى اختلاف صفة الاخر لوجود جنس العامل ( لفظا او تقديرا ) تفصيل لاختلاف الاخر اى اختلافا ملفوظ اومقدرا او لاختلاف العوامل اى سوا كانت العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل ( الاعراب ) عند البعض عبارة عن الاختلاف ويعضده ان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات مابه البناء فكذا الاعراب ولما كان اتفاقهم على تنويع الاعراب على الرفع والنصب والجر يعضد ان الاعراب مابه الاختلاف قال المصنف ( ما ) اى حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضى والاسناد ( اختلف اخره ) اى صفة اخر الاسم او المعرب انما جعل الاعراب فى الاخر لانه دال على الوصف اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف ( به ) اى بالحركة او الحرف فهو عايد الى ما فان قيل اختلاف اخر المعرب لايتحقق الا بحركتين فالحركة الواحدة ينبغى ان لايكون اعرابا قيل المراد السبب القريب غير التام اى ماله نوع تأثير فى المسبب لا التأثير التام فيخرج العامل لانه سبب بعيد وتدخل الحركة الاولى والثانية لان الثانية لاتوجب الاختلاف الابعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد

السكون فيكون مما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما يختلف به اخر المعرب لان الاسم حينئذ معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل اختلف بها اخره من السكون الى الحركة وان لم يكن فى حال الاعراب كما يقال ارضعت هـذه المرأة هذا الشاب (ليدل) اى الاختلاف او مابه الاختلاف وهـو علة غائية للاختلاف وقد خرج بهـا حركة نحو غلامى لانهـا مما اختلف به اخر المعرب لان غلامى معرب على اختيار المصنف لكنهـا لا تدل على معنى من المعانى المعتورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد يخرج حركة نحو يا غلامى باعتبار الحيثية فانها ليست مما جئ به من حيث انها يختلف بها اخر المعرب بل من حيث انها توافق الياء (على المعانى) اى الفاعلية والمفعولية والاضافة (المعتورة عليه) اى على ذلك المعرب او الاسم يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اى تداولوه وعلى هذا تكون المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعـانى متداولة لا متداولة وان ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلى نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعانى المعتورة مظهرها اياها عليه (وانواعه) اى انواع اعراب الاسم بالاستقراء وانما قال ههنا وانواعه وفى المبنيات والقاربه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعانى فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها انواعا بخلاف هناك لان كل واحد من علامة البناية تدل على امر واحد وهو البناء (رفع) يسمى رفعا لارتفاع الشفعة السفلى عند التلفظ به ولرفع مرتبته بين اخويه (ونصب) يسمى نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة فى الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام (وجر) سمى جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى تنجر الى اسفل عند التلفظ به قيل انما ينحصر الاعراب فى الثلاث لان المعانى ثلاثة فيكون انواع الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة ليكون الدال على حسب المدلول والالزم الاشتراك او الترادف (فالرفع) الفاء للتفسير (علم الفاعلية) ليناسب الرفع الفاعل فى القوة والياء مصدرية اى كونه فاعلا حقيقة او حكما او نسبية اى الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهى فى المبتدأ كونه مسندا اليه وفى الخبر كونه جزأ ثانيا من الجملة وفى خبر باب ان كونه جزأ ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء وانما لم يقتصر على مجرد كونه جزأ ثانيا من الجملة لان المقتضى للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعوامل وكونه جزأ ثانيا غير متقوم بان لوجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكر لحصوله بان كما ترى وكذا القول





فى اسم ما ولا انها كونه مسندا اليه واقعا بعد ناف مقتض للجملة كليس وفى خبر لا التى لنفى الجنس انها كونه جزأ ثانيا بعد ما تقتضى للاسماء فاعرف (والنصب علم المفعولية) ليناسب النصب المفعول فى الضعف والياء فيها ايضا مصدرية اى كونه مفعولا حقيقة او حكما او نسبية اى الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى فى الفضلات كونها فضـلة كالمفاعيل وفى اسم ان ولا وفى خبر باب كان وما ولا كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع (والجر علم الاضافة) ليناسب الجر المضاف اليه فى التوسط ولم يقل علم الاضافية لان الاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا باتيان الياء والتاء ولانه ليس للجر المعتد به ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء المؤذنة بالالحاق والاضافة اعم من ان يكون حقيقة او صورة كما فى بحسبك درهم وضارب زيد وحسن الوجه (والعامل) اى عامل الاسم والعامل المطلق هو ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسماء على وجه مخصوص فيه وفيه انه ان اطلق الوجه المخصـوص اى مخصوص باى خصوصية كانت ورد نحو يا زيد وغلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول من اخذ العامل فى حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يأباه ذكر اخر الكلمة ويخرج عامل الفعل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى او الشبه التام بالاسم (مابه يتقوم) اى عامل يحصل بسببه او باستعانته واعلم انه ان اريد به السبب البعيد فلا يرد الاسناد لانه ليس بسبب بل شرط اولانه سـبب قريب وفيه وتقديم الجار والمجرور للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج اليه فى الحد (المعنى المقتضى للاعراب) وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب فى ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية زيد وكضربت فى ضربت زيدا فانه يتقوم به مفعولية زيد وكالباء فى مررت بزيد فانه يتقوم به الاضافة فى زيد وقد عرفت معنى الفاعلية والمفعولية فلا نعيد وعامل المبتدأ اعنى التجرد للاسناد به يتقوم فاعليته وهو كونه مسندا اليه لانه لو لم يكن مجردا تلعبت به العوامل اللفظية فيتحقق فيه ما يقتضيه الفاعلية البتة لو لم يكن التجرد للاسناد فعدم تحققه فيه ظ ولما كان الاعراب اما بالحركة او بالحرف والاعراب بالحركة اما مستوف للحركات الثلاث اولا والثانى اما محمول فيه الكسرة على الفتحة او على العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلاث او بحرفين والثانى اما رفعه بالواو او بالالف وهذه ستة اقسام شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالته لان الاصل هو الاعراب بالحركة والاصل

فيه استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عن الاصل فقال ( فالمفرد المنصرف ) الفاء فصيحة اى اذا عرفت ذلك فنقول المفرد الى اخره والمراد بالمفرد المفرد من كل وجه واحترز به عن غير المفرد من المثنى والمجموع وما فى حكمهما ما الحق بهما فلا يرد نحو كلا والاسماء الستة لانها غير داخلة فى المفرد حيث اريد به المفرد من كل وجه ولانه لا يلزم بالحكم على الجنس على الاهمال الحكم على كل فرد ولان الاسماء الستة وكلا معربان بالحركات الثلاث وان لم يكن كذلك فى كل حال والاستغراق يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها وفيه ( والجمع المكسر ) احترز به عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون او بالياء والنون ( المنصرف ) صفة بعد صفة واحترز به عن غير المنصرف من المجموع كمساجد ومصابيح وكذا فى الاول ولو قال المفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر الا انه لما كان مما يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب ( بالضمة ) لفظا او تقديرا ( رفعا ) ظرف او حال او مصدر نوعى ان قدر يعرب او تميز عن النسبة اى وقت رفع العامل او مرفوعا او تقديره ويعرب بالضمة رفعا او بالضمة رفعه ( والفتحة نصبا ) من باب العطف على معمولى عاملين مختلفين بتقديم الظرف نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ( والكسرة جرا ) ونصبا وجرا كقوله رفعا واعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء ( جمع المؤنث السالم ) هو صفة جمع المؤنث وليس باعرف عن الموصوف لان المضاف الى ذى اللام له فى باب الصفة حكم ذى اللام والمراد صيغة جمع المؤنث السالم فلا يخرج نحو سجلات وسفرجلات من جموع المذكر او المراد جمع المؤنث وما على صيغته نحو سجلات فكان من حذف المعطوف ولو قال الجمع بالالف والتاء لكان اظهر واشمل واحترز بقوله السالم من جمع المؤنث المكسر كخمر فى جمع خمراء ( بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا ) لانه فرع جمع المذكر وحمل فيه النصب على الجر فحمل فى الفرع لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والمزية بكون اعرابه بالحركة متحملة ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب فى اخره ولان الاعراب بالحرف فى الجموع صار اصلا ممهدا معتبرا فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها وانما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيها احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث وليتأتى ذكرهما على ترتيب الاحتراز عنهما فى قوله فالمفرد المنصرف، ولان غير المنصرف بمنزلة التعدد لانه





قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ( غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا ) لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما ( اخوك وابوك وهنوك وحموك ) ام الزوج وعصبته فلا يضاف الا الى المرأة ( وفوك وذو ماله ) اضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة واعلم ان اربعة منها منقوصات والخامس اجوف واوى لامها هاؤ اصله فوه والسادس لفيف مقرون بالواوين واصله ذوو وان المراد منها الاسماء الستة المكبرة الموحدة لا هذه الالفاظ والالكان من باب الحكم على الجزى فان قيل من اى نوع هذه الارادة قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهرة مسماة بها كما عرف فى رب حاتم ولكل فرعون موسى فيصح ان يؤول اخوك وابوك الى اخره بالصفة التى اشتهرت بها ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل ذلك وجه الشبه ( مضافة ) اما حال من قوله اخوك الى اخره لانه مفعول فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام واما حال من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوى واما جعلها خبر كانت المحذوفة ففيه ما فيه ( الى غير ياء المتكلم ) الجار متعلق بمضافة واحترز به عن نحو ابى واخى وخبر قوله اخوك ابوك الى اخره قوله ( بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ) اى يصح اعرابها بالحروف والثلاثة بالامكان العام لا بالضرورة فلا يرد ما قيل واعلم ان فى الاسماء الستة الموحدة فى اعرابها وجوها منها اعرابها بالحروف الثلاث اذا كان فى اخرها حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير الياء وانما اعربت حينئذ بالحروف لانها تشبه المثنى فى الدلالة على امرين وامكان العمل بالشبه لوجود ما يصلح للاعراب فى اخرها فى حالتى هذه الحالة سماعا بخلاف حالة الافراد والاضافة الى الياء لعدم ذلك فيهما وكذا فى حالة التصغير لان اخرها فيها حرف علة وما قبلها ساكن وهى فى حكم الحرف الصحيح والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم لعدم ما يصلح للاعراب فى آخرهما فى حالتى الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما فى الاضافة سماعا وكذا فى ساير الاسماء المحذوفات الاعجاز فاعرف ( المثنى وكلا ) عطف على المثنى وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا وفيه انه ذكر اثنتين مع الفرعية وفيه ( مضافا الى مضمر ) واحترز به عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حينئذ حكم العصا نحو جائى كلا الرجلين ورأيت كلا

الرجلين ومررت بكلا الرجلين ( واثنان واثنتان ) وكذا اثنتان وانما كان حكمهما كحكم المثنى لشبههما بالمثنى لفظا لوجود الالف والياء ومعنى للدلالة على شئين ( بالالف رفعا والياء نصبا وجرا ) وانما جعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لان فى اخرهما حرفا دالا على التثنية والجمع فامتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا اولى لانه اظهر فى الدلالة من المقدر وان كان بحركة ولا مانع منه بخلاف عصا حيث يلزم به فيه ترك التنوين او التقا الساكنين او تقدير الحرف ايضا قيل وانما جعل بها لانه وجد فى اخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب وقيل انما جعل اعرابهما بالحروف لمناسبتهما اياها باعتبار الفرعية فان قلت المصغر والمنسوب والمكسر ايضا فرع قلت ليس فيها حرف يصلح الاعراب وقيل انما جعل اعراب التثنية بالحرف لانها ضعف الواحد واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة وحمل الجمع عليها السلامة بناء الواحد فيهما واذا عرفت ذلك فالحروف الصالحة للاعراب ثلاث فاعطى الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية او لانها ضمير التثنية فى الفعل او لوفق اخر ضميرها وهو هما والواو للجمع لثقلها وقلة الجمع او لان مخرجها جمع الشفتين او لانها ضمير الجمع فى الفعل او لوفق اخر هم واحدها حالة الرفع فيهما لقوتها وبقى الحالتان فى كل منهما فاشتركت الياء بالضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ماقبلها ففتح فى التثنية لوفق ماقبل الالف وكسر فى الجمع لوفق الياء ثم زيدت النون عوضا عن حركة الواحد من حيث انها حركة لا من حيث انها اعراب وعوضا عن تنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى لا عوضا عن حركة الواحد فلا يرد ماورد من تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع المذكر السالم بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب كلا مثل التثنية لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعملناه باعتبارين فى الحالين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية فى حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ فى حالة الاضافة الى المظهر ولم نعكس لمناسبة بين المضمر والمعنى فى الخفأ وبينه وبين الاعراب بالحرف فى الفرعية ولانه اذا اضيف الى المضمر يكون تأكيدا للمثنى البتة فحمل على متبوعه ( جمع المذكر ) احترز به عن جمع المؤنث ( السالم ) صفة جمع اى جمع المذكر السالم وما على





فيكون من باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين وقلين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن ( واو لوا ) جمع ذو لا عن لفظه فان قيل قالوا لم يوجد فى كلام العرب كلمة اخرها واو بعد ضمة واولوا كذلك قيل الواو فى معرض التغيير فلم تعتد به او يقال الواو لما اقامت مقام الضمة صارت كانها ضمة وانما قدم اولوا على عشرين لانه ادخل فى الجمع منه لانه وضع بجماعة بمعنى الاصحاب من غير حصن بخلاف عشرين ( وعشرون واخواتها ) اى نظاير عشرين وامثالها من ثلاثين الى تسعين على وجه الاستعارة بتشبيه النظاير بالاخوات ( بالواو رفعا والياء نصبا وجرا ) وانما جعل اعراب اولوا وعشرين واخواته بالحروف للشبه بالجمع معنى للدلالة على الافراد ولفظا لوجود مايصلح للاعراب فى الاخر او حمل اولوا على واحده وهو ذو وفيه وانما لم يحمل عليه نحو ادل وقلنس مع وجود الشبه فيما ذكر لانه جعل فيه الواو ياء على القاعدة التصريفية فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم لو رفع بالواو فيلزم قلب الواو يا فيكون ثقيلا وفيه ( التقدير ) اى الاعراب التقديرى او تقدير الاعراب وهذا تقسيم اخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره ( فيما تعذر ) ما مصدرية حينية اى التقدير كائن فى وقت تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين من ضمير تعذر ( كعصا ) بدل من ما اى فى مثل عصا او خبر مبتدأ محذوف او صفة مصدر محذوف اى تعذرا مثل تعذر اعراب عصا والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور ( وغلامى ) والمراد بمثل غلامى كل معرب بالحركة مضافا الى الياء مطلقا صفة زمان محذوف او مصدر محذوف للتعذر المحذوف مضافا الى عصا اى كتعذر عصا وغلامى تعذرا مطلقا او زمانا مطلقا اى غير مقيد ببعض الاحوال اى فى جميع الاحوال وانما تعذر الاعراب فيهما اما فى عصا فللالف واما فى غلامى فللزوم كسرة ماقبل الياء لوقفها فلو اعرب بالحركة لفظا للزم تحريك حرف الواحد بحركتين مختلفتين او متماثلتين وهما محالان ولا يمكن ان يجعل كسرته جرا كما يجعل الف التثنية وواو الجمع رفعا للزوم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وهما الياء والعامل بخلاف الالف والواو وقيل غلامى مبنى لغلبة امتزاجه بالمبنى للاضافة واتصال الضمير وسكون حرف العلة وفيه ان الاضافة تمنع البناء لانها تنزل منزلة التنوين المنافى له وفيه ان بعض المبنيات مضافة كحيث واذا وفيه ان الاضافة فرضت مانعة لا رافعة ووجهه ان اضافة المبنى نازلة منزلة التنوين المقدرة وهما لا تنافى البناء بخلاف اضافة

المعرب لايقال اضافة المعرب قديكون علة للبناء نحو يوم ينفخ ويومئذ فكيف ينافيه لانانقول الاضافة تمنع تأثير علة اخرى لاتاثيرها اذا كانت داعية بنفسها لانهاتقارن البناء فلاتمنع كتقدمه وفيه ان اضافة غلامى كذلك وفيه ان الاضافة كماقالوا جزء العلة والحكم لايضاف اليه وفيه وقيل غلامى ليس بمعرب ولامبنى لتوسط اخره بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب ان توسط الاخر لايوجب انتفاء الاعراب والبناء فى اللفظ وان اوجب انتفاهما فى الحرف المتوسط فالقول بكونه غير معرب ومبنى غلط ( او استثقل كقاض ) عطف على تعذر اى فى معرب استثقل تلفظ اعرابه استثقالا مثل استثقال تلفظ اعراب قاض اوهو مثل قاض ( رفعا وجرا ) ظرف او حال اى وقت رفع العامل وجره او فى حال رفع العامل وجره وانما تعذران لثقلهما على الياء بخلاف النصب حيث يظهر لخفته يقال جاءنى قاض ورأيت قاضيا ومررت بقاض ( ونحو ) رفع او نصب عطف على كقاض على انه خبر مبتدأ محذوف او صفة مصدر محذوف او جر عطف على قاض ويكون التقدير وكنحو مسلمى وليس بتكرار لارادة التشبيه اذ التشبيه الاول فى الاستثقال والثانى فى كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم ( مسلمى ) اصله مسلموى فابدلت الواو ياء وادغمت فى الياء كرمى ( رفعا ) ظرف او حال اى وقت رفع العامل او فى حال رفع العامل واما نصبا وجرا فاعرابه لفظا لاشك ان تلفظ الاعراب فى مسلمى بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما فى عصا لكن المؤثر فى التقدير فى عصا مابعد الاعلال من التعذر وفى مسلمى ماقبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصى فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لاالاسكان وتقدير الحركة انما يلزم التقدير على تقدير الحذف اما على تقدير القلب فلا وابدال الاعراب بالاعراب لايستلزم تقدير الاعراب والالكان الجر مقدرا فيما لاينصرف وجوابه ان الواو فى الحكم الموجود امالان المقدر الاصلى يعتبر واما لان الزايل بالاعلال كالباقى فيكون الواو فى حكم الموجود فيكون الرفع بالواو التقديرى لانانعنى بالاعراب التقديرى الاعراب بما هو فى حكم الموجود ( واللفظى ) مبتدأ ( فيما عداه ) خبره اى ماعدا المذكور اوماعدا ماتعذر اواستثقل ( غير المنصرف ) كان قد ذكره قبل وقصد الآن تعريفه قيل عدله عن تعريف المتقدمين لان الحكم باحتزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور واجيب بان عدم الجر والتنوين امر يعرف بالاستعمال فلادور ( مافيه علتان ) مانكرة

( موصوفة )



موصوفة خبر قوله غير المنصرف وغير وان لم يتعرف بالاضافة فلااقل من التخصيص لكنه يمتنع حينئذ تعريف الخبر فلايكون ما ح موصولة ويجوز ان يكون موصولة مبتدأ متقدم الخبر او خبرا ان قيل يتعرف الغير لاشتهاره بمغايرة المضاف اليه وقوله علتان فاعل فيه او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صلة او صفة والمراد به جزء علة او علتان ناقصتان لمنع الصرف وفيه انه يلزم تعريف الشئ بمايساويه لاخذ منع الصرف فى حد غير المنصرف وانما لزم فيه العلتان للفرعية وفيه وانما لم تمنع العلة الواحدة الصرف لان الاسم الذى فيه وجد فيه علة واحدة متماثل بين الفرع وهو عدم الانصراف والاصل وهو على نفسه الانصراف فيجزبه الاصل الى نفسه لقوته فاذا انضمت اليها علة اخرى ترجح جانب الفرع فيمنع الاسم من الصرف ويرد على هذا الحد هندوسلاسلا ومسلمات علما للمؤنث فانها منصرفات مع علتين وواحدة فى حكمهما واجيب بان المراد علتان معتبرتان وفيه ( من تسع ) التنكير فى مقام العهد اذ التسع معهودة معينة لكنه نكرها للتفخيم ( او واحدة منها ) اى من التسع ( تقوم مقامها ) اى العلتين ( وهى ) راجعة الى العلة لا الى العلل كما ظن لان كل واحدة علة لاعلل قوله وهى خارج عن البيت واوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب ( عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ) بالتنوين والالايستقيم الوزن وهذا البحر بسيط ( وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة ) رفع على انها صفة النون بزيادة اللام او بدل بحذف موصوف اى والنون نون زايدة او خبر مبتدأ محذوف اى هى زايدة والجملة معترضة او صفة النون بحذف الموصول او نصب على انه حال مؤكدة او حال عن النون اذهى فاعل معنى لانه اذا قيل موانع الصرف كذا وكذا والنون وكأنه قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زايدة واما القول بانها نصب على حكاية الحال ففيه نظر ( من قبلها ) من فى الظرف بمعنى فى ( الف ) فاعل من قبلها او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صفة او حال ( ووزن فعل وهذا القول ) اى القول بانها تسع او القول المنظوم ( تقريب ) اى مقرب الى الصواب او الى الحفظ او تقريب لاتحقيق وذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال ( مثل عمر ) مثال العدل ( واحمر ) مثال الوصف ( وطلحة ) مثال التأنيث بالتاء والمعرفة ( وزينب ) مثال المعرفة ويصلح مثالا للتأنيث المعنوى ذكر مثالين لنوعى التأنيث لمظنة الاشتباه فى اعتبار التأنيث فى طلحة مع التذكير الحقيقى ولذا لايعتبر فى تأنيثه الفعل حيث لايقال قالت طلحة ( وابرهيم ) مثال العجمة والمعرفة ( ومساجد ) مثال الجمع ( ومعدى كرب ) مثال

التركيب (وعمران) مثال الالف والنون (واحمد) مثال وزن الفعل (وحكمه) اى حكم غير المنصرف وخاصته (ان) مخففة اناى ان الشان (لاكسر فيه) مالم يدخل فيه مايقوى جهة الاسم من اللام والاضافة وتقديم الكسرة اشارة الى ان معناها عنده قصدى لاتبعى كما قيل (ولاتنوين) فيه الالمانع بمنع كما فى الضرورة ومع التناسب وكما فى مسلمات علماللمؤنث لان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصودة فى المنقول عنه ومنع جره لحمله على النصب بقلب تبعيته اذالنصب فيه تابع لامتبوع ولو قيل بانصرافه فلادور وانما لم يدخل الكسر والتنوين فيه لانعقاد الشبه للفرعيتين الحاصلتين من العلتين بالفعل من حيث انه فرع الاسم بجهتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر فاعتبر الشبه بمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر ومنع علامة التمكن وهو التنوين (ويجوز) اى يصح ولا يمتنع صرفه خالف المتقدمين فى حد غير المنصرف ووافقهم هنا حيث اطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين ويمكن ان يكون معناه يجوز صرف هذا الحكم عنه ولا يرادبه الصرف الاصطلاحى فلامخالفة او يجوز جريان حكم صرفه وهو تحقق الجر والتنوين فلامخالفة ايضا والمراد بالجواز هو الامكان العام فيتناول الضرورى والممكن الخاص (للضرورة) لان الضرورات تبيح المحظورات وهذه الضرورة لاضطرار الشاعر نحو قول امرء القيس * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى * وقول غيره ثم فتوى زفر وبعده * ماهو قول الشافعى وحده (او للتناسب) لان التناسب مقصود داهم عندهم (مثل سلاسلا واغلالا) صرف سلاسلا لتناسب اغلالا وسعيرا ولم يمثل للضرورة لشهرة نظايرها ومثل للتناسب لقلته (ومايقوم) مبتدأ (مقامهما) اى العلتين (الجمع) خبره (والفا التأنيث) عطف على الجمع اى الالف المقصورة والالف الممدودة لزومهما ينزل منزلة جمع ثان وتأنيث ثان والمراد الف التأنيث (فالعدل) الفاء للتفسير وهو مصدر مجهول اى كون الاسم معدولا ولذا فسره بالخروج دون الاخراج (خروجه) اى خروج مادة الاسم او معناه (عن صيغته) اى هية الاسم (الاصلية) صفة صيغته والمراد خروجه خروجا نحويا اى انما يبحث عنه فى النحو بقرينة ان المتكلم نحوى فخرج التغييرات التصريفية باسرها قياسية او شاذة لكنه بقى الترخيم والتقدير ثم خرج الترخيم بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية لانه تغيير المادة لاخروجها عن الصيغة وخرج التقدير ونحوه لعدم دخول المقدر فى الصيغة





فلا يصدق عليه خروجه عن صغيته الاصلية او المراد خروجه خروجا غير تصريفى لالمعنى وتخفيف فلا يرد التغييرات التصريفية باسرها قياسية اوشاذة وكذلك الترخيم والتصغير ونحوهما واما نحو يوم الجمعة فى صمت يوم الجمعة فليس بمعدول لعدم كون فى داخلة فى الهية لجواز الفصل بالحرف الزايد بخلاف لام التعريف ولامتضمن لان معنى فى يفهم بتقديرها لابنفس قوله يوم الجمعة ونحو لارجل متضمن للحرف لا معدول واخر معدول لامتضمن وامس معدول ومتضمن لدخول اللام فى الهية وبقاء معنى التعريف بعد العدل فبين العدل والتضمن عموم وخصوص من وجه (تحقيقا) اى خروجا محققا ويحتمل انتصابه على التميز من اضافة الخروج الى الضمير العايد الى الاسم مثل يعجبنى طيبه ابا ولم يقل به لضرورة منع الصرف لا لتبيع الاخوات بل لدليل آخر (كثلاث) اى هو خروج ثلاث او صيغة اخرى للمصدر المحذوف اى خروجا محققا كاينا كخرج ثلاث (ومثلث) هما معدولان عن ثلاثة ثلاثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير فى اللفظ وكذا أحاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع وقيل الى عشار ومعشر ويعضده قولهم خماسى وسداسى ويجاب بان النسبة لفظية ككرسى (واخر) معدول عن الاخر او اخر من بمعنى الجماعة دون المفرد لانه اسم تفضيل وهو مما يلزمه احد الامور الثلاثة الاضافة او اللام او من وتقدير الاضافة يوجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل ويا تيم تيم عدى وليس فى اخر شئ من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين ولاضر فى اختلاف اخر والاخر تعريفا وتنكيرا لبقا اصل المعنى ولم يكن كامس لان امس معرفة فكان متضمنا بمن لعدم بقاء معنى التفضيل حيث صار بمعنى غير (وجمع) معدول عن جمع او جماعى او جماوت لانه جمع جمعاء وجمعاء ان كان صفة كان حقه ان تجمع على فعل كحمراء وحمروان كان اسما كان حقها ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء وصحارى وصحروات ولما جاء على فعل ثبت انه معدول عن احد ماذكرنا ويرد على هذا جميع الجموع الشاذة كانيب واقوس اذالقياس اناب واقواس ويجاب بانها ليست باوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل (او تقديرا) اى خروجا مقدرا اى مفروضا لضرورة منع الصرف او البناء كعمر ونحو حضار مما فيه را من فعال التى هى من اعلام الاعيان المونثة عند اهل الحجاز واكثر بنى تميم او للحمل على الاخوات كقطام (كعمر وباب قطام) فانه معدول

عن فاطمة حملا على نحو حضار وطمار من ذوات الراء من اعلام الاعيان المؤنثة فانها مبنية معدولة لتحقق البناء عند اكثر بنى تميم ايضا وفى حمله على تراك ونزال نظر لانه اذا اعتبر شبهه بهما فى الوزن يلزم العدل فى ذهاب وسحاب وان اعتبر فى العدل والوزن يلزم الدور (فى بنى تميم) واما الحجازيون فيبنونه فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا ايضا عندهم (الوصف) اى الوصف المانع من الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود او قيل كونه موضوعا لاغنى عن الشرط المذكور (شرطه) فى منع الصرف (ان يكون فى الاصل) اى الوضع جزما لا وهما ولو حكما كثلاث او تقديرا كاجمع او بناء على قانون وضعى كادير تصغير ادور (فلا تضره) الفاء للنتيجة او التفريع (الغلبة) اى واذا كان كذلك فلا تضره غلبة الاسمية العارضة لان العارض لا يعارض الاصلى وغلبة الاسمية علمية كانت او جنسية او غلبة الوصفية لان العارض لا اعتداد به (فلذلك) اى فلاشتراط كونه فى الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه والفا للنتيجة او التفريع الا ان قوله فلذلك صرف الى آخره تفريع لقوله ان يكون فى الاصل وقوله وامتنع تفريع لقوله فلا يضره الغلبة فان قيل ماوجه اجتماع التى التعليل قبل الفاء للنتيجة واللام تدل على ابتناء صرف اربع على المشار اليه بذلك وهذا الابتناء اثر الاشتراط المذكور فيصح فاء النتيجة ولام التعليل (صرف اربع) فى (مررت بنسوة اربع) لعروض االوصفية اذ وضعه للعدد (وامتنع) عن الصرف (اسود) وهو فى الاصل وصف بمعنى ذى سواد ولا عبرة لقبول التاء حيث يقال للحية الانثى اسودة لانها لا تقبلها باعتبار الاصل الذى به امتنع عن الصرف (وارقم) فى الاصل وصف بمعنى ذى رقم (للحية) اى اسمان للحية (وادهم) فى الاصل وصف بمعنى ذى دهمة اى سواد (للقيد) على سبيل الغلبة العارضة (وضعف) لعدم الجزم بالوصف الاصلى بناء على توهم اشتقاق (منع افعى للحية واجدل) عطف على افعى (للصقر) اى ضعف منع افعى لتوهم الوصف الاصلى بناء على توهم اشتقاق افعى من فعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة (واخيل للطاير) اى لطاير ذى خيلان (التأنيث) مبتدأ (بالتاء) مبتدأ ثان اى شرطه فى منع الصرف (العلمية) خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول اى علمية المؤنث اى يكون المؤنث علما ليلزم التأنيث بالعلمية التى هى وضع الثانى مانع عن التغيير كما عرف فى موضعه فان قيل ما بالهم التزموا اللزوم فى علة منع





الصرف دون البناء مع كونه اعلى منه فى خلاف الاصل قيل لقوة علة البنا حتى اثرت منفردة بخلاف علل منع الصرف لضعفها حتى لا يؤثر بغير معاضدة (والمعنوى) مبتدأ اى التأنيث المعنوى الذى لم يظهر تاؤه (كذلك) خبره اى كالتأنيث بالتاء فى اشتراط العلمية (وشرط) مبتدأ (تحتم) اى وجوب (تأثيره) اى المعنوى تتابع الاضافات هاهنا غير ثقيل فلا يخل بالفصاحة كما فى قوله تعالى مثل دأب قوم نوح (الزيادة) خبر (على الثلاثة) اى ثلاث احرف متعلق بالزيادة (او تحرك الاوسط) اضافة المصدر الى الفاعل (او العجمة) ليخرج بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فان قيل ماله جعل احد الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى دون العلمية فان الخفة كما تعارض التأنيث تعارض العلمية ايضا ولو جعله شرط تحتم منع الصرف لكان اصوب قيل العلمية سبب قوى بخلاف اسباب اخر ولهذا قال الكوفيون ان العلم فى منع الصرف مع انه ليس معه سبب اخر كان كام داس واعلم ان عند سيبويه واكثر النحويين تحرك الاوسط لا تأثير له فى العجمة فنحو جك منصرف وجوبا كنوح وهو الحق وذلك لان تحركه فى المؤنث نحو سقر انما هو يؤثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث ولم يكن للعجمة علامة لا يسد تحركه مسدها بل الاعجمى بمجرد كونه ثلاثيا سواء كان ساكن الاوسط او لا يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الامتداد فالحاصل ان تحرك الاوسط ليس له دخل فى باب العجمة كما ان له دخل فى باب التأنيث وان الزيادة لها دخل فى باب العجمة فاعتبر الاول دون الثانى وفيه ان تحرك الاوسط له دخل فى تأثيره العجمة لانه مزيل للسكون الذى حصر الانصراف به ولان حركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع فكأنه فى معنى الزيادة على الثلاثة (فهذا) مبتدأ (يجوز صرفه) لانتفاء شرط التحتم والجملة خبره (وزينب) لوجود الزيادة وهو مبتدأ (وسقر) للتحرك (وماه وجور) اسماء قريتين للعجمة (ممتنع) كل واحد منها (فان سمى به مذكر) اى بالمؤنث المعنوى اذا لم يفتقر تأنيثه الى تأويل ولم يكن منقولا من مذكر بخلاف تأنيث الجموع نحو كلاب حيث انث بتأويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر وبخلاف رباب علم امرأة منقولا عن رباب بمعنى سحاب اذا جعل علما لرجل اذا كان

فى الاصل مذكرا بمعنى سحاب ( فشرطه الزيادة على الثلاثة ) ليكون الرابع فى حكم تاء التأنيث ولايعتبر بتحريك الاوسط الذى هو فى حكم الحرف الرابع الذى فى حكم تاء التأنيث كما عرف فى نحو جمذى حيث حذف الفه فى النسبة كحبارى بخلاف حبلوى لان اعتبار نائب النائب بعيد ( فقدم ) علما لرجل (منصرف) لعدم الزيادة وفوات التأنيث لفظا ومعنى وحكما (وعقرب) علما لرجل (ممتنع) لوجود الزيادة التى فى حكم تاء التأنيث ( المعرفة ) اى التعريف اذ العلة التعريف لا المعرفة ( شرطها ) اى شرط تأثيرها فى منع الصرف ( ان تكون علمية ) اى كونها منسوبة الى العلم وهو خبر المبتدأ الثانى وهو شرطها والجملة خبر المبتدأ الاول وهو المعرفة ولو قال المعرفة شرطها علمية لكان المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت تعلم ان المعرفة ليست بسبب والتعريف ليس بعلم فلايستقيم على كلا الوجهين وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرع العلمية وجرى فى قوله ومافيه علمية موثرة على اصطلاح غيره او على التجوز وجعلها مشروطة بالعلمية لانها لو كانت بالاضمار او الابهام كان اللفظ مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافى للازم مناف للملزوم وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا فى الصرف او فى حكمه فلايلايم ان يؤثر فى منع الصرف فيلزم فساد الوضع فلم يبق الا العلمية ( العجمة ) اى كون الكلمة من غير اوضاع العربية اى ماوضعه غير العرب ( شرطها ) فى منع الصرف ( ان يكون علمية ) اى منسوبة الى العلم ( فى العجمية ) اى فى اللغة العجمية حقيقة كابرهيم او حكما بان يجعل علما بعد النقل قبل التصرف كقالون كان فى العجمية جنسا لكونه اسماء للجيد ثم سمى به احد رواة قرأة نافع لجودة قرائته قبل ان تصرف فيه العرب فكانه علما فى العجمية وانما جعلها شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفات كلامهم من اضافة وادخال اللام والتنوين وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلايعتبر فيه ان وجدت العلمية بعد ذلك بخلاف ما اذا كانت علمية فى العجمية فانها يمنع الصرف كما اذا نقلت الى العرب قبل التصرف للعجمة والعلمية ( وتحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة ) اى على ثلاثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين وهو عطف على قوله ان يكون جعل تحرك الاوسط والزيادة فى العجمة شرط التأثير وفى التأنيث شرط التحتم لوجود الزيادة فى التأنيث تقديرا وفيه ( فنوح منصرف )





لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المصنف وعند غيره نوح كهند وفيه وفى ذكر نتيجة الشرط الثانى وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع فان قلت ماالدليل على كون نوح اعجميا وسبحان من يعلم احوال الاسماء الماضية والفرق الخالية قلت قال صاحب القواعد ان الدليل فى العجمية النقل واجمع اهل اللغة على انه اعجمى ( وشتر ) اسم قلعة لتحرك الاوسط ( وابراهيم ) للزيادة (ممتنع) كل واحد منهما اعلم ان اسماء جميع الانبياء عليهم السلام ممتنع عن الصرف الاستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح ( الجمع شرطه ) اى شرط قيامه مقام السببين ( صيغة منتهى الجموع ) وهى الصيغة التى فيها بعد الف الجمع حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن كمفاعل ومفاعيل والمراد الوزن العروضى لا التصريفى وهى التى لاتجمع جمع التكسير مرة اخرى ويجوز ان تجمع جمع السلامة نحو صواحبات ولهذا اشترطت لكون صيغة لازمة مصونة عن قبوله التكسير والتصغير فتؤثر وقوله منتهى الجموع من اضافة المصدر الى الفاعل قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير فى الاحاد حيث يرد عليه نحو اكلب واجمال وان عدم نظيرهما فى الاحاد صورة الا انهما يماثلانه فى قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير فى الاحاد من كل وجه ( بغير هاء ) لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية فيدخل فى قوة جمعيته فتور والمراد بالهاء الحرف الذى يكون للفرق بين الواحد والجنس نحو رومى وروم ومجوسى ومجوس وتمرة وتمر وفجلة وفجل فكان شاملا لهما فيخرج مداين بدلالة قوله بغير هاء لان الهاء ويا النسبة من واد واحد وقيل هو مفرد محض فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة وقيل المراد الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائنى وفى الاول والثانى نظر اذ ليس مداين جمعا لا فى الحال ولا فى الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ( كمساجد ) اى هو مثل مساجد مثال لما بعد الفه حرفان ( ومصابيح ) مثال لما بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن ( واما ) ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا

للاستيناف لسبق كلام اخر الا ان يعتبر الاستيناف لعدم سبق الاجمال كما فى بعض الشروح فيكون للاستيناف (فرازنة) اى لفظ فرازنة وهو علم وتنوينها لمشاكلة مسماه لا يقال لم يعتبر التاء لعروضها كانه فى حكم العدم لان التاء وان كانت عارضة لكن لها تأثير فى تغييرات الاوزان كما فى وزن الفعل على ان التاء فى وزن فعالل موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعته وفرازن وفيه (فمنصرف) لفوات شرط تأثير الجمع مالها ولم يقل فمنصرفة اذ المراد اللفظ وانما ذكر مثاله انتفاء القيد الاخير وهو بغير هاء دون مثاله انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحمر لشهرة امثلة وكثرتها وقلة امثلة ذلك (وحضاجر) جواب ما يقال ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع وقد امتنع حضاجر مع انتفائه لصيرورته مفردا بالتسمية والحكم ينتفى بانتفاء العلة المنحصرة وتقرير الجواب مع انتفاء العلة بالتسمية بالقول بوجودها اعتبارا لكونه منقولا عن الجمع (علما) حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا تقدم على المضاف الا فى غير فانه فى حكم لا حيث يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا لا ضارب او مفعول اعنى وفيه وفى بعض النسخ علم بالرفع وهو بدل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة (للضبع) وهو انثى الضبعان ويقال لها بالفارسية كفتار (غير منصرف لانه منقول عن الجمع) لانه فى الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمى به الضبع لعظم بطنها على المبالغة وانما لم يقل فى الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما فى الوصف لامكان اعتبار مطلقه بارادة الجمع فى الحال او فى الاصل بخلاف الوصف وفيه ان قوله لانه منقول عن الجمع اشار الى ذلك فلا حاجة الى التطويل (وسراويل) مبتدأ (اذا لم يصرف) جواب ما يقال ان سراويل مفرد بمعنى سروالة ليس بجمع منقول عنه وهذا الوزن لا يمنع الا بذلك ووجه الجواب انه جمع حكما بالحمل على الموازن او تقدير لغرض انه جمع سروالة استعمل بمعنى السروالة او بتسمية كل قطعة من السراويل سروالة (وهو) اى عدم صرفه (الاكثر) اى مذهب اكثر النحاة او اكثر استعمالا والجملة معترضة (فقد قيل) جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ (اعجمى) اى هو اعجمى والجملة بتأويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله (حمل) ضميره مفعول ما لم يسم فاعله والجملة صفة اعجمى او خبر بعد خبر للمبتدا المحذوف (على موازنه) اى ما يوازنه وما يوافقه فى الوزن من نحو اناعيم وقناديل وهو مفعول به بواسطة على وانما حمل عليها لان الاعجمى دخيل





والدخيل فى كل شئ الى جنسه يميل ولان الدخيل لابد وان يلتحق بنوع والموازن بالالتحاق اليق واحرى (وقيل هو عربى جمع) خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف (سروالة) يقال بالفارسية شلوار (تقديرا) مصدر لقيل هذا القول قولا بتقدير وفرض وعلة له اى قيل هو جمع لغرض ذلك او مصدر محذوف العامل اى قدر تقديرا وفرضا (واذا صرف) لو قال وان صرف مكان اذا لكان اصوب (فلا اشكال) فيه باعتبار انتفاء الجمعية ولا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل يشكل حينئذ منع مصابيح وقناديل لموازنتهما مفردا وهو سراويل فكيف ينفى جنس الاشكال قيل معناه فلا اشكال فيه والاشكال المذكور فى قناديل ومصابيح لا فيه وفيه اللهم الا ان يعتبر الندرة (ونحو جوار رفعا وجرا كقاض) اى كل جمع من المنقوص على وزن فواعل يائيا كجوار او واويا كدواع فهو فى الرفع والجر كقاض فى اسكان اليا لثقلها عليه وحذفها للساكنين وتعوض التنوين عنها لجبر النقصان وفى النصب كضوارب لخفته ولم يتعرض للواوى كدواع لصيرورته بعد الاعلال مثله واصل جوار فيها جوارى وجوارى منونين بناء على ان الاصل فى الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت للساكنين وجعلت التنوين عوضا عنها فلم يسقط عن غير المنصرف كتا اخت وبنت كانت التأنيث فجعلت بعد حذف اللام عوضا وطولت فى الخط ولا تصير فى الوقف هاء وقيل اصله فى الرفع جوارى مرفوعا غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت كما فى يوم يدع الداعى وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها وفى جر جوارى ممنوعا فنزلت الفتحة الواقعة فى موضع الجر منزلة الجر فى الاستثقال فاسكنت الياء فحذفت وعوضت عنها التنوين وقيل عوض التنوين فيها عن الحركة وحذفت الياء للساكنين وبعضهم يبقى الفتحة فى الجر نظرا الى صورة الفتحة تمسكا بقول الفرزدق ولو ان عبدالله مولى هجوته * ولكن عبدالله مولى مواليا * والصواب موالى لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس او محمول على وجه اخر (التركيب) هو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية الجزء الثانى من المركب بمنزلة تاء التأنيث بدليل فتح الاول كما يفتح ما قبل التاء وتصغير الاول مع بقاء فتحة على ما كان عليه فاشبه طلحة والتأنيث شرط العلمية فكذا التركيب احد الجزئين فلا يرد النجم وبصرى علمين (شرطه العلمية) ليلزم التركيب او ليتحقق السبب الثانى

( وان لايكون باضافة ) لان التركيب الاضافى يخرج الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر فى منعه ( ولا باسناد ) لان التركيب الاسنادى يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب المنافى له و اشتراط عدم كون الثانى صوتا كسيبويه و عمرويه ظاهر لمنافات الاعراب البناء فتركه اعتمادا على ظهوره ولعل اختياره فى نحو خمسة عشر علما منع الصرف بتأثير التركيب كما هو قول بعضهم فيه ولهذا لم يشترط عدم التضمن ( مثل بعلبك الالف والنون ان كانا فى اسم ) اى غير صفة ( فشرطه ) اى شر ذلك الاسم والجملة الاسمية جواب الشرط ويحتمل ان يكون الفاء فى جواب اما المحذوفة قيل قوله الالف والنون ( العلمية ) اى كونه علما ليتحقق السبب الثانى اذ لايتصور معها غيرها او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفى التأنيث اوليلزم الزيادة بالعلمية ( كعمران ) اى هو مثل عمران ( او صفة ) عطف على قوله اسم اى او كانا فى صفة و كلمة او هذه محل نظر والجواب انها ترديد بين الشرطين باعتبار ماصدق المشروط عليه لاباعتبار الماهية حيث لايتحقق فى الجزئى الا احد الشرطين وان اجتمع فى الكل كلاهما ( فانتفاء فعلانة ) اى فشرطها انتفاء فعلانة كانتفاء حمراءة لئلا ينتفى شبهه بالفى التأنيث بدخول التأ الممنوعة عنها ( وقيل ) شرطه ( وجود فعلى ) بعد ان يكون على فعلان بوجود فعلى وفيه اوليتحقق شبههما بالفى التأنيث باختلاف صيغتى المذكر والمؤنث ( ومن ثمه ) من سببية وثمه للاشارة الى المكان الاعتبارى ( اختلف فى رحمن ) الظرف مفعول مالم يسم فاعله اى من لاجل الاختلاف فى شرط تأثير الالف والنون اختلف فى صرف لفظ رحمن حيث يصرفه من اشتراط وجود فعلى لعدم مجى رحمى ويمنعه من اشتراط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة ( دون ) ظرف اختلف ( سكران وندمان ) اى لم يختلف فى سكران بل اتفق على منعه لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى ولم يختلف فى ندمان بل اتفق على صرفه لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى ( ووزن الفعل ) الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام بمجرد النسبة لاللاختصاص والالايفيد الخبر ( شرطه ان يختص به ) اى شرطه فى منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل فى اوله ليتحقق جهة الفرعية ( كشمر ) اسم فرس ( وضرب ) واقتدر واستخرج وانكسر ونحوها مما لم يوجد فى الاسم الا منقولا او اعجميا نحو بقم وشلم وانما مثل بضرب ولم يمثل بمعروفه لانه لو سمى بنحو ضرب





ودحرج معروفا ينصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابى عمرو وغيرهم من النحاة وزعم عيسى انه لاينصرف ( او يكون فى اوله زيادة ) اسم يكون وخبره فى اوله وهى احدى حروف اتين فان قيل اول احمر هى الزيادة فيتحد الظرف والمظروف قيل بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح مظروفا للاخص او يراد اول حروفه الاصول او يقال معناه فى اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اى مزيدة مجازا على التأويل او على حقيقته ( كزيادته ) صيغة زيادة اى كائنة مثل زيادة الفعل ليكون غالبا فى الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهى وجود زيادة مثل زيادة الفعل فى اوله بخلاف نحو ضارب علما فانه وان كان غالبا فى الفعل لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على الدليل ولذا لم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هى المبنية على السبب ( غير ) صفة زيادة ( قابل للتاء ) اى صالح للتاء اللاحقة قياسا بخلاف اربعة باعتبار الذى امتنع عن الصرف لاجله بخلاف اسودة للحية فانه ممنوع مع قبوله التاء لمجى اسودة للحية الانثى حيث لايقبلها باعتبار الوصف الاصلى بل باعتبار الغلبة العارضة اعلم ان وزن افعل غالب فى الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل وهو وجود زيادة كزيادة الفعل فى اوله غير قابل للتاء وبيان الغلبة ان افعل فى الاسم انواع افعل الصفة وافعل التفضيل وافعل الاسم فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ مسموعة يعارضها ما جاء من باب الافعال من نحو الخ واشفق من ابتداء الفعل غير مبنى على ثلاثى فبقى افعل المضارع من باب اخر وافعل من باب الافعال مما له ثلاثى سالما عن المعارض فثبت غلبته فى الفعل ( ومن ثمة ) اى لاجل اشتراط عدم قبول التاء ( امتنع احمر ) لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء ولزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وفى جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر ( وانصرف يعمل ) لقبوله التا لمجئ يعملة للناقة القوية على العمل والسير ولزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط ( ومافيه علمية موثرة ) اى الاسم الممنوع الذى وجد فيه علمية مؤثرة جعل العلمية التى جعلها من قبل شرط التعريف مؤثرة ولم يقل مافيه تعريف مؤثر بناء على قول غيره او على التسامح ( اذا نكر ) نحو رب سعاد وقطام ( صرف لما تبين ) اى لدليل ظهر بطريق الالتزام ( من انها ) اى العلمية بيان لما ( لاتجامع مؤثرة ) حال ( الاما ) مستثنى مفرغ مفعول لاتجامع ( هى ) اى العلمية ( شرط فيه )

اى فى هذا السبب اى لاتجامع سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الاسببا العلية شرط فيه (الاالعدل) كعمر (ووزن الفعل) كاحمد استثناء مما بقى بعد الاستثناء الاول اى لاتجامع غير ماهى شرط فيه الاالعدل ووزن الفعل فانها تجامعهما مع انهاليست بشرط فيهما (وهما) اى العدل ووزن الفعل (متضادان) لاختلاف اوزانها فلا يجتمعان حتى يبقى بعد زوال العلمية سببان (فلايكون) اى فلايوجد معها الااحدهما فى هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل فى معناه فلايوجد سبب الااحدهما كان على خلاف الواقع وان قيل فلايوجد سبب منهما كان استثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين فهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل المعنى لايوجد سبب منهما الاسبب منهما وفيه انه يمكن ان يقدر بقرينة ماسبق فلايوجد سبب غير ماهى شرط فيه الااحد منهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه وفيه والاظهر ان التقدير فلايوجد هاتان العلتان معا الا احدهما (فاذا نكر) اى الاسم الذى لاينصرف فى المعرفة (بقى بلاسبب) فيماهى شرط فيه حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط (او على سبب واحد) فيماهى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل (وخالف سيبويه الاخفش) قيل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة قصدا الى الاستاذ غير ملايمة بمرتبته وفيه ان نسبتها قصدا الى التلميذ ابعد من الملايمة ولوكانت لقصد اظهار الحق لاباس بها من كلا الجانبين الاترى انها وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا فى عبارة الفقهاء فى قولهم قال ابوحنيفة كذا خلافا لابى يوسف بمعنى خالف ابوحنيفة ابا يوسف خلافا وقولهم قال ابويوسف كذا خلافا لابى حنيفة فلاوجه لماذكره فى بعض الشرح من اولوية رفع الاخفش (فى مثل احمر علما) حال من معنى المماثلة اى مايماثل احمر حال كونه علما او تميز مثل على التمرة مثلها زبدا اى فى علم مثل احمر ولايتعلق قوله علما بقوله خالف لفساد المعنى (اذا نكر) ظرف خالف (اعتبارا) ان كان سيبويه فاعلا فقوله اعتبارا مفعول له او تميز او حال حذف مضاف اى حال كونه ذا اعتبار للصفة اوظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا اومفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او بحذف مضاف اى خالف سيبويه مخالفة اعتبار للصفة وان كان سيبويه مفعولا لايجوز ماذكرنا من الوجوه الاكونه مفعولا له لعدم اتحاد الفاعل ويمكن حينئذ ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اى خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة (للصفة) اى للصفة





الاصلية مفعول به لقوله اعتبارا واللام لتقوية العمل (بعد التنكير) ظرف اعتبارا والاخفش لم يعتبر لان الساقط بالعمل التى هى وضع ثان ساقط من درجة الاعتبار ويجاب بان الساقط لمانع يعتبر وبعد زوال المانع (ولايلزمه) اى سيبويه (باب حاتم) اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية جواب عن اشكال يرد على سيبويه وجه المسئلة المذكورة وتقديره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان ذايلا فيلزمه ان يعتبر فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فيجاب انه لايلزم سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلى لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار ضدين الوصف والعلمية فى حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلم فى منع الصرف فانه ايضا باعتبار الضدين فى حكم واحد وهو منع الصرف لكنه واحد وحدة نوعية لافردية (لما يلزم) اى سيبويه الجار يتعلق بنفى الفعل لابالفعل المنفى والايتوجه النفى الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فيفسد المعنى (من اعتبار المتضادين) بيان لما اى الوصف والعلم ووجه تضادهما ان العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف زايلا والعلمية متحققة ينافى الاجتماع دون التضاد (فى حكم واحد) وحدة فردية لانوعية وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين فان قيل قد جاء اعتبار المتضادين فى حكم واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادين فى حصول الاختلاف ويحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل اعتبار المتضادين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين حصول اختلاف الاخر ويحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك اذ الامر دالعقل فلايلزم من اعتبار الضدين فى حكم واحد عند وجود التأثير الطبيعى اعتبارهما فيه بدون التأثير الطبعى لمحض الجعل والاعتبار او يقال ان التغير والاختلاف وان كان كل منهما حكما واحدا ظاهر الكنه متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى (وجميع الباب) اللام للعهد اى باب غير المنصرف (باللام) اى بلام التعريف والبا للسببية متعلق بينجر (او الاضافة) نحو مررت بالاحمر وعمركم (ينجر) الجملة خبر المبتدأ (بالكسر) اى بصورة الكسر اذ الكسر من القاب البناء فيستحيل الانجرار به فلابد من حذف او تجوز وانما ينجر بهما لانهما لكونهما

معظم خواص الاسم يقويان جهة الاسمية و يبعدان عن الفعل فيضعف تأثير شبهه و لان الجر يسقط بهما التنوين الساقط لشبه الفعل و ههنا لم يسقط لشبه الفعل بل باللام و الاضافة فلم يتبعه الجر و قيد الكسر مناط الفايدة اذ غير المنصرف بغير اللام و الاضافة ينجر لكن بصورة الفتح و بعد اللام و الاضافة ينجر بصورة الكسر ( المرفوعات ) جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراده الاسماء و الجمع بالالف و التاء كما يكون للمونث يكون لصفات غير العقلا ايضا نحو الجبال الراسخات و الكواكب الطالعات وهذا تقسيم للمعرب باعتبار اقسام الاعراب ( هو ) ضمير الفصل ( ما اشتمل ) خبر المرفوعات وتذكير هو وافراده باعتبار الخبر او بتأويل كل واحد او بعوده الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه ويمكن ان يكون قوله والمرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقول هو ما اشتمل جملة مستأنفة وما كناية عن الاسم او المعرب موصولة واشتمل صلة والعايد ضميره ( على ) مفعول به لاشتمل ( علم الفاعلية ) اى على علامتها حركة او حرفا و هما الرفع و الواو و الالف لفظا او تقديرا و الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء نى هولاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا و الياء للنسبة او مصدرية اى الخصلة المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة او حكما و انما لم يقل علم الرفع لتناول الحرف ايضا و لئلا يلزم تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة و الجهالة و ليشير الى اصالة الفاعل فى باب الرفع ( فمنه الفاعل ) اى اذا عرفت هذا فقول منه الفاعل اى مما اشتمل او من المرفوعات وتذكيره وتوحيده بما عرف من التأويلات فى هو ما اشتمل و فيه و الفاعل مبتدأ متقدم الخبر و انما قدمه لانه اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل و لان عامله اقوى بخلاف المبتدأ و لانه اشد فى باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شئ مسده و فيه و لان رفعه لا ينفسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ و فيه و قيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه و هو التقدم بخلاف الفاعل و لانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل و لانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا ( و هو ما ) اى اسم غير تابع ( اسند اليه الفعل ) بلا تبعية فلا يدخل فى الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد فى جميع حدود المرفوعات و المنصوبات و المجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة السياق و هو ذكر التوابع بعد ذلك ( او شبهه )





و انما قال او شبهه ليتناول نحو زيد قائم ابوه ( وقدم ) الفعل ( عليه ) اى على ذلك الاسم عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه قيل مسند اليه ايضا و الاسناد اليه يتكرر كما عرف فى المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد ( على جهة ) اى واقعا على طريقة ( قيامه به ) اى حصول الفعل بذلك الاسم و صدوره عنه وطريق قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اى لا يكون على صيغة المجهول واحترز به عن نحو ضرب زيد ومضروب غلامه ولم يقل قيامه به او قائم به لئلا يخرج مات زيد او طال زيد ( مثل قام زيد ) مثال الفعل ( وزيد قائم ابوه ) مثال شبه الفعل ( والاصل ) اى الاولى ولو قال الاولى ان يليه لكان احصر واوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق و يمكن ان يقال ان الاولوية تحتمل ان يكون عارضة لا بحسب الاصل فلدفع ذلك لم يقل كذلك ( ان يلى فعله ) لانه كجزء منه ( فلذلك ) اى لاجل ان الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل فان قيل ما وجه اجتماع آلتى التعليل قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل كما مر ( جاز ضرب غلامه زيد ) اى جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل على رتبة ( وامتنع ضرب غلامه زيدا ) للزوم الاضمار قبل الذكر لتأخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه خلافا للاخفش وابن جنى فانهما جوزاه تمسكا بقوله * جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزا الكلاب العاويات وقد فعل * والجواب ان الضمير للمصدر اى رب الجزا وانما لم يعتبر التفسير بزيد كما فى تنازع الفعلين لان ذلك يختص بالعمدة و الضمير المضاف اليه غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول فى الاول اذا اعمل الثانى عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا له وما قيل ان الاضمار قبل الذكر فى التنازع للضرورة ولا ضرورة ههنا ففيه نظر لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه الفاعل وفيه ( واذا انتفى الاعراب لفظا ) تمييز ( فيهما ) اى فى الفاعل و المفعول ( والقرينة ) حالية او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضرب سعدى موسى او ضربت سعدى موسى او ضرب عيسى العاقل موسى العاقل او اكل الكمثرى يحيى لوجود القرينة من تذكير او تأنيث او صفة او عدم صلاحية احدهما الفاعلية كالكمثرى فان قيل قد اعتبر ههنا لزوم القياس ولم يعتبر فى تقديم المفعول

٧ اشارة الى ان لمن متعلق بنعم او لمثل نعم ✱

على الفعل فى هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان وكذا
فى نحو اقام زيد وغير ذلك مما اجيز فيه الوجهان او الوجوه قيل وكان يكفيه
ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب
موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل
انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس والاوضح ان يقول واذا خيف اللبس
وكفى ( اوكان ) الفاعلا ( مضمرا متصلا ) سواء كان المفعول اسما ظاهرا
كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما فى ماضربت الا اياك او متصلا كضربتك
لامتناع الفصل مع الاتصال ( او وقع مفعوله ) فقط والضمير للفاعل
( بعد الا ) نحو ماضرب زيد الا عمرا لانه لو اخر لانقلب الحصر وهذا بخلاف
ما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ماضرب الا عمرا زيد فانه جاز سواء قصد
استثناء عمرو وتقدم الا عمرا على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين عن امرين
وقيل لا يجوز الثانى لضعف الحرف ولا الاول للزوم الالتباس بالثانى
( او معناها ) نحو انما ضرب زيد عمرا ( وجب تقديمه ) اى الفاعل على
المفعول اما فى انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى كون
الفاعل ضميرا متصلا فلما فاة الاتصال الفصل كما ذكروا اما فى وقوع المفعول
بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب ( واذا اتصل به ) اى بالفاعل
( ضمير المفعول ) نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات وكذا اذا اتصل ضمير
المفعول بصلة الفاعل او بصفته نحو ضرب زيد الذى ضرب غلامه واكرم
هنداً رجل ضربها ولو قيل بتقديم الفاعل على المفعول جاز فى الثانى دون
الاول بجواز الفصل بالاجنبى بين الصفة والموصوف دون الاول نحو قوله
تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم حيث وقع عظيم صفة لقوله لقسم مع انه
انه فصل بالاجنبى وذا جائز بخلاف الموصول ( او وقع ) اى مجرد الفاعل
وقيل لاحاجة الى التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف ( بعد الا ) نحو ماضرب
عمرا الا زيد ( او معناها ) اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد ( او اتصل به )
اى بالفعل ( مفعوله ) اى مفعول الفعل ( وهو ) اى الفاعل ( غير متصل ) بالفعل
احتراز عن نحو ضربتك مثاله ضربنى زيد ( وجب ) جزاء الشرط ( تأخيره )
اى تأخير الفاعل عن المفعول اما فى اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم
الاضمار قبل الذكر واما فى وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر
المقصود واما فى اتصال المفعول للامتناع الفصل مع الاتصال ( وقد ) للتقليل





( يحذف الفعل ) اللام للعهد اى الرافع للفاعل ( لقيام ) اى وقت قيام قرينة وحصولها
اذ قيام القرينة شرط لا علة ( قرينة ) دالة على الحذف ويعتبر المحذوف ( جوازا ) اى
حذفا جائزا ( فى مثل ) ظرف جواز ( قولك زيد ) بدل من القول والرفع محكى
( لمن قال ) صلة من ( من قام ) مفعول قال اى قام زيد بقرينة السؤال فان قيل لم لم يجعل
من باب تقدير الخبر فيكون الجملة اسمية فيطابق السؤال وهو من قام لانه جملة اسمية
قيل لو قدر كذلك لطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى لان قوله من قام سؤال
عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد
فلا يطابق السؤال او يقال تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب حذف شطرها والتقليل فى الحذف اولى ( وليبك ) وواو الكائنة
لعطف مثال على مثال لا واو البيت وهو فى مرثية يزيد بن نهشل فى بحر الطويل
على قبض فعولن ومفاعلن فى المصراع الاول وقبض فعولن فى ابتداء
المصراع الثانى ومفاعيلن الواقع عروضا هو اخر المصراع الثانى ( يزيد )
مفعول مالم يسم فاعله ليبك ( ضارع ) اى عاجز وهو فاعل الفعل المحذوف
اى يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه ( لخصومة ) اللام
بمعنى الوقت اى وقت خصومة او للعلة ان اريد خصومة غيره اياه وفيه
( ومختبط ) وهو سايل العطا من غير وسيلة ( مما تطيح الطوايح ) متعلق بيبك
اى ليبك يزيد من اجل اهلاك المهلكات او مختبط اى يبكيه مختبط من اجل
اهلاك المهلكات ماله لانه كان ظهير الضارعين ومعين الضعفا ومعطى
السائلين المختبطين ( ووجوبا ) عطف على جوازا اى حذفا واجبا ( فى مثل )
تركيب ( وان احد من المشركين استجارك ) تقديره وان استجارك احد من
المشركين استجارك اى يجب الحذف فى كل ما فسر فيه المحذوف لئلا يلزم الجمع
بين المفسر والمفسر فان قيل قد يلزم كما فى المفسر باى وان وعطف البيان قيل
ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه
ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفا فلا يكون هذا تفسير المحذوف
( وقد يحذفان ) اى الفعل والفاعل ( فى مثل ) اى نظير ( نعم )٧ المقولة
او مقولة ( لمن قال اقام زيد ) مفعول قال نقوله نعم اى قام زيد فان نعم دالة على تصديق
ما سبق عليه وحذف الجملة هنا جائز لا واجب ونعم قرينة له لا سادة مسد الجملة
( واذا تنازع ) اذا شرط اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا فى القلب
واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل سيتوفى معموله من ضمير او محذوف

٧ اشارة الى ان لمن
متعلق بنعم او لمثل نعم
ﻫ

اومذكور وهذاشروع فى حكم اخر للفاعل وهواضماره عندالتنازع وذكر وذكر سائراحكام التنازع استطرادا ( الفعلان ) فاعل تنازع والفعلان بيان اقل مايتحقق فيه وجود التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين فانه قديوجد التنازع فى اكثر من الفعلين نحوماجاء فى الصلوات المأثورة كما صليت وسلمت ورحمت وترحمت على ابراهيم وذكر الفعلين لاصالة الفعل فى العمل اذ التنازع لايختص بالفعلين بل يجرى فى غيرهما نحوزيد ضارب ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه ( ظاهرا ) مفعول تنازع جاذبته الشئ اذا نازعته اياه والتجاذب التنازع من باب تجاذبنا الثوب قيد بالظاهر لانهما اذاتنازعا مضمرا يلتحق بمايليه وليس فيه جواز اعمال كل منهما (بعدها) صفة ظاهرا اى ظاهرا واقعاً بعدهما اذالمقدم اوالمتوسط ملتحق بالاول سيتحققه هو قبل التكلم بالثانى فلايكون له فيه مجال تنازع فلا يكون من هذا الباب ( فقديكون ) اى التنازع جزأ الشرط اى الجزأ محذوف والتقدير واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما جاز اعمال كل منهما او جزأ الشرط قوله فان اعملت الثانى الى اخره ( فى الفاعلية ) اى واقعا فى فاعلية الاسم الظاهر اى كونه فاعلا ( نحو ضربنى واكرمنى زيد وفى المفعولية )اى مفعولية الاسم الظاهر اى كونه مفعولا (نحو ضربت واكرمت زيدا وفى الفاعلية والمفعولية ) اى فاعلية الاسم الظاهر ومفعوليته معابان مقتضى احد الفعلين الفاعلية والآخر المفعولية (مختلفين) خبر كان المحذوف اى اذا كانا مختلفين عملا احدهما رافع والثانى ناصب نحو ضربنى واكرمت زيدا او حال من الفعلين المفهومين من الضمير فى فقد يكون وهو العامل فى قوله وفى الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اى فقد يكون تنازع الفعلين مختلفين فى الفاعلية والحال يصح ان يكون عامله معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى وليس من اعمال الضمير فافهم ( ويختار البصريون ) اى نحاة البصرة والاختلاف فى الاختيار والاولوية دون الجواز والجملة عطف على الجزأ المحذوف اى واذاتنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون كذا ( اعمال الثانى ) اى اعمال فعل الثانى مع تجويز اعمال الاول لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر و للزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولاستعاضة الاستعمال على ذلك فى القران وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقروا كتابيه وآتونى افرغ عليه قطرا * وقول الشاعر * وكمتا مدماة كأن متونها * جرى فوقها واستشعرت





لون مذهب وقوله قضى كل ذى دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها اذلو اعمل الاول لقيل اقرؤه وافرغه واستشعرته وفوفيه ومعنى هو لان الاختيار اضمار المفعول فى الثانى عند اعمال الاول ووجوب ابراز الضمير فى صفة جرت على غير من هى له الاان ضميره اضمر على شريطة التفسير بخلاف ممطول فانه وان جرى على غيرى من هى له الا ان اضمره اضمر على شريطة التفسير ( والكوفيون ) اى ويختار نحاة الكوفة ( الاول ) اى اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى لانه اسبق الطالبين فهو اولى باعطاء المطلوب ولان اعمال الثانى يوجب الاضمار قبل الذكر ( فان اعملت الثانى ) الفاء للتفسير وبدأ ببيان اعمال الثانى لانه الاولى والاكثر استعمالا (اضمرت) جزاء الشرط ( الفاعل ) اذا اقتضى الفاعل ( فى ) الفعل ( الاول ) بجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف كما ستعرف ( على وفق ) اى على موافقة الاسم ( الظاهر ) الواقع بعد فعلين افراد اوتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لعود ذلك الضمير اليه (دون) ظرف اضمرت ( الحذف ) اى حذف الفاعل لانه لايجوز حذف الفاعل الااذاسد شئ مسده (خلافا) اى يخالف القول بالاضمار دون الحذف خلافا (للكسائى) ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عندهم وضربنى واكرمنى الزيدان عنده والكسائى انما يقول بحذف الفاعل دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب بان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فى الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون سد شئ مسده فانه لم يوجد اصلا وفيه انه جاء حذف الفاعل فى نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وماقام وماقعد الاانا ونحو اطعام فى يوم ذى مسغبة وفيه ان المصدر قاصر فى العمل لايجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعام من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما فى الجوامد لامن باب حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لامن باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف نسيا (وجاز) اعمال الثانى عند اقتضا الاول الفاعل والجملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية ( خلافا للفراء ) اى يخالف هذا القول بالجواز خلافا للفراء فانه يمنع جواز ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وروى عنه بتشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما فى صورة تأخير

الناصب يقال ضربنى واكرمنى زيدهو وضربنى واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه ( وحذفت ) عطف على قوله اضمرت ( المفعول ) تحرزا عن التكرار لوذكر وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة وهو ممتنع وربه رجلا شاذ ( ان استغنى ) شرط استغنى عن الجزأ المتقدم مايغنى عنه (عنه) مفعول مالم يسم فاعله (والا) اى وان لم يستغن عنه ( اظهرت ) جزاء الشرط اى اظهرت المفعول به نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لايجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولايجوز اضماره ائلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة ( وان اعملت ) الفعل (الاول) عطف على الشرطية السابقة وهى قوله فان اعملت الثانى (اضمرت) جزاء الشرط ( الفاعل فى ) الفعل (الثانى) نحو ضربنى واكرمت زيدا واضمرت (المفعول) ويتعلق باضمار المفعول قوله ( على ) القول ( المختار ) لئلا يتوهم بالحذف على ان الثانى غير متوجه الى المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو متقدم على مايضمر فى الفعل الثانى حكما ولايحذف مع امكان اضماره ( الاان يمنع مانع ) اى اضمرت فى جميع الاوقات الاوقت منع مانع عن الاضمار (فتظهر) المفعول نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلاله ومنطلقا مفعولاله واضمر المفعول الاول فى حسبتهما واظهر الثانى وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولواضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا ( وقوله امرء القيس ) اى مقوله وهو مبتدأ أوله* ولوانما اسعى لادنى معيشة ( كفانى ولم اطلب قليل من المال ). وهذا المصراع بدل من قول امرء القيس واخره * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقديدرك المجد المؤثل امثالى * اى ولو ثبت ان سعى لادنى معيشة كفانى قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكنما اسعى لمجد مؤثل (ليس) خبر (منه) اى من باب تنازع الفعلين ان كان لم اطلب عطفا على كفانى ومنه باعمال الاول ان كان عطفا على مجموع الشرطية اواعتراضية حيث لايكون حينئذ فى حيزلو فلايصير مثبتا فلايفسد المعنى ولايسوغ ان يكون الواو للحال لان الحال قيد للعامل فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعى لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا طلبه اولم يطلبه ( لفساد المعنى ) اضافة المصدر الى الفاعل وهذا على تقدير توجيههما الى قليل من المال لاستلزامه انتفاء كفاية قليل





من المال وثبوت طلبه على قضية لو التى تجعل المثبت من شرطه اوجزائه اوماعطف على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا ( مفعول ) لم يفصل عنه كما فصل المبتدأ لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا (مالم يسم) اى فعل لم يذكر (فاعله كل) ذكر كل لبيان الاطراد ( مفعول ) ولايرد نحو انبت الربيع البقل حيث كان فى الاصل مفعولا فيه لانه خرج عن كونه مفعولا وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه (حذف) صفة مفعول (فاعله) مفعوله مالم يسم فاعله لقوله حذف ( واقيم ) ذلك المفعول ( هو ) تأكيد الضمير المستتر وانما اكد لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله (مقامه) اى الفاعل (وشرطه) اى شرط مفعول مالم يسم فاعله ( ان يغير صيغة الفعل الى فعل اويفعل ) اى صيغة الفاعل الى صيغة المفعول اوالى هذين ونحوهما مما بنى للمفعول فيكون من باب حذف المعطوف الى الماضى المجهول والمضارع المجهول فيتناول نحو افتعل واستفعل وغيرهما وهذا من باب ذكر العلم وارادة صفة المشهورة نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار عادلة قاهر (ولايقع) موقع الفاعل ( المفعول الثانى من ) مفعولى (باب علمت) لانه مسند اليه اى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه للزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد الضرب غير تام والمفعول ( الثالث من ) مفعولى (باب اعلمت) اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا وكذا ثانى مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة ( والمفعول له ) بلالام بخلاف ضرب للتأديب وانما لم يقع موقعه لانه جواب لم ويبطل السؤال عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه انه يوجب امتناع ضرب ضرب للتأديب وفيه انه لانسلم كونه بعد اظهار اللام جواب لم وفيه ولان النصب فيما قصد عليه مشعر بالعلية اسند اليه فات النصب والاشعار وفيه انه يلزم الجواز على هذا لوقام قرينة والمنع مطلق وايضا النصب فى الظروف مشعر بالظرفية ومع ذلك يجوز الاسناد اليه ( والمفعول معه كذلك ) اى كالمفعول الثانى من باب علمت والثالث من باب اعلمت فى انهما لايقعان موقع الفاعل لان الواو يمنع الاسناد وتركها تغير ماهية المفعول معه ( واذا وجد المفعول به ) فى الكلام مع غيره من المفاعيل ( تعين ) المفعول به (له) اى لاسناد الفعل اليه لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا

ولايصار الى غيرالحقيقة مع امكانها ولايرجح عليه المفعول المطلق والزمان بالجزئية ولاالمكان بملازمته لكل فعل لان الفعل المجهول غيرمبنى لذلك ( تقول ) جملة معللة ( ضرب زيد ) اقيم المفعول به مقام الفاعل ( يوم الجمعة ) ظرف زمان ( امام الامير ) ظرف مكان ( ضربا شديدا ) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة ( فى داره ) مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاحه فهو مفعول فيه حيث جعل تقدير فى شرط النصب لاشرط المفعول فيه فيلزم تكرار نظيرظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة ( فتعين زيد ) كماترى فان قيل قوله اذاوجد وقوله تعين له وقوله تقول امور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماض فالكلام غيرمنتظم قيل الماضى بمعنى المستقبل كما فى قوله تعالى ففزع من فى السموات الاية والفاء للتعليل على التمثيل المذكور لانه اذاقيل تقول كذافتعين زيدفكانه قيل مثاله كذالانه تعين فيه زيد كماترى ( فان لم يكن ) كان تامة اى فان لم يوجد المفعول به ( فالجميع ) اى جميع المفاعيل ( سواء ) اى مستوية لاستواء الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناداليه مجازا فان قيل لواريدالجميع مع المفعول به لم يستقم لابتنائه على قوله فان لم يكن وان اريدجميع ماسوى المفعول به فهى سواء مطلقاوجدالمفعول به اولم يوجد قيل المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ماسواه سواء فى الجواز وعند وجوده كانت سواء فى عدم الجواز او المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع مايذكر فى التركيب من المفاعيل سواء وان وجد فجميع مايذكر فيه منها ليس بسواء لترجح المفعول به ولوقال والبواقى سواء لكان اخصر واظهر ( و ) المفعول ( الاول من ) مفعولى ( باب اعطيت ) وكسوت اى الفعل المتعدى الى المفعولين ثانيهماغيرالاول ( اولى ) من قيامه مقام الفاعل ( من ) المفعول ( الثانى ) لانه مكتس وعاط اى آخذ فهوانسب بالفاعل واليق بالمقام ويجب عندالالبس نحواعطى زيد عمرا ( ومنها ) اى من المرفوعات ( المبتدأ ) مبتدأمتقدم الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل ( والخبر ) جمعهما فى فصل واحد لمكان التلازم بينهما على ماهوالاصل واشتراكهما فى العامل المعنوى وغير ذلك ( فالمبتدأ ) مبتدأ ( هو ) ضميرالفصل فان قيل ماله اتى بضمير الفصل فى حد المبتدأ والخبر دون حدالفاعل ومفعول مالم يسم فاعله قيل اكتفى فى بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك فى بعضها لتكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء وقيل صرح





بالحصر هناردا على من زعم ان اسم المفعول مبتدأ وفيه وفيه ( الاسم ) لفظا او تقديرا وهو خبر المبتدأ ( المجرد ) صفة الاسم ويتعلق به قوله ( عن ) ماهية ( العوامل اللفظية ) اى الاسم الذى لم يوجدفيه عامل لفظى واحترز عن الاسم الذى فيه عامل اللفظى فان قيل التجريدسلب الوجود معنى وسلب الكل يوجب سلب العموم لاعموم السلب فيصدق عندعدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كمايكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل التجريد وان كان سلبالكن على وجه العدول اذالنسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لايوجدفيه عامل على سبيل عموم السلب لاسلب العموم او يقال سلمنا انه بمعنى السلب البسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول العدم بالقرينة واعلم ان التجريد يقتضى سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلى امانة وهنا من هذا القبيل وقوله اللفظية اى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكلى وفسر العلامة جارالله الزمخشرى فى المفصل العوامل اللفظية بباب كان وان وعلمت حيث قصدبيان ماهو المشترك بين المبتدأ والخبر قايلا هما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما التجرد عن العوامل التى من شانها ان تدخل عليهما وهى الابواب الثلاثة وفروعها ليس الا والمصنف عرف المبتدأوحده فبالحرى ان يطلق فاعرف ولايردعليه نحو بحسبك درهم لان الزايد غيرمعتدبه ( مسندا اليه ) مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا وهو حال معتمد على ذى الحال واحترز به عن خبر المبتدأ والقسم الثانى من المبتدأ فانه خارج عن هذا القسم ( او الصفة ) كلمة او لتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو قوله الاسم كلا القسمين او لمانعة الخلو دون الجمع وليست للشك او للتشكيك فلاينافى التعريف ( الواقعة بعدحرف النفى او الف الاستفهام ) ليحصل الاعتماد وهل نحوه كما ومن ومتى واين وكيف وكم وايان كالالف وقيل لاوذكرالالف للاصالة او للتقييد ولم يعتبر وقوعها بعدالموصول فى نحو القائم ابوه زيد لان هذا القسم من المبتدأ ضرورى لعدم وجه آخر ولاضرورة هنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة كاعراب مابعد الا بمعنى غير باعرابها ( رافقة ) حال من ضمير الواقعة ( الظاهر ) غير ضمير مستتر فلايرد

اقائم اتمنا واحترزبه عن نحواقايمان الزيدان لان قايمان رافعان للضمير عائد الى الزيدان ولوكان رافعالهذا الظاهر لم يجز تثنيته ( نحوزيد قائم ) مثال القسم الاول من المبتدأ ( وماقائم الزيدان ) مثال الصفة الواقعة بعدحرف النفى ( واقائم الزيدان ) مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام ( فان طابقت ) الصفة المذكورة ( مفردا ) مفعول به لقوله طابقت اى كانت الصفة والاسم المرفوع مفردين وقوله مفردا اى اسما واقعا بعدها واحترز به عمااذاطابقت مثنى نحواقائمان الزيدان اومجموعا نحواقايمون الزيدون فانه حينئذ خبر ليس الا ( جازالامران ) احدهما كون الصفة مبتدأ ومابعدها فاعلها الساد مسد الخبر فى اتمام الجملة والثانى كون الصفة خبرا ومابعدها المبتدأ وانماجازافيه لاستوائهما فى مخالفة الاصل فلايسبق الذهن الى احدهما بخلاف قائم زيد حيث لايجوز فيه الاالفاعلية لخلولها عن مخالفة الاصل واستلزام جملة على المبتدأ تأخير المبتدأ على الخبر فلا يسبق الذهن اليه بل الى ماهوالاصل فيلتبس وهذا هوالفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين فاندفع ماقيل اعتبر فى منع تأخير المبتدأ فى نحوزيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجز حينئذ وجهان ولم يعتبر الالتباس ههنا وجوّز الوجهان فلا بد من بيان الفرق ( مثل اقائم زيد ) فزيد مبتدأ اوخبر فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضرورى لايصار اليه الاعند عدم وجه آخر فلما جاز وجه آخر انتفت الضرورة قيل اذاجعل الاسم الظاهر فاعلافلاوجه فى الصفة حينئذسوى رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة ( والخبر ) مبتدأ (هو) ضمير الفصل المجرد خبره اى المجرد عن العوامل اللفظية اسما اوجملة واحترزبه عماليس بمجرد عن العوامل اللفظية وقوله (المسند) صفة المجرد الى المبتدأ فلايرد نحو يضرب فى زيد يضرب ابوه وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيد وقوله المسند صفة المجرد وقوله ( به ) مفعول مالم يسم فاعله واحترز به عن القسم الاول من المبتدا ( المغاير ) صفة اخرى ( للصفة المذكورة ) اى الذى يكون صفة واقعة بعد حرف النفى اوالف الاستفهام رافعة لظاهر واحترزبه عن القسم الثانى من المبتدا ( واصل المبتدأ اى الاولى فى المبتدأ اومقتضى الدليل فيه ( التقديم ) لانه موصوف معنى ولانه عمدة البيان ( ومن ثمه ) اى ولاجل ان اصل المبتدأ التقديم ( جاز ) هذا الكلام وهو ( فى داره زيد ) كون الضمير عايد الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لمكان اصالة تقدمه ( وامتنع ) تركيب ( صاحبها





فى الدار ) لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاورتبة ( وقد ) للتقليل ( يكون المبتدأنكرة ) مع ان اصله التعريف اعلم ان فى المبتدا اصلين التقديم ثم التعريف فبين احدهما بالتصريح والاخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم بيان اصالة التعريف وايضاان بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملايم وكان الاولى ان يذكر هناقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله هو والكلام الى اخره مماوجب فيه هذا الاصل اوتخلفه واذا كان المبتدأ نكرة يلزم تأخيره وتخلف هذا الاصل فى بعض الوجوه وذلك اذا كان الخبر مصححاله نحو فى الدار رجل ولعل ذكر التنكير بعدذكر التقديم بهذاالمناسبة التلفيق وفيه ( اذاتخصص ) اى اقل شيوعها ( بوجه ما ) اى وجه كان ومازايدة او صفة لان التنكير المحض فى الباب مخل بالغرض المطلوب وهوالافهام ويرد عليه جواز كوكب انقض وامت فى الحجر ويرد ايضاجواز تنكير الفاعل ( مثل ولعبد ) فانه تخصص بالصفة وهى ( مؤمن خير من مشرك وارجل فى الدار ام امراة ) فانه تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين لان الاخبار بعد العلم بمنزلة الصفات وانماقلنا بالعلم بثبوت الخبر لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسؤآل عن التعيين بعدالعلم باصل الحكم لاحدالجنسين ( وماأحد ) فانه يختص بصفة العموم وفيه ( خير منك ) والتمثيل للمبتدأ على مذهب بنى تميم ( وشراهر ذاناب ) فانه تخصص بكونه فاعلا معنى بارادة التقديم والتأخير على ابدال شرمن الضمير وجعله بتقدير اهرشر ذاناب ليحصل التخصيص وتقديم ماحقه التأخير يوجب الحصر فيكون المعنى مااهرذاناب الاشرواعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قديكون خيرا بان يكون الجائى حبيبا اوتاجرا اومخبرا بخبر مسرة وقد يكون شرابان يكون لصا اوعدوا والمهرله بنباح غيرمعتاد يتشأم به يكون شرا لاخيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثانى لايصح فيقدر الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شرعظيم لاحقيراهر ذاناب ( وفى الدار رجل ) فانه تخصص بتقديم الخبر الذى هوظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل فى الدار علم ان مابعده موصوف باستقراره فى الدار فكانه متخصص بالصفة ( وسلام عليك ) فانه تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليك ثم رفع لقصد الاستمرار والدوام هكذا قالوا واعترض ان سلمت معناه قلت سلام عليك فلا يستقيم للزوم التسلسل والدور والتكرار والجواب انا لانسلم ان معنى سلمت قلت سلام

عليك بل معناه قلت سلمك الله اوقلت السلام عليك وذلك لايحتاج الى تقدير
اخر فلايلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت كان معنى
قولك سلام عليك قولى سلام عليك اوقولى السلام عليك واقع عليك فيلزم
تكرار الخطاب قيل معناه كذلك لكنه ليس بتكرار بل هو تعين الخطاب بالارادة
من اللفظ الصالح له وقدر صاحب اللباب سلمك الله معرضا عن تقدير سلمت
وهو غير مسلم حيث لامعنى اسلمك الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة (والخبر)
مبتدأ (قديكون) اشارة الى ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه احد جزى الكلام
وهذا يصلح مثالا لوقوع الخبر (جملة) لصدق حد الخبر عليها ولان الحكم كما يقع
بالمفرد يقع بالجملة (مثل زيد) مبتدأ (ابوه) مبتدأ ثان (قايم) خبر المبتدأ الثانى والجملة
الاسمية خبر المبتدأ الاول (وزيد) مبتدا (قام) فعل (ابوه) فاعله والجملة
الفعلية خبر المبتدا (فلابد) الفاجواب شرط محذوف اى اذا صح وقوع الجملة خبرا
فلابد او عطف على قوله قديكون جملة اى الخبر قديكون جملة فيحتاج الى عايد للربط
(من عايد) يعود من الجملة الى المبتدأ فيربط به الجملة لان الجملة من حيث هى هى
مستقلة فاذا تعلق بشئ يحتاج الى رابطة والعايد ضمير اوغيره كاللام فى نعم
الرجل ووضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ماالحاقة وكون الخبر
تفسيرا للمبتدأ فى نحو قل هو الله احد وقوله من عايد خبر لا وليس بمتعلق بيد
والالكان مضارعا للمضاف نحو لاحافظا للقران عندك (وقد يحذف) العايد
بقرينة البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة
ان بايع البر والسمن لايسعر غير ذلك (وماوقع ظرفا) اى الخبر الذى وقع
ظرفا او وقع فى التركيب حاله كونه ظرفا (فالاكثر) اى اكثر النحاة والفا
فى خبر المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط لكونه موصولا بفعل (انه) اى على انه
وهو خبر المبتدا الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول (مقدر) اى مفروض وملتصق
(بجملة) فان قيل مامعنى هذا الباب ومامعنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة
لا الظرف قيل انما قدرنا بالجملة لان الاصل فى العمل الفعل فتقديره عاملا فى الظرف
احرى ولانه اذا وقع صلة مقدر بالجملة لامحالة فكذا اذا وقع خبرا اولان الظرف
المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل الذى هو الاصل اولى من جعله
فرعا لفرع وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل لان الاصل فى الخبر الافراد
ولان المقدر لوكان فعلا لافاد نحو زيد فى الدار التقوى وليس كذلك ولان المقدر
خال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه اهون من القول بخلو





الفعل (واذاكان) اذاشرط وهذا شروع فى بيان موجبات تقد المبتدأ (المبتدأ
مشتملا على ماله) ماموصولة او صفة بمعنى الشى اوشى (صدر الكلام) فاعل
الظرف او مبتدأ مقدم الخبر الجملة صلة او صفة كالاستفهام وغيره فانه حينئذ يجب
تقديمه لئلا يبطل صدارته ولايرد زيد من ابوه لتصدره (نحو من ابوك) فان من
مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام بمعنى هذا ابوك ام ذاك اوزيد
ابوك ام عمرو ام غيرهما (اوكانا) اى اذا كان المبتدأ والخبر (معرفتين) فانه حينئذ
يلزم تقديمه لانه لو اخر لزم الالتباس الابقرينة نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد وابو حنيفة ابو يوسف واما نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد
فقيل الاسم متعين للابتدأ والصفة للخبر وليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجوده
فى الصحيح ولصحة وقوع الاسم خبرا بتأويل المسمى بكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات
الذى اتصف بكذا (او متساويين) تخصيصا ولو قال اوكانا متساويين يتناول التساوى
فى التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين لكن اشتراط لتساوى
فى التعريف يوهم اشتراط التساوى فى رتبة التعريف وصرح بقوله اوكانا
معرفتين تحرزا عن هذا الوهم (مثل افضل) (منك) مبتدأ (افضل منى) خبر
(وكان) عطف على قوله اوكانا معرفتين (الخبر فعلا) اصطلاحيا ومفرد
الاجملة باعتبار الصورة فلاير د نحو يقومان الزيدان حيث يجوز الزيدان يقومان
لعدم اللبس اذالفاعل يكون واحدا ليس الالان الخبر جملة صورة لافعل
بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لاجملة صورة اذالضمير مستكن اعتبارى
ولاصورى ولذا جعل اين فى اين زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا فاعرف
(له) اى للمبتدأ احترازعن ان يكون فعلا لغيره نحو زيد قام ابوه فان تقديم الخبر فيه
جايز (مثل زيد قام) اذلو اخر هنالزم الالتباس بالفاعل (وجب) جزاالشرط تقديمه
اى تقديم المبتدأ على الخبر للمصدر اواللبس (واذا) شرط (تضمن
الخبر المفرد) اى الذى ليس بجملة صورة بخلاف زيد اين ابوه حيث لايبطل
صدارته لتصدره على جملة (ما) موصولة او موصوفة مفعول تضمن (له)
صلة او صفة (صدر الكلام) كالاستفهام وغيره فاعل الظرف او مبتدأ متقدم
الخبر والجملة الاسمية صلة او صفة (نحو اين) خبر (زيد) مبتدأ اذلو اخر
لبطل صدارته (اوكان تقديمه) اى الخبر (مصححا له) اى المبتدأ المنكر ومخصصا له
(مثل فى الدار) فانه خبر تخصص المبتدأ بتقديمه ولو اخر لبقى المبتدأ بلا
تخصص (رجل اوكان لمتعلقه) اى لمتعلق الخبر السادمسده فلايرد نحو على الله

عبده متوكل واسم كان قوله (ضمير) كاين (فى المبتدأ اذلو اخر لزم الاضمار قبل الذكر (مثل على التمرة مثلها) اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل اوحاصل الذى هو خبر او يقال الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به يتعلق الجزء بالكل (زبدا) تمييز عن الاسم التام بالاضافة من ال عن الموصوف اى جعل او حاصل على التمرة زبد مثلها (او) كان الخبر (خبرا عن ان) بان يقع ان مع اسمها وخبرها المؤلة بالمفرد مبتدأ اللهم الا اذ الم يلتبس نحو لولا انك قائم حق لكان كذا (مثل عندى انك قائم) فان ان مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعندى خبره يقدم عليه لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة اى عندى قيامك (وجب) خبر لقوله اذا تضمن مع ماعطف عليه (تقديمه) اى تقديم الخبر على المبتدأ (وقد) للتقليل اوللتحقيق (يتعدد الخبر) فيكون اثنين فصاعدا وقد يجب التعدد نحو الخل حلو حامض والابلق اسود ابيض وهما عالم جاهل (مثل زيد) مبتدأ تعدد خبره وهو (عالم عاقل وقد) مثل قد السابق (يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو ملازمة الثانى للاول وقيل سببية الاول للثانى ويرد عليه نحو ومابكم من نعمة فمن الله الا ان يراد السببية للحكم والاخبار (فيصح) اى لايمتنع (دخول الفاء فى الخبر) اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا (وذلك) اى المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط مبتدا (الاسم) خبر (الموصول بفعل او ظرف) اى الذى وصل بفعل او ظرف وهو صفة الاسم (او النكرة الموصوفة) اى التى وصفت (بهما) اى بفعل او ظرف وينبغى ان يقول به لان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او مفرد نحو زيد او عمرو قائم ولايقال قائمان الا ان يراد باحد المذكورين فان قيل تعريف الجزئين يقتضى الحصر والمبتدأ الداخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والمتضمن بحرف الشرط كمن وما والمبتدأ الموصوف بهذا الموصول نحو قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب فكيف يستقيم الحصر قيل الفاء فى القسمين الاولين بحرف الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط والثانى فلانه يتضمنه ويجرى فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفا فى مواضع اللزوم والجواز والامتناع فى مظانهما وجعل الماضى مستقلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فانه لايلزم فى خبره الفاء وان كان كان اسمية ولايجعل الماضى مستقلا حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولايجزم المضارع فذكر القسمين المذكورين فى هذا





الباب ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل اوظرف (مثل الذى) مبتدأ (يأتينى) صلته (اوفى الدار) اوليس بترديد بين الشرطين بل من باب عطف عبارة على عبارة اى يقال يأتينى او يقال فى الدار مكان يأتينى (فله درهم) خبر المبدأ (اوكل رجل يأتينى اوفى الدار) اى يقال فى الدار (فله درهم وليت) مبتدأ (ولعل) عطف على ليت (مانعان بالاتفاق) اى باتفاق النحويين لبطلان صدارة الشرط بدخولهما ولتغير الجملة بهما من القطع بوجود الخبر على تقدير وجود الشرط الى الشك فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان اتفاق من بين الحروف المشبهة لامطلقا (والحق بعضهم ان بهما) اى بليت ولعل فى منع الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وفى حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعد لايخفى فتركها مع ان فى بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجرى من تحتها الانهار لايوجب كونها مانعة لان دخولها فى المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط فى حيز الجواز لا فى حيز الوجوب فان قيل كما اختلف فى ان اختلف فى ان وكأن ولكن فما وجه تخصيص ان ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع فى ان مرجوح بدليل الاستعمال القرانى ففيها خلاف وفى غيرها اختلاف فبين ان الحاقها بهما قول البعض على خلاف الاكثر وفيه (وقد يحذف المبتدأ لقيام) اى وقت وجود (قرينة) لفظية او عقلية (جوازا) اى حذفا جائزا وقد يجب حذفه كما فى المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير هو وفى الصفة المقطوعة رفعا نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد وفى زيد الخبز آكله اى هو آكله ولم يذكر ذلك لقلته لالعدمه كما زعم البعض وعللوه بكون المبتداء ركنا وليس بسديد لان الركنية لاتنافى وجوب الحذف بموجب الاترى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه (كقول المستهل) اى نظيره مثل قول طالب الهلال ورافع الصوت عند رؤيت الهلال (الهلال) اى هذا الهلال وبالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود نفس الهلال لاتعيينه بالاشارة (والله) اتى بالقسم لئلا يتوهم نصب الحال عند الوقف (والخبر جوازا) اى وقد يحذف الخبر حذفا جوازا (مثل خرجت) اى نظير مثل هذا الكلام

( فاذا السبع الفاء عاطفة واذا للمفاجأة وهى عند المبرد ظرف مكان فيصلح خبرا
عن الجثة ولا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففى ذلك المكان السبع
ولا يرد عليه نحو خرجت فاذا السبع بالباب لاحتمال ان يكون قوله بالباب بدلا عند
غيره ظرف زمان وهو لا يصلح خبرا عن الجثة فيكون ظرفا لمعنى المفاجاة ويكون الخبر
محذوفا وهو موجود او حاصل ويكون المفاجاة المقدرة منزلة منزلة اللازم لئلا
ينقلب الظرف مفعولا به بتقدير فاجات زمان وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر
المقدر خاصا من نحو واقف او حاضر فلا يكون مستقرا احق يلزم خبرية الزمان
للجثة وفيه ( ووجوبا ) اى حذفا واجبا ( فيما التزم ) اى فى تركيب التزم فيه
او مصدرية حينئذ اى وقت التزام غير الخبر فى موضعه ( فى موضعه ) اى
فى موضع الخبر ( غيره ) اى غير الخبر ( مثل لولا زيد ) اى كل اسم وقع بعد
لولا وكان خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها مسده اى لولا زيد موجود
( لكان كذا ) وفى بعض النسخ لهلك عمرو وان اذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه
نحو ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد وقال الكوفيون
هو من باب حذف الفعل اى لولا وجد زيد لكان كذا الشبه لولا بحرف الشرط
ولاختصاص لولا التخصيص بالفعل فحمل لولا الامتناعية عليها ( ومثل
ضربى زيدا قائما ) اى كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتأويله مضافا الى
الفاعل او المفعول او كليهما وبعد حال مفردة او جملة او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر يجب حذف خبره لسد الحال مسده نحو ضربى زيدا قائما
او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب
مايكون الامير قائما وضربى زيدا قائما مذاهب فذهب البصريوك الى ان
تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما بجعل قائما حالا وكان تامة واذا
ظرفا مستقرا واقعا خبر المبتدأ الذى ليس لجثة وقال الكوفيون تقديره
ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر
من غير سد شئ مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وقيل
تقديره ضربى زيدا ضربى او ضربه قائما بحذف مصدر مثله واقعا خبرا وقيل
هو مبتدأ لا خبر له وضعفهما ظاهر ( وكل رجل وضيعته ) اى كل رجل
وحرفته تتقاربان او مقرونان والمراد ان كل مبتدأ عطف عليه شئ بواو بمعنى
مع يجب حذف خبره لاغناء الواو التى بمعنى عنه وسدها مسده وقيل حذف
الخبر فى مثله غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان او متقاربان





خبر المبتدا ئين فلا يسد المبتدأ الثانى وهو قوله وضيعته مسده اذا لمبتدأ لا يكون
سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثانى يسد مسد الخبر المحذوف من حيث
هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من حيث انه
خبره ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشئ مسده من كل وجه او يقال يقدر
الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارن هو
وضيعته فيكون المعطوف متعلق الخبر فسد مسده ( ولعمرك ) اى لعمرك وبقاوك
ماقسم به والمراد ان كل مبتدأ يكون مقسما به يجب حذف خبره لسد
الجواب مسده ( لافعلن كذا خبران ) قدم خبران لان خبر لا فرعه واسم
ما ولا فرع معمول الفعل الجامد مع شذوذه فى لا بخلاف خبران ( واخواتها )
عطف على ان اى امثالها واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف
المشبهة وهى ان وكأن ولكن وليت ولعل ( هو المسند ) خبر قوله خبران
وهو ضمير الفصل او يقال هو المسند ابتدأ كلام وقوله خبران مبتدأ محذوف
الخبر بقرينة ماسبق اى منه خبران والمراد بقوله المسند المسند الى اسم ان بلا
تبعية فلا يرد يضرب فى ان زيدا يضرب ابوه وان رجلا حسنا قايم واحترز
به عن كل ماليس بمسند ( بعد دخول ) خرج غير خبران واخواتها ( هذه
الحروف ) اى احدى هذه الحروف وهى ان واخواتها ( مثل ان زيدا قايم )
فانه مسند بعد دخول هذه الحروف ( وامره ) اى شانه او حكمه ( كامر ) اى
كشان او حكم ( خبر المبتدأ ) فى اقسامه من كونه مفردا او جملة وفى احكامه
من كونه موحدا او متعددا اومذكورا او محذوفا وفى شرايطه
من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد وقد يخالف خبر المبتدأ فى ان خبرها لا يكون
مفردا متضمنا لماله صدر الكلام ( الا فى تقديمه ) اى فى جميع الاوصاف
الا فى هذه الصفة حيث يفترقان فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدأ
ولم يجز تقديم خبران لان فى تقديمه قلب صورة عمله المقصود به
الانحطاط عن عمل الفعل وهى تأخير المنصوب عن المرفوع ولو قال الا فى
التقديم لكان اصوب ( الا اذا كان ظرفا ) اى التقديم غير جائز فى جميع
الاوقات الا وقت كونه ظرفا فح يجوز ان يتقدم حيث يتوسع فى الظرف مالا
يتوسع فى غيره ( خبر لا ) مبتدأ محذوف الخبر اى منه خبر لا وقوله هو المسند
استيناف وقوله هو فصل والمسند خبره ( التى ) صفة لا اى الكائنة لنفى الجنس
اى لنفى حكم الجنس اذ لا رجل قايم لنفى القيام لا لنفى الرجل ( هو المسند )

الى اسم لا فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه وبهذا خرج اسم لا وكل ماليس
بمسند (بعد دخولها) بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو لا رجل حسنا
فى الدار (مثل لا غلام رجل ظريف) عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل
معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله
غلام رجل والمثال وان صلح محتملا ولا يقبح اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى
الاحتمالان فهو قبيح واذا انحط المقصود فهو اقبح كذا فى بعض الشروح
فالاحتراز عن الاحتمال اولى (فيها) اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف
ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وهو من باب تعدد الخبر لزوما
نحو الابلق ابيض اسود للزوم الكذب بالتوحيد او جوزا ان قيل بانتفاء
لزوم الكذب فى الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء فاتى بقوله فيها
لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعى خبرها
الظرف وغيره (ويحذف) خبر لا حذفا (كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه) اصلا
اوفى اللفظ قائلين بوجوب الحذف فيقولون لا اهل ولا مال بمعنى انتفى الاهل
والمال ويحملون ما يرى خبرا فى مثل لا رجل قايم * ولا كرم من الولدان
مصبوح * على الصفة دون الخبر (اسم ما ولا) مبتدأ محذوف الخبر اى منه
اسم ما ولا وقوله هو المسند استيناف او خبره قوله المسند اليه وهو فصل
(المشبهتين) فى النفى والدخول على الاسمية صفة ما ولا ويتعلق به قوله
(بليس هو المسند اليه) اى الذى اسند اليه خبره ويكون غير تابع كما مر
فلا يرد ابوه فى ما زيد ابوه قايم وفيه وما زيد اخوك قايما وخرج به ماليس بمسند اليه
(بعد دخولهما) ظرف المسند اليه وخرج به غير اسم وما ولا (مثل ما زيد قايما
ولا رجل) اى بالنكرة لان لا لا تعمل الا فى النكرة (افضل منك وهو) اى
عمل ليس او اجراء حكم ليس او التشبيه بليس (فى لا شاذ) لقصور شبهها
لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فتقتصر على مورد السماع نحو قوله من
صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

﴿ المنصوبات ﴾

لما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب (هو)
فصل او مبتدأ (ما اشتمل على علم) وهو النصب او الالف او الياء (المفعولية)
اى الخصلة المنسوبة الى المفعول (فمنه) اى فمما اشتمل على علم المفعولية
والفاء للتفسير (المفعول المطلق) مبتدأ متقدم الخبر وسمى مطلقا لان نصبه





غير مقيد بالحروف وانما قدم المفاعل لانها اصل المنصوبات ثم قدم منها
المفعول المطلق اذ هو مفعول حقيقة واصطلاحا دون ماعداه ولهذا سمى ايضا
مطلقا لانه مفعول بالحقيقة الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا فالضرب هو
فعلك لا زيد ولانه مفعول بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد
بالحرف فاخره عنه ثم قدم على المفعول فيه واخويه لتقييدها بالحرف جميعا لكنه
فى المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما فى اللازم النصب فيكون فى اللفظ
بلا واسطة البتة وقدمه على المفعول له الذى جاز ذكر الواسطة فى جميع افراده
ثم قدم على المفعول معه الذى لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا (وهو) مبتدأ
(اسم) احتراز عن نحو ضرب ضرب زيد فان ضرب الثانى يصدق عليه
انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم وفيه
ان فاعل الفعل الاول انما هو فعل الحدث لا مجموع الحدث والزمان فلا يدخل نحو
ضرب ضرب زيد فى الحد وان لم يذكر لفظ اسم (ما) اى حدث ونحو تربا
وجندلا اسم حدث حكما (فعله) خبره يرد عليه مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرفا (فاعل) يرد عليه نحو ضرب ضربا فانه لم يفعله فاعل اذ المصدر مجهول
(فعل) يرد عليه نحو زيد ضارب ضربا (مذكور) يرد عليه فضرب الرقاب
من حيث ان فعله غير مذكور (بمعناه) يرد عليه نحو ضربته سوطا والجواب
عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقى والحكمى من
ذلك ولا يرد عليه نحو كرهت كراهتى اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا
مطلقا لاعتبار الحيثية لكنه يغنى عن بعض القيود الاخر ايضا كخروج
ما خرج بها باعتبار الحيثية وقوله بمعناه احتراز به عن المفعول له فانه قصد
فيه كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل المذكور فلا يخرج باعتبار الحيثية لكنه
ليس بمعناه فيخرج بهذا القيد (وقد يكون) المفعول المطلق (للتأكيد)
حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل (والنوع) حيث دل على بعض انواعه
(والعدد) حيث دل على العدد (مثل جلست جلوسا) للتأكيد (وجلسة)
للنوع (وجلسة) للعدد (فالاول) اى الذكر للتأكيد (لا يثنى ولا يجمع) لان
الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا مفهومه ولانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على
التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد (بخلاف اخويه) اى النوع والعدد لاحتمال
كل منهما التعدد (وقد يكون) المصدر او المفعول المطلق (بغير لفظه) اى

مغايرا للفظ الفعل مادة كقعدت جلوسا او ويابا كانبتكم نباتا وتبتل اليه تبتيلا والمراد بغير مادته فيكون مثاله قعدت لانبتكم من الارض نباتا والحاصل انه قيل ان اريد بقوله لفظه صيغته يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لاختلاف الصيغة وان اريد به مادته لايكون نحو انبتكم نباتا منه قيل يراد المادة ولا يجعل نحو انبتكم نباتا من هذا القبيل اويراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج القسمان خلافا لسيبويه فانه يقدرله عاملا من لفظه (نحو قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول المطلق (لقيام) اى وقت قيام (قرينة جوازا) اى حذفا جائزا (كقولك لمن قدم) من سفره (خير مقدم) اى قدم قدوما خير مقدم وهو اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف اوبالمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه (ووجوبا) عطف على جوازا اى حذفا واجبا (سماعا) اى سماعيا اوحذف سماع اومسموعا (نحو سقيا) اى سقاك الله سقيا (ورعيا) اى رعاك الله رعيا (وخيبة) اى خاب خيبة (وجدعا) اى جدع جدعا وهو قطع الانف (وحمدا) واستعمال الفعل فيما نقل من نحو حمدت حمدا ليس بصحيح وبعضهم قيدوا وجوب الحذف فى نحو حمداله وشكراله باستعماله مع اللام (وشكرا) اى شكرت شكرا (وعجبا) اى عجبت عجبا فانه لم يستعمل اظهار عامل هذه المصادر فى كلامهم وهذا معنى وجوب الحذف سماعا (وقياسا) عطف على قوله سماعا (فى مواضع منها) اى من تلك المواضع (ما) اى موضع (وقع) المصدر فيه وانما وجب الحذف فيه لوجود القرينة والساد مسد المحذوف (مثبتا) حال واحترز به عن نحو مازيد سيرا (بعد نفى) ظرف وقع واحترز به عن نحو سرت سيرا (او معنى نفى) كما فى انما (داخل) كل واحد منهما وفيه (على اسم) بخلاف ماسرت الاسير البريد (لايكون) المصدر (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم احترازا عن نحو قوله ماسيرى الاسير شديد (او وقع) المصدر (مكررا) اى وقع موضع الخبر غير الخبر فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لايكون خبرا عنه (نحو ماانت الاسيرا) اى تسير سيرا مثال النكرة (وماانت الا) فتسير (سير البريد) يقال له بالفارسية پيك مثال المعرفة (وانما انت) تسير (سيرا) مثال معنى النفى (وزيد سيرا سيرا) مثال ماوقع مكررا (ومنها) اى ومن تلك المواضع (ما) اى موضع (وقع) المصدر فيه ومابتدأ متقدم الخبر (تفصيلا لاثر) احترازا عما يكون تفصيلا لمضمون





جملة دون اثره نحو زيد يسافر سفره القريب او البعيد (مضمون جملة) احتراز عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا وفيه ولنحو زيد سفر فامايصح صحة اويغتنم اغتناما ولزيد ضرب فامايتأدب تأدبا او يهلك اهلاكا (متقدمة) احتراز عن المتأخرة نحو امايتأدب زيد بالضرب تأدبا او يهلك هلاكا فاضربه واماتمنون بالشد مناً او تفدون فداً فشدوا واعلم ان التفصيل انمايكون للجملة المتقدمة فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه (مثل فشدوا الوثاق فاما) تمنون (منا بعد) اى بعد الشد (واما) تفدون (فداء) وانما وجب الحذف فيه لسد الجملة السابقة مسد المحذوف (ومنها) اى ومن تلك المواضع (ما) اى موضع (وقع) المصدر فيه (للتشبيه) اى للدلالة على مشاركة امر لامر فى معنى احتراز عن نحو مررت به فاذاله صوت صوت حسن (علاجا) حال اى دالا على الحدث احترز به عن نحو مررت بزيد فاذاله زهد زهد الصلحاء او علم علم الفقهاء (بعد) ظرف وقع (جملة) احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار (مشتملة) صفة جملة (على) متعلق مشتملة (اسم) احتراز عن نحو مررت بزيد فاذاله ضرب صوت حمار (بمعناه) صفة اسم اى بمعنى المصدر (و) على (صاحبه) عطف على اسم احترازا عن نحو مررت بالبلد فاذابه صوت صوت حمار (نحو مررت به فاذاله صوت) بصوت (صوت حمار) فانه مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت و مشتملة على صاحب المصدر وهو المكنى عنه بالضمير فى قوله له ووجب الحذف فيه لسد الجملة السابقة مسد المحذوف (و صراخ) اى فاذاله صراخ يصرخ (صراخ الثكلى) وهى امرأة مات ولدها (ومنها) اى ومن تلك المواضع (ما) اى موضع (وقع) المصدر فيه (مضمون) حال من (جملة لايحتمل) صفة جملة احتراز عما يأتى فى الضابطة الآتية (لها) اى لتلك الجملة (غيره) اى غير ذلك المصدر (نحو له) اى لفلان (على) خبر وله متعلق الخبر او على العكس (الف درهم) مبتدأ (اعترافا) مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولايحتمل له سواه (ويسمى تأكيدا) وتقريرا (لنفسه) اى لذاته (ومنها ماوقع) اى من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه (مضمون) حال (جملة لها) اى تلك الجملة (محتمل غيره) اى غير ذلك المصدر (نحو زيد قائم) احق (حقا) اى صدقا فانه مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها

تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل (ويسمى) هذا المصدر (تأكيدا) للجملة (لغيره) للجملة اى لدفع غيره او لاجل احتمال غيره او ما يغايره وضعا اذ الحكم المحكم يغاير المحتمل وان اتحدا مرادا (ومنها ما وقع) المصدر فيه (مثنى) اى دالا على التكرير والتكثير (مثل لبيك) اى البا بطاعتك البابا بعد الباب (وسعديك) اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد والمصادر فى هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياسا (المفعول به هو ما) اى اسم ولم يذكرا اكتفا بما سبق (وقع عليه) الفعل حقيقة او اعتبارا فلا يرد نحو خلق العالم وما ضربت زيدا وفيه والمراد ما تعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به فلا يرد خلق الله العالم وما ضربت زيدا وهذا معنى عرفى للوقوع فلا يلزم دعوى الموضع او بيان الاتصال واورد عليه ان نحو زيد فى ضربت زيدا لا يتوقف عليه تعقل الضرب واجيب بانه مما يتوقف عليه تعقل الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعيين (فعل) والمراد به اللغوى دون الاصطلاحى والزمان لازم او جود الفعل دون تصور ماهية فيتوقف عليه وجود الفعل لا تعلق ماهيته (الفاعل) لا فايدة فى قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال قصد فيه الحيثية فلا يرد عليه المفعول فيه وغيره مما يتوقف عليه الفعل (نحو ضربت زيدا وقد يتقدم) المفعول به (على الفعل) وغيره من العوامل الالمانع وخص الفعل بالذكر لاصالته وانما يتقدم لان معمول الفعل قوى تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما ومتأخرا الا ان يمنع مانع لتقدمه كوقوعه فى حيز ان (وقد) للتقليل (يحذف) الفعل الناصب للمفعول به (لقيام) اى وقت حصول (قرينة) دالة على الحذف وتعيين المحذوف (جوازا) اى حذفا جائزا (نحو زيدا) بتقدير اضرب زيدا بقرينة السؤال (لمن قال من اضرب) مقول قال (ووجوبا) اى حذفا واجبا (فى اربعة مواضع) وفى الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم (الباب الاول سماعى) لم يستعمل اظهار فعله فى كلامهم (مثل امرأ ونفسه) اى اترك كل امرء مع نفسه (وانتهوا خيرا لكم) اى انتهوا عن التثليث واقصدوا امرا خيرا لكم وهو التوحيد وقيل هو صفة مصدر محذوف اى انتهاء خيرا لكم وقيل هو خبر يكن المحذوفة اى انتهوا يكن خيرا لكم وفيهما نظر لعدم اطراد الاول فى انته امرأ قاصدا وكون حذف كان بلا حرف الشرط شاذا وفيه (واهلا وسهلا) اى اتيت اهلا ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا الباب (الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله) مفعول مالم يسم





فاعله للمطلوب وخرج به ما ليس بمطلوب الاقبال ونحو يا الله لا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال اللهم الا ان يحمل على التخييل كانياب المنية وفيه انه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال او يكون المراد المطلوب اقبال ولو حكما فيصدق عليه لانه مطلوب الاجابة ويرد على هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى على الاقبال لا مطلوبه ونحو يا سما ويا ارض ويا الماء ويا الدواهى ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان مما لا يتصور طلب اقباله والجواب ان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهى ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان او يقال هو مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤل الاجابة كما قلنا فى يا الله واما البواقى فهو من باب استعارة بالكناية ونداؤها استعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعاى (بحرف) اى بواسطة حرف من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو اطلب اقبال زيد وانادى زيدا وادعوك ونحو ذلك والجار متعلق بالمطلوب (نائب مناب) ظرف نايب وحذف فى منه وان لم يكن من الجهات لكونه جاريا مجرى لفظة المكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار (ادعو) اى لفظه (لفظا او تقديرا) فتفصيل للمنادى او الحرف (ويبنى) المنادى وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار بالتعميم فى قوله وينصب ما سواهما (على ما) اى الضمة والالف والواو (يرفع) مسند الى قوله (به) وهو مالم يسم فاعله ولا ضمير فيه اذ المنادى لا يرفع بحال وعود الضمير الى الاسم بعيد (ان كان) المنادى (مفردا) اى مفردا كاملا ليس فيه اضافة ولا شبه الاضافة واحترز به عن المضاف والمضارع له (معرفة) لشبهه بالكاف ادعوك المشبهة بكاف اياك وذلك فى وقوعها موقعها الا اذا كان علما موصوفا بابن مضافا الى علم فحينئذ يختار فتحه كما سيجئ وقوله معرفة صفة مفردا او خبر اخر لا زم التعدد اذ الحكم لا يتم باحدهما (مثل يا زيد) مثال المعرفة قبل النداء (ويا رجل) مثال المعرفة بعد النداء ويجوز حينئذ تنوينه عند الضرورة نحو قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام (ويا زيدان) مثال المبنى على الالف (ويا زيدون) مثال المبنى على الواو فان قيل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بدون اللام قيل صح لقيام يا مقام اللام فى كونها فى حكمها (ويخفض) اى يجر المنادى (بلام الاستغاثة) اى لام يدخل المنادى وقت الاستغاثة وكذا بلام التعجب كيا للماء او التهديد كيا لبكر لاقتلنك وانما اختيرت اللام من بين الحروف

للاستغاثة اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار واللام يتعلق بادعو المقدر وجاز ذلك فى المتعدى بنفسه بعد الحذف لكنها لاتزاد الا فى مواضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا وانما فتحت اللام لدخولها على الكاف حكما ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية نحو يالزيد ولعمرو ويالله للسمين وانما اعرب بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة فى نحو يالزيد لخروجه عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجار ولصيرورته بعيدا عن مدار الشبه وهو ياو لخروجه عن الافراد بالتركيب مع اللام وفى كل نظر (ويفتح) المنادى (لالحاق الفها) اى الف الاستغاثة لموافقة الالف ويضم ويكسر لواوها ويائها اللاحقتين لذى اللبس كما فى المندوب مثل يامنوه فى المسمى بمنه ويامنكيه فى المسمى بمنك وانما تكسر اللام فى المستغاث له لافى المستغاث اليه تقول يالله ياللمسلمين فرقا بينهما فان قيل فيماذا يتعلق حرف الجر قلنا بحرف النداء الاولى يتعلق تعلق المفعول به (ولا لام ح) اى حين اذ دخلت الالف ولا يجتمعان تجوزا عن التكرار والجمع بين العوضين (مثل يازيداه وينصب ماسواهما) من النكرة والمضاف والمضارع له فى تعلق شئ هو من تمامه به وضميرها راجع الى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث وفيه والاولى ان يقال المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة لئلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد (مثل ياعبد الله) مثال المضاف (وياطالعا جبلا) مثال المضارع للمضاف ويا حافظا لاتنسى وياشاعرا لاشاعر اليوم مثله والا يانخلة من ذات عرق وياثلاثة وثلاثين علما اولا كل ذلك مضارع بخلاف نحو يارجلا صالحا لامتناع تعرفه فلابد من بيان الفرق وقد ذكرنا فى كتابنا المسمى بالعافية واعلم ان فى اعتماد طالعا بحث ذكرناه فى كتابنا الموسوم بالارشاد اذلاوجه سوى تقدير الموصوف وذلك يدرجه فى باب يارجلا صالحا وذلك مما يمتنع تعرفه خلافا للكسائى وقوله ياطالعا جبلا معرفة بدليل تعريف صفته فى نحو ياطالعا جبلا الظريف (ويارجلا) الاولى تأخير النكرة لخروجها عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر (لغير معين) اى مقولا لرجل غير معين كما فى قوله الاعمى (وتوابع المنادى المبنى) غير المستغاث بالالف فانه مبنى على الفتح لايرفع توابعه وغير المبهم فان صفته لازمة الرفع كما سيجئ وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذى اللام فهى منصوبة لاغير (المفردة) من كل وجه وهو





احتراز عن المضاف والمضارعة له (من التأكيد) المعنوى المثل ياتميم اجمعون واجمعين واما التأكيد اللفظى فحكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا نحو وانى واسطار سطرن سطر القايل يانصر نصر انصرا وانما اطلق التأكيد على غير الاغلب لان هذا الحكم فى واحد قسميه وهو التأكيد اللفظى على غير الاغلب ولعل المختار عنده ذلك (والصفة) نحو يا زيد العاقل والعاقل (وعطف البيان) نحو يازيد بشر وبشرا (والمعطوف بحرف الممتنع) صفة سلبية للمعطوف بحرف (دخول) فاعل الممتنع (ياعليه) اى على المعطوف نحو يازيد والحارث وكقوله تعالى ياجبال اوبى معه والطير بالرفع والنصب واحترز به عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول ياعليه لعدم اللام نحو يازيد وعمرو من المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المشتمل كما سيجئ (ترفع) خبر قوله وتوابع المنادى (على لفظه) اى حملا على لفظ المنادى لشبه ضمته بالرفع فى العروض والاطراد والرافع يا لشبهها بالرافع فى كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه فى المنادى لمكان البناء وظهر فى التوابع لاحتياجه الى المؤثر انما لم يبن كصفة اسم لا لنفى الجنس لمكان الفصل باللام ولان وجه بناء الصفة فى لارجل ظريف كون الصفة هى المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى فافترقا (وتنصبه) حملا (على محله) فان محله النصب على المفعولية (مثل يازيد العاقل والعاقل والخليل) بين بعد جواز الوجهين فى توابع المبنى لاختلاف الواقع فى اختيار احد الوجهين فى واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول ياعليه (فى المعطوف) بالحرف الممتنع ودخول ياعليه متعلق بقوله (يختار الرفع) وتقول باولوية الرفع لانه منادى مستقل معنى فكانه باشره يا فيختار فيه حركة هى اثر يا (وابوعمرو) ابن العلا يختار (النصب) لان ذا اللام لايباشره يا فيختار فيه ماهو اثر ادعو لا اثر يا (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف (كالحسن) اى مثل الحسن فى جواز نزع اللام وقيل فى كونه علما ذا لام ويدخل نحو الرجل فى الاول دون الثانى ونحو النجم يدخل فى الثانى دون الاول او مثل الحسن مما كان صفة فى الاصل ثم صار علما لا بالغلبة فانه يجوز فيه نزع اللام والاتيان به (فكالخليل) خبر مبتدأ محذوف والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدأ اعنى قوله ابو العباس اى فهو كالخليل فى اختيار الرفع لان اللام لما كانت فى معرض النزع لم يعتد بها او لان اللام فى العلم لامعنى لها فلا يعتد بوجودها

فيختار الرفع بخلاف مالم يكن كذلك فيختار النصب ( والا ) اى وان لم يكن المعطوف كالحسن ( فكابن عمرو ) اى فهو مثل ابن عمرو فى اختيار النصب وسياقة هذه الاعلام من لطايف هذا الكتاب ( والمضافة ) اى توابع المنادى المضافة اضافة معنوية نحو يازيد صاحب الفرس ويا بشر ذا الجمة بخلاف نحو يازيد الحسن الوجه ونحو ياصاح ياذا الضامر العنس لان الاضافة اللفظية فى حكم الانفصال وليس حكم المضاف اضافة لفظية والمضارعة للمضاف هنا حكم المضاف بل حكم المفرد بخلاف ما اذا وقعت منادات عملا بالاعتبارين فى الحالتين ( تنصب ) لانها لو باشرها حرف النداء لايكون الا منصوبة فكذا اذا كانت تابعة كما صرح به البعض الا اذا اعتبرت مفردة كالمضافة اضافة لفظية والمضارعة له كما صرح به الاخرون ( والبدل ) مبتدأ نحو يازيد بشر ويازيد اخا عمرو ويازيد رجلا صالحا ويازيد طالعا جبلا ( والمعطوف ) نحو يازيد وعمرو ويازيد واخا عمرو ويازيد وطالعا جبلا ويازيد ورجلا صالحا ( غير ) صفة المعطوف او بدل منه ( ماذكر ) اى غير المعطوف الذى ذكر قبل وهو الممتنع دخول يا عليه ( حكمه ) مبتدأ ثان اى حكم كل واحد منهما ( حكم ) المنادى ( المستقل ) لكونهما فى حكم تكرير العامل وهو خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول ( مطلقا ) اى زمانا مطلقا اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين ( والعلم ) اى المنادى الذى هو العلم ( الموصوف بابن ) اى بلفظ ابن ومؤنثه وليس مصغر ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة ( مضافا ) حال ويتعلق قوله ( الى علم ) اخر احتراز عن نحو يازيد ابن اخينا ويا هند ابنة عمنا ( يختار فتحه ) الجملة خبر المبتدأ اى يختار فتح المنادى وهو العلم المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة الاستعمال العلم ويجوز بناؤه على الضم ايضا ( واذا نودى المعرف باللام ) اى اذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى فاذا قرأت القرأن فاستعذ بالله اى اذا اردت قرائه ( قيل يا ايها الرجل ) ونحوه بتوسط اى مع هاء التنبيه تحرزا عن اجتماع التى التعريف فان قيل الشرطية لاتتم لان الشرط نداء المعرف باللام اى معرف كان وظاهر انه لايترتب عليه هذا الجزئى قيل الكلام محمول على حذف او مجاز فانه اريد به اللفظ فهو علم والعلم يصح تأويله بصفة اشتهر بها نحو لكل فرعون موسى ولا هيثم الليلة للمطى اى لكل جبار قاهر عادل ولا راعى الليلة للمطى فيكون المعنى كل كلام وسط وفيه اى وكلام وسط فيه اسم





الاشارة فلا يلزم ملزومية الكلى للجزئى ( ويا هذا الرجل ) بتوسط هذا ( و يا ايهذا الرجل ) بتوسط الامرين تكثيرا للتشويق والتوجه باتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان فالمبهم الثانى وان لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فايدة وهى زيادة التشويق فى البيان بزيادة التشويق فيه ( والتزموا ) اى النحاة ( رفع الرجل ) وان كان صفة وحقها جواز الوجهين كما مر ( لانه ) اى الرجل ( المقصود ) واقعا لا لفظا حيث ابرز فى اللفظ فى معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى فى المتبوع لابحيث انه منادى مستقلا فلا يثبت بدليته ولان البدل فى حكم تكرير العامل فيلزم دخول يا فى المعرف حكما ( وتوابعه ) اى التزموا رفع توابع الرجل نحو يا ايها الرجل ذو المال ( لانها توابع معرب ) اى معرب واحد لامحل له من الاعراب سوى الرفع وتوابع المعرب فى باب النداء لايتبع غير اعرابه بخلاف ان زيدا قائم وعمرو واعجبنى ضرب زيد وعمرو ويذهبن فى نجد وغورا وغايرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد فلا يحتاج لدفع الايراد المذكور الى زيادة قيد ( وقالوا يا الله ) جواب سؤال وهذا من حيث المعنى استثناء من القاعدة المذكورة ( خاصة ) اى خص بذلك خصوصا لامتناع التوسط لان ايا يستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى متعال عن التعدد والتنبيه وهذا للاشارة الحسية والله تعالى متعال عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما فى ذلكم الله ربى كان محمولا على اى طردا للباب ولان لامها صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت فى الاصل عوضا عن همزة آله فاضمحل فيه جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم والناس وفيه انه يوجب صحة ان يقال ياالناس بعد العلمية وفيه ان علمية لايوجب هجر الاصل بخلاف يا الله ( ولك ) واصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك ( فى مثل ) اى مثل المنادى اذا كرر بلفظة مضافا الى اسم اخر ( يا تيم تيم عدى ) لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر ( الضم ) على انه منادى مفرد معرفة ( والنصب ) على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تأكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكورة على نحو قوله بين ذراعى وجبهة الاسد ولا يجوز فى الثانى الا النصب لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف ( و ) المنادى ( المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ) اى فى المضاف الى ياء المتكلم الوجوه اى الاربعة اى تركب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها او مقلوب يائها الفا ( يا غلامى ) فاعل يجوز اى يجوز فيه مثل يا غلامى سكون الياء واصلها الفتح ككاف الخطاب والسكون للتخفيف ( ويا غلاما ) بقلب

الياء الفاء والكسرة فتحة او بحذف الياء وتعويض الالف عنها (ويا غلام) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة (وبالهاء وقفا) عطف الظرفية على الفعلية اى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقفا اى حال كونه موقوفا او على محذوف اى يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء وقفا او خبر مبتدأ محذوف اى وهو بالهاء وقفا او متعلق فعل محذوف اى يتوقف بالهاء وقفا فقوله وقفا حال او مصدر الفعل المحذوف او ظرف اى فى الوقف (وقالوا يا ابى ويا امى كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع زيادة وجوه آخر لكثرة استعمال نداهما وورود السماع الى ذلك (ويا ابت ويا امت) بحذف الياء وتعويض التاء او بقلب الياء تاء وتاء التأنيث فى يا ابت للمبالغة كعلامة كذا فى تفسير ايجاز البيان وانما طولت التاء فيهما لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عن الواو ولكنها يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت وبنت لان اصل هذه اصلى واصل تلك زائدة فيفترقان (فتحا) على وفق حركة الياء (وكسرا) على وفق طبيعة الياء وضما ايضا لاجرايه مجرى المفرد ولم يذكره للقلة وقوله فتحا وكسرا حال وبالالف عطف على محذوف اى بغير الالف (وبالالف) فيقال يا ابتا بابدال الياء الفاء تخفيفا وفيه (دون الياء) فلا يقال يا ابتى تحرزا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه (وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) اى اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى لفظ ام وعم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم مع زيادة الوجه (خاصة) اى يخصونهما خصوصا فلا يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى على الوجوه المذكورة بل على ما جاز فى غير المنادى (مثل باب يا غلامى) فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى وابن امى وابن عمى ويا ابن ام ويا ابن عم ويا ابن اما ويا ابن عما مع زيادة وجه شذ فى المضاف الى ياء المتكلم وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتح (و) قالوا (يا ابن ام ويا ابن عم) بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال (وترخيم المنادى جائز وفى غيره ضرورة) اى يفعل الترخيم فى غير المنادى لاجل الضرورة فيكون مفعولا له الترخيم دون جوازه ولا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم فعلى هذا المرخم والمضطر واحد ومنع رفع قوله ضرورة ليس بصحيح لجوازه على الخبرية بحذف المضاف اى هو فى غير المنادى اثر ضرورة او يفعل ضرورة او مبالغة (وهو) اى الترخيم (حذف) مصدر





ترك فاعله ومفعوله (فى اخره) اى فى اخر الاسم فى التركيب دون الافراد فلا يرد حذف الاواخر فى نحو يد ودم وغيرهما (تخفيفا) اى لاجل التخفيف لا لقانون تصريفى وسماع لغوى (وشرطه) اى الترخيم (ان لا يكون مضافا) اى عدم كون الاسم مضافا لان اخر المضاف وسطه حكما والترخيم يختص بالاخر والمضاف اليه غير المنادى فلامتناع الترخيم فى جزء ما واكتفى بالمضاف عن المشبهة به اذ هما متحدان فى الحكم واما نحو يا صاح فى يا صاحبى فشاذ ولو قال وشرطه ان يكون مفردا لكان اولى (ولا مستغاثا) لان المطلوب فيه مد الصوت والحذف ينافيه ولا غيرهما من المندوب وانما لم يذكر المندوب لانه غير منادى عنده (ولا جملة) لان الجملة محكى كما بين (ويكون) الاسم المرخم (اما علما) لعدم اللبس فيه لشهرته بخلاف الصفات (زايدا) لئلا يلزم اخلال البنية على ثلاثة واجاز الكوفيون يا عم فى عمرو وبعضهم يا زى فى زيد (واما تاء التأنيث) فحينئذ لا يشترط الزيادة والعلمية نحو يا ثب علما او غير علم لان الاخلال حينئذ لو كان لكان من قبل الواضع لان تاء التأنيث ليست بداخلة فى البنية فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ماقبل التاء على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما (فان كان) تفسير لكمية المحذوف (فى اخره) اى اخر الاسم الذى اريد ترخيمه وهو خبر كان (زيادتان) كائنتان (فى حكم الواحدة) فى الزيادة وقفة واحدة لمعنى واحد والحكم فيهما او ليسا فى الحكم فهو ظرف اعتبارى او العبارة محمولة على القلب (كاسماء) قيل انه فعلا والاصلى وسما من الوسامة فقلبت واوها همزة كاناة كبصرى وواحد (ومروان) فقيل يا اسم ويا مرو فان الالف والهمزة فى اخر اسماء زيادتان فى حكم الواحدة وكذلك الالف والنون فى مروان (او حرف) عطف على زيادتان (صحيح) صفة حرف (قبله) اى قبل ذلك الحرف (مدة) حرف علة زائدة حركة ماقبلها توافقها وبين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثانى كبصرى ورب ما يصدق الثانى دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلذا لم يكتف باحدهما (وهو اكثر) جملة حالية (من) تفصيلية (اربعة احرف) لئلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين (حذفتا) اى حذفت الحرفان وهو جزاء الشرط نحو منصور وعمار وادريس بخلاف سعيد وعمود وعاد (وان كان الاسم) مركبا كبعلبك وخمسة عشر علمين (حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله

منزلة تاء التأنيث فی کونهما کلمة علی حدة صارت بمنزلة الجزء ( وان کان )
الاسم المرخم (غیر ذلك) ای غیر ما کان فی آخره زیادتان او حرف صحیح مدة وهو
اکثر من اربعة احرف او کان الاسم الاخیر غیر ماذکر (فحرف واحد) ای فالمحذوف
منه حرف احد لحصول الفائدة المقصودة به وعدم وجوب حذف الاکثر نحو یاحار
ویامال فی حارث ویامالك اتی ههنا بالجملة الاسمیة لکون هذا القسم کثیرا مستمرا
(وهو ) ای المحذوف ( فی حکم الثابت ) فبقی ماقبله کما کان (علی) الاستعمال
(الاکثر فیقال ) ای اذا کان کذلك فیقال او عطف علی الاسمیة السابقة
مؤله بالفعلیة کانه قیل یجعل المحذوف ثابتا فیقال ( یاحار ) بکسر الراء فی یاحارث
وقوله یاحار مفعول مالم یسم فاعله ( ویاثمو ) بواو بعد ضمة فی یاثمود ولو
جعل المحذوف منسیا والواو اخرا لوجب قلبها یاء لوقوعها طرفا بعد ضمة
(ویا کروا ) بواو مفتوحة بعد فتحة ولانقلاب الفا لوقوع الساکن بعدها
وهو الالف المحذوف الذی هو فی حکم الثابت ولولم یکن فی حکم الثابت لقیل
یا کرا لارتفاع المانع ( وقد ) للتقلیل ( یجعل ) مابقی بعد الحذف ( اسما برأسه )
کانه لم یحذف عنه شیء فیکون له فی بنائه واعلاله وتصحیحه حکم نفسه لاحکم
الاصل فیقال ( یاحار ) فی یاحارث بالضمة کانه اسم مفرد ومعرفة برأسه فیضم
(ویاثمی ) فی یاثمود لانه لما جعل ثمود اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلاجرم قلبت یاء وکسر ماقبلها کادل (ویا کرا ) فی یاء کروان لانه لما جعل
کروا اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساکن بعد الواو فانقلبت
لتحرکها وانفتاح ماقبلها الفا (وقد) للتعلیل ( استعملوا ) ای العرب (صیغة
النداء ) وهی یاء ( فی المندوب هو ) ای المندوب ( المتفجع علیه ) ای الذی تفجع
علیه ای لاجله والتفجع الحزن فان قیل لم یذکر المتفجع منه نحو واویلاه وامصیبتاه
وواحزناه وواحسرتاه ونحو ذلك قیل هو داخل فی المتفجع لاجله فلا حاجة
الی ذکره علی حدة ( بیاووا ) صفة المتفجع علیه والباء للالصاق ای المتفجع
علیه الملتصق بیاء اووا وفی جعلها للسببیة او الاستغاثة نظر (واختص بوا)
ای انفردبوا ای لایدخل وافی غیره والیاء داخلة فی المختص دون المختص به
( وحکمه ) ای المندوب ( فی الاعراب والبناء ) تمیز ای حکمه من
حیث الاعراب والبناء (حکم المنادی ) ای کحکم المنادی الابقلة او حکم اعرابه
وبنائه مثل حکم اعراب المنادی وبنائه ای ان کان مفردا معرفة فیضم وان کان
مضافا او مضارعا له فینصب ولایقع نکرة لانه لایندب الا المعروف ( ولك )





ای جاز اوجائز لك ( زیادة الالف ) اضافة المصدر الی المفعول وهو مبتدأ
او فاعل جاز اقدر ( فی اخره ) ای المندوب لمد الصوت المطلوب فی الندبة
( فان خفت اللبس ) ای لبس ذلك اللفظ بغیره ( قلت ) جزاء الشرط
(واغلامیکیه) فی واغلامك اذلو زیدت الالف لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب
المذکر فزیدت الیاء علی وفق حرکة الکاف ( وواغلامکموه) فی واغلامکم
اذلو زیدت الالف وقیل واغلامکماه لالتبس خطاب الجمع بخطاب التثنیة (ولك الهاء)
ای جاز اوجائز لك الهاء ای هاء السکت لبیان حرف المد وهی الالف
( فی الوقف ) ظرف قوله لك اوظرف جاز المقدر اوظرف الزیادة المقدرة
مضافا الی الهاء ( ولایندب الا المعروف ) ای المشهور لتعذر بمعرفته فی ندبته
والتفجع علیه وهذا مستثنی مفرغ مفعول مالم یسم فاعله (فلایقال وارجلاه)
ای لایقال هذا اللفظ لرجل غیر معین (وامتنع )عطف علی قوله لایندب دون قوله
فلا یقال والا لزم ان یکون نتیجة لما سبق ولیس کذلك ( مثل
وازیدالطویلاه) بالحاق الالف بالصفة مع کونه غیر مندوب وغیر ممتزج
به لجواز الفصل بغیر الظرف بینهما فی السعة قال الله تعالی وانه
لقسم لو تعلمون عظیم بخلاف المضاف والمضاف الیه حیث اجازوا وامیر
المؤمنیناه وواعبدالمطلباه لشدة امتزاجهما حتی امتنع الفصل بینهما فی السعة
وقرأة ابن عامر قتل اولادهم شرکاؤهم وارد علی الشذوذ ( خلافا لیونس )
ای یخالف هذا القول خلافا لیونس فانه اجاز الحاق الالف بالصفة کالمضاف الیه
لان الاتحاد بینهما معنی لایقتصر فی ذلك عن الامتزاج بین الصفات والموصوف
الیه لفظا ( ویجوز ) بقرینة ( حذف حرف ) اضافة المصدر الی المفعول
( النداء الا ) مقارنا ( مع اسم الجنس ) ما کان نکرة قبل النداء لان المعرف
للجنس هو حرف النداء فحذفه ملبس ولان یافیه نائبة عن اللام فی التعریف فلو
حذف یلزم فیه حذف النایب والمنوب لان نداه لم یکثر کثرة النداء العلم فلو
حذف فیه حرف النداء لم یسبق الذهن الی انه منادی (و) اسم (الاشارة )لانه
کاسم الجنس فی الابهام (والمستغاث والمندوب ) لان المطلوب فیها مد الصوت
والحذف ینافیه ( نحو یوسف) ای نحو یایوسف بقرینة المقام (اعرض عن هذا
وایها الرجل) ای یا ایها الرجل لان صورة ایها تختص بالنداء (وشذ) جواب
سؤال حیث یرد حذف حرف النداء من اسم الجنس ( اصبح لیل ) ای یالیل
(وافتد مخنوق) ای یامخنوق والافتداء بازخریدن ( واطرق کرا ) ای کروان

وهو شاذ بثلاثة وجوه حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما برأسه وهو مثل يضرب لامر الضعيف بالانقياد عند حصول من هو اعلى واقوى منه وتمام المثال اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى * وكرا طاير ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية للعرب ليصادبه الكروان (وقد) للتقليل (يحذف المنادى لقيام قرينة) اى وقت حصول قرينة دالة على حذفه وتعيينه (جوازا) اى حذفا جائزا (مثل الا) حرف التنبيه (يا اسجدوا) بالوقف على ياء وابتداء باسجدوا اى ياقوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قرأة الايسجدوا بتشديد الا ويسجدوا على صيغة المضارع لانه ليس من هذا القبيل الثانى (الثالث) من الابواب الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها (ما) موصول او موصوف وقوله (اضمر) اى قدر صلة او صفة (عامله) مفعول مالم يسم فاعله لقوله اضمر (على شريطة التفسير) اى اضمارا واقعا على شريطة هو تفسيره بما بعده فهو من قبيل اضافة العام الى الخاص (وهو كل اسم بعده) اى بعد ذلك الاسم (فعل) مبتدأ وقوله بعده خبره او فاعل قوله بعده (اوشبهه) عطف على قوله فعل (مشتغل) اى معرض (عنه) اى عن ذلك الاسم وقوله مشتغل صفة لاحد المذكورين ايهما كان لان او لاحد الامرين غير معين او صفة لفعل وفيه (بضميره) اى بسبب تعلق ضمير ذلك الاسم (او متعلقه) اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره (لو سلط عليه) اى على ذلك الاسم اذا التسليط تقديرا ثابت ولو تقتضى انتفاء ما دخلت عليه فلابد من تقييد (هو) تأكيد ضمير سلط الابراز لصحة العطف (او مناسبه) فى موضعه (لنصبه مثل زيدا ضربته) نظير الاشتغال بضميره او زيدا (مررت به) نظير تقدير مناسبه (او) زيدا (ضربت غلامه) نظير الاشتغال بالمتعلق وتقدير المناسب (او) زيدا (حبست عليه) لاجله (ينصب بفعل) مضمر محذوف (يفسره) اى يفسر ذلك الفعل (مابعده) من فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه (اى) حرف التفسير (ضربت) فى زيدا ضربت (وجاوزت) فى زيدا مررت به (واهنت) فى زيدا ضربت غلامه (ولابست) زيدا حبست عليه (ويختار) فى الاسم المذكور (الرفع بالابتداء) اى بكونه مبتداء او بالتجرد عن العوامل اللفظية مسنداليه (عند) ظرف يختار (عدم قرينة خلافه) اى خلاف الرفع وفيه وفيه لانه اذا عدم قرائن خلافه فهو راجح حيث يوجب السلامة عن الحذف او خلاف اختيار الرفع من قراين وجوب النصب واختياره





ومساواته الرفع ووجوب الرفع (اوعند وجود) قرينة (اقوى منها) اى من قرينة خلافه اى اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع او وجد وكان قرينة الرفع اقوى (كاما مع غير الطلب) نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعل قرينة النصب واما التى تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع وقد ترجحت هذه للسلامة عن الحذف وانما يكون اما قرينة للرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلايليها لفظا الا الاسم وذكر الطلب ليشمل الامر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهى والدعاء فقط ففى الاطلاق نظر الاان غيرها لما كان يتضمن للصدر فيمتنع تسليطها على ماقبلها فلايكون من هذا الباب اصلا فاستغنى عن التقييد ولوقال مع الخبر لكان احصر لكنه اشار الى انتفاء المؤثر فى اختيار النصب وقوله غير الطلب احتراز عن الطلب نحو رأيت القوم فامازيد فلايكرمه فان قرينة الرفع حينئذ ليست باقوى لمعارضة لزوم كون الانشاء خبرا سلامة الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لكثرته (واذا للمفاجأة) نحو خرجت فاذا زيد لقيته لان الاكثر بعد اذا المفاجأة وقوع الاسمية وقدرجحت السلامة عن الحذف فيرجح على قرينة اختيار النصب وهو العطف على الفعلية وانما قلنا ان الاكثر بعد اذا المفاجاة وقوع الاسمية بناء على سماع النصب بعدها والا فالقياس بعدها وجوب الرفع للزوم الاسمية بعدها فى غير هذا الموضع فان قيل قد ذكر فى بحث الظروف ان اذا للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية ويفهم هنا رجحانها لالزومها وهذا تناقض قيل المراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمالى الاعتبارى المبنى على الرجحان لااللزوم الحقيقى فلاتناقض (ويختار النصب) فى ذلك الاسم (بالعطف على جملة فعلية) نحو خرجت فزيد القيته (للتناسب وبعد حرف النفى) نحو مازيدا ضربته وحرف (الاستفهام) نحو ازيدا ضربته (و) بعد كلمة (اذا الشرطية) اى المنسوبة الى الشرط نحو اذا ضربته اضربك واحترز به عن اذا المفاجأة وعند المبرد يجب النصب بعدها (وحيث) عطف على اذا نحو حيث زيدا تجده فاكرمه (وفى الامر والنهى) عطف على قوله بعد اى فى وقت وقوع الامر والنهى بعده نحو زيدا اضربه اولا تضربه (اذهى) اى هذه المواضع اى مابعد حرف الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وماقبل الامر والنهى (موقع الفعل) اى مواضع وقوعه فلاجرم يختار النصب بتقدير الفعل لان النفى والتردد الداعى الى الاستفهام فى الغالب يلحقان الافعال

دون الذوات وكذا معنى الشرط الذى تضمنه اذاوحيث مع عدم رسوخهما
بخلاف ساير ادوات الشرط ( وعند ) عطف على قوله فى الامر ( خوف
لبس ) اضافة المصدر الى المفعول ( المفسر ) اى ماهو مفسر نصبا ( بالصفة )
رفعافان قيل فليجب الوجهان كما فى اقايم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف
بين المقصود وغيره فان قيل فليجب النصب اذا تحرز عن اللبس واجب قيل
هذا وهم اللبس ولهذا سماه حرف اللبس ( مثل انا كل شى خلقناه بقدر )
بنصب كل ولو رفع بالابتداء وجعل قوله خلقناه خبراله خيف لبسه بالصفة
بالاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فيكون المعنى كل شى
هو مخلوقنا كائن بقدر والمقصود كل شى مخلوق لنا بقدر والاول غير مقصود
حيث يكون قوله خلقناه قيدا على ماهو الظاهر فى الصفة فيوهم كون بعض
الاشياء الموجودة غير مخلوقة الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فى افعال العباد
الاختيارية وبهذا حصل الجواب عماورد فى بعض الشروح من ان حاصل
المعنيين واحد ولاضير فى الاحتمال ( ويستوى الامران ) اى الرفع والنصب
فى الاختيار اى اياقصدوا منهما يكون مختارا فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته )
اى عنده او فى داره ونحو ذلك والا لايصح العطف على الصغرى لعدم الضمير
فهوهنا بعض التركيب اى يختار النصب فيما اذا عطف الجملة التى وقع فيها ذلك
الاسم على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها فعلية فيصح رفعه على الابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان بحصول التناسب فيهما ففى الرفع يكون
اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب يكون فعلية فتعطف
على الصغرى وهى فعلية فان قيل السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قيل هى
معارضة بقرب المعطوف وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهى ايضا
قرينة غير مفصولة عنها بشى فلا يتفاوتان قربا وبعدا والاولى ان يقال ان قصد
العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى
اختير النصب بلا اعتبار معارض اذا الحذف الذى هو كثير الاستعمال لايعارض
عدم التناسب الذى قل وجوده فى كلام العرب فيستويان فى الاختيار ( ويجب
النصب بعد حرف الشرط ) غير اما صريحا او ضمنا كما فى متى وحيثما وانما الا
اذا لم يكن راسخا فيه كاذا الشرطية وحيث وانما يجب لان الشرطية يستلزم
الفعل ( وحرف التحضيض ) وهى الا وهلا ولولا ولوما لاختصاصها بالفعل
( نحو ان زيدا ضربته ضربك ) مثال حرف الشرط ( والا زيدا ضربته ) مثال





حرف التحضيض ( وليس مثل ازيد ذهب منه ) اى مما اضمر عامله على
شريطة التفسير لعدم كونه مما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به
لايكاد ينصب بحاله وكذا مناسبه لعدم كونه ناصبا ( فالرفع ) اى فاذا كان
كذلك فالرفع واجب او فيجب الرفع ( وكذلك ) اى مثل قوله ازيد ذهب به
فى لزوم الرفع تركيب ( وكل شى فعلوه فى الزبر ) اى فى كتب الحفظة والمعنى
كل شى هو مفعول لهم لاين فى الزبر وانما يجب فيه الرفع لانه لو سلط عليه
فعلوا فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شى فى الزبر وهم لم يفعلوا فيها شيأ
( ونحو ) مبتدأ او عطف على قوله كل شى ( الزانية والزانى فاجلدوا )
جميع الشرايط حاصلة فيه لان مابعد الفاء قد يعمل فيما قبلها ونحو وربك فكبر
الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرؤه بالنصب الا شاذا تمحل
النحاة لاخراجه على الضابطة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
من حيث ان الرفع فى الطلب غير مختار فقال المبرد الفاء بمعنى الشرط فلا يجوز
تقديم مافى خيزها والكلام عند سيبويه جملتان اذ قوله الزانية مبتدأ وقوله
الزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم
او خبر مبتدأ محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية
والزانى وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء الكلام والفاء فيه عنده
زايدة او للتفسير وجزء الجملة لايعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا
يدخل الضابطة ( الفاء بمعنى الشرط ) الفاء مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبره
والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزانى ويحتمل ان يكون الزانية
والزانى مبتدأ والفاء مبتدأ ثان وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر
المبتدأ الاول ( عند ) ابن العباس ( المبرد ) ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه
ظرف مستقر واللام فيه بمعنى الذى فلا يكون فيه ذلك لامتناع تسليط مابعد الفاء
على ماقبلها فتعين فيه الرفع على انه مبتدأ متضمن بمعنى الشرط ( و ) الكلام ( جملتان
عند ) ظرف لمفهوم الكلام اى حكم بذلك عند ( سيبويه والا فالمختار النصب )
دليل على ماذكر على صورة القياس الاستثنائى والاستثناء المحذوف سلب التالى فيلزم
سلب المقدم وسلب الانتفاء ماذكر اثباته اى وان لم يكن ماذكر من وجه المحل كان النصب
مختارا لكنه ليس بمختار فيكون ماذكر من وجه التمحل هذا كما يقال ان لم يكن الشمس
طالعة كان الارض مسودة لكنها ليست بمسودة بل مضيئة فيكون الشمس طالعة
من استثناء نقيض التالى ولقائل ان يقول فى بيانه اى وان لم يحمل على ماحمل المبرد

وسيبويه او على القول بزيادة الفاء وعدم اتحاد الجملة فالمختار النصب وحينئذ يلزم اتفاق القراء على غير المختار فلابد وان يحمل الكلام على ماحمل اونقول اى ان لم يكن ماذكر لمكان النصب مختارا لوجود الطلب الموجب لاختياره لكنه ليس بمختار والايلزم اتفاق القراء على غير المختار فيلزم الحمل على ماذكر ( الرابع ) لبيان الحال اوالتصيير ان اريد النسبة الى الثلاثة السابقة اى رابع الابواب الاربعة اورابع الثلاثة التى يجب فيها حذف ناصب المفعول ( التحذير ) اسم لنوع من انواع المفعول به اصطلاحا وكان فى الاصل مصدرا وانما يجب حذف الفعل فى التحذير لعدم الفرصة فى ذكره ( وهو ) اى التحذير ( معمول بتقدير ) ظرف مستقر واقع صفة لقوله معمول ( اتق ) ونحوه وفى تقدير اتق مسامحة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته ولو قال بتقدير نح اوبعد لكان اولى ( تحذيرا ) مفعول له للتقدير اومصدر قد جعل حينا وهو ظرف للتقدير اى قدر اتق وقت تحذير المعمول مما بعده اووقت ذكر المحذر منه مكررا او مفعول مطلق اى قدر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده اوذكر المحذر منه من نوعيه مكررا والجملتان فى محل الصفة لقوله معمول والرابطة للجملة الثانية ماذكر من المتعلق مع من البيانية ( مما ) ماموصولة اوموصوفة ( بعده ) احتراز من المعمول الذى بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده كاياك لقائل من اتق فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله ( اوذكر ) روى على لفظ المصدر والماضى المجهول فيهما نظر اذ التحذير من انواع المفعول به والذكر ليس بمفعول به وليس فيما مايعطف عليه الفعل وايضا عند المخالفة والزيادة على قدر صحة العطف يكون كلمة او اضرابية بمعنى بل نحو انا مقيم او امشى بمعنى بل فيفسد المعنى قال تعالى * ولا تطع منهم اثما او كفورا * انه لو قيل او لا تطع كفورا لتغير المعنى فكانت او بمعنى بل ويمكن ان يقال ان كانت الرواية على لفظ المصدر بالرفع كان الذكر بمعنى المفعول وكانت الاضافة من باب جرد قطيفة وكان عطفا على قوله معمول وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا مما بعده وان كانت على لفظ الماضى فهو عطف على قوله ذكر المحذوف اى سواء ذكر المحذر تحذيرا مما بعده اوذكر المحذر منه مكررا او عطف على الظرفية المقدرة بالفعلية وهى بتقدير اتق والتقابل باعتبار القيد او الفعل ينزل منزلة المصدر الحينى كما سبق وقوله وعلى ان يكون النسخة على لفظ المصدر المنصوب فلا اشكال ( المحذر منه ) الضمير عائد الى الالف واللام





( مكررا ) حال واحترز به عن قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله ( مثل اياك والاسد ) ورأسك والسيف نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تعرض للاسد واتق الاسد ان يهلك اويكون التقدير بعد نفسك عن الاسد وبعد الاسد عن نفسك ولفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قلت هو تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها بعد ما عرف ( واياك وان تحذف ) نظير القسم الاول وقال عمر رضى الله عنه اياك وان تحذف احدكم الارنب والحذف الرمى بالعصا كما ان الخذف بالخاء والذال المعجمتين الرمى بالحصا ( والطريق الطريق ) مثال المحذور منه مكررا وكذا قولهم الصبى الصبى والجدار الجدار والاسد الاسد والتكرار للتأكيد ( وتقول اياك من الاسد ) اى بعد نفسك عن الاسد فالجار متعلق بالفعل المقدر ( ومن ان تحذف ) اى بعد نفسك من الحذف ( واياك ان تحذف ) ملتبسا ( بتقدير من ) اى اياك من ان تحذف اذ حذف حرف الجر من ان وان شايع كثير ( ولا تقول ) عطف على قوله وتقول المذكور ( اياك الاسد ) بتقدير من الاسد ( لامتناع تقدير من ) فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف وقوله واياك اياك المرأ فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب * بتقدير اياك من المرأ شاذ او محمول على ضرورة الشعر او حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك واترك المرأ وهذا قول سيبويه او يجرى مجرى ان تمارى وفيه انه يلزم جواز ذلك فى سائر المصادر لاشتراك العلة وليس بجائز اللهم الا ان يقال وجه ارتكاب الشذوذ لانه وجه قياسى ( المفعول فيه ) مبتدأ محذوف الخبر اى منه المفعول فيه بقرينة ماسبق او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المفعول فيه او مبتدأ خبره مافعل فيه وهو فصل وعلى الاولين استيناف وفيه مفعول مالم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصول ( هو مافعل فيه ) مفعول مالم يسم فاعله اى اسم مافعل فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح اللفظ الذى سماه شئ فعل فيه فعل مذكور ( فعل ) اى حدث لاقسيم الاسم ( مذكور ) صفة فعل اى لفظا اى تقديرا واحترز به عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ( من ) بيانية ( زمان او مكان ) حقيقيين او اعتباريين نحو سرت يوم الجمعة خلفك وجلست قدوم زيد الشمس اى وقت قدم وزيد فى مكان ظهور الشمس اذ المصدر قد جعل حينا

وكذا العين مكانا على قلة ويدخل فى الحد نحو اغتنم اليوم الذى صمت فيه فان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وان شرط قصد ذلك وذكره بهذه الحيثية او يراد فعل عامل فيه لايستغنى عن قيد مذكور ايضا ( وشرط نصبه تقدير ) كلمة ( فى ) اذ تلفظهـا يوجب الجر والجمهور على ان تقديرها شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولا به بواسطة الجار لامفعولا فيه ( وظروف الزمان ) الاضافة من اثواب الساج واسورة الذهب بمعنى من واللام فى الزمان للجنس ( كلها ) تأكيد والضمير للظروف ( تقبل ) الظروف ( ذلك ) النصب بتقدير فى او تقبل تقدير فى لان المبهم منها جزء الفعل يصح انتصابه بلاواسطة كالمصدر والمحدود ومنها محمول عليه لاشتراكهما فى الزمانية والمبهم من المكان محمول عليه لاشتراكهما فى الابهام ولم يحمل عليه المحدود من المكان للاختلاف ذاتا وصفة ولم يحمل على المكان المبهم لانه فرع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير ( وظروف المكان ) اضافته كاضافة ظروف الزمان ( ان كان ) ظرف المكان الشرطية خبر المبتدأ ( مبهما ) اى ان كان من الجهات الست وما الحق بهـا على تفسيره ( قبل ) تقدير فى او قبل النصب بتقدير فى ( والا ) اى وان لم يكن ظرف المكان مبهما ( فلا ) يقبل النصب بتقدير فى او فلا يقبل تقدير فى ( وفسر المبهم بالجهـات الست ) وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وترك التاء فى العدد لان الجهات مؤنثة قيل المبهم هى النكرة ويرد عليه خلفك وامامك وقيل هو غير المحصور . ويخرج منه نحو فرسخ ولاخلاف فى انتصابه على الظرفية وقيل ماله اسم باعتبار مالم يدخل فى مسماه ويندرج فيه نحو عندى ولدى لان اسم عند ولدى لايطلق باعتبـار ذلك المكان بل باعتبـار المضاف اليه وقال اكثرون من المتقدمين هو الجهات الست وهو الذى اختـاره المصنف هنا ويرد عند ولدى ولفظ مكان ومابعد دخلت فانها تقبل ذلك مع انها غير الجهات فاجاب عن كل ذلك بالحمل للابهـام او الكثرة ( وحمل عليه ) اى على المبهم ( عند ولدى وشبههما ) نحو دون وسوى ( لابهامهما ) اى عند ولدى وكذا شبههما والمراد الابهام اللغوى والا لايستقيم الحمل ( و ) حمل عليه ( لفظ مكان ) ومابمعناه اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووضعتك موضع فلان الى غير ذلك من ذوات المبهم مما يجرى هذا المجرى ( لكثرته ) اى لكثرة استعماله دون ابهامه ( و ) حمل عليه ( مابعد دخلت ) ومايقاربه من نحو نزلت وسكنت





نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت القرية ( على الاصح ) اى حملا واقعا على القول الاصح او هو على المذهب الاصح قيل هو متعد ومابعده مفعول به لكن كون مصدره على الدخول وكونه ضد الخروج الذى هو لازم البتة يرجحان لزومه ( وينصب ) المفعول فيه ( بعامل مضمر ) جوازا بلاشريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت ( وعلى شريطة التفسير ) بكونه اسما بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او اكلت فى غدائه او يوم الجمعة نويت الصوم فى ليلته وهو فى كون نصبه واجبـا ومختارا او مسـاويا للرفع ومرجوحا مثل المفعول به فيجب فى نحو ان يوم الجمعة صمت فيه وهلا يوم الخميس سرت فيه ويختار فى نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وافطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامران فى نحو زيد سافر ويوم الجمعة سرت فيه معه ويرجح الرفع فى نحو اما يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه واما امتناعه ووجوب الرفع فى نحو يوم الجمعة ماسرت فيه ويوم الخميس اصمت فيه فيحتمل الثبوت للمانع ويحتمل العدم لتوسع الظرف ( المفعول له ) مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المفعول له وله مفعول مالم يسم فاعله ( هو ) اى اسم ( مافعل ) بدلالة ماسبق فى المفعول المطلق ( لاجله ) مؤثرا كان او اثرا واحترز به عمالم يفعل لاجله فعل كسائر المفاعيل والملحقات ( فعل ) اى حدث لا الفعل الاصطلاحى مفعول مالم يسم فاعله ( مذكور ) حقيقة او حكما فلا يرد صورة كون الفعل محذوفا والحق ان تقول هو مافعل لاجله مضمون عامله وفيه وفيه ويرد على الحد نحو كرهت التأديب الذى ضربت لاجله وضربت واعجبنى التأديب فانه قد فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد الحيثية او قيد بكونه عاملا لضاع قيد مذكور ( مثل ضربته تأديبا ) نظير العلة الغائية ( وقعدت عن الحرب جبنا ) نظير العـلة المؤثرة ولو ذكر فى موضع قعدت جبنا حاربت شجاعة لكان احسن ( خلافا ) يخالف هذا القول لابى اسحق ( الزجاج ) خلافا ( فانه ) اى المفعول له ( عنده ) اى الزجاج ( مصدر ) اى مصدر نوعى لانه علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت آلته مقامه كما فى ضربت سوطا فالمعنى ادبته بالضرب تأديبـا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنـا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن وقيل لايقال قعود جبن الامجازا وفيه نظر لان اضـافة المسبب الى السـبب ليست بمجازية ورد قول الزجاج

بان صحة تأويل نوع بنوع لايدرجه فى حقيقته الاترى الى صحة تأويل الحال بالظرف وتأويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت ضربا احدثت ضربا من غير ان يخرجا عن حقيقتهما والآلة الزم للفعل من العلة لاحتياجه اليها ذاتا حيث لايتصور الكتابة بدون قلم ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا التجرد من غير قدوم وكذا سائر الافعال المتعلقة بالالات بخلاف العلة لتحقق العبث ولذا جعل المفعول له مستدعى الفعل لايستلزمه فلايلزم من اقامة ماهو الزم من العلة اقامتها ( وشرط نصبه ) اى المفعول له ( تقدير اللام ) لانها اذا اظهرت لزم الجر ( وانما يجوز حذفها ) اى تقدير اللام وضع المظهر موضع المضمر وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين ( اذا كان ) المفعول له ( فعلا ) احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن ( لفاعل الفعل ) احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمحبتك اياى ( المعلل ) اى اتحد فاعله وفاعل عامله ( ومقارناله ) اى للفعل المذكور ( فى الوجود ) اى اتحد زمانهما واحترز به عما اذا لم يكن مقارناله فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شئ منها ولان اكثر علل الافعال كذلك فبوجودها يكون ظاهرا فى العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شئ منها كذا ذكره المصنف وشرط بعضهم التنكير لمشابهة الحال والتميز وقوله * واغفر عوراء الكريم ادّخاره * واعرض عن شتم اللئيم تكرما * حجة عليه ( المفعول ) مبتدأ محذوف الخبر اى منه المفعول معه بقرينة ماسبق او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المفعول معه او مبتدأ خبره مذكور وهو فصل ( معه ) مفعول مالم يسم فاعله ( هو مذكور بعد الواو ) التى بمعنى مع واحترز به عن سائر المفاعيل ( لمصاحبة معمول ) اضافة المصدر الى المفعول ( فعل ) احترز به عن نحو كل رجل وضيعته فيتناول نحو ضربت زيدا وعمرا اذا كانت الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية وانما لم يقل فاعل فعل ليتناول نحو قوله حسبك والضحاك سيف مهند ( لفظا او معنى ) اى سواء كان الفعل لفظيا او معنويا نحو استوى الماء والخشبة ومالك وزيدا اى ماتصنع ( فان ) الفاء للتفسير ( كان ) تامة او ناقصة ( الفعل ) الذى قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله





( لفظا ) أى ملفوظا او لفظيا تميزا او خبر او حال ( وجاز ) الواو للحال أى وقد جاز العطف او عطف جملة على جملة ( العطف فالوجهان ) جائزان العطف وكونه مفعولا معه اذ لامانع عن واحد منهما والجملة جواب الشرط ( مثل ) اى نظيره ثابت فى مثل ( جئت وزيدا ) بالنصب على انه مفعول معه والرفع على العطف لجوازه لمكان التأكيد ( والا ) اى وان لم يجز العطف ( تعيين النصب ) على انه مفعول معه حيث لاوجه سواه ( مثل ) اى نظيره ( جيئت وزيدا ) فانه امتنع العطف فيه لعدم تأكيد المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه ( وان كان ) تامة اى وجد الفعل ( معنى ) اى معنويا حال او تميز ( وجاز ) عطف على كان او حال اى وقد جاز ( العطف ) بان لم يمنع منه مانع ( تعين العطف ) جزاء الشرط وقيل اختير العطف حيث لايحمل على عمل العامل المعنوى بلاحاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف ( مثل مالزيد ) اى اى شئ حصل لزيد ( وعمرو والا ) اى وان لم يجز العطف ( تعين النصب ) حيث لاوجه سواه ( مثل مالك ) اى اى شئ حصل لك ( وزيدا وماشانك ) اى اى شئ امرك ( وعمرا ) فانه امتنع فيهما العطف لان الكاف ضمير مجرور ولايجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار ولم يجز عطف عمرا ايضا على الثانى لانه خلاف المعنى اذ المعنى ماشانك ونفس عمرو وسؤال السائل عن شانهما لاعن شان احدهما ونفس الآخر ( لان المعنى ماتصنع ) دليل على كون المثال من باب العامل المعنوى ( الحال ) لما فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات ( مايبين ) احتراز عما اذا لم يبين ( هيئة ) احتراز عن التميز لانه يبين الذات ( الفاعل ) اى حال صدور الفعل عنه فلايرد الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا ( او ) مانعة الخلو دون مانعة الجمع ( المفعول به ) اى حال وقوع الفعل عليه فلايرد نحو ضربت زيدا الراكب لدلالتها على هيئة الموصوف وقد يقع الحال عنهما نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعدا منحدرا على الجمع والتفريق فلو قلت زيد قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فى زيد والحال تقع عن المفعول به ولو حكما نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا اذ المضاف اليه فى مثله له حكم المضاف وانما تقع الحال عن المفعول معه لكونه فى المعنى الفاعل او المفعول به لمصاحبة اياه فى صدور الفعل او وقوعه ( لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما ) مثال الفاعل والمفعول اللفظيين ومنهم من يقول الطريق فى مثله ان لا يقال اقوم او يقوم لاقائما

لبس الا اذا علم السامع من القائم منهما ( وزيد فى الدار قائما ) مثال الفاعل المعنوى وفيه ان قائما حال من ضمير فى الدار وهو فاعل لفظى وفيه ( وهذا زيد قائما ) مثال المفعول المعنوى اذ المعنى اشير الى زيد قائما ( وعاملها ) اى الحال ( الفعل ) لانه الاصل فى العمل نحو ضربت زيدا قائما ( او شبهه ) اى الفعل لمكان الشبه نحو زيد ذاهب راكبا ( او معناه ) اى معنى الفعل نحو هذا زيد قائما ومثل اسماء الاشارة وحروف النداء والتمنى والترجى والتشبيه ونحوه مما فيه معنى الفعل نحو يا زيد قائما وليتك عندنا قائما ولعله فى الدار قائما وكانه اسد صائدا ( وشرطها ) اى الحال عند البصريين ( ان تكون نكرة ) اى كونها نكرة لئلا تلتبس بالصفة فى النصب ولان النكرة اصل والغرض يحصل بها والتعريف زائد على الغرض ولانها لاتحتاج بحسب معناها الى التعريف لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل والمفعول والنكرة كافية فيه ( وصاحبها ) مبتدأ وخبره قوله ( معرفة ) لانه محكوم عليه فى المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال ( غالبا ) يتعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة لا بتنكير الحال لانه واجب لا غالب اى يتعرف صاحبها تعرفا غالبا او زمانا غالبا او فى غالب الاستعمال ( وارسلها العراك ) جواب سؤال حيث وقع المعرفة وهو العراك وحده حالين وجوابه تأويلهما بالنكرة وتمامه وارسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال * اى اوردها معتركة مزدحمة مرة واحدة ولم يخف ان لايتم شرب بعضها بالمزاحمة فقوله العراك اى معتركة او تعترك العراك وقوله ولم يذدها من الذود وقوله لم يشفق من الاشفاق وهو الخوف وقوله نغص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب ( ومررت به وحده ) اى منفردا او ينفرد انفرادا ( ونحوه ) نحو جاؤا قضهم بقضيضهم اى اكبرهم باصغرهم اى كثيرين مجتمعين ومررت بهم الجماء الغفير اى ساترين وجه الارض لكثرتهم ( متأول ) بالنكرة كما ذكر ( فان كان صاحبها ) اى صاحب الحال ( نكرة ) محضة ( وجب تقديمها ) اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها وفيه ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب فان قيل فليجز الوجهان ككونه ذا حال او مبدلا منه عند التقديم وكونه حالا او تمييزا فى طاب زيد فارسا قيل الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع





صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين فى صورة التقديم لان كليهما بخلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه مبدلا منه فلكونه فى حكم التنحية والتكرار فيستويان فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين فى طاب زيد فارسا لاستوائهما فى كونهما على الاصل ( ولا يتقدم ) الحال ( على العامل المعنوى ) لضعفه الا اذا كان ذا الحدثين نحو زيد قائما كعمر وقاعدا ( بخلاف الظرف ) فانه يتقدم على العامل المعنوى حيث يتسع فيه مالا يتسع فى غيره لكثرة دوره فى الكلام نحو اكل يوم لك ثوب وقوله بخلاف خبر مبتدأ محذوف اى هو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة او هو حال من فاعل لا يتقدم فيه وفيه ( ولا ) يتقدم عطف على قوله على العامل المعنوى ولا زائدة لتأكيد النفى على نحو قوله تعالى ولا الضالين ( على ) صاحبها ( المجرور ) فلا يقال مررت راكبة بهند لانه ان يقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع ولا يرد نحو راكبا جاءنى زيد لان الفاعل هو مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ ( فى الاصح ) متعلق بقوله لا يتقدم على المجرور خلافا لابن كيسان فانه اجاز ذلك تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس والجواب ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة ( وكل ما دل على هيئة ) مشتقا او لا ( صح ان يقع حالا ) اى صح وقوعه حالا ( مثل هذا ) مبتدأ ( بسرا اطيب ) خبر ( منه ) اى من نفسه ( رطبا ) فبسرا ورطبا وقعا حالين لدلالتهما على البسرية والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين والعامل فيهما اطيب وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بذى الحدثين حالان يلزم ان يلى كل منهما بمتعلقه والبسرية متعلق بالمفضل فيجب ان يليه وهو هذا والرطبية تعلق بالمفضل عنه فيجب ان يليه وهو ضمير عنه وقيل يتعلق بسرا بمعنى الاشارة ويلزم تقييد الاشارة بحال البسرة وليس كذلك ويلزم ايضا تفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وهى الرطبية لان البسرية لم يتعلق باسم التفضيل وتقديرا اذا كان بسرا لا يغنى عن احد هذين الوجهين فلا حاجة الى تقديره ( ويكون ) الحال ( جملة خبرية ) لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وقيد بالخبرية لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه فقوله خبرية احتراز عن الانشائية لانها لا تقع حالا ولا خبرا ولا صفة ( فالجملة الاسمية ) اذا وقعت حالا

ملتبسة بالواو نحوجاءنى زيد وابوه قائم (والضميراوبالواو) وحده نحو
جئتك والشمس طالعة وانما احتاجت الى الواو لان الاسمية خارجة عن اصل
الحال وهو الانتقال وعدم التقرر (اوبالضمير وحده) نحو كلمته فوه الى فى
وقوله ولولاجنان الليل ماآب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق (على ضعف)
متعلق بقوله اوبالضمير وحده لانه رابط عام لايدل على ارتباط خاص بالحالية
مع تحقق مايأباه وهو فوت ماهو الاصل فى الحال بخلاف الواو وحدها لانها
دالة على ارتباط الحالية (والمضارع المثبت) نحوجاءنى زيد يضرب (بالضمير
وحده) حال اى منفردا لانه كالمنفرد واما نحو قمت واصك وجهه فبتقدير وانا
اصك (وماسواهما) اى سوى الاسمية والمضارع المثبت (بالواو والضمير او
باحدهما) بلاضعف وقل ترك الرابطتين (ولابد فى الماضى المثبت) الواقع
حالا (من قد) لان الماضى الواقع حالا ماض فى زمان العامل وقد منع اختلاف
الحال وعاملها زمانا فالتزمت قد المقربة الى الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد
زمانهما حكما فلايقع الماضى حالا الان يكون ذلك الماضى قريبا من العامل
مقرونة بعلامة القرب لفظا او تقديرا فلايقال مات الشيخ وقد ولد فلان فى
يوم كذا وقد قال فلان ليوم كذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
لعدم القرب وعدم صحة استعمال قد اللهم الابتأويل (ظاهرة) اى حال كونها
ظاهرة نحو جاءنى زيد وقد ركب (اومقدرة) نحو قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم (ويجوز حذف العامل) اى عامل الحال اضافة المصدر
الى المفعول (كقولك للمسافر) لمن يريد السفر (راشدا مهديا) اى اذهب
راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب (ويجب) حذف العامل (فى) الحال (المؤكدة)
ولايرد قائما فى قوله تعالى شهد الله انه لااله الاهو والملائكة واولوا العلم قائما
بالقسط وقوله مدبرين فى قوله ولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية
وانما سمى حالا دائمة او مؤكدة لانه لم يوجد فيها حذف وجوب العامل على اختلاف
المقدمتين (مثل زيد) مبتدأ (ابوك) خبره (عطوفا) حال (اى احقه) اى
اثبته قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر يحيى عطوفا وشرطها
اى شرط وجوب حذف عامل المؤكدة (ان يكون) الحال (منفردة) مؤكدة
(لمضمون) اى لمفهوم (جملة اسمية) عندهما من اسمين لاعمل لها (التميز) مبتدأ
محذوف الخبر اى من المنصوبات التميز او من الملحقات بالمفعول التميز اى خبر
محذوف المبتدأ اى هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله مارفع





خبر مبتدأ محذوف اى هو مارفع (ما) موصولة او موصوفة (يرفع)
صلة او صفة (الابهام) مفعول يرفع (المستقر) اى الثابت فى الموضع احتراز
عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام فى قوله عينا لكنه غير
مستقر فى وضعه بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد الوضع المبنى على غفلة الواضع
او اختلافه ويتعلق بقوله يرفع قوله (عن ذات) احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام
عن الهيئة لاعن الذات (مذكورة) صفة ذات نحو رطل زيتا (او مقدرة) ناشية
عن نسبة فى جملة نحو طاب زيد نفسا او شبهها او اضافة كما ستعرف ويدخل فى حد
التميز صفة المبهم نحو رأيت هذا الرجل وعطف البيان والبدل من ضمير الغائب او
مبهم آخر والمجرور فى خاتم فضة وغير ذلك وان اجيب بان كلا من ذلك لم يذكر
بهذه الحيثية فلانسلم ذلك فى صفة المبهم وعطف البيان والمجرور فى خاتم فضة
وان اجيب بالتزام ان المجرور فى خاتم فضة تميز وان كان مجرورا وسائر ماذكر
توابع والمقسوم هنا غير التوابع بدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لضاع قيد المستقر
لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر (فالاول) اى مارفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة (عن مفرد) اى يرفعه عن مفرد والمراد بالمفرد مايقابل الجملة
وشبهها والمضاف (مقدار) مايعرف به قدر الشئ وهو العدد والكيل والوزن
والمساحة والمقياس (غالبا) رفعا غالبا او زمانا غالبا امافى العدد من باب ظرفية
الجزئى للكلى وهو صفة قوله مفردا اى مفردا كان امافى العدد (نحو) عندى
(عشرون درهما) مثل بعشرين درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا
لامرين العدد والتام بنون يشبه نون الجمع فدرهما تميز يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة وهى مفرد مقدار وهو العدد (وسيأتى) ذكر تميز العدد
وبيانه (واما) عطف على امافى العدد (فى غيره) اى غير العدد (نحو) عندى
(رطل زيتا) مثال المكيل والتام بالتنوين والمراد مايكال بالرطل لاالخشبة
المخصوصة وهو مبهم قوله زيتا يرفع ابهامه (و) عندى (منوان) تثنية منا
وهو مرادف المن والمراد مايوزن بالمنون وهو مبهم وقوله (سمنا) يرفع ابهامه
وهذا مثال الموزون والتام بنون التثنية (وعلى التمرة) خبر واجب التقديم
لانه معاد لضمير فى المبتدأ (مثلها) اى مثل التمرة (زبدا) تميز وهذا مثال المقياس
والتام بالاضافة (وقفيزان برا) مثال المساحة والتام بنون التثنية (فيفرد)
التميز (ان كان جنسا) نحو عندى رطل زيتا لان الجنس مايقع مجردا عن التاء
على القليل والكثير فلاحاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب

بخلاف رجل وفرس (الاان بقصد الانواع) مستثنى مفرغ اى مفرد ان كان جنسا فى جميع الاوقات الاوقت قصد الانواع فيقال رطل زيتين اوزيوتا فيثنى بقصد النوعين ويجمع بقصد الانواع وفى الاستثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذاقيل طاب زيد جلستين جاز كما جاز طاب زيد جلستين والمراد بالانواع مافوق الواحد (ويجمع) ويثنى جوازا وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد به الجمع اللغوى فيدخل التثنية ايضا (فى غيره) اى فى غير اسم الجنس نحو عندى عدل ثوبا او ثوبين او اثوابا (ثم ان كان) التميز ملتبسا (بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة) البيانية لحصول الغرض هذا وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون وانما التزمت الاضافة فى ثلاثة رجال ومائة رجل واخواتها طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد (والا) اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية (فلا) يجوز الاضافة الابقلة ونحو عشر ودرهم وستوك قليل فلا يرد ان نحو ستين عمرا وسبعون رجلا يجوز فيه ستو عمرو وسبعو رجل بالاضافة فلا يستقيم الشرطية ولا يرد نحو حسنو وجه لانه تميز النسبة لاتميز المفرد فلا يرد ان نحو ستين عمرا ستون رجلا يجوز فيه ستو عمرو وسبعو رجل قال بالاضافة وانما لا يجوز الاضافة لئلا يلزم بقا نون شبه نون الجمع او حذف نون وضعت مع الكلمة فى نحو عشرين درهما او اضافة المضاف فى نحو ملاؤه عسلا (وعن غير مقدار) اى مما ليس بكيل اووزن او عدد او مساحة او مقياس عطف على قوله عن مفرد مقدار غالبا (نحو خاتم حديدا) فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا (والخفض) اى حفض التميز عن غير المقدار (اكثر) استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وتصوره عن طلب التميز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة (والثانى) اى ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة (عن نسبة) اى يرفع عن ذات نشأت عن نسبة والمنسوب اليها فى الاصل حاصلة فى جملة (او ماضاهاها) اى ماشابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا (نحو طاب زيد نفسا) مثال الجملة اى طاب نفس زيد (وزيد طيب ابا) مثال مايضاهى الجملة (وابوة ودارا وعلما تكثير الامثلة يشير الى كثرة اضافة التميز حيث يكون اسما لمنتصب عنه او متعلقه عينا او عرضا من الامور الاضافية او غيرها





فالاب يحتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو غير اضافى والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافى والدار عين غير اضافى والعلم عرض غير اضافى وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك فى الاصل (اوفى اضافة) عطف على قوله فى جملة (مثل يعجبنى طيبه) فاعل يعجبنى (ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا) مثال وقوع التميز صفة والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا اورد هذا المثال صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد والمصنف مثالا لتميز النسبة على اختلاف الوجهين فى الضمير فان كان الضمير مبهما كضمير ربه رجلا كان التميز للمفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل وان كان معينا معلوما كان التميز للنسبة كما ذهب اليه المصنف (ثم ان كان) التميز (اسما) غير صفة (يصح) صفة اسما (جعله) اى ذلك الاسم (لما انتصب عنه) اى اسما لما انتصب التميز عن عامله وعبارة عنه كزيد فى طاب زيد ابا فانما انتصب عنه وهو ما نسب اليه عامله وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه ولكنه لما كان سببا لصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا (جاز ان يكون) التميز اسما (له) وعبارة عنه (و) اسما (لمتعلقه) نحو طاب زيدا بافقوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد ويترجم بقولنا خوش است زيد از ان روكه پدر است ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه ويترجم بقولنا خوش است زيد از ان روكه اورا پدر است ويرد عليه طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لمتعلقه ويجاب بالمنع او بتقدير المعطوف فى الشرط اى ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه وفيه نظر للزوم اتحاد الشرط والجزاء وفيه وفيه وقيل ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه افرادا او غير تميز جاز كونه لكل منهما تركيبا او تميزا بالحمل على حذف المعطوف فى الشرط واختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيثية فلا يرد طاب زيد نفسا وفيه انه على انه يندرج فى الشرطية الثانية وليس كذلك اذ نفى المجموع كما يكون بنفى كل جزء يكون بنفى البعض اى بعض كان وعلى تقدير انتفاء المجموع بنفى صلاحه لمتعلقه لا ترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه والحق ان نحو طاب زيد نفسا ايضا يجوز ان يجعل لما انتصب عنه او لمتعلقه اى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان نفسا من النفوس تعلقت به فكل موضع يصلح جعله لما انتصب عنه جاز وفيه كلا الامر من كونه له وكونه لمتعلقه وكل موضع لم يصح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه وهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتمحل

الشارحون لتصحيح الشرطين بامور لايخلو كل من ذلك عن اشتباه (والا) اى وان لم يصلح جعله لما انتصب عنه (فهو لمتعلقه) اى فالتميز اسم لمتعلق ما انتصب عنه (فيطابق) التميز (فيهما) اى فى الصورتين (ماقصد) من الافراد والتثنية والجمع اى ان كان المقصود المفرد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى يؤتى به وان كان المقصود الجمع يؤتى به (الاان يكون) التميز (جنسا) اى فيطابق فى جميع الاوقات الاوقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد لما مر نحو طاب زيد علما (الاان يقصد الانواع) اى الاوقت قصد الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوما والاستثناءآن مستغنى عنهما لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالمثنى وقصد الانواع فالجمع فالتميز على كل حال يطابق لماقصد (وان كان) التميز (صفة) اى اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل (كانت) تلك الصفة كاينة وصفة (له) اى للمنتصب عنه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا (وطبقه) اى مطابقا لما انتصب عنه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره (واحتملت تلك الصفة (الحال) لاستقامت المعنى على الحالية نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا (ولا يتقدم التميز) على عامله اما اذا كان معمولا لغير الفعل فلضعفه واما اذا كان معمولا للفعل فلكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او لمطاوعة نحو فجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها او لايتقدم لامتناع البيان قبل الاجمال وفيه وفيه (والاصح) اى واصح المذهب (ان لايتقدم) التميز (على الفعل) ايضا مع قوله فى العمل (خلافا للمازنى والمبرد) والفراء تمسكا بقوله اتهجر سلمى الفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب حيث تقدم نفسا على قوله تطيب والجواب ان المروى فى يطيب اليا وضمير كاد للحبيب ونفسا تميز من نسبة كاد اى وما كاد نفس الحبيب فلا تمسك وان كان المروى فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ويكون التأنيث باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب وان يحمل على اضمار الشان فى كاد وحذف الجزء وتفسيره بالمذكور وعلى هذا يعود ضمير يطيب الى سلمى اى ما كاد الشان تطيب سلمى نفسا اى تطيب نفس سلمى (المستثنى) اى من الملحقات المستثنى وانما لم يعرفه لانه كالمشترك اصطلاحا والمشترك لايعرف بتعريف جامع وان امكن تعريفه (متصل





ومنقطع) ويسمى منفصلا ايضا فان قيل ليس هذا تقسيم الكل الى الاجزاء وذلك ظاهر ولاتقسيم الكلى الى الجزئيات لانه حينئذ يكون متواطئا لا مشتركا قيل يمكن ان يكون من الاخير بارادة ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز ويمكن ان يكون المراد به اللفظ ويكون من باب حمل المدلول على الدال وفيه (فالمتصل) الفا للتفسير (المخرج) احتراز عن غير المخرج عن شئ وهو جزء المنفصل (عن متعدد) داخل فيه افرادا فاخرج تركيبا فلاتناقض لاختلاف الجهة وهذا القيد مستدرك اذ الاخراج لايكون الا عن متعدد لكنه ذكره لبيان التفصيل (لفظا) نحو جاءنى القوم الازيدا (اوتقديرا) نحو ماجاءنى الازيد وقرأت الايوم كذا (بالا) غير الصفة (واخواتها) احتراز عما اخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءنى القوم استثنى عنهم زيدا ومستثنى عنهم زيد (والمقطع المذكور) خبر المنقطع (بعدها) اى بعد الا غير الصفة (غير مخرج وهو) اى المستثنى بدون تعيين احد المعنيين وفيه وفيه فالضمير عائد الى المستثنى بارادة ماهو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز لاعموم المشترك وفى الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور اللفظ وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال وان اريد عموم المجاز فلا استخدام (منصوب اذا كان) المستثنى واقعا (بعد الاغير الصفة) وقوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ مابعد الا التى للصفة ليس بمستثنى كذا فى الشروح فهو قيد واقعى لا احترازى (فى كلام موجب) اى ليس بنفى ولانهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الازيدا والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الايوم كذا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه حينئذ ليس واجب النصب بل يختار فيه البدل او يعرب على حسب العوامل على ما سيجئ (اومقدما) فى كلام موجب اوغيره عطف على قوله بعد الا (على المستثنى منه) مفعول مالم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير للام الموصول نحو ماجاءنى الازيدا احد (اومنقطعا) عطف على قوله مقدما نحو ماجاءنى الاحمارا (على الاكثر) ظرف منصوب المنسحب على قوله اوكان منقطعا او خبر مبتدأ محذوف وانما يجب فى هذه المواضع لاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول فى كونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل فى المواضع الثلاثة المذكورة اما فى الاول فلفساد المعنى على تكرير العامل للزوم الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه على

تقدير تكريره بخلاف غير الموجب لامكان تكرير الاصل مع ترك النفى المعارض وفيه ان الايوجب بعد الاثبات النفى كما فى قرأت الا فى يوم كذا بتقدير ماقرأت الايوم كذا وللزوم كون المستثنى فى حكم التنحية فيكون فى حكم التفريغ وهو ممتنع فى الايجاب وفيه انه يوجب جواز الابدال فيما يصح فيه التفريغ فى الايجاب كقرأت ايام الاسبوع الا يوم الجمعة وليس كذلك واما فى الثانى فلامتناع التقديم فى البدل واما فى الثالث فلعدم الاتحاد والملابسة فان قيل فليكن البدل الغلط قيل هو غير واقع فى كلام البلغاء وفيه ان النحوى يبحث عن اصل الجواز لا عن اصل الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال امتنع الابدال فى الايجاب للزوم الايجاب فى المستثنى بتكريرا لعامل الموجب وفى المنفى للزوم الغلط فى العامل والمعمول جميعا فاعرف ( او كان ) المستثنى ( بعد خلا ) نحو جاءنى القوم خلا زيدا ( وعدا ) نحو جاءنى القوم عدا زيدا ( فى الاكثر ) لكونهما فعلين ناصبين عدا بنفسه وخلا بعد الايصال بحذف من والمستثنى بعدهما مفعول به وقد اجيز الجر بهما قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر ( او ما خلا وما عدا ) نحو جاءنى اخوتك ما خلا زيدا وما عدا عمرا وانما الزم النصب بهما لتعين فعليتهما بما المصدرية وروى ابن الهنا عن الاخفش الجر بجعل ما مزيدة لا مصدرية وروى ذلك عن الجرمى ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتبره حتى لم يقل فى الاكثر وهما فى الكلام فى محل النصب على نصب الظرفية نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا او ما عدا بكرا اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم ( وليس ) نحو جاءنى القوم ليس زيدا ( او لا يكون ) نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى بعض مضاف المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا كفاعل عدا وخلا واعلم ان كلمات الاستثناء محصورة اصطلاحا لا عقلا ( ويجوز فيه ) اى فى المستثنى ( النصب ) على الاستثناء ولا يضعف الا فى نحو لا اله الا الله من حيث انه يوهم وجها ممتنع وهو الابدال من اللفظ ( ويختار البدل ) اى فى المستثنى متصل مؤخر ليخرج المقطع والمقدم على المستثنى منه وانما يختار البدل لانه حينئذ غير فضلة بخلاف ما اذا كان منصوبا ( فيما بعد الا ) احتراز عما اذا وقع فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا او عدا





او ليس او لا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وقوله فيما بعد بدل من قوله فيه واما فى النسخة التى لم يقع فيها فيه فهو ظرف تنازع فيه العاملان فاعمل الثانى وحذف الظرف من الاول فيكون معمولا ليختار ويكون معمول يجوز محذوفا ( فى كلام غير موجب ) احتراز عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر ( و ) الحال انه قد ( ذكر المستثنى منه ) احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يكون معربا على حسب العوامل ( مثل ما فعلوه الا قليل ) بالرفع على البدل ( والا قليلا ) بالنصب على الاستثناء ( ويعرب ) المستثنى البتة بخلاف ما مررت الا باحد الا بزيد على تكرير العامل فى البدل كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم فانه وان اعرب بعامله لكنه ليس فيه ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل ويجوز اعرابه بتبعيته ولا يرد صورة البدل لان المراد بلا تبعية ( على حسب العوامل ) اى على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه او لا فلا يرد ما مررت الا بزيد وفيه والمقصود انه يرفع ان كان العامل رافعا نحو ما جاءنى الا زيد وينصب ان كان ناصبا نحو ما رأيت الا زيدا ويجر ان كان جارا نحو ما مررت الا بزيد وفى القسم الاخير نظر يعرف بالتأمل وسمى هذا النوع مفرغا لتفريغه عن ذكر المستثنى منه ( اذا ) ظرف يعرب ( كان المستثنى منه غير مذكور وهو ) اى والحال ان المستثنى المفرغ واقع ( فى غير موجب ليفيد ) يتعلق بمفهوم الكلام اى اشترط ذلك ليفيد لانه لو كان فى الموجب لا يفيد لمكان الاستحالة فان قولك جاءنى الا زيد بتقدير جاءنى كل احد الا زيد لا يفيد لامتناع ذلك ولا قرينة على الخاص فان قيل فليجز عند قيام القرينة على الخاص كما يقال فى جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتى جاءنى الا ابيك فلان قيل لا نم ح عدم الجواز وفيه فان قيل لم لا يجوز نحو جاءنى الا زيد على وجه مبالغة الغلو نحو قوله * واخفت اهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التى لم تخلق * وغير ذلك قيل لا نم عدم الجواز على ذلك الاعتبار لاندراجه فى صورة الاستقامة فان قيل افادة اصل المعنى متحقق فى الايجاب والنفى على العموم والخصوص ولكن الافتراق فى مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظايف النحوى الا يرى انه يجوز رأيت بحرا من المسك ولقيت العنقا والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغى ان يجوز نحو جاءنى الا زيد كذلك فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما خلق الا بشر فالنفى والايجاب سيان

فى ذلك فينبغى ان يراد الحكم على استقامة المعنى لا عدم الايجاب قيل لعله
اعتبر الغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه ( مثل
ماضربنى الازيد الا ان يستقيم المعنى ) بكون الحكم مما يصح ان يثبت فى العام
كالقرأة فانه يصح ان يثبت فى جميع الايام وهو مستثنى من فعل يفهم من التقييد
بقوله فى غير الموجب اى لايعرب على حسب العوامل فى الموجب فى جميع الاوقات
الاوقت استقامة المعنى ( مثل قرأت ) فى جميع الايام ( الايوم كذا ) فى يوم
السبت اويوم الجمعة اونحوذلك ( ومن ثمة ) اى ومن اجل تقييد الاعراب على
حسب العوامل بعدم الايجاب واستقامة المعنى ( لم يجز ) على تقدير الايجاب
تركيب ( مازال زيد الا عالما ) لانه استثناء من الموجب لان زال معناه النفى
ونفى النفى اثبات فيكون المعنى زايدا ابدا على جميع الصفات الاعلى صفة العلم
فلا يستقيم ( واذا تعذر البدل على اللفظ ) اى حمل البدل على لفظ المستثنى منه
او حملا او محمولا عليه ( فعلى الموضع ) اى فيحمل على الموضع او فهو محمول
على محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان ( مثل ماجاءنى من ) زايدة
( احد الازيد ) بدل محمول على موضع من احد ( ولا احد فيها ) اى فى الدار
( الازيد ) بدل محمول على محل اسم لا ( ومازيد شيئا الاشئ ) حقير لايعبأ به
اذا التنكير للتحقير فشئ بدل محمول على موضع شيئا وهذا ثابت ( لان ) كلمة
( من لاتزاد بعد الاثبات ) والمستثنى من النفى اثبات فلو ابدل بدل من لفظ
احد لزم زيادة من فى الاثبات ( وماولا لاتقدران ) ولا يفرضا ( عاملتين ) تميز
اوحال او مفعول ثان متضمن الجعل ( بعدها ) اى بعد الاثبات ( لانهما )
اى ما ولا حين عملتا ( عملتا للنفى ) اى لاجل النفى لانه مدار حملها
على ليس وان وهو علة حملها عليهما او جزأ العلة وعلى التقديرين
الاخرين انتفاؤه انتفاء العلة المنحصرة ( وقد انتقض النفى بالا ) لانها
بعد النفى يوجب الاثبات وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم
( بخلاف ليس زيد شيأ الاشياء ) لايعبأ به حيث يجوز ابداله من اللفظ ( لانها )
اى ليس ( عملت للفعلية ) اى لكونه فعلا ( فلا اثر ) فى انتقاض عمل ليس
( لنقض معنى النفى ) اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اى
لانتقاض معنى النفى بالا ( لبقاء الامر ) يتعلق بمفهوم قوله لااثر اى انتفى اثر
نقض معنى النفى لكذا ( العاملة هى لاجله ) اى الامر التى عملت ليس لاجله
وهو الفعلية فالعاملة صفة جارية على من هى له ولذا ابرز ضميرها ( ومن ثمة )





اى ومن اجل ان ليس عملت للفعلية ولانه لااثر لنقض معنى النفى فى انتقاض عملها
وثم للاشارة الى المكان الاعتبارى ( جاز ) تركيب ( ليس زيد الا قائما ) بالنصب
على انه خبر ليس مع كونه مثبتا بالا ( وامتنع مازيد الا قائما ) حيث لايجوز
الا قائما لانتقاض النفى الموجب للتشبيه بليس ( ومخفوض ) المستثنى ( بعد غير وسوى
وسواء ) بالاضافة ( وبعد حاشا ) لكونه حرف الجر ( فى الاكثر ) اى فى قول
النحويين وقد جاء بعدها النصب كما فى الدعاء المقول اللهم اغفر لى ولمن سمع دعائى
حاشا الشيطان ( واعراب غير فيه ) اى فى الاستثناء فان قيل لم لم يكن مبنيا لكونه
بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة للبناء ( كاعراب المستثنى ) اى الذى استثنى
( بالا ) لاحتياجه واستغنا مابعده عنه لانه لما كان بمعنى الا كان مابعده مستثنى
فيستحق به اعراب المستثنى وله اعراب آخر لاجل الاضافة وغير لاوجه
لاعرابه فبالحرى ان يؤثر مابعد غير على قربه المحتاج بما فضل عن حاجته ( على
التفصيل ) المذكور من وجوب النصب فى المستثنى من الموجب والمتقدم
والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل فى غير الموجب التام والاعراب على حسب
العوامل فى الناقص نحو جاءنى القوم غير زيد وماجاءنى غير زيد احد وماجاءنى
القوم غير حمار بالنصب وماجاءنى احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على
الاستثناء وماجاءنى غير زيد على التفريغ ( وغير ) اى لفظ غير ( صفة ) خبر
غير ( حملت ) صفة او مستأنفة والضمير للصفة او لغير بتأويل الكلمة او باعتبار
حمل الصفة عليه ( على ) كلمة ( الا ) حال كونها واقعة ( فى الاستثناء ) او من
حيث انها واقعة فى الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اى حملت على الا وشاركته
فى الاستثناء فالاستثناء محل الشركة فكان ظرفا ( كما حملت الا ) صفة مصدر
محذوف اى حملت حملا مثل حمل الا ( عليها ) اى على الغير ( فى الصفة )
حال او تميز او ظرف اى شاركتها فى الصفة ( اذا كانت ) الاظرف حملت ( تابعة
لجمع ) اى واقعة بعد جمع ( منكور ) احتراز عن المعرف حيث يراد به العهد
او الاستغراق فيعلم التناول حتما او عدم التناول حتما ( غير محصور ) اى غير
متحقق دخوله واحترز به عن العدد نحو لفلان على مائة الا واحدا واعلم انه
قد يتعذر فى المحصور ايضا نحو ماجاءنى مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور
محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تعين دخوله فيها وقد لايتعذر فى منكور
غير محصور نحو جاءنى رجال الا حمارا لصحة الاستثناء المنقطع فى الضابطة نظر
طردا وعكسا ( لتعذر الاستثناء ) اذ المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع

يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفيه انه يمكن فيه الاستثناء المنقطع اذا كان خلاف الجنس نحو جاءنى رجال الا حمارا فالاولى ان يراد الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور ( نحو لو كان فيهما آلهة ) اى فى السماء والارض امر الآلهة واثر قدرتهم والآلهة جمع اله ( الا الله ) اى غير الله ( لفسدتا ) اى لخربتا ولخرجتا عن هذا الانتظام ( وضعف ) حمل الا على الصفة ( فى غيره ) اى فى غير الجمع المنكور المذكور نحو * وكل اخ مفارقه اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان * وفى البيت ضعفان آخران توصيف المضاف فى كل اخ والاخبار قبل الوصف ( واعراب سوى وسواء النصب ) خبر اعراب ( على الظرف ) بناء على الظرفية ( على الاصح * خبر كان ) مبتدأ محذوف الخبر اى من الملحقات خبر كان ( و ) احدى ( اخواتها ) وستعرفها فى قسم الفعل ( هو ) فصل او مبتدأ ( المسند ) غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد ذلك فلا يرد على الحد توابع الخبر والمراد المسند الى اسم كان فلا يرد نحو يضرب فى كان زيد يضرب ابوه فابوه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة واحترز به عن كل ما هو مسند اليه ( بعد دخولها ) اى دخول كان واحدى اخواتها واحترز به عن خبر المبتدأ والمفعول الثانى من باب علمت ونحو ذلك ( نحو كان زيد قائما وامره ) اى شانه ( كامر خبر المبتدأ ) فى اقسامه واحكامه وشرائطه ( ويتقدم ) خبر كان واخواتها على اسمها حال كونها ( معرفة ) نحو كان المنطلق زيد لافتراقها بالقرينة وهى النصب ظاهرة الاعراب بخلاف نحو كان موسى عيسى للزوم اللبس ( وقد يحذف ) بقرينة ( عامله ) اى عامل خبر كان ( فى مثل الناس ) مبتدأ ( مجزيون ) خبره ( باعمالهم ان ) كان عملهم ( خيرا فخير ) اى فجزاؤهم خير ( وان ) كان عملهم ( شرا فشر ) اى فجزاؤهم شر ( ويجوز فى مثلها ) اى فى مثل هذه الصورة ( اربعة اوجه ) نصبهما بتقدير كان مع الاسم فى الموضعين اى ان كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا ورفعهما بتقدير كان مع الخبر فى الاول وتقدير المبتدأ فى الثانى اى ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير ونصب الاول ورفع الثانى وبالعكس اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان فى عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا ( ويجب الحذف ) اى حذف كان ( فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ) منطلقا انطلقت اى انطلقت لانطلاقك فحذف كان وعوض عنها ما وادغمت النون فى الميم فوجب





الحذف وانفصل الضمير وبقى الخبر على النصب وهذا على تقدير فتح همزة اما واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت ( اسم ان ) مبتدأ محذوف الخبر اى ومن الملحقات اسم ان ( و ) احدى ( اخواتها ) اى امثالها على الاستعارة المصرح بها ( هو ) فصل او مبتدأ ( المسند اليه ) اى الذى اسند اليه خبرها فلا يرد ابوه فى ان زيدا ابوه قائم واحترز به عما ليس بمسند اليه وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول فى وقوعه بعد ما يقتضى وراء المرفوع لا فى كونه فضلة ( بعد ) ظرف المسند اليه ( دخولها ) اى ان واحدى اخواتها واحترز به عما هو مسند اليه بغير دخول ان واحدى اخواتها والمراد غير التابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو اخاك فى ان زيدا اخاك فى الدار
مطلب ( مثل ان زيدا قائم المنصوب بلا ) مبتدأ محذوف الخبر لم يقل اسم لا لانه على الاطلاق ليس من المنصوبات ( التى ) اى بكلمة لا التى ( لنفى الجنس ) اى النفى الحكم عن الجنس ( هو المسند اليه ) اى الذى اسند اليها خبرها فلا يرد ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم ولا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا عندك لان المراد غير التابع واحترز به عما اذا لم يكن مسندا اليه ( بعد دخولها ) ظرف المسند اليه احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس ( يليها ) حال من الضمير فى اليه اى فى دخولها وح لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لعدم اللبس نحو زيد يضربه بخلاف الصفة نحو هند زيد ضاربته هى ( نكرة ) احتراز عن المفصولة والمعرفة لوجوب الرفع والتكرار ( مضافا ) احتراز عن النكرة المفردة فانها مبنية ( او مشبها به ) فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه ( مثل لا غلام رجل ) نظير المضاف ( ظريف فيها ) قد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ( ولا عشرين درهما لك ) نظير المشبه بالمضاف ( فان كان ) اسم لا والمطلق مذكور بدلالة المقيد وليس الضمير عايدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل ( مفردا فهو ) اى فالاسم والجملة جزاء الشرط ( مبنى ) لتضمن من وتعين ما ينصب به المخفة الموافقة حال الاعراب ( على ما ينصب به ) من الفتحة او الالف او الياء وينصب مسندا الى الضمير اى على ما ينصب هو به او الى ضمير قوله به على تقدير على ما يقع النصب به الاول اصوب ( وان كان معرفة ) عطف على قوله مفردا ( او مفصولا بينه ) اى بين الاسم والظرف مفعول ما لم يسم فاعله ( وبين ) اسم ( لا وجب الرفع ) على الابتداء ( والتكرير ) لمطابقة السؤال ( ونحو قضية ولا ابا حسن لها ) اى لهذه

القضية جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ابو الحسن معرفة لكونه علما ولا رفع فيه ولا تكرير فاجاب بانه متأول والمراد بابى الحسن على ابن ابى طالب كرم الله وجهه وهو كنية ( متأول ) بالنكرة و بصفة اشتهر العلم بها او بتقدير المثل اى هذه قضية و لامثل ابى حسن لها او لاحاكم لها ( و مثل لاحول و لاقوة الا بالله ) اى فيما كرر فيه لا والمعنى لاحول عن المعصية ولاقوة على الطاعة الا بتوفيق الله او لارجوع لنا عن المعاصى ولاطاقة لنا عن مشقة الدنيا من التى يؤمر لنا فى اداء الزكوة و الصدقة و الصوم و الصلاة و غيرهما الا بالله ( خمسة اوجه ) الاول ( فتحهما ) اى فتح الاسمين على ان لا لنفى الجنس ( ونصب الثانى ) حملا على لفظيه وقولا بان لا فيه زائدة لتأكيد النفى ( و ) الثالث فتح الاول بلا النافية للجنس ( رفعه ) اى رفع الثانى حملا على محله وقولا بان لا فيه زائدة ( و ) الرابع ( رفعهما ) على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال ( و ) الخامس ( رفع الاول ) على ان لا بمعنى ليس ( على ضعف ) لان عملها بمعنى ليس ضعيف ( وفتح الثانى ) على ان لا نافية للجنس واما السادس هو رفع الثانى على ان لا بمعنى ليس وفتح الاول على ان لا نافية للجنس فتوهم لانه باعتبار الصورة عين الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجوه لازدادت الوجوه على الستة ( واذا دخلت الهمزة ) على لا النافية للجنس ( لم يتغير العمل ) اى لم يتغير اثره لا فى المتبوع ولا فى التابع بخلاف ما اذا دخلت الجار نحو آذيتنى بلا جرم و وجدته بلا مال و نحو الا رجلا جزاه الله خيرا بتقدير الا ترونني او على الضرورة واراد العمل اللغوى و الافليس فى لا رجلا عمل اصطلاحى لمكان البناء والعمل حقيقيا كما فى لاغلام رجل او شبيها كما فى لا رجل ( و معناها ) اى الهمزة الداخلة على لا ( الاستفهام ) نحو الا ماء فاشربه ( و العرض ) نحو الا تزول بنا فيحسن وفيه ان لا فى العرض يختص بالفعل كذا ذكره الاندلسى وفيه ان المصنف لعله خالفه ذلك ( والتمنى ) نحو الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوها كالانكار و التقدير و غيرهما من مولدات الاستفهام واختار المصنف قول المازنى و المبرد كما اختار الجزولى و خالفهما فى ذلك سيبويه وجعل التمنى مغيرا بحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول التمنى ( ونعت ) اسم ( المبنى ) احتراز عن نعت اسم لا اذا كان معربا نحو لاغلام رجل ظريفا عندى فانه لا يبنى لعدم بناء موصوفه ( الاول ) صفة النعت احتراز عن النعت الثانى فصاعدا نحو رجل ظريف شريفا فى الدار





( مفردا ) حال من ضمير مبنى احتراز عن المضاف و المضارع له لوجوب اعرابهما اسمين للا فكذا تابعين ( يليه ) احتراز عن المفعول نحو لاغلام فيها ظريف وقوله يليه يغنى عن قيد الاول ( مبنى ) حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليه وقوله مبنى ( ومعرب ) خبر نعت ( رفعا ) حملا على المحل ( ونصبا ) حملا على اللفظ من حيث ان فتحته يشبه الاعراب فى العروض والاطراد كحركة المنادى وهما مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان على نزع الخافض اى معربان بنصب ورفع ( نحو لا رجل ظريف والا ) اى وان لم يكن كذلك بان كان غير اول او مضافا او مشبها به او مفصولا ( فالاعراب ) واجب فهو مبتدأ محذوف الخبر و الفاء جزاء الشرط نحو لاغلام رجل ظريف كريم فى الدار ولا رجل راكب فرس عندى ولا رجل خير منك فى البلاد ولا رجل فى الدار كريم ( والعطف على اللفظ وعلى المحل ) اى حمل المعطوف المنكر على اسم لا المبنى على لفظه و على محله جائز او العطف محمولا على اللفظ جائز اى منصوبا و محمولا على المحل اى مرفوعا ( جائز ) اذا كان المعطوف نكرة بخلاف لاغلام لك والفرس اذ رفعه واجب لعدم تأثير لا فى المعرفة وانما لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المستقل كيا زيد وعمرو لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على النفى يزاد فيه لا كثيرا نحو لاحول ولاقوة ولا بيع ولا خلة ولضعف تأثير لا حتى يجوز الرفع فى اسمها عند التكرير ويجب عند التعريف والفصل وبدون ذلك ايضا عند المبرد بخلاف سائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى ( مثل لا اب وابنا ) مثل مروان وابنه * اذ هو بالمجد ارتدى وتازرا بالرفع والنصب ( ومثل لا اباله ) باثبات الالف ( ولا غلامى له ) ولا ناصرى له بحذف النون ( جائز تشبيها ) مفعول له اى اجيز تشبيها او مفعول مطلق اى شبه تشبيها والجملة معللة ( له ) مفعول به للتشبيه واللام زائدة لتقوية عمل المصدر ( بالمضاف ) صلة التشبيه ويتعلق به قوله ( لمشاركته ) وجه الشبه ( له ) متعلق بمشاركته وكذا ( فى اصل معناه ) اى معنى المضاف وهو الاختصاص ( ومن ثمه ) اى من اجل ان جوازه للتشبيه بالمضاف لمشاركته فى اصل معناه وهو الاختصاص ( لم يجز ) تركيب ( لا ابا فيها ) لعدم معنى الاختصاص ( وليس ) نحو لا اباله ولا غلامى له ( بمضاف لفساد المعنى ) على تقدير كونه مضافا لانه اذا دخل المعرفة وجب الرفع والتكرير فلا يكون مضافا او يقال ان لا لا يعمل

فى المعرفة او لانه يلزم الاستواء بين المعرفة و النكرة فى المعنى وفيه ان الاستواء
لا يستلزم الاتحاد والممنوع هذا لا ذلك على ان امتناع الاتحادين معنى المعرفة
والنكرة ايضا ممنوع الا اذا كان من كل وجه وذا عنا ممنوع ( خلافا لسيبويه )
وافقه صاحب المفصل فى ذلك قايلا بانه مضاف اليه واللام زايدة لتأكيد
الاضافة وقيل لتأكيد اللام المقدرة ولا داعى لا من صورة التنكير ولا فساد
فى موافقة المعرفة والنكرة فى المعنى كما فى وجهك ووجه لك ورأسك ورأس لك
ولا يلزم الرفع والتكرير لشبهه النكرة بصورة الفصل ( ويحذف ) اسم
لا حذفا ( كثيرا فى مثل لا عليك اى لا بأس خبر ماولا ) مبتدأ محذوف الخبر
اى منه خبر ماولا و قوله هو المسند ابتداء الكلام او مبتدأ خبره قوله المسند
وقوله هو فصل ( المشبهتين ) صفة ماولا ( بليس ) فى النفى والدخول على
الاسمية ومتعلق بالمشبهتين ( هو المسند ) اى اسم ماولا فلا يرد نحو يضرب
فى ما زيد يضرب ابوه لكنه يقع قوله بعد دخولها مستدركا فالاولى اعتبار
الحيثية حيث لم يقصد فى اسناد يضرب كونه بعد دخولهما والمراد غير التابع
بدليل ذكر التوابع بعدها فلا يرد يضرب فى نحو يا زيد رجلا يضرب واحترز
بالمسند عن المسند اليه ( بعد دخولهما ) اى ماولا اضافة المصدر الى الفاعل
واحترز به عما اذا كان مسندا بغير دخولهما كخبر المبتدأ ونحوه ( وهى ) اى
انتصاب خبر ماولا والتأنيث باعتبار الخبر ( لغة اهل الحجاز ) وعند بنى تميم
لا يعملان لعدم اختصاصهما بقبيل واحد واهل الحجاز اعتبروا شبهه بليس المختص
بقبيل واحد ( واذا زيدت ان ) مفعول ما لم يسم فاعله ( مع ما ) نحو ما ان زيد
قايم ( او انتقض النفى بالا ) الموجبة للاثبات بعد النفى ونحو قوله * وما الدهر
الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا * محمول على شبه منجنونا
او دوران منجنونا بحذف الفعل او حذف المضاف وعلى جعل المعذب مصدرا
ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الا سيرا ( او تقدم الخبر ) على الاسم نحو
ما قايم زيد ( بطل العمل ) اى عمل ماولا وفيه ان احد الشروط متقيد بما فلا يترتب
عليه حكم كليهما اللهم الا ان يقال المراد عمل ماولا اذا حصل شئ من ذلك اما فى
زيادة ان وتقدم الخبر فللفصل وتغيير الترتيب مع ضعفهما واما فى الوقوع
بعد الا فلان عملها باعتبار الشبه بليس وهو مبنى على النفى فينتفى بانتفائه ( واذا
عطف عليه ) اى على خبر ماولا ( بموجب ) اى بحرف عطف موجب اى
مثبت ما بعده ومفيد ايجاب النفى وهو بل ولكن مثل ما زيد قايما بل قاعد



ولا رجل قايما لكن قاعد واما اذا عطف بحرف غير موجب مثل ما زيد قايما
ولا قاعدا فحكمه حكم ما مر من المعطوفات ( فالرفع ) واجب لانتفاء النفى الموجب
للتشبيه بليس والجملة جزاء الشرط ( المجرورات ) مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف
اى هذا ذكر المجرورات ( هو ما اشتمل على ) صلة الاشتمال ( علم المضاف ليه ) مطلب
وهو الجر حقيقة او حكما ( والمضاف اليه كل اسم ) حقيقة او حكما فنحو يوم
ينفع الصادقين ويوم ينفخ فى الصور بتأويل المصدر ( نسب اليه شى ) هو اسم
العام يتناول الاسم والفعل مثل غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد واقول
كلام الحاجبى يدل على ان المضاف لا يجب ان يكون اسماء لانه قال نسب اليه شى
ولم يقل اسم ( بواسطة ) احتراز عما اذا نسب اليه شى لا بواسطة حرف الجر
كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة ( حرف جر ) اى حرف كان
مما يلايم المحل ويشكل ذلك فى نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث
ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها الا ان يقال الحسن
الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعله مضمر فلو كان من
الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وعلى هذا يمكن تقدير من البيانية واعلم
ان كلام النحويين دل على ان الاضافة اللفظية ليست بواسطة حرف الجر لكن
ظاهر هذا الحد الذى ذكره للمضاف اليه يدل على ان الاضافة اللفظية ايضا
بواسطة حرف الجر ( لفظا او تقديرا ) نحو غلام زيد وخاتم فضة وهما تمييزان
اى بواسطة تلفظ حرف الجر او تقديره او خبران لكان المحذوف اى ملفوظ
كان الحرف او مقدرا او حالان وفيه ان وقوع المصدر حالا سماعى وفيه انه
فيما دل عليه الفعل قياس وفيه انه مذهب المبرد والمبحث قول سيبويه وفيه
انه حال على قوله بحذف مضاف ( مرادا ) حال اى ظاهرا اثره اى مجرورا
لما بعده وفيه انه يوجب الدور لاخذ المضاف اليه فى تعريف المجرور واخذ
المجرور فى تعريفه وفيه ان تعريف المجرور بما ذكر لفظى فلا توقف ولا دور
واحترز به عن نحو صمت يوم الجمعة فان الحرف غير مراد ( فالتقدير شرطه ان
يكون ) خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول ( المضاف اسماء ) لا فعلا
بخلاف تلفظ الحرف نحو مررت بزيد ( مجردا تنوينه ) ولو مقدرا ككم رجل
ضاربك وحواج بيت الله والمراد مجردا تنوينه او ما يقوم مقامه حقيقة كغلام زيد
وضارب عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد وضاربو زيد او حكما نحو
الحسن الوجه حيث حذف ما اضيف اليه فاعله الذى هو بجزء منه والمضاف

اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من قاعله المضاف اليه فكانه حذف من المضاف لمكان الجزئية ونحو الضارب الرجل وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة لكنه محمول على الحسن الوجه فكان فى حكمه وفى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه والمقلوب مقبول عند السكاكى مطلقا (لاجلها) فلا يجوز الغلام زيد والضارب زيد بسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة (وهى) اى الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية) اى منسوبة الى المعنى لانها يفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا (ولفظية) اى منسوبة الى اللفظ ثابتة فى اللفظ دون المعنى (فالمعنوية ان يكون المضاف) اى فعلامة المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا والا لا يستقيم الحمل (غير صفة) احتراز عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه (مضافة) صفة صفة (الى معمولها) احتراز عن خروج نحو مصارع مصر وكريم البلد لانه صفة مضافة الى غير معمولها فكونه غير صفة مضافة الى معمولها اما بان يكون غير صفة كغلام زيد او يكون صفة لكنها تكون مضافة الى غير معمولها كما مر (وهى) اى الاضافة المعنوية (اما بمعنى اللام فيما عدا) ما موصولة او موصوفة اى فى المضاف اليه الذى عدا جنس المضاف وظرفه او فى مضاف اليه عدا (جنس المضاف) اى المضاف اليه الذى هو جنس المضاف واختص من المضاف من وجه (وظرفه) وهو ما كان مباينا له نحو غلام زيد او اختص مطلقا ولم يكن ظرفا له كعلم الفقه فنحو كل رجل بمعنى اللام اى افراد هذا الجنس وفى نحو كل واحد اشكال فالحاصل ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف كانت الاضافة بمعنى من كما سيأتى وذلك بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة وان الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون وكذا العكس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان كان بينهما مباينة او كان المضاف اعم مطلقا وح يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه واما اذا كان المضاف اخص مطلقا كاحد اليوم او مساويا كليث واسد فالاضافة ممتنعة (او بمعنى من) عطف على قوله بمعنى اللام (فى جنس المضاف) اى فى المضاف اليه الذى هو جنس المضاف ونعنى بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما مر وهذا معنى قول بعض المحققين وهو ان يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضا فعلى هذا بعض القوم ويوم الاحد وعلم الفقه





وجميع القوم وعين زيد وطور سينا وسعيد كرز كلها بمعنى اللام بعضها لعدم صحة اطلاق المضاف اليه على المضاف وبعضها لعدم صحة اطلاقه على غيره (او بمعنى فى فى ظرفه) اى فى المضاف اليه الذى هو ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء والاولى ان يجعل الاضافة الى الظرف بمعنى اللام كما فى سائر اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها شرع فى التهيء لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور فى احيانها فاعرف (وهو) اى كونها بمعنى فى (قليل مثل غلام زيد) مثال الاضافة بمعنى اللام (وخاتم فضة) مثال الاضافة بمعنى من (وضرب اليوم) مثال الاضافة بمعنى فى واعلم ان انحصار المعنوية فى الاقسام استقرأى (وتفيد) الاضافة المعنوية (تعريفا) اى تعريف المضاف (مع المعرفة) نحو غلام زيد اى والمضاف اليه المعرفة الا فى نحو مثل وغير لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الابهام والا فى نحو حسبك وشرعك وكفيك ونحوها لكونها بمعنى الفعل والا فى نحو واحد امه ونسيج وحده وعبد بطنه على رأى بتأويله بكريم ولئيم والتعليل يعود ضمير المضاف اليه الى المضاف يوجب ان يكون نحو فلان صدر بلده ورئيس قبيلة كذلك ولم يقل به احد وانما يفيد التعريف مع المعرفة لسراية التعريف الى المضاف عن المضاف اليه لمكان الاتصال والامتزاج كسراية التأنيث فى سقطت بعض انامله ولارادة العهد فاذا قلت غلام زيد يراد به وصفا غلام له زيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك ومجيئه بغير معين على خلاف وضع الاضافة (وتخصيصا مع النكرة) نحو غلام رجل لافادتها تقليل الشيوع بخروج ما يضاف الى غير تلك النكرة (وشرطها) اى الاضافة المعنوية (تجريد المضاف من التعريف) اى اخلاؤه منه حقيقة بان كان ذا لام فيحذف لامه او علما فيؤول بالنكرة او حكما كما فى غلام زيد تنزل الممكن منزلة المتحقق كقولهم ضيق فم الركية وسبحان الذى صغر جسم البعوض وانما يجب التجريد منه لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول المعنى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا لحصول

التعريف فيه وازدياد المرتبة منتف فى الاضافة الى المساوى فحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف طردا للباب فاندفع ماقيل من ان اضافة المعرفة قد يفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه فيصير ذا اللام مثلا اذا اضيف الى العلم او ضميره فى حكمه فلا يكون ضايعة ولان هذه فائدة تابعة فلا يعتبر بدون الاصل فان قيل لافرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق والفرزدق وابن رالان وابن كراع فى لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتى التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل وانما لم نقل يجب التجريد من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه (واما ما اجازه الكوفيون) جواب مانقله الكوفيون (من) تركيب (الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد) نحو الخمسة الدراهم والمأة الدينار (ضعيف) قياسا واستعمالا اما القياس فماذكر من تحصيل الحاصل واما الاستعمال فمانبت من الفصحاء من ترك اللام نحو قوله * لازالت مد عقدت يداه ازاره * فسما وادرك خمسة الاشبار * وغير ذلك واما ماجاء فى الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة وتمسك الكوفيون بالاتحاد بين المضاف والمضاف اليه فيما صدقا عليه غير صحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة ولم يقل به احد (واللفظية) اى علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ او اللفظية ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل (ان يكون) المضاف (صفة) احترازا عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد (مضافة الى معمولها) متعلق مضافة احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر (مثل ضارب زيد) اضافة اسم الفاعل الى المفعول (وحسن الوجه) اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها (ولا يفيد) الاضافة اللفظية فائدة (الا تخفيفا) ولا نفيد تعريفا ولا تخصيصا لكونها بتقدير الانفصال (فى اللفظ) حقيقة او حكما والتخفيف بحذف التنوين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف فى اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ فان قيل ما فائدة قوله فى اللفظ قيل فائدته الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل صريحا (ومن ثمه) اى ومن اجل ان الاضافة اللفظية لاتفيد الا تخفيفا او لا تفيد تعريفا فان قيل ثمه اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام مبنى على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لاتعلق له بعدم افادتها التخصيص قيل (جاز) تركيب (مررت برجل حسن الوجه)

(لحصول)



لحصول المطابقة بنكارة الصفة والموصوف حيث لم تفد الاضافة اللفظية الا تخفيفا ولو افادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة (وامتنع) عطف على جاز (بزيد حسن الوجه) لنكارة الصفة مع تعريف الموصوف ولو افادت الاضافة اللفظية تعريفا لجازت لحصول المطابقة (وجاز تركيب الضاربا زيد) لحصول التخفيف بحذف النون التثنية (والضاربو زيد) لحصول التخفيف بحذف نون الجمع (وامتنع الضارب زيد) وكذا الحسن وجه والحسن وجهه بالاضافة ونحو ذلك اذا التنوين حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف ولو حمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك لم يبق لاشتراط افادة التخفيف فائدة فى صورة ما (خلافا) اى يخالف هذه القول خلافا (للفراء) فانه اجاز قولا بتقديم الاضافة على اللام واجيب بان الاضافة على هذا يكون ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتدأ فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذى هو الاصل الزوال ماعرضت الاضافة لاجله على ان القول بتأخر اللام المتقدمة لفظا وحسا مجرد الدعوى المخالفة للظاهر (وضعف) تركيب (الواهب المائة) اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اى الذى يهب المائة (الهجان) اى البيض من النوق وهو صفة او بدل (وعبدها) اى عبد تلك المائة اى راعيها على الاستعارة اذ الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد او على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة ككوكب الخرقا وخذ طرفك واخر البيت عوذا ترجى خلفها اطفالها وانما ضعف هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد والحسن الوجه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المائة من ضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه فان قيل المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه قيل لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل منه مالا يحتمل فى المتبوع كما فى رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه واذا نصب حملا على المحل او على انه مفعول معه لم يضعفه (وانما جاز الضارب الرجل) جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز (حملا على المختار فى الحسن الوجه) وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل اذ الاصل الحسن وجهه

ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وقوله حملا مفعول له للفعل المفهوم اى انما جوز حملا اوجاز بجعله مصدرا مجهولا و الالاتحد الفاعل والمراد انما جاز هذا التركيب للحمل على المختار فى الحسن الوجه كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا لاجل القول باستغناء الاضافة اللفظية عن التخفيف وفى الحسن الوجه وجهان اخران وهما الحسن الوجه برفع الوجه على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول ( والضاربك ) عطف على قوله الضارب الرجل اى انما جاز الضاربك وشبهه حملا على ضاربك فهوايضا جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضاربك على الاضافة وان لم تفد تخفيفا ( وشبهه ) وهوضاربى والضاربه وغيرهما ( فيمن ) اى فى قوله من ( قال انه ) اى الضاربك ( مضاف ) والكاف مجرور المحل على الاضافة دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه ح لايحتاج جوازه الى حمل ( حملا على ضاربك ) متعلق بحملا وانما يحمل عليه للمشاركة فى حذف التنوين قبل الاضافة واضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدرة اذالتنوين الساقطة لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من التقدير فحصل التخفيف فى اللفظ حكما اذالمقدر كالملفوظ ( ولايضاف موصوف الى الصفة ) لئلا يلزم الجمع بين الضدين وهو تبعية الصفة لكونها صفة وعدمها لكونها مضافا اليها ولان الموصوف اخص او مساو والمضاف لايجوز ان يكون اخص او مساويا للزوم كونه مباينا او اعم فيتباينان ( ولاصفة الى موصوفها ) للزوم تقدم الصفة على موصوفها او تأخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنع ( ومثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء ) تأنيث الاحمق ( متأول ) بحذف الموصوف من المضاف اليه اى مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربى وصلاة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وهذا جواب مايقال ان الجامع والغربى والاولى والحمقاء صفات وقداضيف اليها موصوفالها ( ومثل جرد قطيفة ) الجرد هو البالى والقطيفة مخمل ( واخلاق ) جمع خلق ( ثياب ) جواب سؤال وهو ان يقال ان الجرد والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب وقداضيفتا اليهما فاجاب بانه ( متأول ) بجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبيانا لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها فان الاصل قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف





الموصوف فبقى الصفة مبهمة فاضيفت الى ماكان موصوفا للتلخيص والبيان بتجريد المضاف عن كونه موصوفا كما قيل والمؤمن العائذات الطير بانا للعائذات بالطير لاتقديما للصفة على الموصوف ( ولامضاف اسم مماثل للمضاف اليه ) اى لمايصير مضافا اليه على تقدير الاضافة وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق ( فى العموم والخصوص ) ظرف مماثل ( كليث واسد ) مثال المترادفين من الاعيان واما نحو قوله من ليوث الاسد فمتأول ليوث كاملة من بين الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة الى سائر الليوث كما يقال هولاء من خواص الخواص واشراف الاشراف ( وحبس ومنع ) مثال المترادفين من المعانى ( لعدم الفائدة ) علة لايتضمنه قوله لايضاف اى منعت اضافته لعدم الفائدة والالفسد المعنى بتوجه النفى الى القيد وبقاء اصل الفعل موجبا وهذا ( بخلاف كل الدراهم ( وعين ) وذلك ( الشئ ) المفهوم ( فانه ) اى المضاف اليه والفاء للتعليل ( يختص ) ولايماثل المضاف فى العموم والخصوص ( وقولهم سعيد كرز ) مقول القول اوبدل منه ( ونحوه ) جواب سؤال وهوان يقال سعيد يماثل كرزا فى المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد فاجاب بانه ( متأول ) بارادة المفهوم بالاول واللفظ بالثانى اى سعيد المسمى باسم كرز ( واذا اضيف الاسم الصحيح ) اى الذى ليس فى آخره حرف علة والصحيح فى كلام النحاة يقع على هذا اذبحثهم عن اواخر الكلم ( او الملحق به ) اى بالصحيح وهوما اخره واو وياء قبله ساكن كدلو وظبى وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لايثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون فى الوقوع بعد استراحة اللسان ولايثقل عليها الحركة بعد السكون يعنى فى الابتداء كذا بعد السكون ( الى ياء المتكلم ) نحو غلامى ودلوى وظبى ( كسر اخره ) لموافقة الياء ( والياء ) الواو للحال اولعطف الاسمية على الفعلية نحو * لا يألف الدرهم المضروب صرتنا * الايمر عليها وهو منطلق ( مفتوحة ) اذالاصل فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح للخفة ( اوساكنة ) للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح اخذ بذكر حكم المقصور والمنقوص فقال ( فان كان اخره ) اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ( الفا ثبتت ) الالف نحو عصاى ورحاى على اللغة الفصيحة لعدم

الموجب للانقلاب ( وهذيل ) اسم قبيلة ( تقلبها ) اى الالف حال كونها ( لغير التثنية ) واما الف التثنية فعلامة فلا تقلب كغلاماى اذا التبس المرفوع بغيره بسبب القلب ( ياء ) لمشاكلتها الياء ( وان كان ) اخر الاسم المضاف اما ياء المتكلم ( ياء ادغمت ) لاجتماع المثلين ( وان كان ) اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ( واوا ) ساكنة كمسلمى والاصل مسلموى ( قلبت ياء ) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة كرمى ( وادغمت ) الياء فى الياء ( وفتحت الياء ) فى الصور الثلاثة المذكورة ( للساكنين ) اى للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون ففتح تحرزا عن ذلك ( واما الاسماء الستة فاخى وابى ) اى فيقال فى اضافته بعضها الى ياء المتكلم اخى وابى بدون اعادة المحذوف لعدم الاحتياج اليه ولاجرائها بعد حذف حرف العلة من الاخر نسيا مجرى الصحيح ولا يعرف لتقديم الاخ على الاب فى المذكور وجه اللهم الا ان يقال انه اكثر استعمالا من الاب ( واجاز المبرد اخىّ وابىّ ) فقط باعادة المحذوف كسائر صور اضافتهما والادغام بعد الابدال بالياء كرمى وهو رواية جار الله وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد فى الاربعة وتمسك المبرد بقوله * وابى مالك ذو المجاز بدار * واحتمال كونه جمع سلامة كما فى قوله وفدّ ينا بالابينا يرفع التمسك وتقول صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف ولك ان يجعل صيغة الغائبة دون المخاطب اى يقول قائلة فى اضافة هن وحم ( حمى وهنى ويقال فىّ فى الاكثر ) والافصح ( وفمى ) بتعويض الميم عن الواو وهو ليس بفصيح ( واذا قطعت ) هذه الاسماء عن الاضافة ( قيل اخ واب ) كيد ودم فيقال فى تثنيتهما ابان واخان وفى جمعهما ابون واخون وجاء اخا وابا كعصا مطلقا ويقال فى تثنيتهما ابوان واخوان وابّ واخّ مشددتين وجاء ابك واخك معربتين بالحركة مضافين الى غير الياء ايضا كذا فى الرضى وجاء اخ دون اب كدلو مطلقا ( وحم وهن وفم ) بتعويض الميم عن الواو وجاء فيه اتباع الفاء الميم فى حركات الاعراب وجاء مقصورا مع التثليث فى الفاء مطلقا وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل هو مبنى على الضرورة وليس بلغة فيه ( وفتح الفاء افصح منهما ) اى من ضمها وكسرها ( وجاء حم مثل يد ) فيقال هذا حم او حمك ومررت بالحم او حمك ( وخبئا ) فيقال هذا حمء او حمئك ورأيت





حمأ او حمأك ومررت بحمء او حمئك ( ودلو ) فيقال هذا حمو او حموك ورأيت حموا او حموك ومررت بحمو او حموك ( وعصا ) فيقال هذا حما او حماك ورأيت حما او حماك ومررت بحما او حماك وجاء مثل رشاء ايضا مطلقا فيقال هذا حماء او حماءك ورأيت حماء او حماءك ومررت بحماء او حماءك ( مطلقا ) اى فى الافراد والاضافة ( وجاء هن مثل يد ) فيقال هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وهذا هن ورأيت هنا ومررت بهن ( مطلقا ) فى الافراد والاضافة وجاء فيه التضعيف والقصر ( وذو لا يضاف الى مضمر ) لانه وضع وصلة الى الوصف

مطلب

باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس ونحو اللهم صل على محمد وذويه شاذ كما شذ ولكن اريد به الذوتيات ( ولا يقطع ) عن الاضافة لوضعها لازمة الاضافة ( التوابع ) تعريف التوابع من الاسماء او البحث فى قسم الاسم فلا يرد نحو ان ان وضرب ضرب لعد الاعراب واللام للعهد او الجنس ( كل ) ذكر لبيان الاطراد ( ثان ) اى متأخر فلا يرد الصفة الثانية والثالثة ( باعراب سابقه ) ولو محليا فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال او حكما فلا يرد نحو يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا او على تقدير ان يكون اعراب ولو فرضيا فلا يرد نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وزيد قائم واضافة اعراب سابقه للعهد الذهنى او للجنس ( من جهة واحدة ) اى بمقتضى واحد يرفع عاقل فى جاءنى رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية اخرى وكذا سائر الاحوال وسائر التوابع فاعرف او من عمل واحد لانه يقع عمل العامل على التابع والمتبوع انصبابة واحدة والمراد الوحدة الفردية فلا يرد المفعول الثانى من باب علمت واعطيت اوجهة نصبهما متحدة نوعا وهى المفعولية لا فردا لان مفعولية الثانى غير مفعولة فى الاول فافهم واحترز بهذا القيد عن خبر المبتداء والمفعول الثانى والحال بعد الحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب سابقه لا من جهة واحدة بل اعراب الثانى من جهة اخرى ( النعت ) قدم النعت لكثرة جهات تبعيه ( تابع ) احتراز عن غير التابع ( يدل على معنى ) حاصل ( فى متبوعه ) حقيقيا كان او سببيا فلا يرد نحو جاءنى رجل حسن غلامه وذكر بهذه الحيثية فلا يرد نحو جاءنى زيد صديقك على البدل او عطف البيان ونحو اعجبنى زيد علمه ونحو ذلك واحترز بهذا القيد عن سائر التوابع وفيه نظر لدخول كلهم اجمعين فى قولك جاءنى القوم كلهم اجمعين فانه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع

والجواب ان قوله ( مطلقا ) اى غير مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا التأكيد فانه وان دل على معنى فى متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيدا بحال النسبة فاحفظ فهذا مما سمح به خاطرى وفى جعله احترازا عن الحال نظر بخروجه بقوله تابع ( وفائدته ) اى النعت ( تخصيص ) فى النكرة نحو جاءنى رجل عالم فانه يفيد التخصيص حيث خرج رجل جاهل ( او توضيح ) فى المعرفة نحو زيد التاجر عندنا ( وقد يكون ) اى النعت ( لمجرد الثناء ) بسم الله الرحمن الرحيم ( او الذم ) نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ( او للتأكيد مثل نفخة واحدة ) فان واحدة للتأكيد اذ الوحدة تفهم بالتاء فى نفخة وقد يكون النعت للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت المؤكد والكاشف ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشف كله يكشف تمام الماهية كالمثال المذكور ولم يذكر الكاشف الى قال بالمؤكد ( ولا فصل ) اى لا فرق ( بين ان يكون ) النعت ( مشتقا ) كعالم وعاقل ( او غيره ) اى غير المشتق ( اذا كان ) قيد لكونه غير مشتق ( وضعه ) اى النعت ( لغرض المعنى ) اى للدلالة على معنى ( عموما ) اى دلالة عامة او وضعا عاما اى فى جميع الاستعمالات ( مثل تميمى وذى مال او خصوصا ) اى دلالة خاصة او وضعا خاصا او فى بعض الاستعمالات ( مثل مررت برجل اى رجل ) اى برجل كامل فان ايا انما يقع صفة للنكرة فى موضع المدح ( ومررت بهذا الرجل ) فان اسم الجنس انما يقع صفة للمبهم ( وبزيد هذا ) فان اسم الاشارة لا يقع الا صفة للعلم او للمضاف الى العلم او الى الضمير او الى مثله ( وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ) لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما يوجد فى المفرد كذلك يوجد فى الجملة واما الانشائية فلا يقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه ( ويلزم الضمير ) للربط ( ويوصف بحال الموصوف ) الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله اى يوصف بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حاله ( وبحال متعلقه ) اى متعلق الموصوف ( مثل مررت برجل حسن غلامه ) فان الحسن حال الغلام وهو متعلق الموصوف ( فالاول ) اى النعت بحال الموصوف ( يتبعه ) اى الموصوف ( فى الاعراب والتعريف ) رفعا ونصبا وجرا ( والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ) لمكان الاتحاد بينهما فيما صدقا





عليه وقيامه بالموصوف ويوجد منها فى كل تركيب اربعة ( والثانى ) اى النعت بحال متعلق الموصوف ( يتبعه ) اى الموصوف ( فى الخمسة الاول ) جمع الاولى اى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد فى كل تركيب منها اثنان ( وفى الباقى ) اى بواقى الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ( كالفعل ) فى اعتبار الفاعل فى التذكير والتأنيث وتعيين الافراد لشبهه به نحو مررت برجل قائمة جاريته وبامرأة قائم غلامها وبرجلين قائم ابوهما وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام ابوهما وذهب غلامهم ( ومن ثمة ) اى لاجل كونه فى باقى الامور المذكورة كالفعل ( حسن ) تركيب ( قام رجل قاعد ) صفة رجل ( غلمانه ) فاعل قاعد كما حسن يقعد غلامه ( وضعف قاعدون غلمانه ) كما ضعف يقعدون غلمانه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع بجواز كونه من باب اكلونى البراغيث ( ويجوز قعود غلمانه ) مع ان غلمانه فاعل قعود لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكانه لم يجمع ( والمضمر لا يوصف ) لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوصيفهما تحصيل للحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب على الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ( ولا يوصف به ) مفعول مالم يسم فاعله وانما لا يوصف به لان الموصوف اخص او مساو ولا شئ اعرف منه ولا مساوله حتى يوصف به ولان المضمر بمعزل عن الموصوفية لما عرفت وغيره دونه فى التعريف فلا يقع موصوفا له ( والموصوف ) المعرف ( اخص ) اى اعرف اى اكمل تعريفا ونحو جاءنى زيد صديقك ومررت بزيد هذا والرجل الذى كذا يمنع فيه الحمل على الوصف لاحتمال البدل وحملا الذى على ذى اللام للموافقة فى الصورة ( او مساو ) للوصف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع واعلم انه لو اريد الاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق يتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد قولهم حيوان ناطق فان الموصوف وهو الحيوان ليس باخص ولا مساو اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض فى قولهم حيوان ابيض اخص من الابيض وح يكون هذا الكلام بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم اصلا لكنه يشكل ابتناء ماينبنى عليه ( ومن ثمه ) اى لاجل ان شرط الموصوف ان يكون اخص

او مساويا ( لم يوصف ذو اللام ) اى مافيه لام التعريف بشئ ( الا بمثله ) اى بمثل المعرف باللام نحو جاءنى الرجل العالم ولو صورة فلا يرد نحو قل ان الموت الذى تفرون منه لكونه فى حكم المعرف باللام وان كان تعريفه بالموصوفية لا باللام للاشتراك فى الصورة او لكونها مع الصلة بمعنى ذى اللام فان الذى ضرب بمعنى الضارب ( او بالمضاف الى مثله ) اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس لان غيرهما من المعارف اخص منه البتة وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد وامثاله وعلى ماذكره المص محمول على البدلية ( وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام ) او الذى والتى المحمولين على ذى اللام للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذى اللام وهذا جواب مايقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فينبغى على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساويا ان لا يفترقا جوازا وامتناعا كما فى وصف ذى اللام ولك ان تقدر السؤال بانه لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذى اللام فى الرتبة فالاسم الاشارة الى ذى اللام وتقريرا لجواب انه التزم وصفه بذى اللام ( للابهام ) المقتضى لبيان الجنس وذلك لا يتصور بمثله لابهامه ولا بالمضاف المكتسب ذلك من المضاف اليه اذ لو اكتسبت المبهم الظهور منه كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المسائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب ( ومن ثمه ) اى لاجل ابهام المقتضى لبيان الذات وكشف الجنس ( ضعف مررت بهذا الابيض )

مطلب وان كان الصفة ذا لام من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس فلا يكون فيه بيان للجنس ( وحسن بهذا العالم لان العلم مختص بالانسان فتعين انه انسان وتبين الجنس ( العطف تابع مقصود ) احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل متبوعها ( بالنسبة ) اى باصل النسبة فلا يلزم قصده بكيفيتها من السلب والايجاب فلا يرد المعطوف بلا واما المعطوف عليه ببل فمقصود ابتدأ والمعطوف انتهاء بتبدل الرأى وكلاهما مقصودان بهذا الطريق والا فالاضراب لا يجامع القصد وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا لابتنائه على سبق اللسان ( مع متبوعه ) فى تركيب واحد احتراز عن البدل لانه مقصود دون متبوعه ( متوسط ) بيان الحكم بعد تمام الحد ( بينه ) اى بين المعطوف ( وبين متبوعه ) اى متبوع المعطوف ( احد





الحروف ) فاعل يتوسط ( العشرة وسيأتى ) بيان الحروف العشرة فى قسم الحروف ( مثل قام زيد وعمرو واذا عطف على المرفوع المتصل اكد ) المرفوع المتصل ( بمنفصل ) ليكون عطفا على المنفصل من وجه ولا يلزم العطف على الجزء لانه لما اكد بمنفصل حدث فيه جهة من الانفصال فكانت عطفا على المنفصل من هذا الوجه وانما جاز تأكيد الجزء وبيانه وان كانا مستقلين لفظا لانهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة ولا يغايران للمتبوع فيتبعان الضمير المتصل الذى هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف الحروف حيث هو مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما وانما لم يجز تأكيد المتصل بالعين والنفس الابعد التأكيد بمنفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد والمغايرة بخوف اللبس بالفاعل لانهما لبيان الفعل كثيرا بخلاف كل واجمع واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود حيث انه فى حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا معنى فلا ضير فى انحطاط هذا النوع من المتبوع واستقلال تابعه جزئية بخلاف العطف بالحروف فان متبوعه مقصود ولا يسوغ انحطاط عن التابع فاعرف والحاصل انه لا ضير فى استقلال التأكيد مع جزئية المتبوع بمعارضة الانحطاط فى عدم القصد اياه ولا ضير فى جزئية المتبوع واستقلال التابع فى البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط لكونه فى حكم التنحية فيعارض بهذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح انحطاطه بجزئيته مع استقلال تابعه وفى العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان ( نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل ) اى اكد به فى جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل ( فيجوز تركه ) اى التأكيد لطريان الفتور فى المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع فى الدرجة باعتبار استقلاله فيلزم استقلال المتبوع بمعارضة هذا القصور ( نحو ضربت اليوم وزيد ) فانه عطف على التاء قوله وزيد لمكان الفصل ( واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض ) لئلا يلزم العطف على الجزء والتأكيد غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة المرفوع للمجرور ولامتناع الانفصال فيه واما قوله تعالى تسألون به والارحام شاذ وقيل الواو للقسم دون العطف واعلم ان المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا

الى المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى القمقم فى ثم اسم السلام وكفى بالله وهو الاصح (والمعطوف فى حكم المعطوف عليه) فيما يجب ويمتنع وفيه اللهم الا ان يقال الا فيما يختص به ولا يتعداه كبناء لا رجل وزيد ويازيد عبدالله وكالتجرد عن اللام فى يازيد والحارث وكاشتمال الضمير فى زيد شجاع وغلام ونحو ذلك واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ وفيه وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيد وقيل يمتنع والفرق ان الضمير عائد الى المائة وهى معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها فى حكمها وكان فى حكم الواهب المائة بخلاف زيد حيث يكون التقدير الضارب زيد (ومن ثمه) اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع (لم يجز فى ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع) فى ذاهب بجعل عمرو مبتدأ وذاهب خبر له مقدما عليه ولا يجوز النصب بالعطف على معمولى عامل واحد لامتناع عملها فى الخبر المقدم ولانه لو نصب او جر عطفا على الخبر لزم عدم ماوجب فى المعطوف عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما وفيه (وانما جاز الذى يطير) جواب سؤال مقدر وهو ان يقال يطير صلة الذى وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله (فيغضب زيد الزباب لانها) اى ماجاز هذا الكلام الا لانها (فاء السببية) وكفى به رابطة وفيه لا العاطفة وفيه انها وان كانت السببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب والذى يغضب زيد يطير انه الذباب وهكذا يقال نحو الذى يطير الذباب فيغضب هو زيد بالربط فى الجملة الثانية لصيرورة الجملتين بالفاء بمنزلة جملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الزباب والذى يغضب زيد يطير انه الذباب وهكذا يقال نحو الذى يطير الذباب فيغضب هو زيد بالربط فى الجملة الثانية ليصيرورة الجملتين بالفاء بمنزلة جملة واحدة فيكتفى بالربط فى احداهما (واذا عطف على) معمولى (عاملين مختلفين) لايقال لايعرف لاستعمال اذا والماضى ههنا جهة حسن لانا نقول فى استعمال اذا والماضى هنا اعتبار لطيف وهو الاشارة الى ان العطف على معمولى عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان ادعى المخالف على وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف (لم يجز) مطلقا عند سيبويه بخلاف العطف على معمولى عامل واحد فانه جائز وفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبشر بكرا وانما

(لم يجز)



لم يجز لامتناع قيام حرف ضعيف مقام عاملين مختلفين ولان الواو اذا قام مقام ان وفى فقد وقع بينه وبين مجروره فاصل اجنبى اذا التقدير وفى عمرو والحجرة وفى ترتب عدم الجواز على وجود العاطف نظر والصواب ان يقال ولم يجز العطف على عاملين مختلفين (خلافا للفراء) فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على معمولى عامل واحد (الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو) اى الا فى صورة تقديم المجرور لمجيئه فى كلامهم ما كل سودا تمرة وبيضاء شحمة وقوله * اكل امر تحسبين امرا * ونار توقد بالليل نارا * واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع (خلافا سيبويه) فانه منعه مطلقا وحمله الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه على نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة اى عرض الآخرة فى بعض القراة (التأكيد تابع) جنس وباقى القيود فصل (يقرر امر المتبوع) اى شانه ومعنى التقرير ههنا ان يكون معنى التأكيد ثابتا فى المتبوع ويدل عليه صريحا وخرج بهذا القيد ماسوى التأكيد وسوى الصفة المقدرة وذلك فى عطف البيان والعطف بالحروف والصفة غير المقررة ظاهر وكذا فى البدل لان متبوعه غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ماصدق المبدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل قد ذكر صاحب المفصل نحو يازيد زيد من البدل ويصدق عليه هذا الحد قيل انه ان ذكر بهذه الحيثية فلاشك انه تأكيد وان ذكر زيد اولا بحيث يكون توطية لذكر غيره ثم بداله ان يقصده دون غيره فذكر ثانيا بهذا الطريق فيكون بدلا لكونه مقصودا دون الاول ولاضير فى كون الشئ الواحد مقصود او غير مقصود لاختلاف الزمان (فى النسبة) نفسها او صفتها نحو جانى زيد نفسه وعينه وهو تميز عن النسبة فى اضافة الامر الى المتبوع ان يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تميز عن الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر وبهذا القيد ومابعده خرج نفخة واحدة وامس الدابر لان تقريرها فى المعنى الافرادى لا فى النسبة او الشمول وفرق المصنف بان تقديرها بالتضمن دون المطابقة وفيه نظر اذ اجمعون كذلك على ان الصفة الكاشفة مقررة بالمطابقة فلابد مما ذكرنا (او الشمول نفسه) نحو جانى القوم كلهم او صفته نحو جانى القوم اجمعون فان قوله اجمعون يقرر امر المتبوع فى صفة الشمول وهو الاجتماع واعلم ان كون اجمعين دالا على صفة الاجتماع لاينافى كونه دالا على الشمول

مطلب

مقرر اله وتقرير الشمول بكلهم لاينافى تقريره باجمعين وباتباعه لانه يقرر الشى ويكرر دارا فلا يرد ماذكر فى بعض الشروح ولقائل ان يقول هذا التعريف لايصدق نحو ان زيدا لعدم التقرير او الشمول وقوله يجرى فى الالفاظ كلها يشير الى تناوله اياه والجواب ان يراد فى النسبة نفسها او صفتها وان المكررة يقرر صفة نسبة الجملة وهى كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية او يجعل التعريف لنوع من التوكيد وهو التأكيد الاسمى والضمير فى وهو لفظى ومعنوى يرجع الى الجنس دون التأكيد المعرف فلا يدل قوله ويجرى فى الالفاظ كلها على دخوله فيه (وهو) عايد الى التأكيد بمعنى التقرير او التقرير لا بمعنى التابع المذكور حيث عرف اللفظى بتكرير اللفظ الاول والتأكيد هو المتكرر لا التكرير وهو من باب الاستخدام ويمكن ان يعود الى التأكيد ويحمل قوله بتكرير اللفظ الاول وقوله بالفاظ على مايصح به الحمل (لفظى ومعنوى ف) التأكيد اللفظى او التقرير (اللفظى تكرير اللفظ الاول) اى مابه تكرير اللفظ او يراد به الحقيقة ولو حكما بالترادف نحو ضربت انت واضرب انا وضربتك اياك قيل الاول تأكيد والثانى بدل وهو عجب لعدم الفرق فان قيل ان اريد بالتأكيد اللفظى تكرير اللفظ الاول بعينه لايندرج فيه نحو ضربت انت وضربت انا وجابع نايع وليث اسد ونحو ذلك وان اريد التكرير ولو بايقاع المرادف ا.. خل ابصعون واكتعون وابتعون فيه قيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع كما سيأتى لكن الفرق بين ابصع واكتع وبين خبيث نبيث مشكل لعدم الترادف فيهما اللهم الا ان يمنع كون نبيث تأكيدا ويجعل صفة اخرى لموصوف حيث فليتأمل (مثل جاءزيد زيد ويجرى) التأكيد (فى الالفاظ كلها) وقد يراد فيه العطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وفلا تحسبنهم بعد ولا تحسبن وغير ذلك فقوله كلها اى اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غيرها ونحو قرأت الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا وبينت له بابا بابا وجاء القوم ثلاثة ثلاثة ليس من باب التأكيد ولا من باب التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثانى غير الاول معنى واعراب الاول والثانى اعراب واحد لا ان اولهما بلفظ واحد فظهر فى موضعين تحرزا عن الترجيح بلا مرجح (و) التأكيد او التقرير (المعنوى) كائن (بالالفاظ محصورة) اى هو كلى ملتبس بجزئيات محصورة (وهى نفسه وعينه وكلاهما) معناه اثنان (وكله واجمع واكتع وابتع) وهى مؤكدات لاجمع وقيل لامعنى لها مفردا





تحسن بسن وقيل اكتع من حول كتبع اى تام وابصع من بصع العرق اى سال وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مفرزه (وابصع) بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة (فالاولان) اى النفس والعين (يعمان) اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (باختلاف صيغتهما) تقول جاءنى زيد نفسه وجاءنى الزيدان نفسهما والزيدون انفسهم والمرأة نفسها والنساء انفسهن (وضميرهما تقول نفسه) فى المذكر الواحد (نفسها) فى المؤنثة الواحدة (انفسهما) فى المذكرين العاقلين بايراد صيغة الجمع فى التثنية وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما والاول اولى (انفسهم) فى جمع المذكر العاقل (انفسهن) فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر (و) القسم (الثانى) لما سمى النفس والعين اولين سمى الثالث ثانيا (للمثنى) نحو جاءنى الرجلان (كلاهما) والمرأتان (كلتاهما والباقى) بعد الثلاثة وهو كل واجمع الخ مما هو جمع حقيقة نحو جاءنى القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان مفردا ذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله (بغير المثنى باعتبار اختلاف الضمير فى) نحو قرأت الكتاب (كله و) قرأت القصة (كلها) واشتريت العبيد (كلهم و) تزوجت النساء (كلهن و) باعتبار (الصيغ فى) الكلمات (البواقى اجمع) فى المذكر الواحد (جمعا) فى المؤنث الواحد او الجمع بتأويل الجماعة (اجمعون) فى الجمع المذكر (جمع) فى جمع المؤنث واجاز الاخفش اجمعان وجمعاوات وهو غير مسموع (ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء) اى ذوا ور متعددة فيتناول الافراد والاجزا اذ الكلية والجزئية لايتحققان الا فيه (يصح) صفة لاجزاء (افتراقها) اى تلك الاجزاء (حسا او حكما) اى سواء كان افتراقها حسيا او حكميا او تمييز مزال من فاعل يصح او مفعول مطلق كضربته سوطا او حال بحذف مضاف اى يصح افتراقها ذا حس او حكم او غير ذلك (نحو اكرمت القوم كلهم) تأكيد القوم ونظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا (واشتريت العبد كله) تأكيد العبد ونظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما من حيث ان العبد يصح اشتراء بعضه دون بعض (بخلاف جاء زيد كله) لعدم صحة افتراق اجزايه حسا ولا فى حكم المجيئ (واذا اكد الضمير المرفوع المتصل) اى اذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل وهذا بخلاف المنصوب المجرور لانه لا استتار فيهما حتى يلزم الالتباس (بالنفس والعين) بخلاف كل واجمع واخواته (اكد بمنفصل) اولا ثم بالنفس والعين لانهما يقعان فاعلين فيلزم

التباسهما بالفاعل تأكيدين فى المستكن اذالم يؤكد بخلاف كل واجمع حيث لايصح وقوعهما فاعلين فلاحاجة الى التأكيد لعدم اللبس ونحو ضرباهما انفسهما وضربوهم انفسهم مع عدم اللبس لو ترك التأكيد محمول على ضرب هو نفسه طرداللباب (مثل ضربت انت نفسك) تأكيدلتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل (واكتع واخواه) اى اخوا اكتع ومثلاه ونظيراه وهما ابتع وابصع (اتباع لاجمع) استعمالا (فلايتقدم) اكتع وابتع وابصع على اجمع لكونها اتباعا له ولم تتقدم اكتع على اخويه فى الفصيح ثم ابتع عن ابصع عند الزمخشرى وتبعه المصنف وعند البغدادية والجزولية لقدم ابصع على ابتع وقال ابن كيسان تبتدئ بايهن شئت (وذكرها) اى اكتع وابتع وابصع (دونه) اى دون اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر التبع بدون الاصل

مطلب

(البدل تابع) فى الاعراب (مقصود) فى المعنى وذكر المتبوع قبله للتوطية والتمهيد وخرج به التأكيد والصفة وعطف البيان (بما) اى بحكم (نسب الى المتبوع دونه) اى دون المتبوع ابتداء وبقاء فلايرد المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا الطريق وخرج به عطف النسق ودونه ظرف اوحال اى متجاوزا عن المتبوع (وهو بدل الكل) اى بدل هو كل المبدل (والبعض) اى بدل هو بعض المبدل (والاشتمال) اى بدل يختص غالبا باشتمال البدل على المبدل نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه (والغلط) اضافة البدل الى الغلط اضافة المسبب الى السبب وفى اختلاف كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره نظر (فالاول) اى بدل الكل (مدلوله مدلول الاول) اى يتحد ماصدقا عليه والاول عبارة عن المبدل منه (و) النوع (الثانى) اى بدل البعض (جزؤه) اى جزء المبدل نحو ضربت زيدا رأسه (و) النوع (الثالث) اى بدل الاشتمال (بينه وبين الاول ملابسة) وتعلق راجع الى النسبة (بغيرهما) اى بغير الكلية والجزئية ولهذا لايرد نحو نظرت الى القمر فلكه ورأيت درجة الاسد برجه واعلم ان فى اطلاق الملابسة تدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره فينبغى ان يقيد اى ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتدأ ان كون زيد معجبا باعتبار صفاته لاباعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب





زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولايلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط (و) النوع (الرابع) اى بدل الغلط (ان تقصد) من باب ضرب اى يحصل بان يقصد اذ حذف حرف الجر من ان وان كثير (اليه) اى البدل (بعد ان غلطت) اى بعد غلطك بغيره اى بغير البدل وهو المبدل ولم يقل بالمبدل ولا بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيث كونه مبدلا اومتبوعا بل بحقيقة كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولاباسم المبدل (ويكونان) اى البدل والمبدل فى الانواع الاربعة فيصير الاقسام ستة عشر (معرفتين) نحو ضرب زيد اخوك (ونكرتين) نحو جاءنى رجل غلام لك (ومختلفين) نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد (واذا كان) البدل (نكرة) اووجد نكرة (من) مبدل (معرفة) بدل الكل بخلاف مررت بزيد حمار (فالنعت) اى فنعت تلك النكرة واجب وقيل حسن ليلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه ولتقرب من المعرفة ليلا يكون ابهاما بعد البيان وليفيد بواسطة الصفة مالم يفده المبدل مع التعريف وماقيل فى قوله تعالى قل هو الله احد ان احد بدل من الله فى بعض الوجوه فبتقدير صفة من نحو عظيم اولاشريك له اوغير ذلك او بجعل لم يلد صفة له والله الصمد اعتراضا او بتقدير موصوف من حيث المعنى اذ المعنى اله واحد او على قول ابى على فانه قال يجوز تركه اذا استفيد فى البدل مالايستفيد بالمبدل نحو مررت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسما للوادى بل بمعنى المكرر تقديسه لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لايجوز ترك الوصف نحو مررت بزيد رجل واما نحو مررت بزيد ضارب ابوه على الابدال فتقديره رجل ضارب كما قيل فى قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم شديد العقاب على الابدال بتقدير آله شديد العقاب (مثل بالناصية ناصية كاذبة) فان الناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهى الناصية الاولى فوصفت بصفة كاذبة (ويكونان) اى البدل والمبدل وهذا ايضا ستة عشر قسما بضرب الاربعة فى الاربعة (ظاهرين) نحو جاءنى زيد اخوك (ومضمرين) نحو الزيدون لقيتهم اياهم ونحو ضربتك اياك وفيه وفيه (ومختلفين) نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ الذى هو زيد ونحو ضربت زيدا اياه وفيه وفيه (ولا يبدل) اسم (ظاهر من مضمر) فلايقال بى المسكين ولابك زيد (بدل الكل)

مفعول مطلق وانما بدل الثلايصير المقصود انقص دلالة من غير المقصود مع
اتحاد ماصدقا عليه لكون ضمير المتكلم و المخاطب اعرف المعارف بخلاف الغايب
وبخلاف غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد وافادة البدل مالم يفده المبدل
نحو ضربنى رأسى فى بدل البعض وحدثنى علمى فى بدل الاشتمال واتيتنى غلامى
فى بدل الغلط وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستتار فى افعل ويفعل وتفعل
وافعل لايبدل عند بدل ماسوا كان بدل الكل اوغيره استقباحا لابدال الظاهر
عما لايقع ضميرا بارزا و لاظاهرا قط ( الامن الغايب ) مستثنى من قوله من مضمر
( نحو ضربته زيدا عطف البيان تابع ) جنس ( غير صفة ) صفة تابع احتراز
مطلب عن الصفة ( توضح متبوعه ) اى ذكر بحيث انه يوضح متبوعه خرج به
البدل وعطف النسق و التأكيد ( مثل اقسم بالله ابو حفص ) كنية امير
المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ( عمر ) عطف بيان تمامه * مامان بها
من نقب ولادبر * اغفرله اللهم ان كان فجر * ( وفصله ) اى فرق عطف البيان
وهو مبتدأ ( من البدل ) صفة الفصل ( لفظا ) تميز واما معنى فالفرق مطرد
وذلك بما عرفت فى الحد ( فى مثل ) خبره اى فى كل ما كان عطف بيان من
المعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل
زيد و التارك البكرى بشرا و فى كل مايختلف حكمه عطف بيان و بدلا و هذا
التقرير يتناول صورة النداء ايضا ( انا ابن تارك ) اى الذى تركه ( البكرى )
من باب الضارب الرجل ( بشر ) عطف بيان البكرى و لايصح ان يكون بدلا
اذالبدل فى حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلايصح لكونه من
باب الضارب زيد و هذا الفصل فى النداء ايضا فان البدل فى حكم المستقل مطلقا
و عطف البيان على التفصيل الذى عرفت و لما فرغ من المعربات شرع فى المبنيات
فقال ( المبنى ما ) اى اسم ( ناسب ) مناسبة معتبرة و فى هذا القيد احتراز عن
المناسبات التى لم تعتبر لضعف او لعارض كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضى
فى الفرعيتين ومناسبة اى الحروف مع لزوم الاضافة المانعة للبناء ( مبنى الاصل )
اى المبنى فى اصل وضعه وهو الحروف و الماضى والامر بغير اللام كما عرفت من
قبل ( و وقع غير ) حال ( مركب ) تركيب اسنادى اوغير مركب مع عامله
و المضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادى ليس بمبنى مثاله الف با تا ثا
و زيد عمرو و بكر خالد و الاصوات التى لاتركيب منها فان قيل فى اى حديد خل
نحو غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبنى الاصل و لا عدم التركيب قيل





قيل المراد غير مركب حقيقة او حكما باعتبار قصد المشاكلة للمبنى الواقع غير
مركب فدخل فيه نحو غاق صوت الغراب ( وحكمه ) اى خاصة المبنى ( ان
لايختلف اخره ) اى لايختلف هيئة آخر الاسم او صفة آخر المبنى ( لاختلاف
العوامل ) لايخلو اما ان يتعلق بمعنى النفى او بالمنفى و لايستقيم كل منهما اما الاول
فلان عدم الاختلاف ليس بمعلول اختلاف العوامل و اما الثانى فلانه يلزم
منه توجه النفى الى القيد وبقاء الفعل مثبتا و يفسد المعنى الان يقال الفعل بعد
توجه النفى الى القيد يكون جائز الثبوت لاواجب الثبوت واثبوت اختلاف الآخر لا
بعامل فى المبنى جائز الثبوت نحو من الرجل و من زيد و الظاهر ان اللام بمعنى
الوقت اى لايختلف اخره وقت اختلاف العوامل فيصلح ان يتعلق بمعنى النفى
ايضا فلا يرد توجه النفى الى القيد ( والقابه ) اى القاب حركات اواخر البناء
وسكونها و الكوفيون يطلقون القاب الاعراب على البناء و بالعكس وانما
ذكر فى الاعراب الانواع و فى البناء الالقاب اذالاعراب مابه الاختلاف وكل
من الرفع واخويه نوع منه والبناء عبارة عن صفة فى المبنى لاعن الحركات
والسكون وكل من الضم واخواته ليس نوعا منه بل اسم لما فى اخره من الحركات
والسكون فلو قال انواع البناء سبق الذهن الى كون كل بناء كما فى انواع الاعراب
( ضم ) يسمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين ( وفتح ) يسمى فتحا لانفتاح
الشفتين فى التلفظ به ( وكسر ) يسمى كسرا لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به
( ووقف ) يسمى وقفا لتوقف النفس فيه عن الجرى ( وهى ) سبعة ابواب
وفيه بحث لان المصنف لم يذكر الاصوات فى باب اسماء الافعال كالزمخشرى
بل هى ثمانية ابواب ( المضمرات واسماء الاشارة والموصولات و المركبات )
وانما لم يذكر اسماء الموصولات لانها موصولات لانها اسماء موصولات وانما
جمع لاختلاف انواعها ( والكنايات ) والكناية لفظ مبهم لان يعبر بها عن عدد
معلوم وحدث معلوم ( واسماء الافعال و الاصوات ) و المركبات بالرفع عطف
على اسماء الافعال وبالجر عطف على الافعال و المعنى واسماء الاصوات وفى الجر نظر لان
المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا فى رفعه لان الصوت ليس باسم
لعدم الوضع فكيف يذكر الاسماء المبنية والجواب انها ملحقة بالاسماء جارية مجراها
فى البناء وان لم يكن اسما على الحقيقة لعدم الوضع فعلى هذا لايشكل ذكرها فى الاسماء
المبنية ( وبعض الظروف المضمر ) وانما قال و بعض الظروف لان جميع الظروف
ليست بمبنية بل المبنى بعضها المضمر بنى المضمر لشبهه بالحرف لاحتياجه الى المكنى

عنه ( ماوضع ) اى اسم وضع ( لمتكلم او مخاطب ) ويرد لفظ المتكلم والمخاطب
والجواب ان المراد اسم مبنى وضع على وجه الكناية لهما او ماوضع لمتكلم
او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة او ماوضع لهما مادة ولفظا المتكلم والمخاطب
موضوعان لهما صيغة او ماوضع لمن هو فى ان الحكاية عن نفسه ولمن هو او ان
توجه الخطاب فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما اعم والمراد بالمتكلم الاصطلاحى
لا اللغوى ولفظة او لمنع الخلو دون الشك فلا ينافى التعريف ونحو امير المؤمنين
يأمرك بكذا فى قول امير مريدا به انا آمرك وان كان مستعملا للمتكلم لكنه غير
موضوع له فيخرج من الحد بقيد الوضع ( او غايب تقدم ذكره ) احترز به عن
الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن لا بهذا الشرط واحترز به ايضا عن لفظ الغايب
فانه موضوع لغايب مطلقا لا مقيدا بالتقدم وهذا تقسيم للغايب غير داخل فى
الحد اى سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على ان يراد الوضع على وجه
الكناية فيخرج اسم الاشارة ونحوها وفيه ان نحوكم وكذا موضوع للغايب
على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلابد من التقييد به فكيف
يكون غير داخل فى الحد فهو احتراز عن اسماء الاشارة لكونها غيبا كسائر
الاسماء الظاهرة بغير شرط التقدم ( لفظا ) حقيقيا نحو ضرب زيد غلامه
او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه ان دأبه المألوف جعل
التقدير قسيما للفظ لا قسما له ( او معنى ) بان تقدمه ما تضمن المعود اليه نحو اعدلوا
هو اقرب للتقوى اى العدل لتضمن اعدلوا اياه او دل عليه سياق الكلام
التزاما نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس اى لابوى الميت اذ سوق الكلام
لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الموت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه
زيد فى هذا القسم لتقدم الفاعل معنى وهو الحق ( او حكما ) بعود
الضمير اليه ماهو احضر فى الذهن ولم يصرح به لقصد الابهام فى مقام التفخيم فهو عائد
الى المذكور حكما ولا يطرد هذا الوجه فى باب التنازع لعدم قصد التفخيم فالاولى
ان يقال لم يصرح به لقصد الابهام تفخيما او للتحرز عن التكرار مثاله قل هو الله
احد ونعم رجلان وربه رجلا على الاجمال والتفصيل ( وهو متصل ومنفصل )
اى المضمر قسمان ( فالمنفصل ) مبتدأ والفاء للتفسير ( المستقل ) خبره ( بنفسه
والتلفظ ) اى الذى صح التلفظ به منفردا فى الاصطلاح واما فى المعنى فالمنفصل
والمتصل كلاهما مستقلان لانهما اسمان ( والمتصل غير المستقل ) بنفسه اى
ما كان كالتتمة لما قبله وكبعض حروفه ولم يصح التلفظ به منفردا اصطلاحا
( وهو ) اى المضمر باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلاثة ( مرفوع ومنصوب





ومجرور فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل منهما قسمان ( متصل ) خبر
مبتدأ محذوف اى كل منهما متصل ومنفصل والجملة خبر مبتدأ الاول ولو كان
قوله متصل خبرا لقوله فالاولان لم يجز لعدم المطابقة الا ان يقال بتقدير
موصوف اى ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الجامد ( ومنفصل والثالث
متصل ) فقط لامتناع تقدمه والفصل بينه وبين جاره والفصل بين المضاف
والمضاف اليه وان جاز بالظرف فى السعة لكنه ممتنع عند ازدياد جهة اخرى
بواسطة اتصال الضمير او تقول الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف
وان جاز لكنه خلاف الاصل فلا يعبأ به ( وذلك ) المضمر ( خمسة انواع )
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
( الاول ) اى المرفوع المتصل او مثال النوع الاول من انواع الخمسة ( ضربت )
اى ضمير ضربت ضربنا ضربت ضربتما الخ صرف الماضى وهو خبر الاول
والجملة مستأنفة انما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ولذا قدم فى الحد
وآخر ضمير الغائب لانه دون الكل ( وضربت الى ضربن وضربن ) فان قيل
لا يدخل فى هذا التعداد ياء الضمير المخاطبة وبعض المستكنات فى المضارع نحو اضرب
ونضرب ولو قيل ٤ مكان ضربت ان ضربن واضرب الى يضرب لكان اولى
اذ لا فرق بين ماضى المجهول والمعروف فى الضماير بخلاف المضارع قيل فان قيل
الى هذه الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها فى الحكم قبل معناه
الاول ضربت ضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون الى
للاسقاط فيدخل ما بعدها فيما قبلها ولنا ان نقول ان الى بمعنى مع او حتى ( والثانى )
اى المرفوع المنفصل ( انا ) وما دونه من نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما
هم هى هما ( الى هن والثالث ) اى المنصوب المتصل ضمير ( ضربنى ) وما
دونه وهو ضربنا ضربك ضربكما ضربكم الى ضربكن وضربه ( الى
ضربهن و ) ضمير ( اننى ) وما دونه من اننا انك الى انكن وانه ( الى انهن )
ونظير الضمير المنصوب المتصل بالحرف ( والرابع ) اى المنصوب المنفصل
( اياى ) وما دونه من ايانا اياك اياكن واياه ( الى اياهن والخامس ) اى المجرور
المتصل ضمير ( غلامى ) مثال المتصل بالاسم ( ولى ) مثال المتصل بالحرف
وما دونهما وهو غلامنا ولنا ( الى غلامهن ولهن و ) الضمير ( المرفوع
المتصل خاصة ) وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران
بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل

٤ اى او ماذكره منه
ضربت وضربت
وضربن وضربن
ضربت الى ضربن
واضرب الى تضربن

لامتناع استتار المفصل فى العامل لانفصاله وقوله خاصة حال من فاعل ( يستتر ) والتاء للمبالغة او مصدر على زنة فاعلة منصوب بفعل محذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة ويستتر خبر المبتدأ ويتعلق به ( فى ) الفعل ( الماضى الغائب والغائبة وفى المضارع ) عطف على قوله فى الماضى ( للمتكلم ) صفة المضارع نحو اضرب ونضرب ( مطلقا ) اى زمانا مطلقا او استتارا مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا ( والمخاطب ) عطف على قوله والمتكلم نحو يازيد تضرب ( والغائب ) نحو زيد يضرب ( والغائبة ) نحو هند تضرب ( و ) يستتر ( فى الصفة ) استتارا ( مطلقا ) او زمانا مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون الضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين بدليل تغيرهما بالعامل ( ولايسوغ ) اى لايجوز الضمير المرفوع والمنصوب ( المنفصل الا لتعذر ) الضمير ( المتصل ) لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لايسوغ الانفصال واللام بمعنى الوقت اى لايسوغ المنفصل فى جميع الاوقات الاوقت تعذر المتصل او على اصلها اى لايسوغ المنفصل الا لاجل المتصل والاضافة فيه اضافة المصدر الى الفاعل ( وذلك ) اى تعذر المتصل كائن ( بالتقديم ) اى بسبب تقديم الضمير ( على عامله ) نحو اياك ضربت وعلى صلة التقديم لانه اذا تقدم على عامله لايمكن ان يتصل به اذ الاتصال انمايكون باخر العامل ( او بالفصل ) بين الضمير وعامله ( لغرض ) لايحصل الا به اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال وانما تعذر ح لان الانفصال ينافى الاتصال وترك الفصل يفوت الغرض ( او بالحذف ) اى بحذف العامل لانه لما حذف عامله لايوجد فى اللفظ مايتصل به ( او بكون العامل ) اى عامله ( معنويا ) لفوات مايتصل به حال او خبر يكون ( او حرفا ) عطف على قوله معنويا اى بكون عامل الضمير حرفا ( والضمير مرفوع ) نحو ماانت الا قائما لانه لو اتصل به لوجب ان يستتر والاستتار فى الحرف لايجوز بخلاف المنصوب نحو انك وانى والجملة حال ولايحتاج الى الضمير لانها من باب لقيتك والجيش قادم ( او بكونه ) اى الضمير ( مسندا اليه ) اى الى ذلك الضمير ( صفة ) مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا وانما لم يقل مسندة مع تأنيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك التأنيث





فيما يجوز تأنيثه لدى الفصل اولى ( جرت ) تلك الصفة الجملة صفة ( على غير من هى له ) اى تلك الصفة كائنة له ليدل الانفصال الذى هو خلاف الاصل على عوده الى البعيد وحمل صورة عدم اللبس فى الصفات على صورة اللبس طرد اللباب بخلاف الفعل حيث اقتصر فيه ابراز الضمير عند اسناد فعل جرى على غير من هو له على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند زيد تضربه هى حيث لايجب تضربه لعدم اللبس والحكم لايختلف فى المسئلة بين من هى له وماهى له لكنه ذكر الاصل وهو من المختص بذوى العلوم ( مثل اياك ضربت ) مثال التقدم على العامل ( وماضربك الا انا ) مثال الفصل لغرض ( واياك والشر ) اى اتق نفسك والشر مثال حذف العامل ( وانا زيد ) مثال كون العامل معنويا ( وما انت قائما ) مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع ( وهند زيد ضاربته هى ) مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها واختار بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف مالو عكس والكوفيون يقولون تقدم الضمير فى صورة عدم اللبس ولفظة هى تأكيد الضمير المستكن فى ضاربته لكنه تأكيد لازم لافاعل بدليل نحو الزيدون والعمرون ضاربوهم وقد عرفت ضعف قاعدون غلمانه وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قيل ولانه لو كان فاعلا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض ( واذا اجتمع ضميران و ) الحال انه ( ليس احدهما ) اى احد الضميرين ( مرفوعا ) احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا فيجب الاتصال ( فان كان ) الشرطية جزأ الشرط ( احدهما ) اى احد الضميرين ( اعرف ) من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وليكون الاول راجحا بالاتصال ولا يأنف الثانى عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر وقوله * وقد جعلت تطيب لضغمة * اضغمهماها يقرع العظم نابها * باتصال الضميرين شاذ ( وقدمته ) اى الاعرف احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم فى تأخير الاعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وحكى عن سيبويه فيه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك نظرا الى الترجيح المعنوى باعتبار

المقام المغنى عن الترجيح اللفظى ( فلك الخيار فى ) الضمير ( الثانى ) المؤخر اتصالا وانفصالا فجاز الانفصال باعتبار الفصل بالفضلة والاتصال باعتبار عدم اعتداد الفصل بما هو متصل فان قيل ان ثبت هنا تعذر الاتصال فالانفصال والا فالاتصال واحد النقيضين واقع لامحالة فلا وجه للخيار قيل تعارض فيه جهتان جهة التعذر وعدمه فجوز الوجهان توفيقا ( مثل اعطيتك وضربتك ) مثال المتصل ( واعطيتك اياه وضربى اياك ) مثال المنفصل فانه اجتمع فيها ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما فى اعطيتكه وجر الاول ونصب الثانى فى ضربيك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب فى اعطيتكه وياء المتكلم فى ضربيك وقدم الاعرف فيهما فجاز فى الثانى الوجهان الاتصال والانفصال ( والا ) اى وان لم يكن كذلك ( فهو ) اى الثانى ( منفصل ) لاغير ( نحو اعطيته اياه واياك والمختار فى خبر باب كان الانفصال ) نحو كان زيد قائما وكنت اياه والضمير للقائم لانه فى الاصل خبر المبتدأ ويجوز الاتصال لانه بعد دخول العامل اشبه المفعول ولكن الحقيقة راجحة على الشبه فيختار الاول ( والاكثر لولا انت الى اخرها ) اى الى لولا انتن ولولا هو الى لولاهن ولولا انا الى لولا نحن ( وعسيت الى اخرها ) لكون مابعد لولا مبتدأ ومابعد عسى فاعله ولايخفى عليك حكمها انفصالا واتصالا واعلم انه ذكر الضمير المتوسط وهو ضمير المخاطب ولو قال لولا انا وعسيت الى اخرهما لكان اولى لان المتكلم مقدم فيدخل مادونه فى قوله الى اخره بخلاف ذكر المخاطب حيث لايدخل المتكلم فى قوله الى اخرها فيقصر العبارة عن ذكره ( وجاء لولاك وعساك ) بالاتصال فيهما على الجر فى الاول بجعل لو جارة فى الضمير خاصة والنصب فى الثانى بحمل عسى على لعل للموافقة للترجى ويلزمه بيان متعلق الجار وهذا عند سيبويه ويمكن ان يكون على طريقة بحسبك درهم فى انه لايحتاج الى المتعلق واما الاخفش فجعلهما مرفوعين على الابتداء والفاعلية باستعارة المجرور للمرفوع فى الاول كعكسه فى مررت بك انت والمنصوب للمرفوع فى الثانى كعكسه فى ضربتك انت ويلزمه تغير اثنى عشر ضميرا فيهما ( الى اخرها ) يقال لولاك وعساك لولاكما وعساكما الى لولاكن وعساكن ولولاه وعساه الى لولاهن وعساهن ولولاى ولولانا وعساى وعسانا ( ونون الوقاية ) سميت نون الوقاية لانها تقى الفعل عن اخى الجر مع الياء اى ياء الضمير ( لازمة فى الماضى ) لصون الفعل عن الكسرة التى هى اخى الجر المختص بالاسم والمراد بها الكسرة التى فى الاخر لزوما بخلاف كسرة تضربين





لانها فى الوسط حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فيكون عارضا مختصا ولهذا لايعود المحذوف فيها بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولا وضربنى ولاضير فى كون ضربنى دون قولا اذا كان فوق المثالين المضروبين فاعرف وقوله اذهب القوم ليس بترك النون بالحمل على ليتنى وحمل دعانى ورمانى على ضربنى طردا للباب او لصون الفعل عن الكسرة تقديرا وعساى محمول على لعل والاكثر عسانى واجاز الكوفيون فى فعل التعجب نحو مااحسن وماجلى بترك النون فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر ينبغى ان يصان عن الحرف ايضا قيل كسرة نون الوقاية ليست اخ الجر لعدم كونها فى الآخر لكونها على حرف واحد والآخر عماله اول بخلاف مالو دخلت اخر الفعل ( وفى المضارع ) عطف على قوله فى الماضى ( عريا ) اى خاليا ويتعلق به قوله ( عن نون الاعراب ) اى نون هى الاعراب فالاضافة بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه نحو يضربنى ويكرمنى ( وانت ) الخطاب لغير معين وهذا عطف جملة على جملة ( مع ) ظرف زمان المخير ( النون ) اللام للعهد اى نون الاعراب ( فيه ) اى فى المضارع صفة النون اى النون الحاصلة فيه ( ولدن ) عطف على النون اى انت مع لدن ( وان واخواتها ) وهى ان وكان ولكن ( مخير ) خبر انت اى مخير بين الاتيان للمحافظة عن الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين الترك تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج والحمل على لعن وعن وأن من لغاتها وكما فى ليت للحمل على اخواتها لكن لما لم يكن فى ذاتها مانع وتحقق الداعى وهو قصد الابقاء على حركتها والحمل خلاف الاصل اختير فيها الاتيان ولما ازداد المانع فى لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل التضعيف اختير فيه الترك فقوله واخواتها مستثنى منه ليت ولعل لعدم التخيير فيهما لعدم استواء الجانبين الا ان يقال التخيير لايوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما لاينافى التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار الاتيان كما فى ليت واختيار الترك كما فى لعل قسما من صورة التخيير فلا يدل قوله ويختار فى ليت وعكسها لعل على خروج ليت ولعل من هذا الكلام ( ويختار ) لحوق نون الوقاية ( فى ليت ) من بين اخوات ان استعمالا اذ لايلزم اجتماع النونات ولاثقل التضعيف وقال سيبويه لايحذف فيها الا لضرورة الشعر نحو قوله * كمنية جابر

اذقال ليتى * اصادفه واقفد بعض مالى * ( ومن وعن وقد وقط ) هما بمعنى حسب فيختار الاتيان فيهافيقال منى وعنى وقدنى وقطنى بمعنى كفانى للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء بخلاف الحركة اللازمة والترك قياسا على لحوق الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل ( وعكسها ) اى عكس ليت ( لعل ) اى يختار فيها تركها لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويجل كلعل لكراهة لام ساكنة قبل النون ( ويتوسط بين ) ظرف يتوسط ( المبتدأ والخبر ) فان قلت يلزم فى المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز فيقال ذلك جائز عند المص باختلاف الجهة او بحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ المسند اليه المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتداء الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثانى ونحو ذلك مما يصح او يقال المبتدأ والخبر على الحقيقة والظرف متعلق بيتوسط كما يقال رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه ( قبل ) صفة المبتدأ والخبر او ظرف يتوسط اى قبل دخول ( العوامل ) اللفظية من نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها مثاله زيد هو القائم ( وبعدها ) اى بعد العوامل ( صيغة ) ضمير مرفوع وانما لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا ولا يمكن الاختلاف فى كونه صيغة مرفوع ( منفصل مطابق ) افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة ( للمبتدأ ) لكونه عبارة عنه ومن الواجب المطابقة بين العائد والمعاد مثال مابعد العوامل نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمت زيدا هو القائم ومازيد هو الكريم ( يسمى فصلا ) الجملة صفة اخرى وهذا عند البصريين والكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ مابعده عن السقوط كعماد البيت وقال الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله بين ماقبله ومابعده ببيان ان مابعده فى حيز الاول وليس من صفاته ومتمماته والمتأخرون قالوا سمى فصلا لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والنعت ومآل الوجهين واحد والفرق فى العبارة ( ليفصل ) حقيقة فيما يلتبس او حكما فى مالا يلتبس لمكان الحمل على صورة اللبس واللام علة التوسط لا التسمية لان هذا الغرض لا يحصل بالتسمية ( بين ) ظرف يفصل ( كونه ) الضمير عائد الى الخبر وان كان المذكور سابقا كلا الجزين لتعينه بالقرينة اذ هو المتعين لصلاحية النعت او الى كون مابعده ( نعتا وخبرا ) ثم اتسع فيه فيدخل حيث لا لبس وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وكان الضمير يفصل





كذلك يفيد ضربا من التأكيد وقوله نعتا حال او خبر ( وشرطه ) اى شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصيغة ( ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا ) لان الفصل انما يحتاج اليه فى ذكر المعرفة وافعل من ملحق بالمعرفة لامتناع اللام ( مثل كان زيد هو افضل من عمرو ) وذكر مثاله افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاصالتهما واستغنائهما عن المثال لكثرتهما بخلاف الفرعين واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لمشابهة الاسم وامتناع دخول اللام وكقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وفيه انه لا يتعين فى الآية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتدأ او تأكيدا كما فى قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى ( ولا موضع له ) اى لا محل لضمير الفصل من الاعراب وقوله له ظرف مستقر خبر لا ( عند الخليل ) لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه ولا عامل ويستبعد الخليل الاسم وقوله عند الخليل خبر لا او يتعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا او يتعلق بمعنى النفى ( وبعض العرب يجعله ) اى ضمير الفصل ( مبتدأ ) ويجعلون الجملة خبر المبتدأ الاول ( ومابعده ) بالنصب عطف على الثانى مفعولى يجعله او عطف على اول مفعولى يجعله ( خبره ) فلا ينصب فى كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وقوله خبره يحتمل ان يكون مرفوعا خبرا لما قبله والجملة حالا وبعض العرب يجعله تأكيدا لما قبله ودخول اللام الممنوع دخولها على التأكيد يمنع ذلك وبعضهم يجعله تابعا لما بعده وذلك ليس بمفهوم فى كلامهم اصلا على انه ينتقض بكنت انت الرقيب ( ويتقدم قبل الجملة ) قبل قوله قبل حشو والغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة الا ان يقال هو من باب اسرى بعبده اى يقع قبل الجملة او التصريح بلفظ قبل لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير على معاد غير ظاهر فبالحرى ان يؤكد ( ضمير غائب يسمى ) صفة الضمير ( ضمير الشان ) اذا كان مذكرا ( او الصفة ) اذا كان مؤنثا وهو يعود الى ما فى الذهن من شان وقصة ويختار تأنيث الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان فى الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة نحو فانها لا تعمى الابصار ( يفسر ) ذلك الضمير لابهامه وهو ايضا صفة ضمير غائب ( بالجملة ) انما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف ماعليه شان الضمير فكان من مظن التقرير ( بعده ) اى الواقعة بعد ذلك الضمير لان القصة والشان لا يكونان مفردين والفراء يجوز تفسيره بالمفرد المؤول

بالجملة نحو كان قايمان الزيدان وقوله بعده مستدرك بقوله ويتقدم قبل
الجملة لكنه ذكره لمكان التأكيد لمامر (ويكون) ذلك الضمير (منفصلا و متصلا)
تقسيم لضمير الشان والقصة (مستترا) تقسيم للمتصل (وبارزا) اى غير
مستتر (على حسب العوامل) فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والابارزا (مثل هو) اى
الشان مثال المنفصل (زيد قايم وكان) اى الشان مثال المتصل المستتر (زيد
قايم وانه) مثال المتصل البارز (زيد قايم) وكذلك نحو * ان من يدخل
الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء * (وحذفه) اى حذف ضمير الشان
حال كونه (منصوبا ضعيف) اى جائز مع الضعف لعدم الدلائل عليه لاستقلال
الخبر كلاما وعدم الرابطة فيه انه قد يتقدم الدليل عليه وهو رفع زيد قايم
والجواز لكونه على صورة الفضلات (الامع ان اذا خففت) مستثنى مفرغ
اى ضعيف مع كل عامل الامع ان اذا خففت واذا ظرف لمعنى المقارنة او بمعنى
الاستثناء اى الامقترنا بان وقت تخفيفها او مستثنى وقت تخفيفها (فانه لازم)
اى فان حذفه معها لازم اما القول بوجوده فليكون ان عامله اعتبارا لقوة
شبهها بالفعل واما امتناع التلفظ به فليكن ملغاة صورة عملا بالتخفيف (اسماء
الاشارة ما وضع لمشار اليه) فان قيل ان اريد الاشارة الاصطلاحية لزم
تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة اذ الاشارة فى المحدود اصطلاحية
وان اريد الاشارة اللغوية لايتم التعريف لاشتماله على ضمير الغائب والمعهود
وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظى اى تعريف لفظ بلفظ اجلى
منه او يقال الاشارة فى المحدود لغوية فى الاصل صارت هى جزء المحدود
والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او المراد الثانى ويخرج ضمير الغائب ونحوه
باعتبار الحيثية فانه وان وضع للاشارة الى شئ بالمعنى اللغوى لكن لم يقصد فيه ذلك
بل كونه كناية عن غائب متقدم الذكر والمراد اشارة حسية فلا يرد نحو ضمير
الغائب ونحوه ويرد عليه ذلكم الله واجيب بانه على التجوز (وهى) مبتدأ
محذوف الخبر وهى خمسة والجملة بعده مبينة (ذا) يحتمل ان يكون خبر
المحذوف المعطوف اى وهى ذا واخواته وقوله (للمذكر) خبر مبتدأ محذوف
اى وهو للمذكر وللمثناه كذا او هو خبر ذا والجملة خبر الاول والضمير محذوف
اى ذا منها للمذكر قال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهى ومن
وما فلا يحتاج الى بيان اصل وغلبة احكام الاسماء المتمكنة تمنعه وقيل اصله





ذوو فحذفت الواو اعتباطا وقلبت الاولى الفا وبنى لمشابهة الحروف
فى الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه انه يقتضى ان يكون تثنيته ذوان
كعصوان وفيه انه لم يقل ذلك فرقا بين المتمكن وغيره وقيل اصله ذيى
بيائين وقيل اصله ذى وقيل اسم الاشارة الذال والالف زائدة وقال الاخفش
اصله ذيى مع التشديد (وللمثناه) من حذف الموصول اى والذى للمثناه وذان
وذين بدلان (ذان وذين) وهى صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على
الواحد وهى مرتجلة للمثنى المنصوب كانا واياك والا لقيل ذيان اوذووان
كعصوان ورحيان فالاكثرون على بنائهما لقيام العلة وهى مشابهتهما الحرف
فى الاحتياج وقيل معرب لاختلاف الاخر بالعامل وبناء الواحد وبناء الجمع
شاهدا صدق على بنائه وعدم اضافة الاختلاف الى العامل بجعله بناء على الوضع
كاختلاف صيغ الضمائر وهكذا القول فى اللذان واللذين وعن ابى اسحق الزجاج
ان المثنى مطلقا مبنى لتضمنه معنى واو العطف اذ اصل زيدان زيد وزيد
(وللمؤنث تاه) بقلب الذال تاء وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتأنيث كضاربة
وتضربين (وتى) بالجمع بين القلبين (وته وذيه) بقلب الفهما هاء (وذهى
وتهى) بالجمع بين البدلين (وللمثناه) اى للمثنى المؤنث (تان وتين) على خلاف
المذكور فى ذان وذين (ولجمعهما) اى المذكر والمؤنث (اولاء) عاقلا كان
او غيره (مدا او قصرا) اى سواء كان ممدودا او مقصورا وقد ينون مكسورا
كضه وان كان اولا معرفة لافادة البعيد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة واعلم انه
اذا كان مقصورا يكتب بالياء (ويلحقها) اى اسماء الاشارة (حرف التنبيه)
يعنى هاء (ويتصل بها) اى باسماء الاشارة (حرف الخطاب) والدليل على
حرفيته امتناع وقوع الظاهر فى موقعه وفيه ان ضمير افعل كذلك وفيه انه وجد
فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه (وهى) اى حروف الخطاب (خمسة)
والقياس يقتضى ستة لكنه اشترك خطاب الاثنين فبقى خمسة والحرف يذكر
ويؤنث وهنا اعتبر التذكير ولذا انث العدد (فيكون خمسة وعشرين) بضرب
اسماء الاشارة الخمسة فى حروف الخطاب الخمسة (وهى) اى تلك الخمسة
والعشرون (ذاك) وماسواه (الى ذاكن) فيكون الى اسقاطية فلا يخرج
مابعدها (وذانك) وماسواه (الى ذاكن وكذلك البواقى) وهى تاك وتيك
الى تاكن وتيكن وكذلك اخواتها واوليك الى اوليكن والجملة عطف على
جملة وهى ذاك الى اخره ولما رأى المص كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذاكان

نحو الذى ضربت عنده غلامه زيد حيث لايدل الموصول على المحذوف لاستغنائه عنه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها وبخلاف العائد وفى نحو قوله سمع الله لمن حمده فان الضمير عائد الى غير الموصول فيكون مستغنى عنه فلا يجوز حذفه منويا فاذا قال سمع الله لمن حمده قاصدا قوله لمن حمده على ماهو شان من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز من جهة نحو لزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ القرأن فينبغى ان يفسد الصلاة كما جاء فى بعض الروايات واعلم ايضا ان الاصل فى الضمير وان كان فضلة لايحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر والمضمر فلا حاجة الى ارتكاب مخالفتى الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض بحذف الظاهر وهو الاختصار لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتى الاصل (واذا اخبرت بالذى) اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة باستعمال الذى او التى والباء للاستعانة وليست بصلة الاخبار لان الذى يخبر عنها لايخبر بها (صدرتها) اى اوقعت كلمة الذى فى صدر الجملة (وجعلت) عطف على صدرتها (موضع) ظرف مكان نصب بتقدير فى وان لم يكن مبهما كلفظ المكان (المخبر عنه) اى الذى قصد الاخبار عنه (ضميرا) مفعول جعلت (لها) اى للكلمة الذى مفعول الثانى (واخرته) اى المخبر عنه حال كونه (خبرا فاذا) الفاء تفسير او تعليل (اخبرت) اى اردت الاخبار (عن زيد) الكائن (من ضربت زيدا) فمن تبعيضية وصفة (قلت الذى ضربته زيد) بتقدير الذى وجعل الضمير فى موضعه وتأخير زيد خبرا (وكذلك) خبر مقدم اى مثل الذى (الالف واللام) مبتدأ (فى الجملة الفعلية) المتصرفة (خاصة) اى خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اى خصوصا (ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول) من الفعل (فاذا تعذر امر منها) اى من الامور المذكورة تعذر الاخبار) المذكور (ومن ثمه) اى ولاجل انه اذا تعذر الاخبار (امتنع) الاخبار (فى ضمير الشان) لامتناع تاخيره خبرا لاستلزامه التقدم على الجملة نحو هو زيد قائم وقد جعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع وانما بدأ بالتفريع من الاخير لا الاول اخذا فيه من القريب (والموصوف) بدون الصفة بخلاف الذى ضربته زيد العاقل (والصفة) فقط فلا يجوز فى ضرب زيد





العاقل ان يخبر بالذى عن زيد لامتناع وضع الضمير موضع الموصوف لان الضمير لايوصف ولا عن العاقل لامتناع وقوع الضمير صفة لانه لايوصف به (والمصدر العامل) بدون المعمول نحو عجبت من دق القصار الثوب لامتناع عمل الضمير بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب (والحال) نحو جاءنى زيد راكبا لامتناع تعريفها (والضمير المستحق لغيرها) الى الذى نحو زيد ضربت فلو قيل فى الاخبار عن ضمير المفعول الذى زيد ضربته هو لزوم خلو المبتدأ او الموصول عن العائد وكل منها ممتنع وقوله لغيرها مفعول المستحق واللام لتقوية العمل (والاسم المشتمل عليه) اى على الضمير المستحق لغيرها نحو زيد ضربت غلامه ولو قيل فى الاخبار عن غلامه الذى زيد ضربت غلامه لزم خلو الموصول او المبتدا من العائد (وما) مبتدأ (الاسمية) اى المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئى الى الكلى واحترز به عن الحرفية (موصولة) نحو اعجبنى ماصنعت (واستفهامية) نحو وماتلك بيمينك ياموسى (وشرطية) نحو ماتصنع اصنع (وموصوفة) اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو قوله * ربما تكره النفوس من الامر * له فرجة كحل العقال * ويحتمل ان يكون مافى البيت كافة ومن تبعيضية ومتعلقة بنكرة والمثال يصلح محتملا (وتامة) اى نكرة غير موصوفة ولا صفة نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هى اى نعم شيأ هى (بمعنى شئ) منكر عند ابى على وبمعنى الشئ معرفا عند سيبويه (وصفة) نحو اكرمته بوجه ما اى بوجه اى وجه وقيل هو حرف زائد وفائدتها الابهام وتأكيد التنكير تعظيما نحو لامر ما عتبت او تحقيرا نحو اعطيت عطية ما او تنويعا نحو ضربته ضربا ما (ومن كذلك) اى مثل مافى اوجهها اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك وشرطية نحو من يضرب اضرب واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وموصوفة اما بمفرد نحو قوله * وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبى محمد ايانا * اى على شخص غيرنا او بجملة نحو مررت من جاءك قد اكرمته ويجئ عند الكوفيين حرفا زائدا ايضا لاتمسك بهم بقوله * ان الزبير سنام المجد قد علمت * ذاك العشيرة والاثرون من عددا * فمن زائدة اى الاكثرون عددا والبصرية جعلوها موصوفة اى الاكثرون انسانا يعد عددا الا فى التمام خلافا لابى على والصفة واعلم ان بنا من وما الموصولتين لشبه الحرف فى الافتقار والاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن الحرف والموصوفتين وما التامة والصفة لمشابهتها الموصولة

لفظا ( واى ) للمذكر ( واية ) للمؤنث ولفظة اية اريد بها اللفظ فهو علم فينبغى
ان يمنع السببين الا ان تجعل التنوين تنوين المشاكلة ( لكن ) فى ثبوت ماثبت
فيه فى الوجوه الاربعة دون انتفاما نفى عنه فلا يرد مجيئهما صفتين دونه اى
يكونان موصولتين نحو اضرب ايهم وايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايهم
اخوك وايتهن اخواتك وايهم وايتهن لقيته وشرطيتين نحو ايا ماتدعوا فله
الاسماء الحسنى واية سلكت سلكت وموصوفتين نحو ايها الرجل وايتها
المرأة ولا يعرف كونهما موصوفتين فى غير هذا المقام واجاز الاخفش مررت
برجل اى رجل وامرأة اية امرأة وقوله لكن يشير الى عدم الوجه الاخير
لعدمه فى من لكنه ثابت بالاتفاق فلعله ادرجه فى الاستفهام لانه اذاقيل
مررت برجل اى رجل وكأنه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه ويسأل
عن شانه ويقال اى رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب اعراب
الموصوف ( وهى ) اى كل واحدة من اى واية ( معربة ) للزوم اضافتها
المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنافى للبناء ولا يرد نحو حيث لانها عهدت
مانعة لا رافعة ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفخ لان هذه الاضافة من حيث انها
اضافة الى الجملة والى اذا المضافة الى الجملة داعية كما انها من حيث قيامها مقام
التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين الجهتين ( وحدها ) مصدر قائم مقام الجملة
الحالية اى ينفرد انفرادها فى الاعراب بالنسبة الى نوع الموصولات لا مطلقا
ولا يشاركها من الموصولات فى الاعراب غيرها ( الا اذا حذف صدر صلتها )
فح يجوز ان يبنى لان ازدياد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره بحذفه عارض جهة
اضافية فعاد مبنيا لان ماهو صفة لاشباه يميل اليه كل شئ بادنى سبب وبنى
على الضم لجبر النقصان كقبل ويرد على هذا التمسك اى اذا كانت غير مضافة
نحو اضرب ايا افضل فانه لا يسمع الا منصوبا فالاولى ان يقال اى اذا كانت
مضافة بنى على الضم سماعا نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن عتيا اى هو اشد وذهب الكوفيون الى انها معربة مبتدأ استفهامية لا
موصولة ومن شيعة متعلق النزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتأويل
مقول فيهم وحمله يونس على التعليق بالاستفهام فيلزم التعليق فى غير افعال
القلوب وهو من خصائصها كما عرف وحمل الاخفش على زيادة من فى الاثبات
كما هو مذهبه وجعل ايهم اشد مستأنفا وقال سيبويه والاعراب ايضاح جيد
قال الجرمى خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب





ايهم افضل الا منصوبا وانما لم يستثن يا أيها الرجل لانه فى بيان اعرابهما من بين
الموصولات لا مطلقا ( وفى ماذا صنعت ) وكذا من ذا اكرمت ( وجهان
احدهما ما الذى ) افاده معنى الذى يكون ذا موصولا والجملة صفة وجهان
او مستأنفة ( وجوابه ) اى جواب ماذا صنعت ( رفع ) على هذا الوجه
اى مرفوع او ذو رفع لجواب من ابوك على انه خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير
فى قوله الاكرام فى جواب من قال ماذا صنعت الذى صنعته الاكرام وجملة
جوابه رفع معترضة (و) الوجه ( الاخر اى شئ ) يكون ما استفهامية بمعنى
اى شئ منصوبة المحل على انها مفعول به لقوله صنعت (وجوابه) اى جواب
ماذا صنعت على هذا الوجه ( نصب ) على المفعولية فاذا قيل الاكرام فى
جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقرأ قل العفو فى جواب ماذا
ينفقون على الوجهين وقوله نصب كرفع ( اسماء الافعال ) بنيت لقيامها مقام
الامر والماضى والدليل على انها ليست بافعال مخالفة صيغتها صيغ الافعال
وتنوين بعضها ودخول اللام فى بعضها والنقل عن المصدر والظرف والجار
والمجرور فى بعضها كرويد ووزاك وعليك ظاهر وبعضها يشبه ان يكون
مصدرا ولم يثبت استعمالها مصدرا نحو وشكان وشتان وهيهات ونزال
فانها على زنة كيان وقوقاة وذهاب فحمل المحتمل على المتيقن وجعل الكل
منقولا ( ماكان ) كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة وهى ان يكون ناقصة على
اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة ( بمعنى الامر ) قدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعناه ( او الماضى ) وضعا فلا يرد نحو الضارب بمعنى الذى ضرب
وفيه انه لما كان بمعنى الامر والماضى وضعا صدق حد الفعل عليه وفيه انها
وضعت اولا اسما ووضعها بمعنى الافعال وضع اعتبارى استعمالى فلم يتناول
نحو الضارب امس لعدم هذا الوضع ولم يخرج عن الاسماء لعدم تحقق ذلك
الوضع ويرد عليه اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع واجيب بان اصلها
كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت فان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا
( مثل رويد زيدا ) مثال المتعدى ونظير ماكان بمعنى الامر وزيدا مفعول
رويد وهى مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد الخبر كاقائم الزيدان
على رأى وفيه ان معنى الفعل يمنع الابتدائية وفيه انا لانسلم ان هذا النوع من
الابتداء ينافيه معنى الفعل لكونه مسندا اليه وقيل انها منصوبة المحل على
المصدرية وفيه انه يستدعى تقدير الفعل قبلها فلا يكون فيه ح اسماء الافعال

والحق انه لامحل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه (اى امهله وهيهات ذاك اى بعد) مثال اللازم ونظير ما كان بمعنى الماضى واشار بالمثالين الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضى والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا اولا (وفعال) اى مايوزن بفعال الكائن (بمعنى الامر) الكائن (من الثلاثى) ويحتمل ان يكون حالا من ضمير قوله (قياس) اى قياسى او ذو قياس اى يصح اشتقاقه من كل ثلاثى (كنزال) اى هى مثل نزال (بمعنى انزل وفعال) اى مايوزن بفعال (مصدرا) حال من ضمير مبنى (معرفة كفجار) بمعنى الفجرة صفة اخرى لمصدرا اى هو كفجار والجملة معترضة (وصفة) مختصة بالندا اولا (مثل) صفة صفة او خبر مبتدأ محذوف (يافساق مبنى) خبر فعال (لمشابهته له) اى لمشابهة فعال التى هى مصدر معرفة او صفة لفعال بمعنى الامر وقوله له مفعول به للمشابهة واللام لتقوية العمل (عدلا وزنة) تميزان اى المشابهة عدله وزنته لعدل فعال او زنته او حالان اى حال كونه معدولا وصاحب زنة فعال (وعلما) الواو داخلة على قوله مبنى فى الحجاز وعلما حال من مفهوم قوله مبنى فى الحجاز معرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبنى فى الحجاز معرب فى تميم لزم توارد العاملين وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال (للاعيان) اى العين والشخص اذ لام الجنس تبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان واحترز به عن علم المعنى كفجار وقوله للاعيان صفة علما (مؤنثا) معنويا وهو صفة علما (كقطام) علم مؤنث (وغلاب) علم مؤنث (مبنى) عطف بالواو السابقة على قوله مبنى خبرا واقعا للمبتدأ وهو قوله فعال (فى) استعمال اهل (الحجاز) لما مر فى فجار وفساق (ومعرب فى) استعمال اكثر بنى (تميم) وقوله مبنى ومعرب بمعنى خبر واحد اى مختلف فى اعرابه وبنائه (الا) استثناء من قوله وفعال علما للاعيان بمعنى كل مايوزن بفعال فيكون عاما فاستثنى منه ماخرج عن حكمه وهو الاختلاف فى بنائه واعرابه بين اهل الحجاز وجميع بنى تميم ماكان (فى اخره) والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء من الموجب التام (راء) فانه مبنى بالاتفاق (نحو حضار) علم كوكب فانه لم يعرف الا مبنيا ولعل بنائه على الكسر لثقل الراء التى هى من حروف التكرير وكذا الطار وكرار ونحو ذلك (الاصوات) لم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به





الانسان لبهيمة كنخ عند اناخة البعير او يشبه به غيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لابيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت الاناخة وغاق صوت الغراب وانما ذكرها فى باب الاسماء لاجراها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى مالاتركيب فيه من الاسماء (كل لفظ حكى به صوت) اى صوت به كصوت بهيمة او طاير او غيرها ويشبه به انسان يصوت غيره لايفعله بعض الصيادين عند الصيد ليلا منفر الصيد وليس المراد به حكاية الصوت فى نحو غاق ضوت به الغراب لانه اسم لاصوت ولاستوى القسمين فيه حيث يقال ايضا نخ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا (او صوت) التصويت يقال قد صات الشئ يصوت صوتا وكذلك يصوت تصويتا (به) مفعول مالم يسم فاعله (للبهايم) لزجرها او دعابها او حسرها او غير ذلك وانما لم يذكر ماهو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوى صوت المتعجب واوه صوت المتوجع ونحو ذلك لانه لما كان هذان القسمان ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره او لان المراد كهذين او غيرهما فلا يخرج المذكور بحذف المعطوف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام (فالاول) اى ماحكى به صوت (كغاق) اذ اصوت به الانسان تشبيها بالغراب (والثانى) اى ماصوت به البهايم (كنخ) عند اناخة البعير ﴿المركبات﴾ اللام للعهد اى المركبات المذكورة من قبل وستعرف وجه بنائها وفى الحمل تسامح والمراد المركب (كل اسم) حاصل (من) اجتماع (كلمتين) اى لفظين وجعلا كلمة واحدة بالامتزاج انما لم يقل اسمين ليلا يخرج نحو سيبويه لان الجزء الاخير صوت لااسم وفيه انه ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من كلمتين ايضا فلو قال من لفظين لكان اولى وليلا يخرج نحو بخت نصر لان ثانى الجزء من فعل لكنه يخرج منه جسق مسق علما مركبا من مهملين (ليس) صفة كلمتين (بينهما) اى بين تينك الكلمتين (نسبة) لانسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فخرج نحو تأبط شرا وعبد الله والنجم ويزيد (فان تضمن الثانى حرفا بنيا) اى بنى الجزء ان الاول للتوسط والثانى للتضمن (كخمسة عشر) اصله خمسة وعشر (وحادى عشر) وجه بنائه مشكل لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير حادى وعشر وفيه ان احد عشر بمعنى احد وعشر ثم غير المركب مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر لبيان حاله

بتغير الصدر الى صيغة اسم الفاعل المقلوب من الواحد وفى الثانى عشر الى التاسع عشر بلاقلب فلايلزم استقامة معنى الواحد والعطف بعد التغير اذ الاعراب والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه فبنى للحمل احدعشر (واخواتها) اى اخوات حادى عشر الى تاسع عشر (الاثنى عشر) فانه لايبنى فيه الجزان بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون (والا) اى وان لم يتضمن الثانى حرفا (اعرب) الجزء (الثانى كبعلبك وبنى) الجزء (الاول) على الفتح (فى الافصح) على الاصح للتوسط المانع من الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الاول مضافا الى الثانى ممنوعا وقيل مصروفا ﴿الكنايات﴾ اى بعض الكنايات انمالم يعرف الكنايات واكتفى بذكر الجزئيات لانهامعدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلاحاجة الى تعريفها وقال المص الكنايات الفاظ مبهمة يعبربها مماوقع فى كلام متكلم مفسرا امالابهامه على المخاطب اولنسيانه وفيه انه يخرج منه كم وكذا وانما بنيت الكنايات لتركب كذا من كلمتين مبنيتين الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب اوكم الاستفهامية وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنهابهما واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية (كم وكذا) الكاين اوالكاينين (للعدد) صفة كذا اوصفة كم وكذا وقدجاء كذا لغير العدد نحوخرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت اويوم الاحد اونحوهما (وكيت وذيت) اصلهما كية وذية فخففتا (للحديث) والقصة (فكم) الفاء للتفسير (الاستفهامية) اى الدالة على الاستفهام (مميزها) اى مميز كم الاستفهامية (منصوب) على التميز ومنصوب خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول (مفرد) حملا على تميز العدد من احدعشر الى تسعة وتسعين لانه اوسط اواكثر (والخبرية) اى مميز الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل والجملة عطف على الجملة الكبرى اعنى قوله كم الاستفهامية مميزها منصوب دون الصغرى الواقعة خبر العدم الربط ولايشكل للاجتماع بين معنى الاخبار والانشاء فى كم الخبرية لاختلاف الجهة فنحوكم رجل ضربت اخبار بالضرب انشاء للاستكثار فاختلف الجهتان (مجرور) على الاضافة بحملها على العدد المضاف كثلاثة ومائة الااذافصل لتعذر الاضافة ولم ينتصب على التميز للفرق بين كم الخبرية والاستفهامية (مفرد) مرة كمميز مائة والف (ومجموع) اخرى كمميز ثلاثة الى العشرة وانما كان مميز كم الاستفهامية والخبرية





على ماذكر لانهما لماحملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهونوعان المضاف والمميز ففرق بينهما حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز فينصب مميزها مفرداوالخبرية حكم العدم المضاف فخفض مميزها على الاضافة ولماحمل على العدد المضاف وهونوعان مضاف الى الجمع والى المفرد جرى فيه حكم كليهماولم يفرق بينهمابالعكس لان كم الخبرية نقيضهارب فالجر بعدها اليق (ويدخل من) البيانية (فيهما) اى فى مميز كم الاستفهامية وكم الخبرية (ولهما) اى لكم الاستفهامية والخبرية (صدر الكلام) لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية نقيضه رب التى هى لانشاء التعليل (وكلاهما) اى كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية اوكل من كم الاستفهامية والخبرية ولوقال كلتاهمالكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية (يقع) حال كون كلاهما (مرفوعاومنصوبا ومجرورا فكل) الفاء للتفسير (ما) موصوفة وفى كونها موصولة نظراذ كلمة كل فى المعرفة لاحاطة الاجزاء فلايستقيم المعنى اى كل لفظ من كم الاستفامية والخبرية (بعده) الضمير عائدالى ما والجملة الظرفية او الاسمية صفة ما (فعل) ناصب (غير) صفة فعل (مشتغل عنه) اى معرض عنه بضميره اومتعلقه احتراز عن نحوكم رجل ضربته اذاجعل كم مبتدأ ولايقدر بعده فعل غير مشتغل عنه (كان) ضميره العائد الى قوله كل مابعده والجملة خبر المبتدأ الاول (منصوبا) وجوبا على مفعول به اوخبر للفعل الواقع بعده (معمولا على حسب) اى حسب العامل اوعلى حسب ذاته اى ان كان مفعولا كان منصوبا على ذلك وان كان ظرفا اومصدرا كان منصوبا على ذلك لتوجه الفعل اليه وعمله فيه نحوكم رجلا لقيت وكم غلام اشتريت وكم يوماسرت وكم يوم صمت وكم ضربا ضربت وكم قصدقصدت وكم رجلا كان من جاءك وكم رجلا كان من حضرتى وفيه نظر حيث يخرج عنه نحو كم رجل ضربته ولاشك فى جواز نصبه على شريطة التفسير اللهم الاان يراد بقوله منصوبا الوجوب وبقوله والافرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل نحوكم رجل ضربته فيه اويقال المراد فعل غير مشتغل عنه لفظا او تقديرا فلايرد نحوكم رجل ضربته لان التقدير كم رجل ضربت ضربته اذالناصب فى صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا فيصدق عليه انه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه تقديرا (وكل ما) موصوفة لاموصولة كامر (قبله حرف جر) نحوبكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل مررت

وقوله حرف الجر مبتدأ اوفاعل الظرف ( او مضافا ) نحو غلام كم رجلا ضربت وعبدكم رجل اشتريت (فمجرور) بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظى والتقديرى اوبذلك الجار والمضاف لانتقال الصدارة منهما الى الجار والمضاف لمكان الجزئية وقوله فمجرور خبر المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط ( والا ) اى وان لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه ولاقبله جار مضاف اووان لم يكن كذلك لالفظا ولاتقديرا فلايرد نحوكم رجل ضربته ( فمرفوع ) اى فهو مرفوع وجوبا اوعلى الوجوب مرة وعلى الاولوية احرى وانما كان مرفوعا لانه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه ولاقبله جار لو مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأ اوخبرا فان قيل يمكن ان لايكون بعده فعل غير مشتغل عنه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولايكون كم مجردا عن العوامل بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحوكم رجلا وكم رجل ضربته فيكون منصوبا لامرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع انه يرفع على الوجوب فى نحوكم رجلا وكم رجل غلامك وعلى الاولوية كما فى كم رجلا اورجل ضربته اوضربت غلامه فان الرفع فى مثل ذلك اولى ( مبتدأ ان لم يكن ) كم الاستفهامى والخبرى ( ظرفا ) مستقرا وليس مابعده مايصلح للابتدائية وفيه لصدق حد المبتدأ عليه وذلك فى نحوكم رجل او رجال قام اوقائم ظاهر وكذلك فى نحوكم رجل وكم رجلا غلمانك لتعينه بالابتداء اصطلاحا على ماعرف فى نحو من ابوك عندسيبويه ( وخبر ان كان ) كم الاستفهامى والخبرى ظرفا مستقرا فلايرد نحو كم يوما او كم يوم مدة سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا مثاله نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيرى ( وكذلك ) اى مثل كم فى محل الاعراب فى جميع الوجوه او بعضها ( اسماء الاستفهام ) فانها مثله فى جميع الوجوه ( و ) اسما ( الشرط ) فانها مثله فى بعض الوجوه فنظير ماوقع بينهما بعده ناصب لهما نحو من ضربت وماصنعت ومن تضرب اضرب وماتصنع اصنع ونظير تقدم الجار والمضاف نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ونظير الرفع بالابتداء نحو من يأتينى فهو مكرم وماتقدموا لانفسكم من خير تجدوه عندالله ونظير الخبر نحو متى سيرك واين قيامك ولايتأتى ذلك فى اسماء الشرط حيث لايقع بعدها الا الفعل ( وفى مثل تميز ) اى فيما هو تميز فى بعض الوجوه ثلاثة اوجه اوفيما احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز وانما سميت تميزا باعتبار بعض الوجوه ( كم عمة ) البيت للفرزدق يهجو جريرا وكم يحتمل الخبرية والاستفهامية فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته





الحالبة عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث يخرج عدها عن علمه واحتاج الى الاستفهام مع انه يتضمن التقدير وحمله على الاقرار ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر بحيث يقربه الخصم عند الاستفهام عنه والتنكير فى عمة للتحقير او التكثير او التفخيم ( لك ) ظرف مستقر صفة عمة وفى ذكر اللام تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة له ( ياجرير ) والجملة الندائية معترضة متضمنة لايقاظه بسماع ماذكر والتصريح بتوجه الشتيمة اليه ( وخالة ) ذكر العمة والخالة لبيان انه رذيل الطرفين وتمام البيت فدعاء قدحلبت على عشارى قوله فدعاء اى معوجة الرسغ ذمهما بسوء الخلقة او صيرورتها كذلك بكثرة حلب عشاره وهو صفة خالة اوصفة عمة وخالة بتأويل كل واحد منهما ( ويصح ) فيه الوجوه الثلاثة لموصوفهما ويمكن رفعها على انه خبر المبتدأ ونصبها على الحالية من ضميرلك وقوله قدحلبت خبراو صفة اوحال وذكر الحلب لبيان انها خدمت المواشى وهى ابلغ فى الذم من انها خدمت الاناس واستعمال على يدل على حلبها عشارة مع كراهية ذلك او استنكاف خدمتها والعشار جمع عشرا وهى الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشار تتأذى من الحلب ولاتطيع الا من العنة واعتادت حلبه فيدل حلبهما العشار على استدامة هذا الفعل منهما والفة العشار بهما ( ثلاثة ) مبتدأ متقدم الخبر ( اوجه ) النصب على ان كم استفهامية والجر على انها خبرية والرفع على الابتداء وحذف مميز كم وكون مابعده وهو قوله قدحلبت خبرا اى كم حلبت اوكم مرة عمة لك ياجرير وخالة فدعاء قدحلبت على عشارى فيكون ظرفا او مصدرا لقوله حلبت ( وقد يحذف ) التميز ( فى مثل كم ) درهما ( مالك وكم ) رجلا اوكم مرة ضربت الظروف ❊ مبتدأ ( منها ) ظرف مستقر وقع خبرا ويحتمل ان يكون ما الموصولة فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر الجملة خبر المبتدأ الاول ( ماقطع ) عن الاضافة ) المعنوية المقصودة بحذف المضاف اليه واذا نسيت الاضافة اعربت مع التنوين نحو رب بعدٍ كان خيرا من قبلٍ وانما بنيت حينئذ لتضمن معنى حرف الاضافة وشبه الحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير المذكر ايضا قيل نعم لكن الاضافة يمنع البناء واما نحو حيث واذ فبناؤه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه معارضا لتلك المانع واختير الضم لجبر النقصان ( كقبل وبعد ) وتحت وفوق وامام وقدام

وورا و خلف واسفل و دون و اول و من عل ولا قياس على ما سمع ما بمعناه نحو يمين وشمال ونحو ذلك وسميت هذه غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هى اليه فلما حذف صرن حدودا بها ينتهى الكلام ( واجرى ) فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم ( مجراه ) اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة ( لاغير وليس غير وحسب ) اى واجرى لفظه غير بعد لا وليس ولفظ حسب مجراه لابهام غير وكثرة الاستعمال فى حسب ( ومنها ) اى من الظروف المبنية ( حيث ) للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان وانما بنيت حيث للزوم اضافتها الى الجملة ( ولا يضاف ) حيث الى شئ ( الا الى جملة ) اسمية كانت او فعلية ( فى الاكثر ) استعمالا وقد جاء حيث سهيل طالعا ( ومنها ) اى من الظروف المبنية ( اذا ) الكائنة او هى كائنة ( للمستقبل ) فهى صفة اذا او خبر لمبتدأ محذوف والجملة معترضة واذا دخلت على الماضى يجعله بمعنى المستقبل وقد استعمل فى الماضى نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ مغرب الشمس وله غير نظير ( وفيها ) اى فى اذا ( معنى الشرط ) مبتدأ مقدم الخبر ( ولذلك ) اى ولاستعمال اذا فى معنى الشرط والجار والمجرور متعلق بقوله ( اختير ) فعل ماضى مجهول من الاختيار ( بعدها ) اى بعد اذا ( الفعل ) اى قيل باولية الفعل بعدها اذا الشرطية يقتضى الفعل لكنه لما كان غير وضعى فيه لم يجب بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية ( وقد يكون اذا ( للمفاجاة ) اى لوجود الشئ مكانك فجاة وهو مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة المفاجاة والفجاة كسى را ناكاه دريافتن و الفجاة بالمد ناكاه رسيدن من باب فتح وسمع ( فيلزم المبتدأ ) فى الاستعمال غالبا ( بعدها ) اى اذا للمفاجاة ( ومنها ) اى من الظروف المبنية ( اذ ) الكائنة او هى كائنة ( للماضى وقد يقع بعدها ) اى بعد اذ ( الجملتان ) الفعلية والاسمية ( ومنها ) اى من الظروف المبنية ( اين وانى ) الكائنتان او هما كائنتان ( للمكان استفهاما ) اى من حيث الاستفهام او حال كونه ذا استفهام او وقت استفهام ( وشرطا ) وانما بنيا لتضمن معنى حرف الاستفهام والشرط (و) منها (متى) الكائنة او هى كائنة ( للزمان ) وهو اكثر استعمالا من ايان وبنى لتضمن معنى الشرط والاستفهام ( فيهما ) اى فى الشرط والاستفهام نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ( وايان ) عطف على متى وجاء ايان بالكسر ايضا فى لغة بنى سليم ( للزمان استفهام ) عن المستقبل بخلاف متى فانه اعم وبنى لتضمن الاستفهام واجاز المجازاة به بعض المتأخرين





قيل اصل ايان اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى ان فخففت بحذف الهمزة وفيه نظر لان الان غير مستعمل بلا لام وفيه ان عدم الاستعمال لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل زيد فى اين تشديد والف فوزنه وزن فعال وفيه ان اين للمكان وايان للزمان وفيه انه يحتمل التغير معنى بعد التغير لفظا قوله استفهاما تميز او حال او ظرف اى ايان للزمان من حيث الاستفهام او حال كونه الزمان ذا استفهام او للاستفهام عن الزمان او وقت الاستفهام وايان بمعنى متى الاستفهامية يختص بالامور العظام نحو قوله تعالى يسألونك عن الساعة ايان مرساها وايان يوم القيمة وايان يوم الدين (و) منها ( كيف ) الكائنة او هى كائنة ( للحال استفهاما ) اى وقت استفهام او من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات الاستفهام وانما عد كيف من الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان وكونه ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت صحيح ام سقيم والاخفش يقول معناه كيف انت افى حال الصحة او فى حال السقم وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام (و) منها ( مذ ) قدم مذ مع كونه فرعا لكونه اخف ( ومنذ ) الكائنتان او هما كائنتان ( بمعنى اول المدة ) وانما بنيا لتضمن معنى حرف الاضافة والشبه بالغايات وللحمل على مذ ومنذ الحرفين ( فيليهما ) اى يقع بعد مذ ومنذ ويقربهما ومتصل بهما ( المفرد ) لا المثنى والجموع لان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى اول مدة عدم رؤيتى يوم الجمعة وقل المثنى بعدهما نحو ما رأيته هذا اليومان اللذان صاحبنا فيهما ( المعرفة ) الواقعة خبرا منهما لان الوقت المجهول لا يكون لابتدأ كلام معلوم فلا فائدة فى ذكره فلابد من التعيين ليفيد والمعرفة هو الاصل فى ذلك وقل المنكر بعدهما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى لحصول التعيين وهو المقصود ( وبمعنى الجميع ) اى جميع المدة ( فيليهما ) اى يقع بعدها ( المقصود بالعدد ) اى الزمان الذى قصد هو مع عدد لانه لما قصد بيان جميع المدة فلابد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعهما حتى يقيد نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع مدة عدم رؤيتى يومان وفيه ان المقصود بيان جميع المدة او اذا لا يستلزم تضمن العدد لصحة ما رأيته مذ يومنا هذا وفيه ان المراد عدم الافراد او عدم الاجزاء اذ الجمع يستلزم ذلك فلا يرد ( وقد ) للتقليل ( يقع المصدر ) بعدهما نحو ما خرجت مذ ذهابك

( اوالفعل ) نحوماخرجت مذذهبت ( اوان ) مثقلة او مخففة نحوماخرجت مذانك ذاهب فان قيل لم لم يذكر ان المخففة نحوماخرجت مذان ذهبت قيل لعله اعتمد على تصوران بالتشديد والتخفيف اوادرجها فى ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا اومع ان المصدرية وانما لم يذكر الجملة الاسمية نحو ماخرجت مذ زيد مسافر بمعنى مذحين زيد مسافر ( فيقدر زمان مضاف ) لصحة الحمل فكان التقدير فى ماخرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفيما خرجت مذانك ذاهب مذزمان انك ذاهب وفى ماخرجت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ فى الصور ( وهو ) اى كل من مذ ومنذ ( مبتدا ) وصحة وقوعهما مبتدأين للتأول بالمعرفة وهى اول المدة اوجميعها ( خبره مابعده ) الجملة صفة مبتدأ او مستأنفة (خلافا) اى يخالف هذا القول خلافا ( للزجاج ) فانه يعكس بنا على نكارتهما والجواب ماذكرنا من التأويل بالمعرفة والجملة معترضة لبيان الخلاف (ومنها ) اى من الظروف المبنية ( لدى ) وهو بمعنى عند وهو معرب فلاوجه لبنائه الا ان يقال بنى لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو ابتداء الغاية ولذا يلزمها من لفظا اوتقديرا وحمل لدى التى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليها وفيه انه لايوجب ان لا يبنى عند اظهار من فى نحومن لدن لعدم التضمن ح قالوا انها بمعنى من عند وحمل لدى التى بمعنى عند عليها اطرادا للباب وفيه وقيل بنى لدى بالحمل على لدى الموضوعة وضع الحروف وكذا سائر لغاته وفيه ان وضع بعض اللغات وضع الحروف بناء على البناء وعدم التصرف فبناء البناء عليه دور وفيه والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل فى الحاضر القريب وفيما هو فى حرزك وحفظك وان بعد بخلاف لدى فانه لايستعمل فى البعيد (ولدن وقدجاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد ) واصل اللغات لدن لعضد فاسكن العين بلانقل فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا اوحركت النون كسرا او حذفت اوبنقل الضمة فحركت النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات وبعبارة اخرى بحذف النون من لدن بلا اسكان العين اوبعد اسكان بلانقل اوبنقل او بتحرك العين فتحا اوكسرا او للساكنين بعد اسكانها بغير نقل اوكسرا بعد اسكانها بنقل اوبتحرك النون كسرا بعد اسكان العين بلانقل ( ومنها ) اى من الظروف المبنية ( قط ) وفيها لغات ( للماضى المنفى اى للزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه عموما فمعنى مارأيته





قط مارأيته فى جميع الازمنة الماضية اوللامر الماضى المنفى اى عامله ماضى منفى نحومارأيت قط فان كان الماضى صفة للزمان فاسناد المنفى اليه مجاز عقلى من باب الاسناد الى الظرف اى الزمان الماضى نفى شئ فيه وان كان صفة العامل والاسناد اليه ظاهر وكذا الكلام فى المستقبل المنفى واماقوله هل رأيت الذيب قط فهو ماضى منفى معنى وقديستعمل فى الاثبات نحوكنت اراه قط اى دائما (و) منها (عوض) الكائن اوهوكائن (للمستقبل ) اى للزمان المستقبل اوللامر المستقبل اى عامله يكون امرا مستقبلا ( المنفى ) عموما نحو لاراه عوض اى فى جميع الازمنة المستقبلة ولوقال قط وعوض للماضى المستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احدالوجوه المحسنة وسلامته عن التكرار لكنه تحرز عن توهم الجمع فى كليهما ( والظروف المضافة الى الجملة ) الفعلية الخبرية نحويوم ينفخ فى الصور ويوم ينفع الصادقين ( واذ ) نحويومئذ وحينئذ ( يجوز بناؤها ) اى تلك الظروف ( على الفتح ) اذا لجملة مبنية من حيث هى حتى ذهب البعض الى انها من المبنيات الاصل لكن اكتسابها الاعراب لقيامها مقام الاعراب لقيامها مقام المفرد اخرج عن كونه مبنى الاصل كالحروف والماضى والامر لايكون لها اعراب لالفظا ولاتقديرا ولامحلا ونحو مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لامجرد الماضى فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج عن شبهها بمبنى الاصلى فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولوبواسطة كما فى اذا المضافة الى الجملة جواز البناء واختار الفتح للخفة فان قيل الاضافة تمنع البناء فكيف تدعو اليه قيل تمنع من حيث انها نائبة عن التنوين المنافى له وتدعو من حيث اضافته الى المبنى فجواز البناء توفيقا بين جهتى كونها مانعة وداعية ( وكذلك ) اى كالمذكور من الظروف ( مثل وغير ) مقرونان ( مع ما وان وان ) مثل ما انكم تنطقون ونحو لم يمنع من الجلوس عنه الا انك قائم ونحو * لم يمنع الشرب منها غيران نطقت * حمامة فى غصون ذات اوقال * بنى غير الاضافة الى ان نطقت وكذا مثل للاضافة الى الجملة صورة وتشبيها بالظروف فى الابهام ولهذا ذكرهما فى بحث الظروف واعلم انه شرع فى تقسيم آخر الاسم باعتبار وضعه لمعين اوغير معين بعد ماقسمه الى المعرب والمبنى فقال ( المعرفة ماوضع ) بوضع جزئى كالاعلام والضمرات والمبهمات اوبوضع كلى وقاعدة كالمعرفة باللام والاضافة والنداء ( لشئ ) ملتبس ( بعينه ) اى لشئ معين واحترز به عن النكرة والتعيين باعتبار وقوعه على شئ معين فى التركيب فدخل الضمرات والمبهمات مع كونهما كليات الوضع لكونهما

جزئيات الاستعمال ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وليس بمعين لتعيين حقيقته المرادة به وان كان الفرد غير معين ويمكن ان يقال انه فى حكم النكرة فليكن خارجا وفيه ولا يرد نحو وجه لك ورأس لك لان وضع امثاله لغير معين وان تعين بعارض واعلم ان الشئ المعين الموضوع له قد يكون فردا معينا كزيد والرجل معهودا وانت وانا وهو او جنسا معينا كاسامة والاسد محلى بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرفه (وهى) اى المعرفة وهى ستة بالاستقراء وفى ذكر السادسة وهى المعرفة بالنداء نظر لرجوعها الى المعرف باللام وذكرها على حسب ترتيبها فى مراتب التعريف واشار بالترتيب فى الذكر الى التركيب فى المرتبة (المضمرات والاعلام) كزيد وعمرو (والمبهمات) اى الموصولات واسماء الاشارات كالذى وهذا (وما عرف باللام) العهدية او الجنسية او الاستغراقية نحو الرجل والغلام والميم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر بدل من اللام فلا يعد مادخلته هى قسما اخر من المعارف ولم يقل مادخلت اللام لئلا يدخل مادخله اللام الزائدة لتحسين النظم وفى ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيبويه واما على مذهب الخليل فحرف التعريف اللام مع الالف (او بالنداء) نحو يارجل لقصد التعيين بخلاف يارجل لغير معين فانه نكرة وانما لم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يارجل يا ايها الرجل (والمضاف الى احدهما) اى الى احد الاربعة المذكورة (معنى) مفعول مطلق بحذف مضاف اى اضافة معنى اى اضافة مقيدة معنى او اضافة معنوية او مفعول فيه بخلاف مضافين لقوله والمضاف اى وقت افادة معنى او مفعول له بخلاف مضاف اى افادة معنى اى الذى اضيف الى احدها لاجل افادة معنى واحترز به عن المضاف الى احد المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما كان المضمرات والمبهمات والمضاف الى احدها مبينا تعريفاتها قبل وما عرف باللام مستغن عن التحديد لاجرم خص العلم بذكر التعريف فقال (العلم ماوضع لشئ) مفعول به لوضع بواسطة اللام عينا او معنى انسانا او غيره مما يتخذ ويولف اولا (بعينه) اى ملتبس بعينه احتراز عن النكرة (غير) حال (متناول غيره) فردا او جنسا فى شئ من التركيب فلا يرد عدم تناول المضمر والمبهم غير المعين المراد بهما فى تركيب واحد وكذا المعرف باللام والمضاف لتناولها افراد اخر فى تركيب اخر والمراد لا يجوز استعمال فى غيره بخلاف مثل انت فانه يجوز استعماله فى غيره وانما لم يقل غير متناول ما اشبهه





ليلا يخرج لفظة الله لانه لا يشبهه شئ حتى يحكم عليه بانه لا يتناول ما اشبهه وفيه ان السوالب لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا يشترط لنفى تناول ما اشبهه وجوده فيه ان نفى التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهى قوله اشبهه موجبة فيوجب وجوده ما اشبهه وذلك باطل فيه ان الموصولات مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشئ لا يوجب ثبوته فى الواقع فيمكن تعلقه بالنفى مع كون الصلة موجبة ونفى تناول ما اشبهه اما بنفى التناول مع وجود ما اشبهه او مع عدمه وعدمه اما بعدم الذات او بعدم الصفة فاعرف (بوضع واحد) وانما قال بوضع واحد ليلا يخرج العلم المشترك لانه وضع شئ بعينه ويتناول غيره ايضا لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ولا يرد اسامة لوضعها لحقيقة معينة غير متناول غيرها وان كان ماصدق عليه من الافراد غير معين وفيه ان الوجهى والذكرى كذلك وفيه (واعرفها) اى اعرف المعارف (المضمر المتكلم ثم المخاطب النكرة ما) موصولة او موصوفة (وضع لشئ) مفعول به بواسطة اللام من غير ان ينظر فيه بوضع كلى او جزئى (لا بعينه) منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا اسما او لقبا او كنية موضوعا لعين او معنى حدثا او وقتا او لفظا يوزن به او مراد به لفظ او مختص عدد واحترز به عن المعرفة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس الماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو وجه لك ورأس له لان ذلك الوضع لشئ لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض (اسماء العدد) لما ذكر النكرة عقبها بذكر اسماء العدد التى يلازم اكثرها التعبير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها ببحث التذكير والتأنيث ايضا فكانه اشار الى تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمها فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على اسماء العدد واشار الى ان كل ماسواها من القسم الاخر (ما وضع) خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية نحو رجل فانه وان فهم منه الكمية باعتبار سياق الاثبات لكنه لا بالوضع وكذا نحو رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القيد بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يأتى فى رجل ايضا (لكمية آحاد الاشياء) اى لبيان كمية افراد الاشياء وكمية الشئ عدد العين وفيه والياء للنسبة اى الصفة المنسوبة الى كم

اى الصفة التى يستفهم عنهابكم وهى العدد الخاص قوله احاد جمع احد ولا يرد واحد واثنان لدلالتها على الاحاد بالدفعات وان لم بدلا دفعة ولان المراد ماوضع لصفة الدلالة على مقدار الشئ ولوقال ماوضع للكمية لكان اولى وفيه انه دخل فى التعريف الخط والسطح والجسم التعلى فقوله واحاد الاشياء احتراز عنها وعما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل واما نحو ثلاث جماعات اوثلاثة جموع فيدل على آحاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا وفى القول بانه احترازعن الذراع نظر لانه وضع لماوضع للكمبة وهى الخشبة المقدرة ولم يوضع للكمية فيخرج بقوله اماوضع لكمية ولايحتاج خروجه الى قوله احاده وفيه انه وان لم يوضع لكمية مايذرع به لكنه لايخفى وصفه لكمية الخشبة لوضعه لخشبة متصفة بكمية معينة (اصولها اثناعشرة كلة) الجملة مستأنفة لانه لماذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسأل ماهى فقال اصولها كذا وانما اتى بالجواب بقوله اصولها كذا وان كان الجواب المطابق للظاهر بيان اسماء العدد فقط من غير بيان اصالة بعض وفرعية الاخر تنبيها على ان اللايق بالسؤال ان يسئل بالاصل منها فكانه يلقى المخاطب بغيرمايطلب تنبيها على ان الاولى بالسؤال غيرهذا (واحد) بدل بعض من اثناعشرة وفيه وفيه اوفيه او خبرمبتدأ محذوف (الى عشرة) الى للاسقاط اذالمعنى واحدوغيره الى عشرة ولولم يقل بذلك يخرج عشرة عملا بالعناية (ومأة) عطف على واحد (والف تقول) انت فى الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة على وجه التعداد (واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان) على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث (ثلاثة الى عشرة) اى تقول ثلاثة بالحاق التا فى المذكر بتأويل الجماعة وفيه انه كما يجوز التأويل بالجماعة يجوز التأويل بالجمع ايضا فقوله الى عشرة متعلق بعتهيا او المراد ومازاد عليها الى عشرة فالى للاسقاط (وثلث) للمؤنث بترك التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث (الى عشر) والتقدير فيه كما فى المتقدم (احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثناعشرة وثنتا عشرة) شروع فى عدد المركب اى يذكر الجزان بترك التاء فى المذكر ويؤنثان بالتاء فى المؤنث على الاصل (ثلاثة عشر) ومازاد عليها (الى تسعة عشر ثلاث عشرة) يعنى سقط التاء من العشرة ويثبت بالنيف فى المذكر ويعكس ذلك فى المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تعليلا بخلاف الاصل (وتميم تكسر الشين) اى شين عشرة (فى المؤنث) تحرزا





عن توالى اربع فتحات فى احدى عشرة وثنتا عشرة اوخمس فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة واما الحجاز فتسكنها تحرزا عن توالى اربع متحركات مع ثقل التركيب وهذه الجملة معترضة (عشرون واخواتها) وهى ثلاثون واربعون الى تسعين (فيهما) اى فى المذكر والمؤنث وصفا قوله عشرون مقول تقول على التعداد والرفع على الحكاية واخواتها منصوبة بكسر التاء عطف عليه وفيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها فهو مبتدأ محذوف الخبر اى واخواتها مثلها والجملة معترضة وان جعل عشرون مبتدأ واخواتها عطف عليه وفيهما خبرا لانقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله احد وعشرون الى آخره (احد وعشرون) اى تقول احد بترك التأنيث فى المذكر اذازاد على عشرين فاحد وعشرون تقول والرفع على الحكاية (احدى) فى المؤنث (وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ماتقدم) عطف على قوله تقول اى تقول كذا وكذا ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ تقدم ذكره من ثلثة مع التاء فى المذكر وثلاث بدونها فى المؤنث فتقول ثلاثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلاث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا تقول فى سائر العقود فقوله بلفظ ماتقدم حال من المعطوف عليه المفهوم اوصفة للعطف اذ التصاق المعطوف عليه بشئ يوجب التصاق العطف (الى تسعة وتسعين) وتسع وتسعين ومتعلق الى هذه وكمتعلق الى المتقدم (مائة والف) من مقولات مقول على وجه التعداد (مائتان والفان فيهما) اى تقول كذا وكذا فى المذكر والمؤنث وضعا (ثم بالعطف على ما تقدم) ثم تقول قولا ملتبسا بعطف النيف على المأة والالف وتثنيتهما وجمعه او بالعكس واقعا على وجه التقدم من التذكير فى المؤنث والتأنيث فى المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفت تقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنتان او ثنتان ومائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة ومائة وعشرون رجلا وامرأة ومائة واحدى وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول مائتان وكذا وثلثمأة وكذا الى تسعمأة وكذا والف وكذا والفان وكذا وثلاثة آلاف وكذا الى عشرة آلاف وكذا واحد عشر الفا وكذا تسعة وتسعون الفا وكذا ومائة

الف وكذا على ماذكرنا من الالفاظ وعلى ذلك فقس وزد ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة فى الكل (وفى ثمانى عشرة فتح الياء) لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشرة وفتح الياء مبتدأ متقدم الخبر (وجاز اسكانها) اى اسكان الياء تخفيفا (وحذفها) اى حذف الياء قولا بكمال التخفيف (بفتح النون) جعلا له بعد الحذف على صورة اخواتها من انفتاح الصدر (شاذ) ويجوز حذفها افرادا وجعل النون متعقب الاعراب نحو قوله له ثنايا اربع حسان * واربع فثغرها ثمان * (ومميز الثلاثة) ومازاد عليها (الى العشرة مخفوض) بالاضافة ليلا يكون المميز الذى هو موصوف مقصود معنى بالنصب على صورة الفضلات واما النصب فيمازاد على العشرة لضرورة امتناع الاضافة كماستعرف وقدجاء ثلاثة اثوابا فى الشعر على الشذوذ (مجموع) اى جمع كان مكسرا او بالالف والتاء ان تعين ولم يوجد غيره وقدجاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع بالقلة بالواو والنون اصلا واما اذا وجد جمع كثرة وقلة فقد غلبت الاضافة الى الجمع القلة لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقدجاء ثلاثة قرو مع وجود اقراو ليس بقياس وقال المبرد قياس والسر فى استعمال جمع الكثرة هنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء للتنبيه على ان الثلاثة فى التربص فى حق النساء لغاية شوقهن الى الازواج كثيرة وانمايقع مجموعا لكون الثلاث فمافوقها جماعة فبالجرى ان يفسر بالجماعة واما افراد مميز مافوق العشرة فلماستعرف (لفظا) كثلاثة رجال (او معنى) كتسعة رهط وثلاثة ذود وخمسة نفر (الا) مستثنى اى مخفوض مجموع فى كل المواضع الا (فى ثلثمائة) ومازاد على ذلك (الى تسعمائة) فان مميز الثلاث الى التسع فى ثلثمائة الى تسعماية وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشرة مائة استغناء بالالف وانمافعلوا ذلك لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد فى احد عشر الى تسعة وتسعين فهقرى الى الجمع الذى طال عهده فى ثلاثة الى عشرة وانمارجعوا الى الخفض تحرزا عن اهدار حكم الثلاثة الى التسعة من كل وجه (وكان قياسها) اى المائة المضافة اليها الى تسع (ميات) كثبات (او مئين) كثبين وبعضهم بضم الميم قال الاخفش لوضمت ميم ميات كثبين جاز لكن ترك هذا القياس واستحسن الحمل على ماليه من تسعة وتسعين رجلا فى لزوم افراد التميز فان قيل اضافة العدد لا الجمع بالواو والنون من غير جاز اصلا فلايجوز ثلاثة مسلمين ولا ثلاث سنين فكيف يقال والقياس مبين قبل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع





النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه (ومميز احد عشر) ومازاد عليه (الى تسعة وتسعين منصوب) خبر (مفرد) صفة او خبر بعد خبر اما النصب فلامتناع الاضافة اما فى احد عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلاثة اشياء مع الامتزاج المعنوى لمكان الاضافة الى المفسر بخلاف نحو احد عشرك فانه فانه تركيب ثلاثة اشياء وحادى عشر احد فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوى الناشى من الاضافة الى المفسر واما فى عشرين ومازاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع كل من حذف النون ولبقايها منها على اصالتها وشبهها بنون الجمع واما الافراد فلكونه الاصل او حصول غرض التفسير به فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة (ومميز ماية والف وتثنيتهما وهى) اى تثنية الماية والالف ومايتان والفان (وجمعه) اى جمع الالف وهو الآلاف والالوف وانمالم يقل وجمعهما لان جمع المائة ليس بمستعمل حيث يقال ثلثماية الى تسعماية ولايقال ميون او مأت (مخفوض مفرد) اما الخفض فعلى الاضافة واما الافراد فلاصالة الافراد وحصوله الغرض او يقال لماشبه الماية والالف الثلاثة الى العشرة فى اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة وتسعين فى الكثرة مع انهما يقربان بهذا القسم اعطى مميزهما احد حكمى مميز الثلاثة الى العشرة وهو الخفض واحد حكمى مميز احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الاعتبارين ولم يعكس اذ التميز اصله ان لا جمع (وان كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا) نحو عندى ثلاثة اشخاص من النساء او ثلاث اشخاص منهن وقوله واللفظ الى عطف على اسم كان وخبره من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد (او بالعكس) اى لو كان الامر بالعكس ماذكر بان كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا نحو عندى ثلاثة نفوس من الرجال او ثلاث نفوس منهم (فوجهان) اى ففى العدد وجهان للعمل بالاعتبارين التأنيث والتذكير وحق هذا الحكم ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لابعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا (ولا يميز واحد واثنان) اى لا يذكر لواحد واثنين تميز ولا يرد اله واحد ولا تتخذوا الهين اثنين لان ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال على ذلك العدد تأكيد وتوضيح وعكس ذلك لايجوز ان يكون ازيد من المقصود وفيه نظر لانه اتى فى كلامهم التأكيد ازيد من المقصود نحو جاء نى القوم كلهم اجمعون (استغناء) مفعول له

نص التمييز بحذف المضاف اى النص الذى هو تمييز الواحد والاثنين على تمييزه
من العدد والاثنين بعد الذى اى الفرد وعدده الذى (بلفظ تمييزه عنهما) اى تمييز
كل منهما على تقدير ذكر التمييز مغنيا عن كل منهما والجار متعلق بالاستغناء
على قول الاستغناء عن شئ لا يصح ذكره على وجه التأكيد او التشويق او نحوهما
كما فى اله واحد ونحو رجل قول (مثل رجل ورجلان لافادته) اى لافادة مثل
رجل ورجلان (النص المقصود) والتصريح (بالعدد) من الفرد الواحد
فى تمييز الواحد والاثنين فلا حاجة الى العدد لحصول المقصود به بلفظ التمييز
فلو ذكر معه لكان ضايعا وحشوا بل يمتنع ايقاعه مميزا لان كون التمييز خلاف
ماعليه باب التمييز بل باب التمييز على افادة الشيئين معا وعدم استغناء كل عن
الآخر كما عرف فى عندى منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وملؤه
عسلا وامائم وامارجلا وربه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه
بها النقض فقوله بالعدد متعلق النص اى التصريح بالعدد المقصود وهو
التصريح بالواحدة او ضم واحد الى واحد او متعلق المقصود اى لافادتهما
التصريح الذى قصد بالعدد من بيان الكمية (وتقول) انت (فى المفرد) اى
الواحد (من المتعدد) اى فى استعمال العدد فى احد المعدودات فقوله من ظرف
مستقر واقع صفة للمفرد اى الواحد الكائن من المتعدد او صلة الافراد اى الذى
افرد من المتعدد (باعتبار تصييره) اى قولا ملتبسا باعتبار تصيير ذلك المفرد
عددا انقص من عدده ازيد عليه بواحد او يكون المعنى بسبب اعتبار تصييره
فقوله تصييره من اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف (الثانى)
او يقول فى المفرد المذكر الثانى اى المفرد المصير للواحد اثنين (والثانية)
فى المؤنث ومازاد عليها منتهيا بدل (الى العاشر) اى عاشر التسعة وعاشر التسع
فى المذكر (والعاشرة) فى المؤنث (لاغير) اى لا يقول غير ذلك فغير مبنى على
الضم لان ماقبل الثانى والثانية وهو الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشرة
وهو واحد عشر فصاعدا ليس لهما فعل بمعنى التصيير حتى يشتق منه اسم فاعل
بمعناه وماروى من نحو كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلاثين وكانوا
ثلاثين فربعتهم اى صيرتهم اربعين وانما ثالث اثنى عشرهم ورابع ثلاثة عشرهم
بمعنى مصيرهم ثلاثة عشر واربعة عشر فلو سلم صحته لكان محمولا على ثلاثة
عقدهم وربعت عقودهم وثالث نيف اثنى عشر ورابع نيف ثلاثة عشر
اى مصيرة ثلاثة ومصيرة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال (وتقول) فى المفرد





المتعدد (باعتبار) حاله ومرتبته فى التعداد (الاول) فى المذكر ووزنه افعل
وقيل فوعل والاولى بمعنى الاول فى المؤنث او لا يوجد الثانى (والثانى)
فى المذكر (والاولى والثانية) ومازاد عليهما من المفردات (الى العاشر) فى
المذكر (والعاشرة) فى المؤنث (و) تقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة
من المركبات (الحادى عشر) فى المذكر فهو عطف على الاول لا على العاشر
والالزم تعدد الغاية (والحادية عشرة) للمؤنث بتأنيث الجزئين ليكون مخالفا
للمذكر من كل الوجوه (والثانى عشر والثانية عشرة) ومازاد عليهما (الى
التاسع عشر) فى المذكر (والتاسعة عشرة) فى المؤنث اشار بتركه ماذكره
فى صورة التصيير من قوله لاغير الى انها غاية المركب لا غاية بيان الحال فان بيان
الحال شايع فيما فوق ذلك ايضا وانما ذكر بيان الحال فى العدد المركب دون العقود
والمائة والالف لعدم التغيير فيها او دون مازاد على العشرين والمائة والالف لان تغييره
بحسب تغيير المفرد بخلاف تغيير المركب فانه باين تغيير المفرد اذ تغيره فى الاول الى الاول
وتغيير المركب الى الحادى دون الاول فتقول الرجل العشرون والمرأة العشرون
وكذا الحادى والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة
والتسعين والرجل المائة او الالف والمرأة او الالف الرجل الحادية والمائة الالف
والمرأة والحادية او الالف فصاعدا الى مالا يتناهى (ومن ثمه) اى ومن اجل انه
يجرى فى الواحد من المتعدد الاعتبار ان او لاجل اختلاف الاعتبارين
او تحققهما (قيل فى) الاعتبار (الاول) وهو اعتبار التصيير او فى المفرد او
من المتعدد باعتبار التصيير (ثالث اثنين) بالاضافة الى الانقص بدرجة (اى
مصيرها) اى مصير الاثنين ثلاثة (من ثلثتهما) صيرت الاثنين ثلاثة من الثلث
وهو تصيير الاثنين ثلاثة (وفى) الاعتبار (الثانى) وهو اعتبار بيان
الحال او فى المفرد من المتعدد باعتبار بيان حاله (ثلث ثلاثة)
بالاضافة الى عدد يساوى عدده (اى احدها) اى احد الثلاثة المتأخر
بدرجتين ويجوز ان يضاف الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا
(وتقول) فى اضافة مازاد على العشرة مما صنع لبيان الحال (حادى عشر احد
عشر) اى واحد من عشر متأخرة بعشر درجات واقعا (على) الاعتبار
(الثانى) وهو اعتبار بيان الحال (خاصة) حال من الاعتبار الثانى والتاء
للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اى خص الاعتبار الثانى بذلك خصوصا والجملة
حال او معترضة (وان شئت قلت) اى ان شئت تقول هذا المعنى بعبارة اخرى
(حادى احد عشر) بحذف الجزء الاخير عن الاول تخفيفا واستغناء عنه بذكره

وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب ) الجزء ( الاول ) لعدم موجب البناء وهو التركيب وبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فقوله فتعرب عطف على الجزء او استيناف على معنى فانت تعرب الاول على نحو ألم تسال الربع القوآء فينطق ( المذكر والمؤنث ) لما وقع ذكر التأنيث فى باب العدد جر الى ذكر هذا التقسيم او مشروع فى تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث وانما قدم المذكر لاصالة ( المؤنث ) قدم فى البيان روما للاختصار ببيانه تعميما للتذكير فى كل مايخالف كتقديم الاعراب التقديرى وتعميم اللفظى فى كل ماعداه ويمكن ان يقال قدمه اخذا فى البيان من القريب او ترجيحا للوجودى على العدمى ( مافيه علامة التأنيث ) تاء اوالف مقصورة او ممدودة اوياء ( لفظا ) اى ملفوظا حقيقة كامرأة وناقة ونملة وطلحة وعلامة او حكما كعقرب لاسيما اذا سمى به مذكر اذ الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التأنيث ولهذا لايظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة الثابتة ونحو كلاب واكلب مما جمع مكسرا ( او تقديرا ) كدار ونار ونمل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية ( والمذكر ) ملتبس ( بخلافه ) اى بمخالفة المؤنث اى مالم يوجد فيه علامة التأنيث لالفظا ولاتقديرا ولاحكما ( وعلامة التأنيث ) المذكورة فى حد المؤنث ( التاء والالف ) سواء كانت ( مقصورة او ممدودة ) وانما لم يذكر الياء فلعل تأنيثه عنده صيغى كتأنيث هى انت لا بالعلامة وكتثنية هذا والذى نحو هذان واللذان على قول من يرى بناءهما وبعضهم عد الياء فى هذى وتى من علامة التأنيث وذكر ان التأنيث بالياء من خصائص الاسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية ( وهو ) اى المؤنث ( حقيقى ولفظى فالحقيقى ) وهو الخلقى ( ما بازائه ) ومقابلته ( ذكر ) كاين ( فى ) جنس ( الحيوان ) الذكر هنا خلاف الانثى لاقبيل الرجال ولو قال ماله فرج لكان اولى حيث يشمل الانثى التى ليس بازائها ذكر من الحيوان لو فرض شئ من الحيوانات كذلك واحترز به عن تأثير النحل ( كامرأة ) فى الاناسى وناقة فى البهائم اذ بازائهما رجل وبعير وكذا انقسامه وحبلى واتان وعناق ( و ) المؤنث ( اللفظى اى المنسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث خلقى فى معناه ( بخلافه ) اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان سواء كان معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم كطلحة او صفة كعلامة او اسم جنس كنملة ذكر او لايكون





مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين والاول لايؤثر الا فى حكم نفسه وهو منع الصرف ولا يسرى الى غيره من فعل او صفة نحو قام طلحة وطلحة القائم خلافا لبعض الكوفة وكعقرب علما للمذكر وفاقا وكذا تأنيث نحو نملة ذكر عند ابن السكيت وبنى ابى حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة فى قالت نملة انثى على ذلك ( كظلمة وعين واذا اسند اليه ) اى الى المؤنث اذا كان حقيقيا مظهرا او مضمرا او اللفظى مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ( الفعل ) المتصرف بخلاف نعم المرأة هند بلا فصل نحو حضرت امرأة بخلاف نحو حضر القاضى امرأة حيث لايجب سراية التأنيث الى الفعل لمكان الفصل ( فالتاء ) واجبة بدليل مقابلة التخيير ولايسوغ تقدير وجبت وجعلها فاعلا له حيث يلزم امتناع الفاء وانما يجب التاء للسراية اما فى المضمر مطلقا فلكماله الامتزاج واما فى ظاهر المؤنث الحقيقى فلقوة التأنيث بخلاف ظاهر غير الحقيقى لقصور فى الامتزاج لمكان الظهور وقصور فى التأنيث لعدم كونه حقيقيا فبالحرى ان لايلزم فيه السراية بل يجوز بناؤه على الامتزاج والتأنيث من وجه دون وجه واعلم انه لايلزم التاء اذا كان دليلا كما فى صورة الفصل وكون الفصل جامدا وكون المؤنث الحقيقى من البهائم وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شايع مستفيض فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا ( وانت فى اظهار ) اى فى اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظى واحترز به عن الضمير نحو الشمس طلعت فان التاء فيه واجبة والظرف متعلق بالخيار ( غير ) المؤنث ( الحقيقى ) ومافى حكمه من مؤنث البهائم كسائر الناقة ( بالخيار ) اى ملتبس بخيارك بين التاء وعدمها او تذكيرا لفعل وعدمه اعتبار الجهتى التأنيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى ( وحكم ظاهر الجمع ) احتراز عن ضميره نحو الرجال جات او جاؤا فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب لالحاق التاء بالتعين والاضافة من باب جرد قطيفة واخلاق ثياب ( غير ) جمع ( المذكر ) بدل او صفة الجمع بجعل اللام زائدة او على القول بتعريف غير باشتهار غير جمع المذكر السالم نقيضا للمكسر وذى الالف والتاء كما فى اعجبنى الحركة غير السكون ( السالم ) الا فى نحو بنين فان حكمه حكم الابناء نحو قوله تعالى امنت به بنو اسرائيل وان كان جمع المذكر السالم ( مطلقا ) ظرف لمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم اى زمانا مطلقا او فى جميع الاحيان سواء كان واحدة مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة او مذكرا حقيقيا نحو جات

الرجال ( حكم ظاهر غير الحقيقى ) بتأويله بالجماعة ولم يؤول بهـا جمع المذكر السـالم كراهة اعتبار التأنيث مع بقاء صيغة المذكر وانما شبه الجمع بظاهر غير الحقيقى غير الحقيقى ولم يطلق لان مضمره ليس كضمره لان مضمره يستلزم التـاء او الواو فى الذكور العقلا والنون فى غيرهم نحو الرجال جات او جاؤا والليـالى والايام مضت او مضين ( وضمير ) اى الضمير العائد الى صيغة جمع التكسير للذكور ( العاقلين غير ) الجمع ( المذكر السالم ) احتراز عن العاقلين اذا جمعوا سالمـا فان ضميرهم الواو فحسب يقـال الزيدون والمسلمون جاؤا لاجاءت وقوله غير كغير السابق فى الاعراب ( فعلت ) اى ضمير مايوزن بفعلت وهو هى المستكن فيه المقرون بالتاء السـاكنة التى هى تاء التأنيث (و) ضمير موزونات ( فعلوا ) وهو هم نحو الرجال جاءت او جاؤا بالتاء السـاكنة التأنيث بتأويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع ( والنسـاء ) اى ضمير نحو النسـاء من جموع المؤنثات على طريقة عموم المجاز او على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما فى نحو لكل فرعون موسى او المراد ما فى حكمها من المؤنثات اللفظية والمعنوية وكذا التأويل فى قوله ( والايام ) اى ضمير نحو الايام من جموع المذكر غير العاقل ( فعلت وفعلن ) اى فى ضميرهما اما التأنيث بتأويل الجماعة واما النون فى الايام فلكونه جمعا لغير العقلا والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت بجمع العاقلين واما فى نحو النسـاء فللحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لقلة عقولهن يجرى مجرى غير العقلاء ( المثنى ) شرع فى تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع وبين الفرعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان ماسواها المفرد وما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد الجموع ولقربه بالمفرد وسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته ولعدم اختصاصه بشريطة بخلاف الجمع لاختصاص احد اقسامه بالذكور العقلاء وبان لايكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بتاء التأنيث كعلامة والقسم الاخر وهو الجمع بالف والتاء بالمؤنث او بالمذكر الذى لم يكسر او كان من صفات غير العقلاء او خماسيا وان لايكون فعلا افعل ولا فعلان ولا مستويا معه المذكر ولا مجردا عن التا من الصفات المختصة بالمؤنث والقسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة وتوفيق الوضع ( ما لحق اخره الف نحو مسلمان والزيدان ( او ياء ) نحو مسلمين والزيدين وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السـالم حروف العلة لكثرة دورها فخصت بعضها تقليلا لاشتراك





وخصت الالف بالتثنية لكثرتها لخفة الالف ولكونها ضمير التثنية فى الفعل ولكونها اخر لفظ هما اوانتما والواو بالجمع لكونها للجمع ضمير او عاطفة ولحصولها بجمع الشفتين ثم زيدت الياء تكثيرا لابنية التثنية والجمع السـالم ليتوسل الى تقليل الاشتراك فى الاحوال والالكان الالف والواو فى الاحوال الثلاث وفرق بينهما بحركة ماقبل اليـاء ففتح فى التثنية لوفق ماقبل الالف وكسر فى الجمع للفرق ( مفتوح ماقبلها ) صفة سببية لقوله ياء اى ياء فتح حرف حصل قبلها لوفق ماقبل الالف ( ونون ) والحق تأخير ذكر النون عن قوله ليدل لعدم تأثيرها فى هذه الدلالة بل هى عوض عن الحركة والتنوين ( مكسورة ) للتعادل ولان الاصل فى تحريك السـاكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالى الامثال وهى فتحة ماقبـل الالف التى فى حكم الفتحين وفتحة النون ( ليدل ) ما لحق اخره ذلك وفيه او كل واحد من الالف والياء وفيه او اللحوق وفيه نظر لاشتماله على لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ذلك ( على ان معه مثله ) فى اللفظ او فى الوحدة بقرينة قوله فى الجمع ليدل على ان معه اكثر منه ( من جنسه ) فى المعنى لا من خلاف جنسـه فلا يجوز العينان للشمس والباصرة الا على عموم المجاز خلافا للاندلسى فانه يجوز عنده تثنية المشترك اللفظى واما نحو القمرين فعلى التغليب وفى التقييد به لاخراج نحو العينين للشمس والباصرة نظر لانه فرد من المثنى وان كان ممتنعا وامتناع فرد لاينافى كونه فردا من الماهية فلا يجوز التعريف بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا يرى انهم عرفوا مفعول مالم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن المفعول له ومعه ثانى علمت وثالث اعلمت فى الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف فى اخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من الممتنعات الى غير ذلك فالحق ماذكر فى المفصل من جعل الالف والياء علما على ضم واحد الى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع واعلم انه لو اريد بقوله مثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله فالاسم ( المقصور ) ويسمى مقصورا للامتناع عن المد واعلم ان التثنية انواع صحيح ومنقوص وممدود فالمقصور حكمه كذا والممدود حكمه كذا والصحيح والمنقوص حكمهما ظاهر لعدم جريان تغيير فى تثنيتهما فالفاء للتفسير على هذا التحقيق ( ان كانت الفه ) كاينة ( عن واو ) اى ان كان اصلها الواو

حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى وهواى والحال ان ذلك المقصور (ثلاثى) اى ذو ثلاثة احرف لا الثلاثى الاصطلاحى ليخرج سفلى (قلبت) الفه (واوا) لاعتبار الاصل حقيقة او حكما ولخفة الثلاثى بخلاف مافوقه حيث لم يزد فيه لمكان الثقل (والا) اى وان لم يكن كذلك بان كانت الفه عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقداميل كمتيان فى متى حيث جاء متى بالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كمعلى ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى ومحمى وحبارى (فالياء) اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيمازاد على ثلاثة احرف ولو قال والا ياء بتقدير وقلبت ياء لكان اوفق واخصر لكنه قصد الثبوت بايراد الاسمية فى الجزاء لكثرة صوره وغلبة وجوده (و) الاسم (الممدودة ان كانت همزته اصلية) اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة كقراء فى جمع قارى (ثبتت) الهمزة لمكان الاصالة حكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قروان حملا على الاخوات (وان كانت) همزته (للتأنيث قلبت) همزته (واوا) كحمراء وصحراء تقول حمراوان وصحراوان كراهة ثبوت صورة علامة التأنيث فى الوسط وتثبت التاء لضرورة دفع اللبس وتعيين الواو تحرزا عن اجتماع اليائين فى النصب والجر (والا) اى وان لم يكن اصلية ولا للتأنيث بل كانت منقلبة عن اصلية ككساء ورداء اصلهما كساو وردای او كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداج (فالوجهان) اى فيها الوجهان الثبوت لكونها فى مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها والانقلاب عنها والقلب شبها بهمزة التأنيث فى عدم كونها اصلية (ويحذف نونه) اى نون المثنى فى النصب والجر (للاضافة) اى وقت الاضافة او لاجل الاضافة المقتضية للاتصال المنافى للانقطاع الذى يوجب التنوين التى قامت النون مقامها وتلخيصه ان النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فبينا فيان وانما لم تسقط باللام لانه اعتبر عوضيتها عن الحركة (وحذفت تاء التأنيث) الثابتة فى الواحد (فى) كلمتين فقط (خصيان) تثنية خصية جواز على خلاف القياس والشذوذ لا وجوبا لمجئ قوله منيا تلقى فردتين ترجف روانف اليتك وتستطارا وقوله بلا اير الحمار وخصيتان احب الى فزارة من فزار (واليان) تثنية الية وقيل جاء خصى والى وهما لغتان فى خصية والية فخصيان واليان





تثنيتهما فلا يكونان من باب الحذف واما نحو قوله كان ثدياه حقان اى حقتان وقوله * هذى المناقب لاقعبان من لبن * فمن ضرورة الشعر ولم يجئ فى سعة الكلام بخلاف خصيان واليان وقيل هما ايضا من ضرورة الشعر كما فى قوله * كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل * وقوله يرتج الياه ارتجاج الوطب (الجموع مادل على احاد) وافراد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع امرأة وعباديد وعبابيد بمعنى الفرق بانها لما كانت اوزان الجموع واستعمالها فى التأنيث والرد فى التصغير وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق صيغة منتهى الجموع اعتبر له واحد تقديرا كما عمر من نحو عباد وعبدود ونساة على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة (مقصودة) اى قصدت فيه (بحروف) فالباء تتعلق بمقصودة او بقوله دل اى دل بحروف مفردة على احاد مقصودة فلا يرد نحو نخل وتمر بدلالتهما على احاد غير مقصودة اذ المقصود بهما وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها فاعرف لا باعتبار حروف (مفردة) بخلاف نسوة لانها اريدت باعتبار حروف مفردة فرضا فان قيل فلم لم يفرض ذلك فى ذلك فى نحو ابل وغنم وخيل وقوم ورهط قيل لا داعى ثمة لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونه على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل المانع متحقق وهو جريان احكام المفرد فيه فقوله مفردة احتراز عن نحو ابل وغنم الخ فانها ليست بمجموع حيث لم يؤت فيها بحروف مفردتها فيقصد احادها بها واضافة حروف الى مفردة للجنس اى بجميع حروف مفرده كرجال وجعافر او بعضها كسافرج فى سفرجل وفرازد فى فرزدق وفيه انه لو اريد كل حروف المفرد ورد نحو سفارج وان اريد الجنس كفت الواحدة وفيه (بتغيير ما) اى دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة للتلبس بتغيير ما الا فى صيغة الواحدة قبل التغيير والتغير اما حقيقة كعامة الجموع او تقديرا كما فى فلك هجان حيث يتحد فيهما الواحد والجمع حرفا وهيئة لكنه اعتبر الضمة والكسرة فى الجموع عارضتين وفى الواحد اصليين فحصل التغيير بهذا الاعتبار فرضا وايضا اما بالزيادة كما فى نوعى الجمع الصحيح ونحو رجال فى جمع رجل واجمار فى نحو حجر او نقصان ككتب فى كتاب او بتغيير حركة كاسد واسد (ونحو تمر وركب) مما بينه وبين واحده التاء (ليس بجمع على الاصح) بجريان احكام المفردات استعمالا فان نحو ركب مثلا وان وافقه الراكب فى الحروف

لكن الراكب ليس بمفرد ركب بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد
فيهما من التصغير بلا رد مع كونه على غير صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو
ذلك فلا يصدق عليه قصد الآحاد بحروف مفردة وفيه ان المفرد ان اريد به المفرد
الواحد فصادق وان اريد كونه مفرداله اصطلاحا فهو موقوف على كونه جمعا
فيلزم الدور وهذا قول سيبويه وقال الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها
احاد من تراكيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس اوجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل
وغنم فليس بجمع بالاتفاق وانما مثل بمثالين لان الاول اسم جنس والثانى
اسم جمع كالجماعة والطايفة والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين
وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام
كون الكلم اسم جمع ايضا (ونحو فلك جمع) لتحقق التغير تقديرا (وهو)
اى الجمع نوعان (صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر) اى المذكر
المجموع صحيحا او الجمع المذكر الصحيح وهو مبتدأ والجملة مستأنفة للبيان
(ما لحق اخره واو مضموم ماقبلها) اى تلك الواو لوفق الواو (او ياء مكسورة
ماقبلها) لوفق الياء (والنون) اى ما لحق اخره احدهما ونون (مفتوحة)
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة (ليدل) لحوق الواو والياء وهو متعلق
بلحق والحق تقديم ليدل على قوله نون لانه لا اثر له فى هذه الدلالة بل هى عوض
عن الحركة والتنوين الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى
لحق ذلك ليدل على ان معه اكثر ويتحقق انه عوض عن الحركة والتنوين
فيستقيم على اللف والنشر (على ان معه) اى مع ذلك الاسم (اكثر منه) اى من ذلك
الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة
فى الوحدة قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض نحو
فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار وقول الشاعر اللوم اكرم من وبر ووالده
واللوم اكرم من وبر وما ولدا وانما لم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية
او اراد تعريف الماهية بقطع النظر عن الصحة وعدمها فلم يحتج الى القيد لاخراج
الممتنع (فان كان) الفاء لتفسير الاقسام المستفادة من عموم قوله ما لحق اخره
لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم
اختصاصه بحكم وسلامته عن التغييرات (اخره) اى اخر الاسم (ياء قبلها





كسرة) فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صفة ياء (حذفت) الياء
لالتقاء الساكنين بعد الاسكان للاستثقال (مثل قاضون فى جمع قاض اصله
قاضيون (وان كان) الاسم اسما (مقصورا) اى اخره الف مقصورة (حذفت
الالف) المقصورة لالتقاء الساكنين (وبقى) بعد الحذف (ماقبلها) اى الالف
حال كونه (مفتوحا) لتدل الفتحة على الالف نظيره (مثل مصطفون) مضاف
اليه والرفع على الحكاية (وشرطه) اى شرط ماجمع بالواو والياء والنون
اوبيان شرط هذا الكلام او شرط هذا النوع من الجموع (ان كان) الاسم الذى
اريد جمعه او المذكر وعلى هذا مدار افادة قوله فهو مذكر قوله علم يعقل (اسما)
غير صفة (فمذكر) قال الشارح هذه عبارة ركيكة لان قوله شرطه مبتدأ
وقوله فمذكر خبره بمعنى حصول مذكر والفاء زايدة والشرط معترض وفيه
ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون فى الشعر ولم يوجد
فى غيره فى السعة وزيادة الفاء فى الخبر ضعيفة قلت يمكن تصحيحها بوجوه الاول
ان شرطه مبتدأ محذوف الخبر اى شرطه على التفصيل بقرينة مابعده من الجملتين
او شرطه مايذكر كما قيل فى قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا ان التقدير الزانية
والزانى حكمهما مايذكر وفاجلدوا ابتداء بيان وقوله ان كان الخ اى جملة مستأنفة
والثانى ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء فى جواب اما ويمنع اختصاص
اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر والثالث ان يقال الشرطية خبر قوله
شرط بجعل الضمير المقدر بعد الفاء عايدا الى الشرط وعلى هذا يلزم حذف
العايد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جايز كما صرح به الشارح فى بحث
المبتدأ ولنا ان نقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطا اى
شرطه ان كان اسماء فذلك الشرط مذكور اونقول انها خبر بتأويل مضمون
هذا الكلام (علم يعقل) ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة يراد بقوله
علم مسمى علم ويكون حمل المذكر على الاسم من باب التسامح ولا تسامح فى يعقل
وان اريد به اللفظ المذكر فلا تسامح فى الحمل ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون
قوله يعقل من التسامح ويكون قوله وان لا يكون بتاء تأنيث مثل علامة ضايعا
لخروجه باشتراط التذكير اللفظى وانما اشترط هذا لانه اشرف الجموع بسلامة
الواحد فيه فاختص باشرف الاشياء وهو المذكر العاقل (وان كان) الاسم
الذى اريد جمعه او المذكر المجموع بذلك والمدار فى الخبر القيد ح (صفة) غير
علم (فمذكر) اى فحصول مذكر او فذلك المذكر مذكرا او فهو مذكر وعلى

هذين قوله وان لايكون افعل فعلاء محمول على حذف مضاف اى ذو عدم كونه كذا او ذوان لايكون كذا وعلى الاول لاحاجة الى التقدير واعلم انه ان اريد الذات المتصفة بالذكورة فهو بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكر يعقل وان اريد به اللفظ المذكر كان قوله ولا بتاء التأنيث ضايعا (يعقل) لو قال بعلم لكان اولى حيث لايخرج عنه صفات الله ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمع بالتأويل منا البلغين (وان لايكون افعل فعلاء) الاضافة بادنى ملابسة اى افعل الذى مؤنثه فعلاء (مثل احمر) فانه لايقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل واما اجمعون مع جمعاء فمجيئه بالواو والنون على خلاف القياس الا ان يقال انه فى الاصل اسم التفضيل لعدم كونه من الوان والعيوب وح يكون تأنيثه على جمعاء على خلاف القياس (ولا فعلان فعلى مثل سكران سكرى) فانه لايقال سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون (ولا مستويا فيه) اى فى ذلك الوصف (مع المؤنث) قال الشارح العلامة هذه عبارة اسخف من الاولى لان ضمير ان لايكون عايدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لايكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا الى هذا عبارته قلت ضمير ان لايكون عايدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجداسخافه اى شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل وذو عدم كون المذكر فيه افعل فعلاء عدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المؤنث وان عاد ضمير شرطه وضمير فهو مذكر وضمير ان لايكون الى المذكر دون الاسم اعتبار الصدر البحث وهو قول المذكر ما لحق اخره لم يحتج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان لايكون افعل فعلاء فلا سخافة فى هذه العبارة كما ظن الشارح اصلا (نحو جريح وصبور) فان المذكر فيهما مستو مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون لانه لو جمع بالواو والنون يجمع مؤنثه بالالف والتاء وح يرتفع الاستواء المعهود فيه (ولا بتاء التأنيث) كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو تركت التاء لفات الغرض ولزم اللبس وهو عطف على افعل فعلاء او عطف على مستويا اى وان لايكون ذلك المذكر كائنا بتاء التأنيث (مثل) رجل (علامة ويحذف نونه) اى نون الجمع (بالاضافة) لكونها عوضا عن التنوين المنافى لها





ونحو بلغت منا البلغين اى الدواهى ورأيتهم لى ساجدين مؤول بصدور فعل العقلاء واصابة المحال والنكاية فى الدواهى وفعل السجود فى الكواكب (وقد شذ نحو ارضين) بفتح الراء كارضات وتمرات ويجوز اسكان الراء ايضا (وسنين) لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وارتكاب شذوذه فى نحو سنين لجبر النقصان الواقع فى واحده وهو حذف العجز وهذا الجبر ليس بقياسى وان كان كثيرا ذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب (والمؤنث) المجموع صحيحا وجمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف (ما لحق اخره الف وتاء وشرطه) واعرابه كاعراب سابقه (ان كان) الاسم المؤنث الذى جمع بالالف والتاء (صفة وله) اى لذلك المؤنث (مذكر) الجملة حال (فان يكون) خبر مبتدأ محذوف وهو اسم الاشارة ويكون الجملة جزاء والفاء جزائية والشرطية خبر بقوله شرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر فذلك الشرط كون مذكر كذا (مذكره) اى مذكر ذلك المؤنث او ذلك الاسم (جمع بالواو والنون) ليكون الفرع موافقا للاصل فى سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الاصل والجملة خبر يكون (فان لم يكن له) اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم (مذكر فان لايكون) اى فالشرط عدم كون ذلك الاسم (مجردا) عن التاء اذ لو جمع المجرد لزم اللبس بذى التاء (كحائض) حيث يقال فى حائضة حائضات فلو قال فى حايض كذلك لزم اللبس ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بهذا الجمع (والا) اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما (جمع) زمانا او جمعا (مطلقا) اى غير مقيد بشرط نحو هندات ووعدات وتمرات وكسرات وعرفات (جمع التكسير ما) اى مجموع (تغير) فيه حقيقة او تقديرا كما فى فلك وهجان فى ان الجمع ولا يعتبر التغيير بعد الجمع نحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وتمرات وكسرات وعرفات فانها جموع سلامة مع وقوع التغييرات لعدم التغيير فى الاصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقى (بناء واحده) المحقق (كرجال) فى جمع رجل (وافراس) فى جمع فرس او المفروض كنساء ونسوة فى جمع امرأة (وجمع القلة) وهو الذى يقع على الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان (افعل) غير منصرف للعلمية والوزن (وافعال وافعلة وفعلة) وزاد الفراء فعلة كاكلة وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء والصحيح اى جمع القلة هذه الاربعة من جموع التكسير وكلا نوعى جمع السلامة (وما عدا ذلك) المذكور من الاوزان الاربعة وجمع

التصحيح ( جمع كثرة ) اى واقع مافوق العشرة واذا لم يجئ للفظ الابناء القلة كارجل جمع رجل او بناء الكثرة كرجال فى جمع رجل فهو مشترك بينهما وقد يستعار احدهما للآخر عند وجودها كثلاثة قروء مع وجود اقرأ ( المصدر ) شرع فى تقسيم اخر الاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل او غير متصل به واخر عن جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التعليق ايضا من لطايف هذا الكتاب وقدم المصدر لكونه مظنة الاصالة لمكان الاختلاف فان البصريين على انه اصل فى الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها ( اسم الحدث ) ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر فى الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى ( الجارى ) صفة الحدث ( على الفعل ) اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم تستعمل لمعان جريان الشئ على مايقوم هو به مبتدأ او موصوفا وذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اى موازنة اياه فى حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اى تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة يشتمل على اسم الحدث على المذهبين وكل من المعانى اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام فى الحد لان المذكور جريان اسم الحدث على الفعل وهو مشهور بالمعنى الذى ذكرناه لامطلق الجريان حتى يلزم الابهام فالمراد بالحدث الجارى على الفعل ماله فعل مشتق منه وذكر هو بعد ذلك الفعل بيانا له نحو ضربت ضربا وقتلت قتلا وبغير الجارى على الفعل ماليس له فعل مشتق مذكور ولا غير مذكور يجرى هو عليه بيانا له نحو انواعا فى قولك ضربته انواعا من الضرب الانواع ليس لها فعل جرى عليه لانه اسم موضوع فقيد بالجارى ليخرج عنه غير الجارى اذ لامدخل له فيما نحن فيه واسماء المصادر لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث ويخرج ايضا المصادر التى لافعل لها الا ان يراد بالجارى على الفعل حقيقة او فرضا وح يشكل الفرق بينهما او بين اسماء المصادر ( وهو ) اى المصدر ( من الثلاثى ) المجرد اى ماهو على ثلاثة احرف لا الثلاثى الاصطلاحى والا لدخل نحو اكرم وكرم ومصدرهما قياسى لا سماعى وهو حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثى وفى جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل مظهر ولا مضمر ومن بيانية اى كائنة من جنس البناء الثلاثى وابتدائية اى مأخوذ من البناء الثلاثى وهذا الوجه انما يأتى على مذهب الكوفة ( سماع ) او سماعى او مسموع ( و ) هو





( من غيره ) اى الثلاثى ( قياس ) اى قياسى او ذو قياس او مقيس اى من شانه ان يثبت من غير سماع بالقياس على ماسمع فقوله قياس خبر المبتدأ المحذوف بقرينة السياق والكلام من عطف الجملة على الجملة لا من عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين لعدم تقدم المجرور لكونه من الثلاثى المنصوب المحل على ماعرفت اللهم الا ان يثبت الجواز فى صورة تقديم المجرور مع الجار ويقال بجواز فى الدار زيد وفى الحجرة عمرو لكنه لم يثبت او لم يحمل الكلام على قول من جوز ذلك مطلقا ( ويعمل ) المصدر ( عمل ) مفعول مطلق للنوع ( فعله ) لمناسبته بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما ( ماضيا ) نحو اذكر ضربى امس زيدا وهو حال من فاعل يعمل ( وغيره ) اى غير الماضى نحو ضربى زيدا الان او غدا شديدا اذا ظرف يعمل لم يكن المصدر ( مفعولا مطلقا ) حيث لا يعمل حينئذ اذ لا يتعلق المعمول به مع وجدان ماهو اقوى منه وهو الفعل واما اذا اسد مسد الفعل فيصح ان يعمل للنيابة دون المصدرية كما سيجئ وانما لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق لا باعتبار الشبه ولا افتراق فى الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان ( ولا يتقدم معموله ) اى المصدر ( عليه ) لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدمها ولضعف عمله ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهة الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل ( ولا يضمر فيه ) معفول مالم يسم فاعله اى لايقع اضمار المستتر فيه بخلاف البارز نحو ضربى زيد لضعف عمله ولئلا يلزم تثنية المصدر وجمعه عند تثنية الضمير وجمعه دفعا للبس فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين فى لفظ واحد ويلزم الالتباس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما صدقا عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للاخر فلا يلزم ذلك كذا ذكره المص ولقائل ان يقول يجوز ان يضمر فيه الفاعل ولا يثنى ولا يجمع كالظرف واسم الفعل والجواب ان الاضمار فى الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر لا يقوم مقام غيره ( ولا يلزم ذكر الفاعل ) لضعف عمله ولان التزامه يؤدى الى الاضمار فيه اذا كان غائبا والا لم يكن لازما وبهذا كانت اضافته معنوية ( ويجوز اضافته ) اى المصدر ( الى الفاعل ) وهو الاولى ويدل عليه قوله ( وقد يضاف ) المصدر ( الى المفعول ) اذا قامت القرينة سواء كان مفعولا به او ظرفا او علة نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واذا اضيف

الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو اعجبنى ضرب اليوم زيد عمروا ويكون منصوب المحل ان اول بفعل معروف مع ان او مرفوعة ان اول بفعل مجهول مع ان ( واعماله ) اى المصدر من اضافة المصدر الى المفعول حال كونه مقرونا ( باللام قليل ) حيث لا يصح تأويله بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمل لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض قيل لم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم واما نحو * ضعيف النكاية اعداءه يخاف الفرار يراخى الاجل * فالمبرد منعه وجعله بتقدير مصدر منكر عاملا فيه ( فان ) الفاء نتيجة للتقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا والجمل المتوسطة معترضات لبيان بعض احكام عمل المصدر عند ذكر عمله ( كان ) المصدر مفعولا ( مطلقا فالعمل ) الفاء جزائية واجبة والجملة اسمية ( للفعل ) اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجد ان القوى ( وان كان ) المفعول المطلق ( بدلا منه ) اى من الفعل وسادا مسده بعد حذفه لا كائنا بمعناه لا سم الفعل لتعين عمله دون الفعل نحو حمدا لله وشكرا لله وسقيا لزيد وخيبة ( فوجهان ) اى فيجوز وجهان او ففيه وجهان والفاء جائزة على الوجه الاول وواجبة على الثانى كما ستعرف والوجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة لا للمصدرية وانما يجوزان اذ المصدر قوى من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية والفعل قوى من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف فى المصدر حتى يمنع عمله ( اسم الفاعل ما اشتق من فعل ) يشير الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاقه من المصدر بالواسطة ( لمن قام ) الفعل ( به ) احتراز عن اسم المفعول ويخرج منه اسما الفاعلين من الاضافيات الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا وانما لم يقل لمن له فعل لئلا يخرج نحو منكر ومنكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن اذا صيغ لبيان الحدوث وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث ودخل فيه نحو الناهق والصاهل والعاوى وغير ذلك من صفات غير العقلا على التغليب والا فمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة ( بمعنى ) اى حال كونه بمعنى ( الحدوث ) احتراز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل الذى بمعنى الثبوت نحو حسن واحسن واما نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت فغير وارد لدلالته على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما نحو حايض





وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث ليس باسم فاعل او يقال معنى الثبوت عارض ونحو جنب ثبوت الجنابة لا بمعنى حدوثها فلا يرد كما لا يرد صفات الله تعالى لان الاستمرار والدوام فيها ليس بصيغ بل باعتبار الموصوف واعلم انه يعتبر قيد الحيثية والا لا يخرج من هذا الحد نحو اضرب واقتل مما صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث ( وصيغته ) اى صيغة اسم الفاعل الكثيرة المشهورة والا نحو فعال وفعول نحو صبار وصبور ونحو ذلك ايضا من صيغ اسما الفاعلين من الثلاثى المجرد ( من الثلاثى ) الاضافة من باب جرد قطيفة والجار والمجرور حال من ضمير فاعل الظرف المستقر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الاحال على العامل المعنوى الا اذا كان ظرفا او صفة الصيغة اى صيغة الكائنة من كذا وفيه حيث يلزم ح فى قوله ومن غيره العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه ثبوت الجواز فى صورة تقديم المجرور على الجار او حمل الكلام على من جوز ذلك مطلقا والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فالواو عاطف وعلى صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل ومن غيره ظرف وقع حالا من ضميره قدم على العامل لكونه ظرفا ( على فاعل ) اى واقعة على زنة فاعل وبيان الصيغة من وظايف التصريف ووقع فى النحو استطرادا وضمنا ( و ) صيغته ( من غيره ) اى غير مجرد الثلاثى ثلاثيا مزيدا فيه اورباعيا مجردا او مزيدا فيه ( على صيغة المضارع بميم ) اى مع ميم ( مضمومة ) فى موضع حرف المضارعة منه وان كان حرف المضارعة غير مضمومة كما فى مستخرج وامامتى ومنتى ففرعان ( وكسر ماقبل الآخر ) وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما فى تفاعل وتفعل وسعلل واما نحو احص فهو محص واشهب فهو مشهب بالفتح فقليل او مستعار من اسم المفعول كسبل مفعم لكنه اشهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل ( نحو مدخل مستغفر ) ومثل بمثالين لان احدهما ما كان على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارع وثانيها ما يخالفها بحركة الميم ايضا وينبغى ان يمثل بثالث وهو يخالفها فى حركة ماقبل الآخر ايضا نحو متفاعل ( ويعمل ) اسم الفاعل ( عمل فعله بشرط ) اى باشتراط او بمشروطية او بشرطية او بوجود الشرط ( معنى ) احد الزمانين ( الحال والاستقبال ) فالجار اما حال او خبر مبتدأ محذوف ملتبسا او هو ملتبس بكذا والجملة حال او معترضة واضافة المصدر الى المفعول بمعنى اللام او بيانية

واما اضافة المعنى الى الحال فبيانية او بادنى ملابسة اى معنى يحصل عند اقتران الحال قيل هذا الشرط للعمل فى المنصوب دون المرفوع وفيه وانما اشترط احدهما لان عمله شبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان خلافا للكسائى ( و ) بشرط ( الاعتماد ) اى اعتماد اسم الفاعل ( على صاحبه ) اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذو الحال ( او الهمزة او ما ) ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او متصفا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفى خلافا للاخفش و الكوفيين وكأنهم اعتبروا نفس الشبه ( فان ) الفا للتفسير او للتعقيب فى الاخبار ( كان ) اسم الفاعل ( للماضى ) اى للزمان الماضى او الاستمرار المتضمن للماضى ( وجبت الاضافة معنى ) حال اى ذات معنى او معنوية او ظرف اى وجبت الاضافة فى المعنى او تميز اى وجبت معنى الاضافة او من حيث المعنى ( خلافا ) اى يخالف هذا القول خلافا ( للكسائى ) او وجوبا مخالفا فالكسائى مخالف او مخالف ولكل وجه فانه يعمل اسم الفاعل ماضيا ولا يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية وانه لا يعتبر عروض المعنى ويقيس على ذى اللام مطلق وتمسك بجواز زيد معطى بكرا امس درهما بالاتفاق ولا تمسك له به لانه بتقدير فعل اى اعطاه درهما كما ذكر فى المتن ونحو اناظان زيد امس ذاهبا اما ان يمنع جوازه لامتناع تقدير فعل للزوم الاقتصار او بجعله من خصايص افعال القلوب ( وان كان ) تامة اى وجد او ناقصة والخبر محذوف اى كان له اى لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ( معمول آخر ) غير ما اضيف اليه معنى اى صالح لعمله فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضى ففيه تجوّز وهذا يقتضى ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل وليس كذلك والجواب ان لا نسلم ذلك حيث لم يقل معمول لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم يحمل على المعمول على تقدير من التقادير لا على كل تقدير ولا على هذا التقدير ولا شك ان درهما فى زيد معطى عمرو امس درهما والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او يحمل على المعمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك فى كونهما معمولين للفعل لو كان ( فبفعل ) اى فهو ملتبس بتقدير فعل ( مقدر ) وفى الاطلاق نظر حيث لا يترتب عليه الجزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول تابع للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر





( نحو زيد معطى عمرو امس درهما ) اى اعطاه درهما ولا يلزم ذلك فى اسم الفاعل من افعال القلوب للزوم الاقتصار اللهم ان يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك من خصايصها ( فان ) الفا للتعقيب فى الاخبار ( دخلت اللام ) الموصولة ( استوى الجميع ) اى جميع الازمنة او جميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال او الماضى لصيرورته لكونه صلة بمعنى الفعل وان كان بصورة الاسم والفعل يستوى فى عمله الازمنة كلها فكذا هذا فيجوز الضارب امس غلامه زيدا قائم كما يجوز عند لحوق غدا او الان ( وما وضع منه ) اى من اسم الفاعل بيان ما وقوله ( للمبالغة ) فى الفعل مفعول به لو وضع بواسطة ( كضراب ) اى كثير الضرب وهو بدل من المبتدأ اى مثل ضراب او صفة مصدر محذوف اى وضعا مثل وضع ضراب او خبر مبتدأ محذوف اى هو كضراب والجملة معترضة لايراد المثال ( وضروب ومضراب ) وهما ايضا بمعنى كثير الضرب ( وعليم ) كثير العلم ( وحذر ) كثير الخوف ( مثله ) اى مثل ما ذكر مما لم يوضع للمبالغة فى العمل واشتراط الزمان والاعتماد ( والمثنى والمجموع ) اى مثنى اسم الفاعل ومجموعه ( مثله ) اى مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد فى العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله مع انه لو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لانه اراد ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعى الموحد ( ويجوز حذف النون ) اى حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل ( مع العمل والتعريف ) باللام اى مع كون اسم الفاعل عاملا وعدم الاضافة نحو المقيمى الصلاة ( تخفيفا ) مفعول له للحذف ( اسم المفعول ما اشتق من فعل ) خرج المصدر عن قول البصريين واما على قول الكوفيين فمن قوله ( لمن ) دخل غير العقلا على سبيل التغليب ( وقع ) الفعل ( عليه ) من حيث انه وقع الفعل عليه بخلاف نحو اشهر اعرف من اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول وخرج ايضا اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل ( وصيغته ) اى اسم المفعول قد عرفت ان بيان الصيغة ليس من وظايف علم النحو وانما هو وظائف علم الصرف ( من الثلاثى على ) زنة ( مفعول ) غالبا ( كمضروب ومن غيره على صيغة ) اسم ( الفاعل ) وقد عرفت بيان اعرابه بما لا مزيد عليه فى اسم الفاعل فلا نفيده وقد شذ نحو اضعفته فهو مضعوف بمعنى مضاعف ( بفتح ما قبل الاخر ) لخفة الفتحة وكثرة المفعول ( كمستخرج وامره ) اى شان اسم المفعول ( فى العمل ) تجويز فى كون عاملا عمل فعله ( والاشتراط ) اى اشتراط احد الزمانين الا اذا كان ذا لام والاعتماد

على صاحبه او الهمزة او ماعمله فى المنصوب وليس فى كلام المتقدمين مايدل على اشتراط الحال والاستقبال واسم المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك منه كما فى اسم الفاعل وكذا امره فى وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضى نحو زيد معطى درهم امس (كامر) اسم (الفاعل) وشانه حيث عمل عمل فعله وهو الفعل المبنى للمفعول لمشابهته له مع احتياجه الى ما احتاج اليه اسم الفاعل فيشاركه فى مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرايط فيعمل بتلك الشرائط مثله (مثل زيد معطى) الآن او غدا (غلامه) مفعول مالم يسم فاعله (درهما) مفعول ثانى لمعطى فانه عمل عمل فعله وهو اعطى المبنى للمفعول لمشابهته له (الصفة المشبهة) باسم الفاعل وشبهت فى انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل فى بعض الاستعمالات كما ستعرف (ما اشتق من فعل لازم) احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين (لمن قام) ذلك الفعل به عائد الى من (على معنى الثبوت) اى على الدلالة على صيغة ثابتة لا حادثة احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة ويدخل فى هذا الحد نحو احسن واشرف مما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية واما نحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والبارى فقدم الجواب عن ايراد ذلك فى حد اسم الفاعل (وصيغتها) اى الصفة المشبهة (مخالفة لصيغة اسم الفاعل) اى ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل او من حيث ان صيغتهما سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية (على حسب السماع) اى كائنة على قدر السماع من الواضع ووقفه وهو خبر بعد خبر يتضمن وجه الخبر على وجه او حكما على حدة على وجه (كحسن و وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها) اى وان لم يوازن صيغتهما الفعل ولا كانت للحال او الاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه للفعل (مطلقا) عن الزمان اى غير مشروط بزمان لان اشتراط الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث واما الاعتماد فشرط كما فى اسم الفاعل (وتقسيم مسايلها) اى الصفة المشبهة وهذا احد التقاسيم ولها باعتبار امر آخر تقاسيم اخر ويرتقى مسايلها الى الوف وتنقسم الى حسنة التأليف وقبيحة وممتنعة وهى صعب تعدادها وقد ذكرت فى رسالة لى على التفصيل فان رغبت فعليك بها (ان يكون الصفة) اسماء اسم الصفة كائنة ومقرونة او معرفة او ملتبسة (باللام او مجردة) عن اللام





(و) يكون (معمولها) اى الصفة المشبهة (مضافا او) مانبيا او مقرونا معرفا (باللام او مجردا عنهما) اى عن اللام والاضافة (فهذه) الاقسام (ستة) بضرب الاثنين فى الثلاثة (والمعمول) اى معمول الصفة المشبهة (فى كل واحد منها) اى من الاقسام المذكورة (مرفوع ومنصوب ومجرور صارت) جملة مستأنفة كان يسال كم صارت فقال صارت (ثمانية عشر قسما) بضرب الثلاثة من اقسام المعمول فى الستة من الاقسام الى صلة بضرب صفتى الصفة فى صفات المعمول الثلاثة (فالرفع) اى رفع المعمول مبنى (على الفاعلية) اى كون المعمول فاعلا (والنصب) مبنى (على التشبيه) اى تشبيه معمول الصفة (بالمفعول) مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام فى الجار والمجرور صحيح كما فى قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء (فى المعرفة) فانه جعل نحو الوجه فى الحسن الوجه مشبها بالرجل فى الضارب الرجل (وعلى التميز فى النكرة) نحو الحسن وجها (والجر) مبنى (على الاضافة) اى كونه مضافا اليه اعلم ان نحو الضارب الرجل والحسن الوجه معارضان مالكل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النصب والجر بالاضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه اصله الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول التخفيف بخلاف الضمير من الفاعل وينصب لشبهه بالضارب الرجل فى كون الصفة ومعمولها معرفين باللام (وتفصيلها) اى مسائل الصفة المشبهة وهو مبتدأ محذوف الخبر اى تفصيلها فيما يذكر بعد فقوله (حسن وجهه) وهو نظير ما كان الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مبتدأ وقوله (ثلاثة) بمعنى ذو ثلاثة اوجه من الرفع والنصب والجر فى المعمول خبره والجملة مبنية للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر قوله تفصيلها وقوله ثلاثة خبر مبتدأ محذوف اى هذه ثلاثة وفيه ان التفصيل لا يتم به ولم يعطف عليه غيره حتى يتم به (وكذلك) اى كحسن وجهه (حسن الوجه) وكذا الباقى فى كون كل ذا ثلاثة اوجه وهذا نظير ما كانت الصفة مجردة عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه الثلاثة فان قيل اى حرف يقدر فى اضافة الحسن الوجه ويصلح لدخوله فى الفاعل قيل تقدير الحرف فى المعنوية واما الجر فى اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله فى تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر او على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول اللفظية على القول بالتقدير الحكم على

القول بالتقدير الحكم على ماذكرنا من الجمل او يقال ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد فى تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو السارق الليل ملحق بنحو ضرب اليوم فى تقدير فى ولا ضمير فى تقدير الحرف فى نحو الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا بالاضافة والقول باضمار الفاعل او يقال حرف الاضافة فى الاضافة اللفظية غير منحصرة فى الثلاث المذكورة فيقدر بحسب اقتضاء تعدى اسم الفاعل والمفعول وعند عدم اقتضاءه كما فى الحسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر ويكون فيما وراء الضرورة فى حكم العدم اذ الاضافة الصورية يستدعى صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية ( وحسن وجه ) الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة فهذه ثلاثة ( الحسن وجهه ) الصفة ذات اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذه ثلاثة وهو معطوف بحذف العاطف ولعله تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير السنن ليشير الى انه شرع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة وهذه الصفة ذات اللام ( الحسن الوجه ) الصفة ذات اللام والمعمول ايضا ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلاثة ( الحسن وجه ) الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلاثة ( اثنان ) كائنان ( منها ممتنعان ) يكون المعمول مضافا او مجرورا والصفة ذات لام وامتناعهما ظاهر لعدم التخفيف مع ان الثانى متضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا ( الحسن وجهه ) خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه ( الحسن وجه ) بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد ( واختلف فى حسن وجهه والبواقى ماكان فيه ) منها ( ضمير واحد ) وهو الحسن الوجه ( احسن ) لحصول المقصود مع قلة الاعتبار وخير الكلام ماقل ودل وهو الحسن وجهه والحسن الوجه اوالوجه الحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه اوالوجه وحسن وجها وحسن وجه فان قيل يلزم فى الحسن الوجه تعداد الفاعل لانه من قبيل الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا قبل الفاعل بعد الاضافة خرج عن كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه انه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه بعد الاضافة وفيه ان الحمل على المحمل باعتبار المعنى وهو بهذا الاعتبار





فاعل ( وماكان فيه ) منها ( ضميران ) وهو زيد حسن وجهه والحسن وجهه وحسن وجهه ( حسن ) لحصول المقصود ( ومالا ضمير فيه ) نحو الحسن وجه وحسن وجه وحسن الوجه والحسن الوجه ( قبيح ) لعدم الربط بالموصوف لفظا ( ومتى رفعت بها ) اى بالصفة المشبهة ( فلا ضمير فيها ) والا يلزم تعدد الفاعل ( فهى ) الفاء للتعليل اى لانه كائنة ( كالفعل ) اى مثل الفعل فكان حرف جر او اسم بمعنى المثل ( والا ) اى وان لم يرفع بها بل يجر مابعدها بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة والتميز فى النكرة ( ففيها ) اى فى الصفة ( ضمير الموصوف ) لان الفاعل لما جر بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة خرج عن حيثية كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها ( فتؤنث ) الصفة نحو هند حسنة وجه او حسنة وجها ( وتثنى ) نحو الزيدان حسنا وجه او حسنان وجها ( وتجمع ) نحو الزيدون حسنوا وجه او حسنون وجها اى تتصرف فيها على حسب الموصوف للمطابقة بناء على تحمل ضميره ( واسما ) اصله اسمان ( الفاعل والمفعول ) اى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان ( غير المتعدين ) اى المتجاوزين عن الفاعل والمفعول مالم يسم فاعله احترازعن نحو ضارب زيدا ومعطى زيد درهما فانهما متعديان لا يجرى فيهما مع تعديا اليه من المعمول ماذكر من الاقسام بل يجرى فيهما امانصب المعمول على المفعولية او جره على الاضافة ( مثل الصفة ) المشبهة ( فيما ذكر ) من التقسيم الى الصورة نحو القائم الغلام رفعا وجرا ونصبا وكذا القائم غلامه والقائم غلام وكذا الصور التسع لتجرد المقام عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلاث وكذا ترك اللام عن المضروب وكذا الحكم فى المنسوب نحو التميمى الاب الى اخر الصور ( اسم التفضيل ) اى اسم يدل على تفضيل شئ بشئ ( ما اشتق ) خرج الجوامد ( من فعل لموصوف ) اى لما وصف بزيادة على غيره من الفعل اولامر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين جميعا نحو اضرب واشهر ( بزيادة ) فى ذلك الفعل صلة موصوف او بمعنى مع وح صلته محذوفة ( على غيره ) اى غير ذلك الموصوف وهو مفعول به للزيادة بعلى ولا يرد صيغ المبالغة كضراب وضروب ونحوهما وان دلت على الزيادة حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير ولا يرد ايضا نحو زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة فيما ما اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة فى الزيادة او الكمال مثلا بل فى امر اخر

(وهو) صيغة (افعل) ونحو خير وشر اصلهما اخير و اشر (وشرطه ان يبنى من ثلاثى) احتراز عن الرباعى نحو بعثر (مجرد) احتراز عن مزيد الثلاثى نحو اكرم واقتدر ونحوهما (ليمكن) بناء افعل لانه لو نقص لاختل ولو لم يحذف الزائد على بناء افعل وهو علة يبنى وفيه او خبر مبتدأ محذوف اى وهذا الاشتراط ليمكن والجملة معترضة (ليس) صفة اخرى للثلاثى (بلون) احتراز عن نحو احمر واسمر (ولاعيب) احتراز عن نحو اعمى واعور ورد نحو اجهل وابله ولو اريد العيوب لظاهره لصح احمق معنى التفضيل وقد حكموا بشذوذه فى نحو احمق من هبنقة اللهم الا ان يراد بالحماقة مايبدو فى الظاهر من اثر البلادة كما حكم عن هبنقة من تعليق خرزات وخيوط على عنقه وصدر مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجيء اسم التفضيل الاشاذا فيه (لان) اى وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة (منهما) اى من الالوان و العيوب (افعل) الكائنة (لغيره) اى غير التفضيل فلو جاء هو لزم اللبس (مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره) اى تفضيل غير الثلاثى المجرد مما ليس بلون ولاعيب من الثلاثى المزيد فيه او الرباعى مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب (توصل) ابانة للمقصود على وجه يمكن (اليه) اى الى غير الثلاثى او الى ذلك المقصود او الى تفضيل غيره بمثل (هو اشد منه) اى باتيان اسم تفضيل مما يصح بناؤه منه وايقاع مصدر ماامتنع بناؤه منه تميزا (استخراجا) او دخرجة او تدحرجا وهذا مثال غير الثلاثى (و) اشد منه (بياضا) مثال اللون (وعمى) مثال العيب (وقياسه للفاعل) اى مجيء اسم التفضيل للفاعل بقرينة وقد جاء للمفعول وعلى هذا قياسه مبتدأ ومجيه خبره و الفاعل متعلق المحذوف او هذه العبارة من باب ضربى زيدا قائما اى قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل فقياسه مبتدأ محذوف الخبر وقوله للفاعل على حال و المراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به مايقابل الصفة المشبهه بل ما يقابل المفعول فيتناول نحو اضرب واحسن والافصح على حذف المعطوف اى قياسه لتفضيل الفاعل و الصفة المشبهة نحو احسن واكرم وانما كان قياسه للفاعل لانه يدل على الزيادة فى المصدر المشتق منه واصل المصدر كونه معروفا فيصدق عند الاطلاق اليه وفيه (وقد) للتقليل (جاء) اسم التفضيل (للمفعول) سماعا (نحو اعذر) اى اكثر معذورية (والوم) اى اكثر ملومية (واشهر) اى اكثر





مشهورية (واشغل) اى اكثر مشغولية (ويستعمل به) اسم التفضيل فى كلام العرب واقعا (على احد ثلاثة اوجه) فقط لفظا او تقديرا نحو الله اكبر فلا يخلو عن احدها ليدل على المقصود فلا يجتمع اثنان منها الا نادرا لحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضايعا الا ان يخرج عن هذا الاستعمال بالعدل كما فى اخر واخرون واما الدنيا تأنيث ادنى و الحبلى فجواز تجردهما عن احد الثلاثة المذكورة لصيرورتهما اسمين وانمحاء معنى التفضيل عنهما او نحو الحسنى و السوى مصدران لاتأنيث احسن واسوء فلا يرد جواز تجردهما (مضافا) بدل من قوله على احد ثلاثة اوجه (او) كائنة (من) او مانعة الخلو دون الجمع (او معرفا باللام) العهدية ليس الا وانما كان احد هذه الثلاثة لابد بالاستلزام معناه المفضل عليه وذا فى من و الاضافة ظاهر ومع اللام معهود منوى لاشارة اللام العهدية الى افعل المذكور المفضل عليه فيكون معنى قولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل من زيد (فلا يجوز زيد الافضل من عمرو) لاستعماله مع اثنين منهما واما قوله* لست بالاكثر منهم حصا وانما العزة للكاثر* فمن فيه ليست بتفضيلية متعلقة بمحذوف اى لست بالاكثر با كثر منهم والمحذوف بدل فلا يرد (ولازيد افضل) باستعماله بدون واحد منها (الا) اى يستعمل مع احد ثلاثة اشياء فى جميع الاوقات الاوقت (ان يعلم) المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر من كل كبير او يخرج عن معنى التفضيل فيستغنى نحو اخر (فاذا اضيف) اسم التفضيل (فله معنيان احدهما) اى احد المعنيين (وهو الاكثر) الجملة معترضة (ان يقصد) لو اريد بالمعنى العناية فحمل القصد عليه صحيح ولو اريد المعنى فى الحمل اشكال الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان يقصد به كذا او يكون المعنى احدهما قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا (به) اى باسم التفضيل (الزيادة) اى زيادة موصوف اسم التفضيل (على من) كلمة من للعقلا وغير العقلا داخلون تبعا فلا يخرج نحوه اعدى الخيول واحسم الغيول و نحو ذلك (اضيف) اسم التفضيل (اليه فيشترط ان يكون) موصوفة وهذا بتأويل المصدر مفعول مالم يسم فاعله (منهم) اى بعضا من الذين تناولوا موصوفة واقعا او افراد وان لم يتناولوه فى الارادة وقت الاضافة والتركيب فلا يرد ماوورده فى الشرح من انه تفضيل الشئ على نفسه (مثل زيد افضل الناس) فزيد بعض من الناس (فلا يجوز) تركيب

(يوسف احسن اخوته) بهذا المعنى بخلاف المعنى الثانى اذ ليس يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه (لخروجه) اى يوسف وهذا علة عدم الجواز (عنهم) اى عن الاخوة (باضافتهم اليه) اى اضافة الاخوة الى يوسف ولو قيل يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب لكان من ذلك لان يوصف بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوته (والثانى ان يقصد) اى المعنى الثانى حاصل بان يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده او قصد الثانى قصدا كذا والثانى ذو قصدا كذا ولو لم يحمل على ذلك لزم حمل القصد على المقصود (زيادة) اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق منه (مطلقة) اى غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه وح لا يشترط ان يكون من جملة المضاف اليه بل يجوز كلا الامرين نحو محمد عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل على قريش وان كان النبى واحدا منهم ويوسف احسن اخوته اى احسن الناس وانما اضيف الى اخوته لملابسة اياهم وفلان اعلم بغداد اى اعلم ما سواه وله اختصاص ببغداد لكونها منشأه او مسكنه (ويضاف) اسم التفضيل بالنصب عطف على يقصد اى المعنى الثانى حاصل بان يقصد كذا ويضاف (للتوضيح) بالدفع على الابتداء وحينئذ مضاف للتوضيح كاضافة التفضيل فيه وعدل عن لفظ التخصيص الذى ذكر صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بنى مروان (فيجوز) بهذا المعنى تركيب (يوسف احسن اخوته) اى احسن من غيره له ملابسة باخوته وكذا الناقص والاشج اعدلا بنى مروان كأنه قيل عادلا بنى مروان او هما اعدل من غيرهما لهما ملابسة ببنى مروان (ويجوز) فى النوع (الاول) من نوعى اسم التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وحمل الاول على المعنى الاول منظور فيه حيث يأباه قوله والمعرف باللام (الافراد) اى افراد اسم التفضيل على كل حال وان كان الموصوف مثنى او مجموعا لكونه فى معنى ما استعمل بمن فينحصر فيه الافراد (والمطابقة) اى مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا (لمن) مفعول المطابقة (هو) عائد الى من ويجوز التذكير مع تأنيث الموصوف كذا ذكر فى المفصل ولم يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله





يعدو الذى بمن فقد مفرد مذكر لاغير (واما) النوع (الثانى) من اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة وعطف الشرطية على الحملية وهى قوله ويجوز (والمعرف باللام فلابد) الفاء جزائية وهو الخبر المبتدأ والضمير محذوف اى لابد لهما (من المطابقة) لزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما وقوله من المطابقة خبر لا وفى جعلها متعلق بدون القول بحذف الخبر نظر لانه ح يكون مضارعا للمضاف فيجب نصبه (والذى) المقول والمستعمل (بمن مفرد مذكر) نحو زيد والزيدان والزيدون وهند والهندان والهندات افضل من كذا (لاغير) اى لاغير المفرد المذكر لكراهة لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما فى حكم الوسط باعتبار امتزاج من التفضيلية لكونها هى الفارقة بينها وبين باب احمر فكأنها من تمام الكلمة (ولا يعمل) فى فاعل (مظهر) لانه فى الاسم نظير افعل التعجب فى الفعل وهو لا يعمل فى مظهر فكذا هذا ولانه ليس بمعنى الفعل لدلالته على الزيادة دونه وليس مشبه باسم الفاعل حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيما هو اصل استعمالاته وهو الاستعمال بمن فقصر عن عمل فى المفعول به بلا واسطة مطلقا ظاهرا او مضمرا وفى الفاعل مظهرا (الا اذا) وجدت الشرائط المذكورة لصيرورته حينئذ بمعنى الفعل ولقيام الضرورة فى اعماله ح كما ستعرف بيانه (الا اذا كان) اى فى جميع الاوقات الا وقت كون اسم التفضيل صفة كائنة لشئ كرجلا فى المثال مثلا (وهو) اى اسم التفضيل (فى المعنى) صفة كائنة (لمسبب) اى لسبب ذلك والتنوين بدل الاضافة كالكحل فى المثال والمشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل المصنف استعمل غير المشهور للتنبيه على تحققه (مفضل باعتبار) الموصوف (الاول) وهو الموصوف لفظا كرجلا فى المثال حيث نفى كون الكحل مفضلا باعتبار عينه (على نفسه) اى مفضل على نفسه (باعتبار غيره) والجار متعلق التفضيل عليه اى باعتبار الموصوف الثانى كعين زيد فى المثال حيث نفى فى المثال كون الكحل مفضلا عليه فى عينه (منفيا) صفة مصدر محذوف اى تفضيلا منفيا او حال كون اسم التفضيل منفيا (مثل ما رأيت رجلا احسن) صفة رجلا (فى عينه) ظرف احسن باعتبار معنى التفضيل او حال (الكحل) فاعل احسن (منه) اى من الكحل (فى عين زيد) ظرف احسن ايضا باعتبار التفضيل على الشئ او حال فاسم التفضيل ذو الحدثين تعلق ظرفان كل بحدث كالتشبيه نحو زيد فى الدار مثله فى السوق والمقصود مدح

الكحل فى عين زيد بنفى تفضيله فى عين رجل عليه ونظيره الحديث الذى ذكره الشارح وهو قوله عليه السلام ما من ايام احب الله تعالى فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة (لانه) اى احسن خبر مبتدأ محذوف اى وهذا لانه او متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور اى يعمل فى هذه الصورة لكذا (بمعنى حسن) حيث يستلزم هذا التركيب قولنا احسن من الكحل فى عين كل رجل حسنه فى عين زيد او دون حسنه ويدور معه وجودا وعدما ولا مقام المدح يستدعى ذلك ولان التفضيل بمنزلة القيد فالنفى يتوجه اليها ولما نفى التفضيل بقى اصل الفعل مثبتا لكن كونه بمعنى حسن عارض لا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع الى اصله الا فى صورة تفضيل الشئ على نفسه لانه على خلاف الاصل وكفى فى انه خلاف الفصل انه لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع فاذا اتفق مثل هذا التفضيل ولو بعارض يخرج عن حكم اسم التفضيل ويعتبر العارض اضعف المعارض بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد حيث لا يجوزون جعله نفى التفضيل بمعنى اصل الفعل لان التفضيل فيه ليس خلاف الاصل لعدم كونه تفضيل الشئ على نفسه فيعتبر بعد الزوال بعارض النفى فالحاصل ان اشتراط النفى لصيرورة بمعنى الفعل بانتفاء قيد التفضيل واشتراط التفضيل الشئ على نفسه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف فلا يلزم اعتباره بعد الانتفاء واشتراط كونه صفة سببية ليتحقق الاسم الظاهر حتى يصح عمله فى الظاهر (مع انهم) حين لم يعملوا اسم التفضيل (لو رفعوا) احسن على انه خبر والكحل على انه مبتدأ ولا وجه يمكن سواه اذ لا رافع لفظيا وامتنع نكارة المبتدأ لاسيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتدأ واحسن خبرا (فصلوا بينه وبين معموله) وهو منه مع انه اشنع من عمله (باجنبى وهو الكحل) اذ المبتدأ اجنبى من الخبر لكونه غير داخل فى خبره وغير معمول له فان قيل كما امتنع الفصل امتنع عمل اسم التفضيل فليجوز الفصل بالضرورة كما جوز العمل قيل من ابتلى ببليتين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا وهذا الوجه اعم فالامتناع اقوى فان قيل فليقدم منه قيل لا يمكن تقديمه للزوم ايلاء المفضل عليه ما هو جهة كونه مفضلا عليه وايلاء المفضل ما هو جهة كونه مفضلا وهكذا فى كل ذى حدثين كذا ذكره الشارح فى بحث هذا بسرا اطيب منه رطبا على انه اذا ان المسموع تأخير منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع تأخيره لا ينفع التقديم فلا يرد ذلك ونقل





عن المصنف انه قال لم يقدم منه لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو مشكل لان المبتدأ رتبته التقديم وكفى فى صحته عود الضمير كما فى نحو فى داره زيد اللهم الا ان يحمل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتأخر فى نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم معاد ضمير المفضل عليه بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل هكذا ثانى فى الاثبات نحو رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفى لمجيئه فى الاحاديث وكلام العرب العرباء (ولك) خبرا (ان تقول) بعبارة اخرى اخصر من الاولى بحذف المضاف من مجرور من نحو ما رأيت رجلا (احسن فى عينه الكحل من) كحل (عين زيد) لانه تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ونظيره فى الحديث ما جاء فى حديث ابن مسعود رضى الله عنه من الصحيحين مما ذكر فى مشارق الانوار من قوله عليه الصلاة والسلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث (فان قدمت) فى هذه المسئلة (ذكر العين قلت) بهذه العبارة (ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) منه فى غيرها فيلزم الفصل فى هذه العبارة تقديرا اى ما رأيت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه فى غيرها او ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه فى غيرها وعلى الاول كان المفعول الاول لرأيت قوله احسن قوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما وعلى الثانى بالعكس وهذا ان كان رأيت من افعال القلوب اما ان كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا اى ما رأيت عينا مثل عين زيد فى حال كون الكحل احسن فيها منه فى غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رأيت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدما ويجوز ان يكون كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رأيت عينا متصفة بهاتين الصفتين (مثل) قول الشاعر * مررت على الوادى السباع (ولا ارى) من افعال القلوب او بمعنى ابصر (كوادى السباع) اسم موضع ومفعول ثانى متقدم او حال متقدمة او هو مفعول لا ارى بمعنى لا ابصر وواديا عطف بيان او بدل او حال موطئة او تمييز نحو عندى مثل زيد رجلا وانما اورد المظهر مع تقدم الذكر لان الكاف لا يدخل المضمر ولمكان التهويل بالذكر (حين يظلم) ظرف بمعنى التشبيه او لقوله لا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت ظلامه (واديا اقل) صفة سببية لواديا او مفعول ثان ان كان كوادى السباع حالا او تمييزا او حال بتفظيع شأن الوادى بالتنكير

حتى لايكون حالا عن النكرة المحضة مؤخرا ( به ) الباء بمعنى فى اى اقل فيه
والضمير للوادى ركب منهم بغيره فالظاك بالرجال فركب فاعل اقل اعمل فيه
اسم التفضيل لوجود الشرائط والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع كما مر
( اتوه ) الجملة صفة ركب ( تائية ) اى تثبتا وتوقفا وتلبثا وتفعلة من تركيب
ابى يحيى يقال تائى اى تلبث وهو تمييز من فاعل اقل او مفعول له اى اتوه لاجل
التائية والمكث او مفعول مطلق اى اتوه اتيان تاية او حال اى اتوه ذوى تاية
اوظرف اى اتوه فى زمان التائية والنزول ( واخوف ) ركب منهم لغيره ولو
كان اخوف بمعنى المفعول كاشهر كان صفة لواديا غير سببية ( الا ما وفى الله )
مستثنى مفرغ ومامصدرية حينية اى اقل به ركب واخوف فى جميع الاوقات
الاوقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ما ذهابا الى
الصفة او مستثنى منقطع اى لكن وقاية الله ثابتة او وقاه الله ( ساريا ) اسم
فاعل من السرى وحال من قوله ركب او مفعول وقى اوصفة واديا على المجاز
العقلى من الاسناد الى المكان او صفة مصدر اخوف اى خوف خوفا ساريا الى الهلاك
و ( ح ) يكون من السراية دون السرى ولما فرغ من بيان الاسم شرع فى بيان
الفعل فقال ( الفعل ما ) اى كلمة ( دل ) او صفة ( على معنى ) حاصل ( فى نفسه )
اى مدلول لها او حاصل بنفسه اى بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر خارج
واحترز به عن الحرف كما مر ( مقترنة باحد الازمنة الثلاثة ) الماضى والحال
والاستقبال وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال
الجامدة ولا على طرده نحو هيهات وشتان ولا يرد نحو الماضى والمستقبل اذا
اريد بهما الفعلان المخصوصان اذ لا اقتران فى معناهما اذ معناهما اللفظ ولا اقتران
فيه وانما المقترن معنى معناهما وقد ذكرنا فيما مضى بالاستقصاء والمضارع
يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد فى الاثنين ولانه مقترن
فى كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك بفعله الواضع او بتعدد فقوله مقترن
الى آخره احتراز عن الاسم ( ومن خواصه ) اى الفعل وقد عرفت معنى الخاصة
فلا نعيدها ( دخول قد ) لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل
او لتحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا فى الفعل ( والسين ) اى سين الاستقبال لا سين
الاستفعال ولا غيره من السينات وقدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب
ودلالة سوف على الاستقبال البعيد ولان السين جزء لسوف ( وسوف ) لانهما وضعا





للدلالة على الاستقبال الوضعى وذا ليس الا فى الفعل ( والجوازم ) لان الجزم
من خواصه فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر وفيه ولانها وضعت
لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهى عنه كلاء النهى او لتعليق الشئ
بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل ( ولحوق )
عطف على دخول ( تاء التأنيث ساكنة ) لانها تدل على تأنيث الفاعل فلا
يلحق الا بماله فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة للدلالة
على تأنيثها وتأنيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فلا جرم اختصت
بالفعل ولانها انما سكنت للفرق بينهما وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى
بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ( ونحو تاء فعلت ) اى ماهو جنس
تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة لان الضمير الفاعل لا يلحق الا بماله فاعل
والفاعل انما يكون للفاعل او فروعه عنه وحطت فروعه بمنع احدى نوعى الضمير
تحرزا عن لزوم تساوى الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخصر فهو بالتعميم اجدر واليق ( الماضى ما ) اى فعل ( دل على زمان )
حاصل ( قبل زمانك ) اى فى زمان سبق زمانك ولا ضير فى لزوم وقوع الزمان
فى الزمان لمكان العموم والخصوص والكلية والبعضية كما يقال الزمان يوجد
فى الازمنة الثلاثة ووقت الظهر يوم الجمعة واضافة زمانك بادنى ملابسة اى
زمان انت فيه والخطاب لغير معين ( مبنى ) لان الاصل فى الفعل البناء لفقد
المعانى الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التامة فى الماضى
وهو خبر بعد خبرا وخبر مبتدا محذوف اى هو مبنى والجملة مستأنفة لبيان
حكم الماضى بعد بيان حده ( على الفتح ) لانه لما عدل فيه عن اصل البناء الى الحركة
اعتبارا لنوع مشابهته له بالاسم فى وقوع كل صفة لنكرة فى مررت برجل
ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتحة لخفتها او مشابهتها السكون
الذى هو اصل فى البناء ( مع غير الضمير المرفوع ) احتراز عن المنصوب نحو
ضربك ( المتحرك ) نحو ضربت لوجوب اسكان اخره ( ح ) تحرزا عن توالى
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف
ضمير المفعول نحو ضربك ( والواو ) من الضمائر الساكنة حيث يضم ( ح )
لموافقة الواو ( المضارع ما ) اى فعل ( اشبه الاسم باحد حروف نأيت )
اى بملابسة زيادة احد الحروف الاربعة التى مجموعها نأيت او نأتى او اتين وانما
عدل عن تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفى التكلم وتقديما بحرف الخطاب

على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذا الغائب متوسط والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا ولكن تركيب اتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة واما معنى فاصلاحية صفة للحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نأيت اذ لا خلاف فى بعده عن هذا المقام فى المعنى لانه من النأى بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولو جمعها بتركيب انيت من الانى لكان اولى ليكون على الترتب من كل وجه لتقدم الهمزة التى هى للمتكلم الواحد عن النون التى لنوعيه (لوقوعه) اى المضارع حال كونه (مشتركا) بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوى وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد (وتخصيصه بالسين او سوف) عطف على وقوعه اى تخصيصه بسبب احد هذين الحرفين احد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعانى بالقرينة (فالهمزة) الفاء للتفسير (للمتكلم) حال كونه (مفردا) نحو افعل لتوافق صدر انا (والنون له) اى للمتكلم حال كونه مقرونا (مع غيره) واحدا او اثنين او جماعة فاذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة كان جمعا نحو نفعل لانه لما استوفيت الحروف الثلاث التى هى الاولى بالزيادة وهى حروف العلة واخذها ما يناسبها بقى المتكلم مع غيره بلا حرف فزادوا له حرفا مما يشبه حرف العلة وهو النون المشابهة لها فى امتداد الصوت وليوافق اول نحن (والتاء للمخاطب) مطلقا اى واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو تفعل وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلن لانها فرع الواو والواو ومخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام وانما قلبت الواو تاء كما فى تجاه وتخمة لئلا يلزم اجتماع الواوات كما فى ووجل (وللمؤنث والمؤنثتين غيبة) اى حال كون المؤنث والمؤنثتين ذوى غيبة نحو هند تفعل والهندان تفعلان اذ المؤنث الغائب تعارض فيه اعتباران الغيبة والتأنيث والغيبة تناسب الياء المتوسطة فى المخرج لان الغائب المتوسط بين المتكلم والمخاطب والتأنيث المستلزم الفرعية يناسب التاء التى هى فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء فى الواحد والمثنى والياء فى الجمع ولم يعكس لان التأنيث الزم من الغيبة فاعتباره فى اللفظين المتقدمين (والياء للغائب) لتوسط مخرج الياء وتوسط الغائب بين المتكلم والمخاطب (غيرهما) اى غير القسمين المذكورين





وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وهو بالجر صفة الغائب وفيه ان غير نكرة وان اضيف المعرفة او بدل وفيه انه لم يوصف مع النكارة والجواب ان التقدير غائب غيرهما او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السنن (وحروف المضارعة) الزوائد المذكورة (مضمومة فى الرباعى) اى فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج لانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالف اول المضارع لمكان التباين بينهما وهذا من وظايف التصريف ذكره ضمنا واستطرادا (ومفتوحة فيما سواه) اى فى فعل سوى الرباعى وهو الثلاثى المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيفتعل ويستفعل ونحوهما للتخفيف الذى استدعاه كثرة الاستعمال فى الثلاثى المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف (ولا يعرب من) جنس (الفعل) او انواعه وهذا قصرا لافراد لرد قول الكوفيين بتشريكهم الامر الحاضر فى الاعراب (غيره) لانه لم يوجد فى الغير مقتضى ولا شبه تام يخرجه عن اصله بخلاف المضارع فانه يعرب لمشابهة الاسم مشابهة التامة فى اللفظ للموافقة فى الحركات والسكنات وفى المعنى فى العموم والخصوص وفى الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة فى مررت برجل ضارب ويضرب (اذا لم يتصل به) ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فانه اذا قال لا يعرب غير المضارع فهم منه ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اى بوقت عدم اتصال (نون تأكيدا ونون جمع مؤنث) لانه اذا اتصل به احداهما رجع مبنيا اما نون التأكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة عليه هى نحو اضربن لانه اصل فى لحوق نون التوكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضى لانه الاصل فى لحوق الضماير المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضى فى لحوق الضمائر الساكنة ليس باصل واعرابه اى المضارع (رفع ونصب وجزم) مكان ما منع منه شبه من الجر المختص بالاسم (فالصحيح) احتراز عن نحو يدعى ويرمى ويرضى ويحى ويخشى (المجرد عن) كل (ضمير) يضمر (بارز) ظاهر (مرفوع) صفة اخرى وكذا قوله (للتثنية) نحو يضربان (والجمع) سواء كان جمع مذكرا وجمع مؤنث نحو يضربون وتضربون ويضربن وتضربن (والمخاطب المؤنث) نحو تضربين (بالضمة) خبر المبتدأ اى يعرب بالضمة رفعا نحو هو يضرب (والفتحة) نصبا نحو لن يضرب (والسكون) جزما نحو لم تضرب (مثل يضرب) على حسب العوامل (و) المضارع (المتصل

به ذلك ) الضمير المرفوع البارز ( بالنون ) رفعا نحو يضربان ويضربون وتضربان ويضربون وتضربين ( وحذفها ) اى النون نصبا وجزما نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربى ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربى وذلك لانها لما امتزجت مع الضمير الساكن توسط آخر الفعل فامتنع الاعراب لفظيا كان او تقديريا والضمير اسم على حدة فلا يمكن ان يكون محلا لاعراب لفظ غيره على انه اسم استحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعتبار اعراب الفعل فيه لفظا ولا تقديرا فزيدت حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة التى هى الاصل فى الزيادة للزوم اجتماع حرفى العلة فاختير النون لشبهها بها فى امتداد الصوت فثبتت فى الرفع وسقطت فى الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها جزما كما ان حذف الحركة كذلك وحمل النصب للمواخاة بينها فى الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه اى فى باب الفصل جزئيته للكلمة اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان فى كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزء لزم ان يجوز كونه محلا لتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو جهتين كالنعامة فاعتبر فى امتناع محلية الاعراب كونه اسما على حدة وفى جواز الفصل به كونه جزء ( والمعتل ) الآخر ( بالواو ) نحو يدعو ( والياء ) نحو يرمى والباء للالصاق او السببية او الاستعانة ( بالضمة ) فى الرفع ( تقديرا ) لثقل الضمة على الواو والياء وهو ظرف اى فى التقدير او حال كون الضمة مقدرة او تمييز اى ملتبس بتقدير الضمة ( والفتحة ) فى النصب ( لفظا ) لاصالة الاعراب اللفظى وعدم المانع لخفة الفتحة ( والحذف ) فى الجزم لان اجتماع السكونين محال وتقدير السكون فى الساكن يوجب الاستواء بين التحقيق والتقدير فى الفعل اذ اعراب الفعل ليس الا باعتبار الصورة ولا فرق بين السكون المقدر والمحقق فى الصورة وليس له معنى حتى يعتبر الافتراق بينهما فى المعنى بخلاف مررت بغلامى فنزل حذف حرف العلة التى هى اخت الحركة منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا يكون عند العامل جزما فان قيل فليجعل السكون اللفظى فى الجزم اعرابا كما يجعل الف مسلمان اعرابا دالا على الفاعلية قيل يمكن ثم اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى الفاعل وعدمها حيث يفيد المعنى بعدها بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان





سكونه اللفظى صورة حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق له معنى ولا يزيد على الصورة شئ الا الاضافة الى العامل بلا تأثير فافترقا وظهور الاثر فى التوابع متحقق فى المبنى ايضا وان لم يظهر به اثر الاضافة الى العامل فى حق المتبوع ( والمعتل ) الاخر ( بالالف ) نحو يرضى ويخشى ( بالضمة ) رفعا ( والفتحة ) نصبا ( تقديرا ) لان الالف لا يقبل الحركة ( والحذف ) جزما كما مر ( ويرتفع ) المضارع ( اذا تجرد عن الناصب ) اى كل ناصب ( والجازم ) اى كل جازم والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم وخبر كاد ايضا واقع موقع الاسم لان اصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل فى كاد استعمالا وقد يستعمل الاصل المهجور فى قوله فابت الى فهم وما كدت ايبا ( نحو يقوم زيد ) فانه واقع موقع الاسم لان المتكلم فى ابتداء التكلم فى موضع الخبرية يصلح ان يبدأ كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم ( وينتصب المضارع بان ) الملفوظة شبهها بان الناصبة للاسم فى المصدرية والصورة ( ولن ) قال الفراء لن اصله لا فابدل الالف نونا وقال الخليل لان فقصر كايش وعلما فى اى شئ وعلى الماء وقال سيبويه انه حرف برأسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية مابعده ولا منع عن تقدم معموله عليه بخلاف مافى حيزان والخليل يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع مستأنف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة النفى المؤكد ( واذن ) قيل اصله اذان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية والنون عوض عن المضاف اليه ( وكى ) قيل كى واذن ناصبان بتقدير ان لا بنفسها وهذه الثلاثة تنصب المضارع ملفوظات شبهها بان فى الاستقبال ( وبان ) عطف على بان حال كونها ( مقدرة بعد حتى ) نحو سرت حتى ادخلها ( ولام كى ) نحو سرت لادخلها ( ولام الجحود ) وهى لام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو * وما كان الله ليعذبهم * ( والفاء ) نحو زرنى فاكرمك ( والواو ) لا تأكل السمك وتشرب اللبن ( واو ) بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطينى حقى وذلك لان الثلاثة الاول جواب فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخيرة بمعنى الجار فاخذت حكم الجارة او بمعنى الا فكان فى حكمها فى لزوم المفرد بعدها والرابعة والخامسة عاطفتان واقعتان بعد الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الانشاء فيكون المعنى فى

وزرنى فاكرمك لكن منك زيارة فاكرام منى اياك وفى لاتأكل السمك وتشرب اللبن لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وكذا فى سائر الامثلة (فان) الفاء للتفسير اى مثال ان (مثل اريدان تحسن الى) مثال النصب بالفتحة (وان تصوموا خيرلكم) مثال النصب بحذف النون (وان التى تقع بعدالعلم) الغير المؤول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية ايضافيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت (هى المخففة) خلافا للفراء وابن الانبارى (من المثقلة) لمناسبتها العلم فى معنى التحقيق ولان ان بعدالتخفيف شاكلت ان المصدرية وهى انسب بالعلم وابعد من المصدرية الدالة على التوقع فاذاوقعت المصدرية بعدهالم يسبق الذهن اليهابل الى المخففة فيلزم اللبس لاسيمافى الوقوف والمقصور فمنعت واماالظن ففيه وجهان حيث لم يبعد المصدرية عنه بعدها عن العلم فتساوى المخففة فى الملايمة فتراجعها فى صحة الوقوع فيجوز الوجهان وامااالتى ليس بعدالعلم والظن ومابمعناها نحو الرجاء والطمع والشك والوهم والاعجاب وغيرهافمصدرية لاغير ونحو حسبوا ان لاتكون فتنة قرى بالوجهين على ان الحسبان ظن غالبا واعلم ان ان بعدالتخفيف تقاصرت خطاها فلايقع مجرور الموضع ولايقال عجبت من ان سيقوم ولايقع الابعد فعل التحقيق كالعلم ومابمعناه من التيقن والتحقيق والانكشاف والظهور نحوذلك اوبعد الظن الغالب الذى فى حكم العلم فلايقال رجوت ان سيفعل ولاشككت ان سيقوم (وليست) ان الواقعة بعلم (هذه) اى المصدرية لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم التيقن واماالتى للتحقيق فيقع بعدالعلم اوبعد مايقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعدالشك لمكان التنافى بين الشك والتحقيق وفيه ان ذلك يتأتى فى المثقلة ايضاوقدجاء شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عابد والحق ان ان مشددة او مخففة لايدل على ثبوت الخبر وتحققه بل على تأكيده والمبالغة كماهو واذاكان ان التى بعدالعلم المخففة من المثقلة يجب فصلهاعن الفعل امابالسين (نحو علمت ان سيقوم) وعلم ان سيكون منكم مرضى اوسوف نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كلماقدرا اوقد نحو ليعلم ان قدابلغوا اوبحرف نفى نحو علمت ان لم تقم (وان لايقوم) وشذ علمت ان يخرج بالرفع بلاعوض كما نقل عن المبرد (و) ان (التى تقع بعدالظن ففيها الوجهان) لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهمابعده





فيجرى فى ان التى بعده كلاالوجهين واماالتى بعدغيرهما فمصدرية لامخففة نحو رجوت ان يفعل وخشيت ان لايفعل (و) مثال (ان نحو لن ابرح ومعناها نفى المستقبل) لانفى الحال نفيا مؤكدا لامؤبدا كما قال بعضهم والالكان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى تناقضا فقى اطلاقه نظر وقوله معناه جملة مستأنفة (و) مثال (اذن) مبتدأ وقوله (مثل اذن تدخل الجنة) خبره وقوله اذالم يعتمد خبرمبتدأ محذوف اى وهذا اذا لم يعتمد الخ والجملة معترضة لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذالم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اى عمل اذن او نصب اذن حاصل وقت عدم اعتماد مابعدها على ماقبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله مثل اذن تدخل الجنة خبرمبتدأ محذوف اى مثاله كذلك الوجه الاول اوفق حيث قال فان مثل كذا ولن مثل كذافالظاهر ان يقول اذن مثل كذا (اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها) اى ان لم يكن مابعدها من تمام ماقبلها بخلاف مااذا اعتمد بكونه خبراله نحوانااذن اكرمك وقل نصبه ح اوجزاء الشرط السابق نحوان تأتنى اذن اكرمك اوجوابا للقسم السابق نحو والله اذن لافعلن ولايقع المضارع بعدان معتمدا على ماقبلها فى غيرهذه المواضع بالاستقراء فانه اذااعتمد مابعدها على ماقبلها لاينصب لانها لضعفها لايقدر ان يعمل فيمااعتمد على ماقبلها فصار كانه سبقها والتعليل بلزوم توارد العاملين لايتاتى فى الخبر وجواب القسم على انه لاخبر فيه لامكان العمل باعتبارين (وكان) شرطا اخر لعمل اذن (الفعل مستقبلا لاحالا بخلاف نحو اذن اظنك كاذبا لانه انماعمل لمشابهة ان فى الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل (مثل) قولك لمن قال اسلمت (اذن تدخل الجنة) مثل بمثال لايحتمل الاالاستقبال (واذاوقعت) اذن (بعدالواو) نحوقوله تعالى واذالايلبثون خلفك الاقليلا بالرفع وقرئ فى غير السبعة بالنصب ايضا (والفاء) نحوقولك فى جواب من قال اناآتيك فاذن اكرمك (فوجهان) جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف والرفع لاعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف (و) مثال (كى نحو اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية) اى سببية ماقبلها لمابعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور والجملة مستأنفة فان قلت ماالفرق بين قولك اسلمت دخولا فى الجنة وبين قولك اسلمت كى ادخل الجنة قيل يكون ماقبل كى سببالما بعدها وعلى عكس ذلك فى المفعول (وحتى اذاكان) الفعل بعدها (مستقبلا لاحالا نحو مرض حتى لايرجونه وقوله اذاخبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا

كان كذا والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر او خبر حتى بتقدير مضاف اى وحكم حتى حاصل وقت كون بعدها كذا ( بالنظر الى ماقبلها ) سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم (بمعنى كى) اى للغرض والسببية وهو خبر مبتدأ محذوف اى هو بمعنى كى والجملة معترضة (او) بمعنى (الى) اى للغاية وفى جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لاداخلة فى معناهـا ( نحو ) خبر قوله حتى او خبر مبتدأ محذوف (اسلمت حتى ) اى كى ( ادخل الجنة ) ودخول مستقبل بالنظر الى الاسلام وزمان التكلم ايضا (وكنت ) وفى اتيان كنت هنا نظر ( سرت حتى ادخل البلد ودخول البلد مستقبل بالنظر الى ماقبله وهو السير وبالنظر الى وقت التكلم تحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا اوحالا ( واسير حتى ) اى الى ان ( تغيب الشمس فان ) الفاء للتعليل فيكون هـذا دليلا على التقييد المذكور او نتيجة للتقييد بقوله اذا كان مستقبلا ( اردت الحال ) اى زمانها ( تحقيقا ) اى محققة اى زمان التكلم ( او حـكاية ) اى محكية بان يحكيه حالا ماضيا بحيث كانك متكلم فى تلك الحال او بجعل تلك الحـال موجودة عند وقت التكلم ( كانت ) حتى ( حرف ابتداء ) لاجارة ولا عاطفة اى مابعدهـا كلام مستأنف لايتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما اذا وقع بعدها شرطية مستأنفة نحو حتى اذا جاء امرنا الاية ولا نعنى بذلك ان يقدر بعـدها مبتدأ حيث لايطرد فى نحو زلزلوا حتى يقول الرسول ( فيرفع ) المضارع لعدم الناصب والجازم ( ويجب ) (ح) ( السببية ) اى كون ماقبلها سببا لما بعدها لتفيد الربط والاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى ( نحو مرض ) فلان ( حتى لايرجونه ) بيان حاله فى صيرورته بحيث لايرجون حياته والمرض سبب لذلك فرفع الفعل حيث لم يسقط النون ( ومن ثم ) اى لاجل ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء لاجارة ) امتنع الرفع فى كان سيرت حتى ادخلهـا فى الناقصة ) اى وقت تحقق الناقصة بحذف مضافين حيث يكون كان بلا خبر ( و ) فى اسرت حتى تدخلها اى كى تدخلها لانه لو رفع لكان الدخـول حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون المسبب مقطوعا به مع الشك فى الشـك السبب (وجاز فى) وقت تحقق التامة تركيب (كان ) اى وجد ( سيرى حتى ادخلها ) الان بالرفع حيث لاتحتاج الى الخبر فلايضره كون حتى ابتدائية وكون مابعدها مستأنفا (و) جاز ( ايهم سار ) اى الرجال او وكذا ايهم الخ بحذف الفعل او بحذف الخبر وليس بعطف على





قوله كان سـيرى حتى ادخلها لعدم صلاح تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه سار ( حتى تدخلها ) الان لان الدخول سبب السير وكلاهما مقطوعات وانما الشك فى الفاعل (و) نظير (لام كى مثل) تركيب ( اسلمت لادخل ) اى لان ادخل (الجنة) فان قيل اللام فى امرت لاعدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ومايريد الله ليجعل عليكم فى الدين من حرج ولكن يريد ليطهركم ويريد الله ليبين لكم زائدة اضمر بعدها ان كذا فى الشرح وصرح بذلك فى الكشاف ايضا ولم يذكرها المص فى الحروف التى يضمر بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذا اللام كى ويكون المعنى امرت بالعدل لافعل العدل ويريد الله لذلك اى اقامة الصلاة وايتاء الزكوة والطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل ومايريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم ويريد الله ذلك اى ذكر ماذكر ليبين لكم ويهديكم فلعل المصنف اختار هذا والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كى فى كونهـا داخلة على المراد والغرض فاكتفى بلام كى عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقة بحيث يتناول لام كى ولام الجحود واللام الزائدة وهو الاصوب (و) مثال ( لام الجحود ) الجحود الانكار سميت بذلك لاستعمالها فى مقام الانكار ( لام تأكيد خبر مبتدأ محذوف اى وهى لام والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل وما كان خبر مبتدأ محذوف ( وبعد المنفى ) ويتعلق به قوله ( لكان ) من حيث الاستعمال لفظا كما فى المتن او معنى نحو لم يكن ليفعل وكان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها لايق لها وفيه لو كانت كذلك لما اختصت بخبر كان المنفى ( مثل وما كان الله ليعذبهم ) فان قيل صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضـاف من الاسم اى وما كان صفة الله تعذيبهم اومن الجزاء وما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى وما كان الله معذبهم او يقال جاز الحمل بصورة الفعل كذا فى بعض الشروح وفيه نظر ( والفـاء ) التى يضمر بعدها ان ملتبس ( بشرطين احدهما السـببية ) اى كون مابعدها مسببا لما قبلها لان العدول من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والجملة صـفة شرطين او مستأنفة ( والثانى ) اى ثانى الشرطين ( ان يكون قبلها ) احد الاشياء الستة ( امر ) نحو زرنى فاكرمك ( او نهى ) نحو لاتشتمنى فاضربك ( او استفهام ) نحو هل عندكم ماء فاشربه ( او نفى ) نحو ماتأتينا فتحدثنا ( او تمن ) ليت لى مالا

فانفقه (اوعرض) بسكون الراء نحوالاتنزل بنا فتصيب خيرا البعد بتقدم الانشاء عن توهم كون مابعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة وانما ترك التخصيص نحولولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك والترجى لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراة حفص ولعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قرأة النصب والدعاء نحواللهم اغفرلى فافوز ولاتؤاخذنى فاهلك لان الاول مندرج فى النفى معنى والثانى اريد به التمنى وان كان على صيغة الترجى والثالث مندرج فى الامر والنهى لكونهما على لفظهما غالبا فان قيل العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فماله ذكره على حدة قيل معناه عرض المحبة كذا افاده الاستاذ العلامة زائر الحرمين الشريفين جمال الحق والدين وقت قراءة كتاب المفصل وكذا المعنى معنى مقصود بنفسه من شانه ان يتأتى بكل كلام خبرا او انشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مولدا منه كذا فى المفتاح فاعتبر لفظا على حدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا فى الاستفهام اندراجا لفظيا اتفاقيا غير متعلق باختصاص معنوى بخلاف التخصيص لاستلزام بنفى فعل فيندرج فى النفى والدعاء طلب فيندرج فى صيغ الطلب من الامر والنهى واما نحوقوله ساترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر (والواو) التى يضمر بعدها ان ملتبس (بشرطين الجمعية) خبر مبتدأ محذوف اى هما الجمعية (وان يكون قبلها مثل ذلك) اى مثل احد الامور الستة وفيه الهم ان يقال المثل المقحم اى يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة او مثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة وذلك لانهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى واشترطوا تقدم احد الامور الستة ليبعد بتقدم الانشاء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما فى الفاء بتقدير زرنى وازورك اى ليجمع الزيارتان ولاتاكل السمك وتشرب اللبن اى انجمع بينهما ولاتأتينى وتحدث اى لانجمع بين الاتيان والتحديث وليتك تأتينى وتحدث اى ليتك تجمع بينهما والاتزل بنا فتصيب خيرا اى الاتجمع بينهما (واو) التى مضمر بعدها ان ملتبسة (بشرط) افادة (معنى الى ان) نحو لالزمنك او تعطينى حقى والاضافة بمعنى اللام وفى ادخال ان فى معنى او تسامح لانها مقدرة بعدها لاداخلة فى معناها (والعاطفة) اى حكم العاطفة فى باب اضمار ان بعدها حاصل (اذا كان المعطوف عليه اسما) اى وقت





كون المعطوف عليه اسما نحوقوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا بنصب تسكب بعد الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهوقوله بعدالدار وان قيل ان اريد العاطفة على الاطلاق وكان ذاكرا فى التفصيل ممالم يذكر فى الاجمال السابق وان اريد العاطفة من الحروف المذكورة اى حتى والفاء والواو واو وكان تفصيلا لحكم ماذكر لابيان لقسم اخر لم يذكره قبل ولم يتناول ثم نحو اعجبنى ضرب زيد ثم تشتم فان التنصيص فى الرواية دال على عدم الحكم فى غير ماذكر وليس كذلك لما عرفت قبل (وتجوز اظهار ان مع لام كى) نحو جئت لان تكرمنى ومعنى ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم (و) مع (العاطفة) نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لانها تدخل على الاسماء الصريحة فى نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه وردف لكم فيصح ان تدخل على الفعل مع ان بخلاف حتى بمعنى كى لانها لاتدخل الاسم الصريح وحمل عليه ماهو بمعنى الى وكذا لام الجحود لاتدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى اذا كان فعلا واما الفاء والواو واو فلانها لما اقتضت نصب مابعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها (وتجب اظهار ان) مع لا فى اللام نحو لئلا يعلم اهل الكتاب تحرزا عن اجتماع اللامين (وينجزم) المضارع (بلم ولما) لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر فى المفتاح فى قسم النحو ان كل مالزم شيئا وهو خارج حقيقة اثرفيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر فى الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال بجريانها مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجة عن حقيقة (ولام الامر ولا) التى (فى النهى) لانهما يشبهان ان الشرطية فى نقل المضارع واخراجه عن اصله حيث ينقل من الحال الى الاستقبال ويخرجه عن القطع الى الشك وكذا ينقل لام الامر ولا فى النهى من الحال الى الاستقبال ويخرجه من الخبر الى الانشاء (وكلم المجازات) اى كلمات الشرط الدالة على كون الجملة الثانية خبرا للجملة الاولى ومسببة لها كالكلم جمع كلمة اواسم جنس كما عرف (وهى ان) نحو ان تكرمنى اكرمك وانما عمل ان للاختصاص بالفعل كما ذكر فى لم ولما وعمل غيرها لتضمنها اياها (ومهما) نحو مهما تأتنى اتك (واذما واذاما) نحو اذما او اذاما تأتنى اكرمك (وحيثما) نحو حيثما تجلس اجلس (واين) نحو اين تذهب اذهب (ومتى) نحو متى

تخرج اخرج (ومن) نحو من يأتنى اكرمه وبمن تمرر امرر (وما) نحو ماتصنع اصنع (واى) نحو ايا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى (وانى) نحو انى تذهب اذهب (واما) الجزم (مع كيف مافشاذ) اى فهو شاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد (و) ينجزم المضارع (بان) حال كونه (مقدرة) ستعرف من بعده (فلم) الفاء للتفسير (لقلب المضارع) اضافة المصدر الى المفعول (ماضيا) مفعول ثان (ونفيه) اى المضارع نحو لم يضرب (ولما مثلها) اى مثل لم فى قلب المضارع ماضيا منفيا وفيها معنى التوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع (ويختص) لما دون لم (بالاستغراق) اى باستغراق ازمنة الماضى نفيا ممتدا فى وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير (وجواز) اى ويختص بجواز (حذف الفعل) نحو قاربت المدينة ولما اى لما ادخلها (ولام الامر اللام المطلوب) صفة سببية للام (بها) اى باستعانتها او بواسطتها (الفعل ولا النهى) لا (المطلوب بها الترك وكلم المجازاة) اى كلمات الشرط والجزاء (تدخل) اى كلم المجازاة (على الفعلين لسببية) الفعل (الاول مسببية) الفعل (الثانى) اى كون الفعل الثانى مسببا وقيل للملازمة بينهما فلا يرد نحو ومابكم من نعمة فمن الله (ويسميان) اى ويسمى الفعلان بعد كلم المجازاة والجملة عطف على تدخل والضمير العائد الى المبتدأ محذوف اى يسميان عند دخولها او معترضة لبيان الاصطلاح (شرطا) اى يسمى الفعل الاول شرطا من حيث انه مشروط لتحقق الثانى (و) الفعل الثانى (جزاء) من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل وفيه لف ونشر (فان كان) الفعلان (مضارعين) نحو ان تزرنى ازرك (او) كان الفعل (للاول) مضارعا والثانى ماضيا فخبر كان محذوف نحو انى وقيار بها لغريب والاول عطف على المضمر المرفوع المتصل وهو ضمير كانا بلا تأكيد لمكان الفصل (فالجزم) اى فجزم المضارع متعين لدخول الجازم وهو ان اوما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام بكونه معربا ان كان الاول مضارعا واما الماضى فمبنى فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان تزرنى زرتك وهو اضعف الوجوه الشرطية لانه فى الصورة سببية المستقبل للماضى على ان تأثير الحرف فى جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير فى القريب بعيد كذا فى الشروح وفيه نظر (وان كان) الفعل (الثانى) مضارعا دون الاول (فالوجهان) جائزان او ففيه الوجهان نحو ان اتانى زيد آته او آتيه فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة





الماضى والفصل بغير المعمول (واذا كان الجزاء) شرع فى تفصيل مواضع دخوله الفاء وعدمه (ماضيا) واقعا (بغير قد) فى الاثبات ونحوها من الحروف الموجبة للفاء ونحو ماولا فى النفى حيث يجب الفاء ح نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امس وان تزرنى فما اهنتك وان اتيتنى فلا اضربك ولا اشتمك وبترك ذكرما ولا يتغير الحكم ولو اريد الماضى المثبت لاستغنى عن هذا القيد لكنه ينافيه قوله او معنى لان ذلك فى المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضى المنفى اللهم الا ان يقال لم اخرج بمعنى انتفى خروجى فيكون بمعنى الماضى المثبت معنى (لفظا) تفصيل للماضى (او معنى) نحو ان خرجت لم اخرج (لم يجز الفاء) لتأثير حرف الشرط فى المعنى حيث جعل الماضى بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء واعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين اوسوف ولن وغير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك (وان كان) الجزاء (مضارعا مثبتا) نحو وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله (او منفيا بلا) نحو ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بآيات ربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا واحترز بقوله منفيا بلا عن المنفى بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى وعن المنفى بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى وفى اطلاقه نظر حيث يمنع ترك الفاء فى المضارع المثبت مصدرا بالسين اوسوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد وان لم يستثن وفيه (فالوجهان) جائزان او ففيه الوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم يؤثر فى تغيير معناه كما يؤثر فى الماضى فيؤتى بالفا واثرت فى تغيير المعنى حيث جعله بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا (والا) اى وان لم يكن كذلك اى لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين اوسوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد اوما اولا او مضارعا مع السين اوسوف او منفيا بان او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء (فالفاء) واجبة لان الاداة لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزم فلزمت الفاء للدلالة على التعليق بينهما والتعاقب وقوله من يفعل حسنات الله يشكرها محمول على ضرورة الشعر وروى المبرد من يفعل الخير فالرحمن يشكرها واما نحو قوله تعالى واذا ماغضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغى هم ينتصرون

فاذا فيه ظرفية لاشرطية ( ويجئ اذا ) التى للمفاجأة ( مع الجملة الاسمية )
الواقعة جزاء ( موضع الفاء ) وفى محلها نحو قوله تعالى ﴿ وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذاهم يقنطون ﴾ يكون اذا المفاجأة للتعقيب كالفاء ولان اذا لايدل على
المفاجأة الا وهى مبنى به على حدوث امر بعد امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء
غالبا نحو خرجت فاذا السبع ( وان مقدرة بعد ) الاشياء الخمسة ( الامر ) نحو زرنى
اكرمك لان المعنى ان تزرنى اكرمك ( و ) بعض مواضع ( النهى ) فيما اذا كان السبب له
ترك الفعل نحو لاتفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف لاتدن من اسد يأكلك فانه لا
يجوز لان سبب الاكل الدنو والنفى لايدل على الاثبات خلافا للكسائى فانه جوزه
وكذا الحال فى تشتمنى يكن خيرا لك ولاتشتمنى اشتمك لعدم استقامة
المعنى على تقدير النفى فى الثانى ( و الاستفهام ) نحو هل عندكم ماء اشربه لان
المعنى ان يكن عندكم ما اشربه ( والتمنى ) نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لى مال انفقه ( والعرض ) نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لان المعنى
ان تنزل بنا تصب خيرا وان لم يصح تقديرها بعد النفى مطلقا لانه خبر يدل
وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد فيه فيتنافيان
( اذا قصد السببية ) اى قصد كون ذلك الامر و اخواته سببا لمضمون هذا
الفعل فيتأتى معنى الشرط ( مثل اسلم تدخل الجنة ) اى ان تسلم تدخل الجنة
فهو جواب الامر بغير الفاء ( ولاتكفر تدخل الجنة ) اى لاتكفر تدخل الجنة
( وامتنع لاتكفر تدخل النار ) لانه ان قدر الشرط على وفق اللفظ منفيا فسد
المعنى لان ترك الكفر ليس بسبب لدخول النار وان قدر مثبتا كان تقدير
الشئ لايدل عليه اللفظ لان النفى لايدل على الاثبات ( خلافا للكسائى ) فانه
اجاز تقدير الاثبات فى الشرط بعد النهى بقرينة ترتب المسبب وليس ببعيد
لو ساعده نقل ( لان ) دليل الامتناع ( التقدير ) اى تقدير الكلام ( ان
لاتكفر ) بتقدير النفى على وفق لفظ النهى ولاخفاء فى فساد المعنى على ذلك
كما عرفت ( الامر صيغة يطلب بها ) اى بتلك الصيغة ( الفعل من الفاعل )
احتراز عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول مالم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب
انت على صيغة المجهول ( المخاطب ) احتراز عن امر الغائب و المتكلم
لدخولهما فى صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلهما جازم نحو لم
يضرب ( بحذف حرف ) صفة اخرى لصيغة اى صيغة ملتبسة بحذف
حرف ( المضارعة ) من المضارع المخاطب ولايرد نحو فلتفرحوا لشذوذه
وقوله بحذف الى آخره قيد واقعى لا احترازى وفى بعض الشروح هو احتراز

مطلب





عن صيغة مضمومة ( وحكم آخره ) اى آخر بناء الامر ( حكم المجزوم ) اى مثل
حكم آخر المجزوم او حكمه حكم المجزوم فى اسكان الصحيح وسقط نون الاعراب
وحذف حرف العلة اى هو موقوف اى مبنى على السكون عند البصريين
وعند الكوفيين فهو معرب مجزوم حقيقة ( فان كان بعده ) اى بعد الحذف
( ساكن وليس ) عطف على الشرط او حال ( برباعى ) اى بذى اربعة احرف
احتراز عن نحو اكرم ( زدت همزة وصل مضمومة ) صفة همزة ( ان كان
بعده ضمة ) للموافقة ( ومكسورة فيما سواه ) اى فى لفظ سوى ما كان فيه بعد
الحذف ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة ففى الكسرة للموافقة وفى الفتحة
بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة للبس بصيغة المتكلم وقفا ( مثل )
ذكر النظاير على وجه اللف و النشر ( اقتل ) مثال ما كان فيه بعد الحذف
ضمة ( اضرب ) معطوف بحذف العاطف مثال ما كان فيه بعد الحذف كسرة
( اعلم ) مثال ما كان فيه بعد الحذف فتحة ( وان كان ) الفعل ( رباعيا ) اى ذا
اربعة احرف نحو يكرم ( فمفتوحة ) فهمزة الامر منه مفتوحة ( مقطوعة )
نحو اكرم لانها همزة باب الافعال وهى مقطوعة ( فعل مالم يسم فاعله ) اى
الفعل الذى لم يسم فاعله فاضافة الفعل اليه بيانية من اضافة العام الى الخاص
او فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله فالاضافة بادنى ملابسة وهذا تقسيم اخر
للفعل الى المعروف و المجهول وقوله مالم يسم فاعله يصلح مثالا لما لم يسم فاعله
( هو ) ضمير فصل ان كان ما موصوله و مبتدأ مضمر لا فصل ان كان ما موصوفة
لكارنها ( ما ) اى فعل خبر هو او خبر قوله فعل ما لم يسم فاعله واذا كان خبر
هو فقوله مالم يسم فاعله الخ خبر مبتدأ محذوف اى هذا بيان فعل مالم يسم فاعله
وقوله كذا جملة مستأنفة ( حذف فاعله ) بعد بنائه للمفعول فلا يرد عليه
نحو ضربنى وضربت زيدا على قول الكسائى ونحو اسمع بهم وابصر عند
من جعل المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر لانه لايغير صيغته ولايكون مبنية
للمفعول ( كان كان ) بيان تغير الصيغة وهذا من وظائف التصريف ذكره
فى النحو ضمنا ( ماضيا ضم اوله و كسر ماقبل آخره ) نحو ضرب و اكرم
واستخرج وتدحرج عندك وانما غيرت الصيغة دفعا للبس واختيرت التغير للفرع
واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فيختار له وزن غريب لم يوجد
فى الاوزان بخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة
الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة

الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول الدلالة ( ويضم الثالث ) ليلا يلتبس الماضى المجهول بالامر عند الدرج والوقف نحو فافتعل وانفعل ( مع همزة الوصل ) اى فيما فيه همزة الوصل نحو افتعل واستفعل ( و ) يضم ( الثانى ) حال كونه مقرونا ( مع التاء ) الزائدة فى اوله نحو تكلم وتعامل وتدحرج ليلا يلتبس بالمضارع من التفعيل والمفاعلة والفعللة ( خوف ) مفعول له ليضم ( اللبس ) اى لبسه بالامر فى الاول المضارع فى الثانى كما عرفت ( ومعتل العين ) فقط بخلاف نحو طوى وروى من اللفيف فانه لم يعل عينه ليلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى ( الافصح ) فيه ( قيل وبيع ) اصلهما قول وبيع فاعل بنقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واو قول بعد النقل لسكونها وانكسار ماقبلها ( وجاء الاشمام ) وهو ان يلحق بكسر فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء نحو الواو وهذا هو مراد القرأ والنحاة فى هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط خالصا وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام فى الوقف قال المص الغرض من الاشمام الايذان بالاصل الذى اختير لغرض فلم يجئ الاشمام فى بيض لانهم قصدوا باتيان هذا الوزن غرضا لايتأتى به فارادوا المجئ الاصل عند تغييره ولا كذلك فى بيض ( والواو ) فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ( ومثله ) فى الوجوه الثلاثة المذكورة او فيما ذكر من القلب والاشمام ( باب اختير وانقيد ) اى الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال لمكان المشاركة فى العلة ( دون ) المعتل العين من باب الاستفعال وباب الافعال نحو ( استخير ) اصله استخور ( واقيم ) اصله اقوم حيث لم يجئ الا الاخلاص الكسر دون الاشمام والضم لسكون ماقبل حرف العلة فيهما اصلا ( وان كان ) الفعل ( مضارعا ضم اوله ) وهو حرف المضارعة حملا على الماضى ( وفتح ماقبل آخره ) لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستكرم ويستخرج ويدحرج ويتدحرج ( ومعتل العين ينقلب العين فيه ) حال كونه ( الفا ) واختير بقلب بجعله بمعنى يصير نحو يقال ويباع ويستغاث وذلك لما عرف من قواعد التصريف ان كل موضع يفتح الواو والياء ويسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن وابدل المنقول عنه بالالف ابدا الا مطردا على الوجوب اذا عريت عن الموانع ( المتعدى وغير المتعدى ) تقسيم آخر للفعل باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه اى من مطلب





الافعال المتعدى وغيره او هذا بيان المتعدى وغيره ( فالمتعدى ) الفاء للتفسير ( مايتوقف فهمه ) ولا يرد الفعل المبهم المتوقف على التميز نحو طاب زيد نفسا لا المتوقف ثمه نسبة لا فهمه ولا يرد ايضا توقف الفعل على الظرف لانه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به ولهذا لم يقل مايتوقف وجوده ولا يرد ايضا الافعال الناقصة لتوقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد متعلق هو فضلة وهذا عمدة وفيه ان مفعول علمت ايضا عمدة وفيه انهما فضلتان لجواز تركهما معا بخلاف خبرا لافعال الناقصة او يقال يقصد بخبرهما فهمها بل ذكرت هى لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر لا هو واسنادها وانما هى بمنزلة الظروف والقيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم فى الزمان الماضى وصار زيد غنيا معناه زيد غنى الان لا قبل هذا الزمان وعلى هذا قس وهى ليست مما يتوقف فهمه على متعلق وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهومانها ( على متعلق ) خاص اى لايتم معناه بدون متعلق ( كضرب ) فان الضرب لايتم بدون المضروب وكذا المتعدى بواسطة الحرف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعروض عنه فهما متعديان بالوسايط بخلاف نحو ذهب فانه تام دون تعلق متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب فيكون متعديان بالعارض ( وغير المتعدى ) ملتبس ( بخلافه ) اى المتعدى او بخلاف مايتوقف فهمه على متعلق ( كقعد والمتعدى يكون ) متعديا ( الى واحد ) كضرب ( و ) متعديا الى ( اثنين ) ثانيهما غير الاول فيما صدق عليه ( كاعطى ) نحو اعطيت زيدا درهما ( وعلم ) وثانيهما هو الاول فيما صدقا عليه نحو علمت زيدا فاضلا ( و ) متعديا ( الى ثلاثة ) اى الى ثلاثة مفاعيل ( كاعلم وارى وانبأ ونبأ وخبر وحدث ) نحو اعلمت او ارأيت او انبأت او نبأت او اخبرت او احدثت زيدا عمرا فاضلا واجاز الاخفش اظن واخال الى افعال القلوب ( وهذه ) الافعال ( مفعولها الاول كمفعولى اعطيت ) فى الاحكام وانما يقع اعطيت مضافا اليه لانه بتأويل اللفظ ( و ) مفعولها ( الثانى والثالث كمفعولى علمت ) فى الاحكام ( افعال القلوب ) ويسمى ايضا افعال الشك واليقين ( ظننت وحسبت وخلت وزعمت ) قدم افعال الشك على افعال اليقين لغلبة الشك وتقدمه وجودا ( وعلمت ورأيت ووجدت ) وانحصار افعال القلوب فى السبعة اصطلاحى واستقرائى ( تدخل ) هذه الافعال على الجملة مستأنفة او خبر افعال القلوب على تقدير ان يكون

ظننت الخ بدلا ( على الجملة الاسمية ابيان ما ) اى شك اويقين ( هى ) اى تلك الجملة صادرة او ناشية عنه او لبيان اعتقاد تلك الجملة ناشية ( عند ) من علم اوظن اوحسبان اونحو ذلك كذا فى الشرح وفى بعض النسخ عنده اى لبيان صفة هى عند الموصوف من علم اوظن ( فنصب الجزءين ) اى جزئى الاسمية على انهما مفعولا بهما ( ومن خصايصهما ) اى افعال القلوب ( انها اذا ذكر احدهما ) اى احد المفعولين فيها بحذف الضمير اويقال معنى قوله احدهما احد مفعوليهما فلا حاجة الى حذف الضمير بخلاف ما اذا لم يذكر كلاهما نحو من يسمع يخل وقوله تعالى وظننتم ظن السوء ( ذكر الآخر ) اى من خصايصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد مفعولها لانه لواقتصر على الثانى يلزم ذكر الشئ بدون ماهو توطية ووسيلة ولواقتصر على الاول لزم ذكر التوطية وترك المقصود ولان كلا المفعولين بمعنى مفعول واحد اذا علمت زيدا فاضلا بمعنى علمت فضل زيد وكان ذكر احدهما وترك الآخر بمنزلة ذكر البعض من مفعول واحد وترك البعض الآخر وقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرالهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا بحذف المفعول الاول بتقدير بخلهم هو خيرالهم قليل ( بخلاف باب اعطيت ) اى هذا ملتبس بمخالفة باب اعطيت فانه يجوز ان يقول اعطيت زيدا وتسكت واعطيت درهما تسكت ( ومنها ) اى من خصايصها ( انها ) اى افعال القلوب ( يجوز فيها الالغاء ) اى اهمال عملها لفظا ومعنى ( اذا توسطت اوتأخرت ) اى وقت توسط افعال القلوب بين المفعولين او تأخرها عنهما ( لاستقلال ) علة جواز الالغاء او الالغاء ( الجزئين كلاما ) حال اوتميز فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخر عن كلاهما او عن احدهما لمكان استقلالهما كلاما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان ( بخلاف اعطيت ) اى وهذا ملتبس بمخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تأخر عنهما لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل ( مثل زيد علمت قايم ) والفعل حينئذ بمعنى المصدر الواقع ظرفا نحو زيد قائم فى علمى وهذا مثال التوسط ومثال التأخر نحو زيد قائم علمت ( ومنها ) اى ومن خصايص افعال القلوب ( انها تعلق وجوبا ) اى تهمل عن العمل لفظا وتعمل معنى بدليل صحة العطف بالنصب وهو مأخوذ من تعليق المرأة وهو ان يدعها زوجها من غير طلاق فلاهى ذات زوج ولا فارغة قال الله تعالى ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فيذروها كالمعلقة

( وهذه )



وهذه الافعال عند تعليقها لاهى ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة ويونس لم يجعل التعليق من خصايصها بل جوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار وقتلت ايهم فى البيت ( قبل حرف الاستفهام ) اى اذا دخل اداة الاستفهام واو متضمنة على معمولها اوما اضيف اليه معمولها نحو علمت ازيد قائم وقوله تعالى ليعلم اى الحزبين احصى وعلمت غلام اى الرجلين قائم واعلم ان التعليق بالهمزة على اتفاق وبهل مختلف فيه واما نحو سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة ويسألونك ماذا ينفقون فليس من التعليق بل بتقدير القول اى سل بنى اسرائل قائلا ويسألونك قايلين او بتأويل المفرد نحو سل بنى اسرائل جواب هذا السؤال ففى فى محل النصب على انها مفعول بها وهى بعد افعال القلوب ايضا مؤولة بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا نحو شككت فى زيدا هو كريم اوفى كرمه ( و ) قبل حرف ( النفى ) الداخل على معمولها ( واللام ) الداخل عليه نحو علمت مازيد منطلق وعلمت لزيد منطلق واما دخولها على المفعول الثانى فلا يوجب التعليق فى الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وهوليس بقوى وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب بغيرها الى نصب الجزئين فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى ( مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ) ذكر مثال التعليق الاستفهام فقس عليه اخويه ( ومنها انها يجوز ) مبتدأ متقدم الخبر ( ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين ) متصلين ( لشئ واحد ) اى ضميرين هما عبارتان عن شئ واحد لان مفعول الاول غير مفعول حقيقة بل توطية فلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال ( مثل علمتنى منطلقا ) وقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا ويلحق بها عدمتنى وفقدتنى ولا يجوز ضربتنى وشتمتنى بل ضربت نفسى وشتمت نفسى ( ولبعضها ) اى لبعض هذه الافعال ( معنى اخر ) غير المعنى الذى تعدى به الى مفعولين ( يتعدى به ) اى بسبب ذلك المعنى ( الى ) مفعول ( واحد ) فقط لا مع بقائها من افعال القلوب ولو لم يقيد ذلك ليورد عليه زعمت بمعنى قلت فان قلت رأيت اذا كان من رؤية العين فهو بمعنى ابصرت فليس من افعال القلوب فالجواب انها وان كانت للابصار فمعناه ايضا العلم بالحاسة فلم يخرج من معنى العلم ( وظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ) وعرفت وان كان من افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى مفعولين استعمالا واحتصار فعل القلوب استعمالى

لاعقلى ( ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت ) وحسبت بمعنى
صرت احسب اى اشقر الشعر وخلت بمعنى صرت ذاخال اى خيلاء وزعمت
بمعنى كفلت به وعلى هذه المعانى لا يقتضى الا مفعولا واحدا ( الافعال الناقصة )
تقسيم آخر للفعل باعتبار التام والناقص ثم الناقصة معدودة فاثرها بالذكر ليعلم ان
ماسواها تامة ( ما ) اى فعل وهو كالجنس ( وضع لتقرير ) اى تثبيت ( الفاعل
على صفة ) وتلك هى الخبر وهذا القيد احتراز عما سواها من الافعال والظرف
مستقرا او ملغى ( وهى ) اى الافعال ( كان وصار ) وقد زيد مايرادف صار نحو آل
ورجع وحال وحار واستحال وتحول وانقلب سماعا دون انتقل وان كان بمعنى تحول مطلب
ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل ( واصبح واضحى وامسى وظل
وبات وآض ) اى رجع ( وعاد ) اى صار ( وغدا ) اى كان فى الغداة وهو ماقبل الزوال
( وراح ) اى كان فى الرواح وهو مابعد الزوال الى الليل ولو كانا بمعنى رجع فى الغداة
ورجع فى الرواح اودخل فى الغداة اودخل فى الرواح كانا تامين ( ومازال
ومانفك ومافتئ ومابرح ) اصل هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى ماانفصل
لكنها جعلت بمعنى كان صار لازال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا اخواته
فينصب نصب كان ( ومادام وليس ) ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما يقول يتم التسعة بهذا
عشرة اى تصير عشرة تامة ويكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا ( وقد ) للتقليل
( جا ) تركيب ( ماجاءت صاحبتك ) على ان ما استفهامية وجاءت ناقصة
وضميرها اسمها وحاصبتك خبرها وانث ضميرها باعتبار الخبر كما فى من كانت امك
واول من قاله الخوارج قاله لابن عباس رضى الله عنهما حين جاءهم رسول
من على رضى الله عنه قول الاعرابى ارهف شفرته ( حتى قعدت ) الشفرة
( كانها حربة ) قال الاندلسى لا يتجاوز بهما اعنى جاء وقعد الموضع الذى استعملته
العرب وطرد بعضهم قال المص والاولى طرد جاء نحو جاء البر قفيزين ولا معنى
بجعله حالا حيث مفيدانه جاء فى هذه الحالة ولا يطرد قعد فلا يقال قعد كاتبا
بل يقال قعد كانه كاتب لكونه مثل قعدت كانها حربة ( تدخل ) الافعال والجملة
مستأنفة ( على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر ) اى خبرها ( حكم معناها ) اى
معنى الافعال من مضى وانتقال ودوام وتوقيت ( فترفع ) هذه الافعال الجزء
( الاول ) فكونه فاعلا وتسمية المرفوع بها اسما اولى من تسميته فاعلا ( وتنصب )





الجزء ( الثانى ) لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه ( مثل كان زيد قائما )
اى رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه او هو مثل كذا ( فكان ) اى
فكلمة كان او لفظه ( يكون ناقصة ) كائنة ( لثبوت خبرها ) وتحققه حال
كونه ( ماضيا دائما ) نحو كان الله غفورا رحيما او منقطعا نحو كان غنيا فافتقر
( وبمعنى صار ) نحو كان من الكافرين اى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
( ويكون فيها ) اى فى كان ( ضمير الشان ) نحو كان زيد قائم اى كان الشان
( وتكون تامة ) اى تتم بالفاعل ولا يحتاج الى خبر ( بمعنى ثبت ) نحو ان كان
ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اى ان وجد او ثبت ذو عسرة ( وزائدة ) نحو
قوله سراة بنى ابى بكر تسامى على كان المسومة العراب وقوله تعالى لمن كان له
قلب يتوجه الى الوجوه الاربعة ( وصار للانتقال ) من صفة الى صفة نحو
صار زيد غنيا اى انتقل من الفقر الى الغنا ( واصبح ) نحو اصبح زيد صائما
( وامسى ) نحو امسى زيد مسرورا ( واضحى ) نحو اضحى زيد حزينا
( لاقتران مضمون الجملة ) الواقعة ( باوقاتها ) اى الاوقات التى يدل عليها
هذه الافعال من الصباح والمساء والضحى فاضافة الاوقات اليها لادنى
ملابسة ( وبمعنى صار ) نحو اصبح زيد غنيا اى صار وهو عطف على الجملة
الظرفية السابقة ( ويكون هذه الثلاثة ( تامة ) بمعنى الدخول فى الاوقات
( وظل ) نحو ظل زيد مسرورا او ظل وجهه مسودا ( وبات ) نحو بات زيد
مسرورا ويبيتون لربهم سجدا ( لاقتران مضمون الجملة ) الواقعة بعدها
( بوقتيهما ) اى بوقتى هذين الفعل من النهار والليل وانما فصلهما عن الثلاثة
السابقة لمكان الافتراق فى قلة مجيئهما تامين بخلاف تلك الثلاثة ولذا لم يذكر
مجيئهما تامين نحو ظللت لمكان كذا وبت مبيتا طيبا ( وبمعنى صار ) نحو ظل
زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار وعطف على الظرفية السابقة ( ومازال
ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها ) اى دوام خبر هذه الافعال
لفاعلها مذ قبله ظرف الاستمرار ( ويلزمها ) اى هذه الافعال ( النفى ) ان كان
ماضيا فبما اولا وان كان مضارعا فبلم اولن اولا اوما ( ومادام ) ما مصدرية
وفيما سواه من اخواته نافية والمضاف الذى هو الزمان محذوف اى مدة دوام
قيام زيد مثلا ( لتوقيت امر ) لان المصدر قد يجعل حينا ( بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها ) وفى تأنيث مادام نظر فان تأنيثه لا يتأتى بتأويل الكلمة ولا بتأويل
اللفظة لان كلمة ما على حدة واما ذكر ضمير احتاج وضمير لانه ظرف اللهم

الا ان يجعل كلة واحدة على سبيل التجوز ( ومن ثمه ) اى ومن اجل ان مادام
لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ( احتاج ) لفظ مادام ( الى كلام لانه
ظرف ) بدل من قوله ثمه او يقال الظرفية علة الاحتياج الى الكلام وكون مادام
للتوقيت علة لكونه ظرفا وتحقق الاحتياج بناء عليه فلا يرد ما اورد من
تعليق العلتين بفعل واحد ( وليس لنفى مضمون الجملة حالا ) اى فى زمان الحال
نحو ليس زيد قائما اى قيامه منتف الآن ( وقيل ) لنفى مضمون الجملة زمانا
( مطلقا ) غير مقيد بكونه حالا او غيره اى سواء كان نفيه حالا او غيره
( ويجوز تقديم اخبارها ) اى الافعال الناقصة ( كلها ) اى كل الافعال
الناقصه اوكل الاخبار تأكيد اوبدل اوتأكيد المضاف اليه ( على اسمائها )
كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ بل مجالها فى التقديم اوسع حيث تقدم معرفة
ظاهرة الاعراب بخلاف المبتدأ لمكان اللبس ( وهى ) اى الافعال الناقصة
اواخبارها وفيه اى فى قوله وهو من كان الى آخره يأباه وفيه يمكن اصلاحه
بحذف مضاف فليتأمل ( فى تقديمها ) اى تقديم اخبارها ( عليها ) اى على
الافعال الناقصة ( على ثلاثة اقسام قسم ) مجرور بدلا اومرفوع خبر محذوف
المبتدأ ( يجوز ) تقديم خبره عليه او تقديمه على الافعال الناقصة ( وهو )
اى هذا القسم ( من كان ) بالغا كان او واصلا ( الى راح ) لكون العامل
فعلا يصح تقديم معموله عليه ولا مانع بمنعه وفى الى ههنا نظر لانها ان كانت
امتدادية يلزم خروج راح وكونها اسقاطية لاوجه لها لعدم دخول مابعدها
فيما قبلها حتما وجعلها بمعنى مع يأباه من الابتدائية الملائمة لذكر الغاية والقول
بزيادة من ينافيه الاثبات وجعلها بمعنى حتى يأباه عدكون راح مما ينتهى به
الافعال الناقصة اوعنده والجواب ان مابعد الى هنا داخل فيما قبله بالدليل
وهو الحصر ( وقسم لايجوز ) تقديم جبره عليه اوتقديمه على الافعال الناقصة
( وهو ما ) اى فعل ( فى اوله ما نافية كانت او مصدرية لتحقق المانع لان
كليهما يمنع تقديم مافى خبرهما عليهما ( خلافا ) اى يخالف هذا القول خلافا
لابن كيسان فى غير مادام ) لعدم المانع معنى لتأويله بالمثبت فمازال عالما بمعنى
كان زيد عالما دائما وفيه ان صورة مايستحق الصدر كافية فى المنع وقد تحققت
وان كان المعنى على الاثبات واما فى دام فيوافق ابن كيسان وغيره فى عدم
تحقق التقديم لتحقق المانع لفظا ( وقسم مختلف فيه ) وقول ابن كيسان فى القسم
الثانى خلاف لا اختلاف فلا يندرج فيه ( وهو ليس ) فقد قيل حكمه حكم مافى اوله





مابمعنى النفى وقيل حكمه حكم كان لعدم ما صورة ( افعا المقاربة ) ذكرها
بعد الافعال الناقصة لانها مثلها فى اقتضاء الخبر لكن خبرها اخص ( ماوضع
لدنو الخبر رجاء او حصولا اواخذا ) اى شروعا ( فيه ) اوفى الخبر وتعلقا
فى اول اجزاء الفعل والمنصوبات تميز اى لقريب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ
( فا ) القسم ( الاول ) اى الموضوع لدنو الخبر رجاء ( عسى ) قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان
اموت ومعنى الاشفاق الخوف قال الله تعالى فابين ان يحملها واشفقن منها
اى خفن ( وهو ) اى عسى فعل ( غير متصرف ) حيث لايجئ مضارع منه
ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة ( وتقول عسى زيد ان يقوم )
اى قارب زيد القيام ( وعسى ان يخرج زيد ) وعسى على هذا الاستعمال تامة
( وقد يحذف ان ) اى قرب خروج زيد من خبر عسى تشبيها له بكاد نحو
قوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراه فرج قريب ( و ) القسم
( الثانى ) وهو ماوضع لقرب الحصول ( تقول كاد زيد يجئ وقد تدخل ان )
فى خبر كاد تشبيها له بعسى نحو قد كاد من طول البلى ان يمصحا * اى ينمحى
( واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال ) اى سائر الافعال فى النفى ( على الاصح )
والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفى قرب الفعل قبل
الفعل ولاتنافى بين نفى قرب الفعل فى زمان حصوله فى زمان اخر وعن تخطئة
ذى الرمة انه شبهه وعن تغيره الى لم اجد انه احتياط ( وقيل يكون ) نفيه
( للاثبات ) مطلقا اما الماضى كقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان المراد
اثبات الفعل لانفيه بدليل فذبحوها واما المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى
الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فلولا كان نفيه للاثبات لما
خطوه ولتغيير ذى الرمة بعد التخطية ( وقيل يكون فى الماضى للاثبات )
اى لاثبات الخبر ( وفى المستقبل كالافعال ) اى كسائرها ( تمسكا ) مفعول له
لقيل ( بقوله تعالى ) دليل على المدعى الاول فذبحوها ( وماكادوا يفعلون )
اذالمراد اثبات الذبح لانفيه دليل فذبحوها ( وبقول ذى الرمة ) دليل على
المدعى الثانى ( اذا غير الهجر المحبين ) عن الحب بحكم طول العهد ينسى ( لم يكد
رسيس ) الرسيس اول الحمى والرسيس الشئ الثابت ( الهوى ) الاضافة
من باب جرد قطيفة ( من حب مية يبرح ) اى يزول حين لم يكد البراح
منفى فعلم ان النفى فى المستقبل نفى كسائر الافعال والقسم ( الثالث ) وهو

ماوضع لقرب الاخذ فى الخبر ( جعل وطفق وكرب واخذا وهى ) اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال ( مثل كاد ) والجملة معترضة واوشك ) عطف على اخذ ( مثل اخذ ) نحواوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد ( وكاد ) اى تارة يستعمل مع ان وتارة بدونها ( فى الاستعمال فعلا التعجب ) وهو كلى وجد منه جزئيان وهما ما افعله وافعل به فقط كما ان الشمس كلى وجد منه جزئى واحد فقط فلو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر واسلم لان التحديد لانضباط الجزئيات فلا انحصر فى جزى او جزئين لايحتاج الى ذلك واعلم ان التعريف مع قصد المفردين فى الحد مشكل الا ان يثبت ان اضافة التثنية كاضافة الجمع فى جعل المضاف جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان ذلك عند العهد فى الجمع ايضا منتف ولاخفاء هنا فى عهدية الفعلين ولامعنى للجنس فيلزم التعريف للفردين فيقال انه تعريف لفظى لابيان ماهية والمعنى فعلا التعجب ( ماوضع ) اى فعلان وضعا ( لانشاء التعجب ) بيان لما يفهم من الملابسة فى اضافة قوله فعلا التعجب وليس بمحض الدعاء قلت التعجب فيه استعمالى لاوضعى والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شئ خرج عن حد نظائره وضعى بسببه وتوهم غير الكسائى من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بتصغير يا ماميلح والجواب انه شاذ منزل منزلة الاسم فى جوازه ( وله صيغتان ما افعله وافعل به ) بدل من قوله صيغتان ( وهما غير متصرفين ) ولايتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث ( مثل ) بدل من قوله غير متصرفين اوخبر بعد خبر اوخبر مبتدأ محذوف اى نظيرهما مثل ( مااحسن زيد او احسن بزيد ولا يبنيان ) اى فعلا التعجب من شئ ( الا فيما يبنى منه افعل التفضيل ) من ثلاثى مجرد قابل للتفاوت ليس بلون ولاعيب وقصر بناءهما على مايبنى منه افعل التفضيل ولاعكس حيث يقول انا اضرب منك ولايبنيان الامن الثلاثى المستتر وقل مااشهره وما اشغله كما فى اسم التفضيل وشذ نحوما اعطاه وجوزه سيبويه قياسا فيكون المذكور فى المتن قوله غير سيبويه ( ويتوصل فى الممتنع ) اى فى الذى امتنع بناؤه مماليس بثلاثى مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعى اوثلاثى مزيد فيه اوثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب ( بمثل مااشد استخراجه واشدد به ) باستخراجه فبناؤه من فعل لايمتنع بناؤه منه وايقاع الممتنع مفعولا اومجرورا بالباء ( ولايتصرف فيهما ) اى فى صيغتى التعجب لانها بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلايتغيران كما لايتغير الامثال ( بتقديم ) المفعول به والمجرور وتأخير الفعل عنهما فلا يقال





مازيدا احسن ولابزيد ( وتأخير ) وهذا مستدرك لان تقديم شئ يستلزم تأخير غيره لامحالة وينفصل احدهما عن الآخر بالقصد دون التحقيق فكأنه اعتبر القصد اوذكره تأكيدا كما فى قوله تعالى لايستأخرون ساعة ولايستقدمون ( ولافصل ) بين الفعل ومعموله وبينما والفعل وجاء الفصل لكان الزائدة نحوما كان احسن زيدا ولايقاس عليه خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باضحى وامسى نحو مااصبح ابردها والضمير للغداة وماامسى ادفاها والضمير للعشية وهو مقصور على السماع ( واجاز ) ابوعثمان ( المازنى الفصل بالظرف ) المتعلق بصيغة التعجب حيث يتسع فى الظرف مالايتسع فى غيره نحوما يوم الجمعة احسن زيدا اواحسن اليوم بزيد ومااحسن بالرجل ان يصدق بخلاف نحو لقيته فما احسن امس زيدا فانه لايجوز واجاز ابن كيسان الفصل باعتراض لولا الامتناعية نحوما احسن لولا تكلف زيدا ( وما ابتدأ ) اى لفظ ما مبتدأ اويكون تامة بمعنى شئ ( نكرة عند سيبويه ) والاخفش على احد قوليه من باب شراهر ذاناب فمعنى مااحسن زيدا شئ من الاشياء لااعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والخبر عنه المعنى الاول بدليل جواز مااقدر الله وماارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير وقوله عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اى ذلك عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اى وقعت مامبتداة مع النكارة عند سيبويه وقال الفراء انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قوى فى فيه جهات الضعف وماقيل انه يلزم منه النقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت ففيه نظر لان الاستفهام اريد منه الامر فى فهل انتم تشكرون وفهل انتم تنتهون والعرض فى الاتنزل والتمنى نحو الاماء فاشربه الى غير ذلك من النظائر والصور وله غير نظير ( ومابعدها ) اى مابعدما ( الخبر ) اى خبر ( موصولة ) اى كلمة موصولة ومابعدها صلتها ( عند الاخفش والخبر ) اى خبر ما الموصولة الواقعة مبتدأ ( محذوف ) والمعنى الذى جعله حسنا شئ عظيم وفى قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شئ مسده ( وبه ) فى افعل به ( فاعل عند سيبويه ) وافعل امر بمعنى الماضى والهمزة للصيرورة كالبن واثمر والباء زائدة فى الفاعل كما فى كفى بالله وفيه نظر اما اولا فلان الامر بمعنى الماضى غير معهود فى كلامهم واما ثانيا فلان الفاعل فى صيغة الغائب لايكون الامظهرا اومضمرا مستترا واما ثالثا فلان زيادة الباء على الشذوذ ( فلاضمير فى افعل ) لكونه به فاعلة

والفاعل واحد ليس الا ( مفعول ) خبر بعد خبر ( عندالاخفش والباء ) فى به ( للتعدية ) اى بجعل اللازم متعديا والمعنى صيرة ذاحسن اى صفة بالحسن ( اوزائدة ) على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج كما فى قوله ولاتلقوا بايديكم ( ففيه ) اى ففى احسن ( ضمير ) هو فاعله اى احسن انت بزيد اوزيدا اجعله حسنا بمعنى صفة به ( افعال المدح والذم ماوضع ) افعال وضعت وذكر وضع باعتبار لفظ ما ( لانشاء مدح اوذم ) احتراز عن نحو مدحت وامدح وذممت واذم ونحو ذلك مما وضع للاخبار بالمدح اوبالذم فاذاقلت نعم الرجل زيد فقدمدحته وانشأت مدحه بانه نعم الرجل وفيه انه نحوكرم زيد وشرف بكر كذلك وفيه انه لازم لذلك غير موضوع بخلاف نعم الرجل زيد حيث وضع لهذا اللازم وهذا هوالفرق بين كم رجل لقيتهم وكثيرمن الرجال لقيتهم فاعرف فهذا دقيق ( فمنها ) اى من افعال المدح والذم ( نعم وبئس ) اصلهافعل بكسر العين وجاز فيه اتباع الفا للعين واسكان العين فى الوجهين ففيهما اربعة اوجه نعم وهوالاصل ونعم بالاتباع ونعم باسكان العين ونعم باسكانها بعد الاتباع وهذه الوجوه مطردة فى كل فعل على فعل بكسر العين ثانيه حرف الحلق كشهدوكذا فى كل اسم على فعل ثانيه حرف حلق كفخذ ( وشرطهما ) اى شرط نعم وبئس يعنى شرط فاعل نعم وبئس ( ان يكون الفاعل معرفا باللام ) للعهد الذهنى وهى لواحد غيرمعين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابوعلى ولا للاشارة الى مافى الذهن من الماهية كما قال المص لامتناع حمل زيد عليه فى الصورتين اللهم الاان يعتبرالحمل على التجوز والمبالغة كما فى نحو انت الرجل كل الرجل وزيد كل الرجل وزيد كل جنس الرجال ( او مضافا الى المعرف بها ) نحو نعم صاحب الفرس ولو بواسطة نحو نعم غلام صاحب الفرس بشرا وبوسائط نحو نعم غلام اخى صاحب الفرس بكر وان شيت فزد ( او مضمرا مميزا ) مفسرا ( بنكرة منصوبة ) على التميز نحو نعم رجلا خالد ( او بما مثل فنعماهى ) اى نعم شيأ هى ولاحاجة الى قوله بما فى التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان المعنى فى فنعماهى فنعم خصلة هى الا انه ارنظرا الى الصورة وواقع ( بعدذلك المخصوص ) بالمدح والذم ( وهو ) اى المخصوص ( مبتدأ ماقبله خبره ) الجملة صفة مبتدأ ( او خبر مبتدأ ) عطف على مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل





زيد ) اى نعم الرجل هوزيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان وقيل لايجوزفيه الاالوجه الاول بجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسى ذلك عن سيبويه ايضا ( وشرطه ) اى المخصوص ( مطابقة الفاعل ) لاتحادهما فيما صدقا عليه ( و ) تركيب ( بئس مثل القوم الذين وشبهه ) جواب سؤال حيث وقع المخصوص جمامع افراد الفاعل ( متناول ) بتقدير مثل الذين او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم ( وقديحذف المخصوص ) بالمدح والذم ( اذاعلم ) بالقرينة ( مثل نعم العبد ) اى ايوب لانه فى قصته ( وفنعم الماهدون ) اى نحن ( وساء مثل بئس ) فى افادة الذم ( ومنها حبذا وفاعله ) اى فاعل هذا الفعل ( ذا ولايتغير ) عن حاله فلايثنى ولايجمع ولايؤنث بجريانه مجرى الامثال التى لاتتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ( وبعده ) اى ذا ( المخصوص واعرابه ) اى المخصوص بعد حبذا ( كاعراب مخصوص نعم ) فى الوجهين وقال بعضهم المخصوص بعض حبذا عطف بيان وقيل ذا زايدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل المخصوص ) اى مخصوص حبذا ( وبعده تميز ) نحو حبذا رجلا زيدو حبذا زيد رجلا ولم يجز فى نعم تأخير التميز عن المخصوص وانما جاز ترك التميز هنا دون نعم لفصل الظاهر على المضمر ولعدم لبس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم وبئس ( او حال ) كاين ( على وفق مخصوصه ) اى موافقة المخصوص فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عنه لاتحاد ماصدقا عليه نحو حبذا رسولا محمدو حبذا محمد رسولا صلى الله عليه وسلم وانما وضع المضمر موضع المظهر لزيادة التوضيح ليلايتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره ولما فرغ من الاسم والفعل شرع فى الحرف فقال ( الحرف مادل ) اى كلمة دلت ( على معنى حاصل ( فى غيره ) اوباعتبار غيره فكلمة فى بمعنى الباء او على حقيقتها كلام فانه يدل على التعريف الذى هو حاصل فى الاسم ومدلوله دلالة تضمنى فان التعريف مضمون للاسم بالوضع وكسم وبلى فانهما يدلان على معنى هو مدلول لغيرهما بالمطابقة وكلم فانه يدل على النفى الذى هو حاصل فى الفعل ومدلوله دلالة تضمنى وقيل انه علامة لتحقق معنى فى غيره ولامعنى فى نفسه ( ومن ثم احتاج فى جزئيته ) اى فى كونه جزء من الكلام فانه يصح ان يكون جزاء من الكلام وان لم يصح ان يكون ركناله ( الى اسم وفعل حروف الجر ) لقدمها

لكثرتها ولكثرة دورها وانما سمى حروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى الاسماء او تجر الاسماء ( ما وضع لافضاء الفعل ) كمررت بزيد (او معناه) كان امامابزيد وزيد فى الدار او على السطح ( الى ما يليه ) متعلق بالافضاء وضمير فاعله يرجع الى ما الثانية وضمير مفعوله الى ما الاول او على العكس (وهى) اى حروف الجر ( من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواالقسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا ) قدم من لانها للابتداء فهى بالابتداء احرى واعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلاثة بفى لمناسبتها اياها لتعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذى احد قسمى الظرف واعقبها بالباء وبمجيئها بمعناها فى نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واعقبها باللام لمناسبتها اياها فى لزوم الحرفية والكسر وكونها على حرف واحد واعقب ماسبق بما هو نص فى الحرفية عما وقع الاختلاف فى كونها اسما وحرفا وهو رب واعقبها بذكر واوها لكونها فرعالها واعقبها بذكر واو القسم لمناسبتها فى كونهما واو افرعا واعقبها بالتاء لكونه فرع الواو واعقبها بذكر مااشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن لكونه بالحرف انسب منه وبالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلاثة احرف بخلاف على ثم قدم على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد لقلة مداخلها حيث لايدخل المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونهما اقل منها مدخلا حيث يدخل ظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وقدم منه ماكان جهة الفعل فيه ضعف وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو خلا وعدا فاعرف ( فمن للابتداء ) الغاية المغيا نحو سرت من البصرة ( والتبيين ) وعلامته ان يصح حمله على ما يبينه نحو عشرة من الدراهم ومن خواصه ان يكون عامله محذوفا وجوبا كقوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الكائن منه (والتبعيض) نحو اخذت من المال ( وزائدة فى غير الموجب ) نحو ما جاءنى من رجل ( خلافا للكوفيين والاخفش ) فانهم جوزوا زيادتها فى الموجب فى اسم الجنس ايضا (و) تركيب ( قدكان من مطر وشبهه ) جواب سؤال (متأول) بقدكان بعض مطر او شئ من مطر ( والى للانتهاء ) اى لانتهاء الغاية نحو اتموا الصيام الى الليل ( وبمعنى مع قليلا ) نحو ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم ( وحتى كذلك ) اى مثل الى فى كونها للانتهاء (و) جاء ( بمعنى مع ) مجيا او زمانا ( كثيرا ) نحو اكلت السمكة حتى رأسها اى مع رأسها (ومختصا) لاسم (الظاهر) فلايقال حتاه وحتاك استغناء عنها





بالى والاصوب التمسك بالاستعمال ( خلافا للمبرد ) فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا كالى (والظرفية) لكون ما بعدها ظرفا ( وبمعنى على ) عطف على قوله للظرفية زمانا ( كثيرا ) نحو ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل ( والباء للالصاق ) نحو مررت بزيد وبه داء (والاستعانة) نحو كتبت بالقلم ( والمصاحبة ) نحو دخلت عليه بثياب السفر ( والمقابلة ) نحو اخذت بدرهم ( والتعدية ) نحو ذهبت به ( والظرفية ) نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ( وزائدة فى الخبر ) اى فى خبر المبتدأ (فى الاستفهام ) اى فى وقت الاستفهام بهل لا فى مطلق الاستفهام يقال هل زيد بقائم ولايقال ازيد بقائم (والنفى) بليس او ما المشبهة وقيل بلا التبرئة ايضا ففى اطلاق الاستفهام والنفى نظر ولعله اراد الاستفهام والنفى المعهودين فى هذا الباب فى اصطلاحهم المشهور (قياسا) اى زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة تلابس القياس (وفى غيره) اى فى غير المذكور (سماعا) اى زيادة سماعية او زيادة سماع ( مثل بحسبك درهم ) وبحسبك زيد فدرهم خبر بحسبك وزيد مبتدأ وبحسبك خبره على عكس المثال ( والقى بيده ) اى القى يده الى نفسه ( واللام للاختصاص) نحو المال لزيد والجل للفرس ( والتعليل ) نحو ضربتك للتأديب وخرجت لمخافتك ( وزائدة ) عطف على قوله للاختصاص قال تعالى ردف لكم اى ردفكم لان ردف متعد بنفسه ( وبمعنى عن مع القول ) نحو قلت له انه لم يفعل الشر قال تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لوكان خيرا ماسبقونا اليه (وبمعنى الواو فى القسم للتعجب ) نحو لله لايؤخر الاجل وهذا اذا كان الجواب امرا عظيما فلايقال لله لقد طار الذباب ( ورب للتقليل ) اى لتقليل ما دخلت عليه وقيل هو اسم ككم الخبرية ويشكل حرفيتها بنحو رب رجل كريم لتعدية اكرمت بنفسه وفيه ان الحرف لضعف العامل بالتأخير وفيه ان التقوية انما جاز باللام فقط ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لايتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا لايقال لزيد ضربته ايضا يشكل بنحو رب رجل كريم فى جواب من قال ماجاءك رجل وصرح المصنف بظهور الفعل فى نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق به مجرور رب على وجه القيام لا على وجه الوقوع فكان ذلك دليلا على الاسمية ( لها صدر الكلام ) مختصة بنكرة لان التقليل انما يلحق النكرة واما المعرفة فهى تعيين قلتها كالمفرد والمثنى او اكثرتها كالجمع (موصوفة) على مذهب ابن على وابن السراج ومن تبعهما لان الوصف يلايم

التقليل وقيل لايجب ذلك والاولى الوجوب لورود الاستعمال على ذلك
ولذاقال ( على الاصح وفعلها ) اى فعل رب (ماض) لكونها للتقليل المحقق
الواقع وذا لايتصور الافى الماضى ( محذوف ) لحصول العلم به حذفا اوزمانا
(غالبا) نحو رب رجل لقيتهم فلقيتهم صفة رجل والفعل الذى تعلق به رب
محذوف وقدجاء رب رجل كريم حصل ( وقد تدخل ) رب (على مضمر) وهذا
الضمير نكرة ( مبهم مميز بنكرة ) لابهامه منصوبة على انها تميز نحو ربه رجلا
ليس له معاد معين ( والضمير مفرد مذكر ) نحو ربه رجلا وربه امرأة وربه
رجلين وربه رجالا ( خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز ) فيقولون ربه رجلا
وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة بهما امرأتين وربهن نسوة
(ويلحقها ما) الكافة اى المانعة عن العمل ( فيدخل ) رب بعد دخول ما (على
الجمل ) وقد يكون مازائدة فيدخل الاسم ويجر نحو ربما ضربة بسيف (وواوها)
اى واو يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح ( يدخل على نكرة
موصوفة ) مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
( وواو القسم ) انما استعيرت الواو للقسم بمعنى الباء توسعة لصلات
فلو اظهر الفعل لم يبق استعارة عامة او يكون الكلام قسمين لو
ابقى القسم ( انما يكون ) اى لايكون الا ( عند حذف الفعل لغير السؤال )
فلا يقال والله اجلس ( مختصة ) خبر ثالث ليكون ( بالظاهر ) حطا لرتبته عن
رتبة الاصل وهو الباء لتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته فلا يقال
وك لافعلن كذا والباء دخلت فى المختص به دون المختص ( والتاء مثلها ) اى
مثل الواو فى الاختصاص بحذف الفعل وكونها لغير السؤال ( مختصة ) حال
اوخبر اخر ( باسم الله تعالى ) تقليلا لمحالها عن محال اصلها وهو الواو بالتخصيص
ببعض المضمرات وخص منها ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى نحو
تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقوله تعالى جملة معترضة
( والباء اعم منهما ) من الواو والتاء ( فى الجميع ) اى فى حذف الفعل وكونها
لغير السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله حيث يجوز فيه اظهار
الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها فى قسم السؤال نحو بالله لاجلس واستعمالها
فى مقسم به ظاهرا او مضمرا نحو بالله وبالرحمن وبك لافعلن كذا معنى كونها اعم
فى هذه الامور انها مختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون فى هذه
الامور او خلافها فان قيل الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى





لاعامية الباحث لايصح ان يقال الباء توجد فى الاختصاص بالظاهر وبدونه
لمكان التنافى قبل ( ويتلقى ) اى يجاب ( القسم باللام ) اى مع اللام نحو تالله
لاكيدن اصنامكم ( وان ) كلاهما فى الاثبات ( نحو ان سعيكم لشتى ) فى جواب
والليل اذا يغشى ( وحرف النفى ) فى النفى نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك
ربك وما قلى ( ويحذف جوابه ) اى القسم ( اذا اعترض ) اى وقت اعتراض
القسم بين جزئى القسمية ( او تقدمه ) اى القسم ( ما يدل عليه ) اى على الجواب
نحو الهلال والله كأنه قيل والله لهذا الهلال ( وعن للمجاوزة ) والبعد عن
الشئ وذلك اما بزواله ووصوله الى الثانى نحو رميت السهم عن القوس او
بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت منه الدين
كذا قيل ( وعلى للاستعلاء ) اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح
وعليه دين ( وقد يكونان ) اى عن وعلى ( اسمين بدخول ) اى عند دخول
( من ) نحو من عن يمينى اى جانب يمينى ( والكاف للتشبيه ) نحو الذى عندى
كزيد والكاف فى قولهم خلق الاشياء كما شاء وحدته كما يجب كاف التشبيه ولم يرد به
معنى اخر وقوله كما يكونون يولى عليكم تشبيه التولية بالكون فى الملابسة بخير
او شر وقد يكون الكاف للقران فى الوقوع نحو اتيك كما طلع الفجر ( وزائدة )
نحو ليس كمثله شئ وهو السميع البصير اى ليس مثله ويمكن ان لايكون الكاف
زائدة بل يكون من باب نفى المثل على سبيل الكناية ( وقد يكون ) الكاف
( اسما ) نحو يضحكن عن كالبرد المنهم ( ويختص بالظاهر ) فلا يقال كه استغناء
بمثل ونقض بنحو ما انا كانت ( ومذ ) قدم لخفتها ( ومنذ للزمان للابتداء )
بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ ومنذ لابتداء الغاية ( فى ) الزمان (الماضى)
نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى انتفى رؤيتى اياه من يوم الجمعة وهما فى الزمان الماضى
كمن فى الكاف ( والظرفية ) اى بمعنى فى ( فى الحاضر ) مثل ما رأيته مذ شهرنا
ومذ يومنا ) اى انتفى رؤيتى وشهرنا وفى يومنا ولا يدخلان على المستقبل
لوضعهما للماضى والحال ( وحاشا وعدا وخلا ) نحو جاءنى القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلا زيد واللام فى حاشا لله زائدة ومتعلق حاشا فى حاشا لله ما علمنا
محذوف اى اتصف كل موجود بالسوء حاشا لله فلا يتنزه يوسف عن كل سوء
لكنا ما علمنا عليه من سوء فاعرفه فانه من مكان الاشكال ( للاستثناء ) لكن
حاشا يستعمل فى الاستثناء عن سوء للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد ( الحروف
المشبهة بالفعل ) فى اقسامها الى ثلاثية اورباعية والبناء على الفتح كالماضى

واقتضايها الاسماء ( ان وانّ وكأنّ ولكن وليت ولعل ) اخرهما لكونهما الانشاء بخلاف الاربعة السابقة ( لها ) اى لهذه الحروف ( صدر الكلام سوى انّ فهى ) الفاء للتفسير ( بعكسها ) اى بعكس ما سواها اى يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها ( ويلحقها ) اى هذه الحروف ( ما ) المكافة ( فتلغى ) هذه الحروف بعد لحوق ما لان الكافة يكفها عن العمل ( على الافصح ) وقد يعمل ( ويدخل ) هذه الحروف ( ح ) اى حين اذا يلحقها ( على الافعال ) لان الكافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم نحو انما حرم عليكم ( فان لاتغير معنى الجملة ) بل يقرره ( وان مع جملتها ) الاضافة بادنى ملابسة اى جملة واقعة بعدها ( فى حكم المفرد ) ويؤول به بحصل مصدر الخبر مضافا نحو بلغنى انك قائم اى بلغنى قيامك او مصدر الجزاء الى الاسم نحو بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك اى بلغنى شكر زيد عند اعطائك اياه او مضافا الى مايضاف اليه اذا كان سببيا نحو بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى بلغنى قيام اب زيد وان لم يكن الخبر والجزاء كذلك اى لم يكن فى الخبر والجزاء مصدر مقدر مصدر فعل عام ومضاف كذلك ( ومن ثمه ) اى من اجل أن ان لايضر معنى الجملة وأن يجعلها فى حكم المفرد ( وجب الكسر ) اى اتيان ان المكسورة ( فى موضع المفرد فكسرت ) الفاء للتفسير ( ابتداء ) اى كسرت همزة مادة ان فى ابتداء الكلام ( وبعد القول ) نحو قلت ان زيدا قائم ( والموصول ) نحو الذى انك ضربته فى الدار ( وفتحت ) همزة مادة ان ( فاعله ) نحو بلغنى انك قائم ( ومفعولة ) نحو عرفت انك قائم وتسميتها بهذه المذكورات مجاز لان الفاعل هو ان مع مابعدها لاان وحدها وكذا البواقى ( وقالوا لو لا انك لانه ) اى مابعد لو لا ( مبتدأ ) عند البصريين والمبتدأ انما يكون مفردا ( و ) قالوا ( لو انك لانه ) اى مابعد لو ( فاعل ) لفعل محذوف بعد لو بدلالة ان والفاعل انما يكون مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم ( فان جاز التقديران ) اى تقدير المفرد والجملة ( جاز الامران ) اى فتح ان وكسرها مثل من يكرمنى فانى اكرمه فهو على تقدير كسر ان جملة اسمية جزائية وعلى تقدير فتحها بتأويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر اى فثابت انى اكرمه والجملة جزائية ( واذا انه عبد القفاء واللهازم ) اى انهم يخدم قفاه اى همته ان يكتسب لمأكل ويعظم قفاه ولهازمه قال بعض الحكماء من كان همته مايدخل فى جوفه فقيمته مايخرج من جوفه واللهزمتان عظمان فى اللحيين تحت الاذنين جمعها الشاعر بارادة مافوق الواحد وبارادتهما





مع حواليهما تغليبا واوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ارى بمعنى اظن وزيدا مفعول الثانى له وسيدا ثالث وكما قيل معترضة فيجوز فى انه الكسر على انه جملة واقعة بعد اذا الفجائية والفتح على انه مفرد واقع مبتدأ محذوف الخبر اى اذا ثبت انه عبد القفاء واللهازم ( ولذلك ) اى ولاجل ان المكسورة لاتغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها كالعدم لان فائدتها التأكيد ( جاز العطف على ) محل ( اسم ) ان ( المكسورة لفظا ) نحو ان زيدا قائم وعمرو ( او حكما ) وهى التى بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة فى معنى المفرد فانها فى حكم المكسورة لسدها مسد الجزء من حيث قامت مقام مفعولى علمت نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو ( بالرفع ) الباء بمعنى الملابسة اى جاز العطف ملتبسا بالرفع ( دون المفتوحة ) حال اى متجاوزا عن المكسورة اذ لم يبق مع المفتوحة معنى الابتداء بل هى مع مافى حيزها فى تأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة وقيل ان المفتوحة كالمكسورة فى صحة العطف على المحل ( مثل ان زيدا قائم وعمرو ) وعلمت ان زيدا قائم وعمرو ويشترط فى جواز العطف على الاسم بالرفع ( مضى الخبر لفظا ) كالمثال المذكور او تقديرا نحو والا فاعلموا انا وانتم بغاة مابقينا فى شقاق اى انا بغاة وانتم بغاة خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا مضى الخبر متمسكين بنحو والا فاعلموا انا وانتم الى اخره وسيبويه حمل على تقدير الخبر ( ولا اثر ) فى الجواز بدون مضى الخبر ( لكونه ) اى اسم ان ( مبنيا ) كما فى البيت وكقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون بعطف قوله والصابئون على محل الذى قبل مضى الخبر عند بناء الاسم وهو الذين ( خلافا للمبرد والكسائى ) لانهما فرقا بين الاسم المعرب والمبنى فى ذلك فاجاز فى المبنى قبل مضى الخبر وشرطا فى المعرب مضية والظاهر انه مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب النحو ( فى مثل انك وزيد ذاهبان ) بتجويز الحمل على محل اسمها قبل مضى الخبر لكون الاسم وهو الكاف مبنيا ( ولكن كذلك ) اى ان فى جواز الحمل على اسمها ( ولذلك ) اى ولاجل ان المكسورة لاتغير الجملة والمفتوحة بجعلها بمعنى المفرد ( دخلت اللام ) لام الابتداء ( مع المكسورة ) لان اللام انما تدخل لتأكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو ان زيدا لقائم ( دونها ) اى دون المفتوحة ( على الخبر ) يتعلق بدخلت وكان حقها ان يدخل اول

الكلام لكن لما كان معناها هو معنى ان اعنى التأكيد و كلاهما حرف ابتدأ كرهوا اجتماعهما فاخروها و صدروا ان ترجيحا للعامل منهما على ماليس بعامل فادخلوها على الخبر المنفصل عنها بالاسم اومتعلقه او الاسم المنفصل بالخبر وذلك عند كونه ظرفا متقدما لاغير ( اوعلى الاسم اذافصل بينه ) اى بين الاسم ( وبينها ) اى بين ان ظرف وهو خبر متقدم نحو وان من شيعته لابراهيم ( اوعلى بينهما ) اى بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم عليه نحو انزيدا لطعامك اكل ( وفى لكن ضعيف ) اى الحاق لام الابتدأ فى لكن ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كأنهم متمسكين بقوله ولكننى من حبها لعميد وبانها لاتغير معنى الجملة كأن فيلحقابها والبصريون استضعفوه وقالوا ينبغى امتناعها فى ان ايضا لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها لقوة مناسبتها لها لاتحاد معناهما فبقى فى غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ كقوله * ام العجوز شهربه اوعلى ان الاصل لكن اننى فقصر كما يقال علماء فى على الماء وايش فى اى شئ ( وتخفف المكسورة ) الهمزة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ( فيلزمها ) اى المكسورة بعد تخفيف اللام لجبر النقصان عملت او اهملت اما فى الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما فى الاعمال فللطرد والجمهور على عدم لزومها فى الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك يلزم اللام مع الاعمال خوف اللبس وذلك فى المبنى والمقصور واللام الابتدأ وعند ابى على واتباعه ليست هذه لام الابتدأ والالوجب التعليق فى ان علمت زيدا لقائم ولما دخلت فيما لايدخل لام الابتدأ نحو ان قتلت لمسلما والجواب ان التعليق انما يوجب لو دخلت على المفعول الاول وههنا ليس كذلك ونحو ان قتلت لمسلما شاذ ( ويجوز الغاؤها ) عن العمل غالبا نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز اعمالها نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم بتخفيف ان وعند الكوفيين يجب الغاؤها والاية حجة لهم ( ويجوز دخولها ) اى ان بعد التخفيف ( على فعل من افعال المبتدأ ) كان وعلمت واخواتها لئلا يخرج بالكلية عن اصلها وح لايلزم اللام ان كان ذلك الفعل دعاء لان الدعا لايدخل ان النافية فلا يلزم لبس ( خلافا ) اى يخالف هذا القول خلافا ( للكوفيين فى التعميم ) اى فى تعميم دخولها على كل فعل او فى الدخول على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وبقوله ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وذلك عند البصرية





شاذ ( وتخفف المفتوحة فيعمل ) ان المفتوحة بعد التخفيف ابقاء لعملها لقوة شبهها بالافعال ( فى ضمير شان مقدر فيدخل ) ان المفتوحة بعد التخفيف ( على الجمل مطلقا ) سواء كان اسمية او فعلية ( وشذ اعمالها فى غيره ) اى فى غير ضمير الشان نحو فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق ( ويلزمها ) اى ان المفتوحة المخففة حال كونه مقرونا ( مع الفعل ) او مع ظرف اى عند دخولها على الفعل المتصرف بخلاف ان ليس للانسان الاماسعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ( السين ) نحو علم ان سيكون منكم مرضى ( اوسوف ) نحو فعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كلما قدرا ( اوقد ) نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ( اوحرف النفى ) نحو افلا يرون الايرجع اليهم ومع الفعلية يجوز التصدر بلا نحو اشهد ان لا اله الا الله وباداة الشرط نحو علمت من ان اضربك اضربه ابكم نحو علمت ان كم غلامى لى ويجوز التحرز عن ذلك نحو قوله * فى فتية كسيوف الهند ان قد علموا * ان هالك كل من يحفى وينتقل ( وكأن للتشبيه ) نحو كأن زيدا الاسد وقد يكون للتشكيك كأنك تمشى ( وتخفف ) كان ( فتلغى ) عن العمل نحو وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان ( على الافصح ولكن للاستدراك ) اى لطلب درك السامع بدفع ماعسى ان يتوهم وهى مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المقدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كأن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة ( يتوسط ) خبر مبتدأ محذوف ( بين كلامين متغايرين ) نفيا واثباتا ( معنى ) سواء كان النفى لفظا نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ اولا نحو زيد حاضر لكن عمرا مسافر ( وتخفف ) لكن ( فتلغى ) عن العمل والاخفش ويونس اجاز اعمالها مخففة ولا اعرف له شاهدا كذا فى الشرح ( ويجوز معها ) اى مع لكن مشددة او مخففة ( الواو ) وهى عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى ( وليت للتمنى ) نحو ليت الشباب يعود يوما ( واجاز الفراء ليت زيدا قائما ) بنصب الجزئين ( ولعل للترجى ) نحو لعل زيدا امير والفرق بين التمنى والترجى ان المتمنى مستحيل ومستبعد والمرجو ممكن جدا ( وشذ الجربها ) اى بلعل نحو لعل ابى المغوار منك قريب وفى بيان المتعلق حينئذ اشكال ( الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن ) قدم الواو لكونها اصلا فى باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بذكر مايشاركها فى الجمع ثم قدم منها الفاء على ما للتراخى والتدرج واخر حتى

لانها للتدرج فحقها التأخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهى او واما وام ثم عقب ما للنفى والاضراب والاستدراك فاعرف ( فالاربعة الاول للجمع ) بين المفردين فى كونهما مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او حالين ونحو ذلك وبين الجملتين فى حصول مضمونهما فان قلت يعلم حصول مضمونهما بلاعطف ايضا فما فائدة العطف قيل الجملة الثانية بلاعطف تحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصودة او غلطا فالواو يفيد النص على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى غلطا ( فالواو للجمع مطلقا لاترتيب فيها والفاء للترتيب ) مع الوصل ( وثم مثلها ) اى مثل الفاء فى الترتيب ( بمهلة ) اى مع مهملة ومنها يفهم الوصل الذى فى الفاء ( وحتى مثلها ) فى الترتيب لكن الترتيب فيها معتبر بحسب الذهن لا الخارج بان يكون تعلق ما تعلق به حتى بما قبلها اقرب واولى عند الذهن من تعلقه بما بعدها وان كان فى الخارج متأخرا نحو مات كل اب لى حتى آدم ( ومعطوفها جزء من متبوعه ) حقيقة نحو اكلت السمكة حتى رأسها او حكما نحو نمت البارحة حتى الصباح فانه قرب من متبوعه ( ليفيد ) هذا العطف ( قوة ) فى المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير ( او ضعفا ) نحو قدم الحجاج حتى المشاة والظرف متعلق بمفهوم الكلام كأنه قال يعطف بها جزء من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تأكيد او تخصيص بعض الاجزاء بالتأكيد دون بعض لايكون الا لتحقق تميزله عن غيره من الاجزاء يوجب احتمالا فى ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار بفعل ذلك ليفيد ماهو من لوازم صحة وهو القوة والضعف فى تحمل تلك النسبة وهذا مما هو ملحوظ فى وضعه اذ حتى وضعت للتدرج اى ليعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا الفرض وهذا وان كان يتأتى فى الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد فى وضعها واذا افاد هذا المعنى ماهو جزء حقيقة افاد ماهو فى حكم الجزء حكما ( واو واما وام لاحد الشيئين ) او الاشياء منهما غير معين والفرق بين او واما انك فى اما تبنى اول كلامك على الشك وفى او تبتدئ عقلى القطع ثم يظهر وفرق آخر وهو ان يجيئ او بمعنى الى والا ويجيئ ايضا للاضراب نحو قوله تعالى مائة الف او يزيدون ومعنى الاضراب فى كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا على ما عند الناس فاضرب عما تغلط عند الناس مائة الف وليس كذلك بل يزيدون





واو فى غير الموجب نحو لاتطع منهما آثما او كفورا على اصلها والعموم مستفاد من وقوع الاستفهام فى سياق النفى ( وام المتصلة ) احتراز عن المقطعة ( لازمة لهمزة الاستفهام ) ولو تقديرا العمرى ماادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان يليها ام المتصلة ومتصل بها دون الهمزة لان الهمزة عريقة فى الاستفهام ( احد المستويين و ) الامر الاخر يلى ( الهمزة ) اى همزة الاستفهام نحو ارجل فى الدار ام امرأة واضرب زيد ام اكرم ( بعد ثبوت احدهما ) اى احد الامرين عند المتكلم ( لطلب ) متعلق بيليها ( التعيين ومن ثم ) اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ( لم يجز ) تركيب ( رأيت زيدا ام عمرا ) حيث لم يل احد المستويين الهمزة لان المستويين زيد وعمرو ولم يلها احدهما بل ولى رأيت وهو ليس احد المستويين وقال سيبويه وهو جائز حسن وازيدا رأيت ام عمرا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارأيت زيدا ام رأيت عمرا ( ومن ثم ) اى لاجل انها لطلب التعيين ( كان جوابها ) اى ام المتصلة ( بالتعيين ) فيقال فى جواب ارجل فى الدار ام امرأة رجل او يقال امرأة بتعيين احد الجنسين او بنفى كليهما لاحتمال الغلط فى اعتقاد المتكلم بتحقق احدهما ( دون نعم او لا ( و ) ام ( المنقطعة كبل والهمزة ) اى للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى ( مثل ) تركيب ( انها ) اى هذا القطيع ( لابل ام شاء ) اى بل اهى شاؤهى الاستفهام المستأنف فلا يلزم عطف الانشا على الاخبار او العطف بالتأويل لانه لما اضرب عن الاول او شك فى الثانى كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كذلك وشك فيها فقال ام شاء اهى غير شاء فيؤول على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى وكلمة ( اما قبل ) ظرف لازمة ( المعطوف عليه ) بها ( لازمة ) استعمالا ( مع اما ) نحو جاءنى اما زيد واما عمرو لوضعها البناء اول الكلام على الشك وقد يقدر نحو تلم بدار قد تقادم عهدها واما باحوال المخيالها اى اما بدار ( جائزة مع ) اى اما او فيجوز ان يجعل كذلك بتصدير اما قبل المعطوف عليه بها وبهذا يجعل دالة على عروض الشك وذهب ابو على الى ان اما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه ( واجيب ) بان اما المتقدمة ليست بعاطفة والواو زائدة لتأكيد العطف لمجيئها غير عاطفة ايضا وجبت لمقارنتها غير العاطفة فى التركيب بخلاف لكن ( ولا ) لنفى الحكم عن مفرد بعد ايجابه لمتبوع فلا يجيئ الا بعد الايجاب ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قليل اذ هو موضوع لعطف المفردات

( وبل ) للاضراب وهو جعل الاول موجبا اوغير موجب كالمسكوت عنه يحتمل ان يكون صحيحا اوغلطا كانه غيرمذكور اصلا ومابعدها فى الموجب موجب بالاتفاق وفى غيرالموجب اختلاف فاجاءنى زيد بل عمر معناه بل جاء عمرو وقيل بل ماجاء عمرو ( ولكن ) للاستدراك مع مغايرة ماقبلها لمابعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى كما مر فى لكن المشددة ( لاحدهما ) اى لاحد الامرين ( معينا ولكن لازمة للنفى ) وهى نقيضة لامن حيث لزمه سبق الايجاب نحو جاءنى زيد لاعمر واستعمالا مثاله ماجاءنى زيدلكن عمرو ففى مجئ زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جيئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب بان عمرا لم يجئ ايضا ( حروف التنبيه الا واماوهما ) فالا واماالتوكيدمضمون الجملة يبتدأبهما الكلام لايقاظ السامع ليتمكن الجملة فى ذهنه ويدخلان على الجملة خبرية اوطلبية امرا اونهيا او استفهاما اوتمنيا اوغير ذلك دون المفرد بخلافها فانها يدخل المفردات ويكثر فى اسماء الاشارة ويفصل بينهما وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحوها بالله ذاوها لعمرى ذا واما بضمير المرفوع المنفصل نحوها انتم هؤلاء واما بغيرهما فقليل فقلت لهم هذا لها هاء وذالبا ( حروف النداء يا اعمها ) اى هى اعمها والجملة معترضة وقال الزمخشرى هى للبعيد وماذكره المصنف اولى لاستعمالها فى البعيدوالقريب على السواء ( واياوهيا للبعيد اى هماللبعيدوالجملة معترضة ( واى والهمزة ) هما ( للقريب ) ووالندبة وقد يستعمل للنداء ( حروف الايجاب ) لواريد بالايجاب ايجاب النفى السابق لم يتناول نعم ونحوها ولو اريد اثبات ماقبلها اى تقريره وتحققه كما هو نفيا اوايجابا لم يتناول بلى والظاهر انه انه سماها ايجابا تغليبا والا فنعم مقررة لماسبق ايجابا ونفيا ( نعم وبلى واجل واى وجير ) بالفتح والكسر ( وان فنعم ) وفيها اربع لغات نعم بفتحتين ونعم بكسر العين ونعم بكسرتين ونعم بفتح النون وقبل العين حاء ( مقررة ) اى محققة ( لماسبقها ) اثباتا اونفيا ولم لتصديق ماسبقها لان التصديق انما يكون للخبر ونعم نعم القسمين للخبر والاستفهام فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم وبلى فى جوابه بمعنى قام زيدفمعنى بلى وفى جواب الست بربكم فى موضع بلى هنا نعم لكان كفرا وهذا قول ابن عباس وقيل انت ربنا ولو قيل يجوز استعمال نعم ايضا بجعلها تصديق للاثبات المستفاد من الانكار النفى ويؤيد هذا القول ما ورد فى حديث الحنفية من قولها نعم بعد قوله عليه الصلاة السلام لوكان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منه





فانه ايجاب للقبول لاتصديق النفى وقد اشتهر هذا فى العرب كذا فى الشرح ( وبلى مختصة بايجاب النفى ) اى بنقض النفى السابق وجعله ايجابا خبرا او استفهاما فلا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفى لتصديق النفى بل بجعلها ايجابا وشذ استعمالها لتصديق الايجاب نحو قوله

* وقد بعدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليبعدا *

اى ليبعدن بالنون الخفيفة ( واى اثبات ) اى حرف مثبتة ( بعد الاستفهام ) وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضاوذكرابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لماذكره الشيخ ابن الحاجب ( ويلزمها القسم ) اى لايستعمل الامع القسم فيقال اى والله واى وربى ولايصرح الفعل القسم بعدها فلايقال اى اقسمت بربى وفى اى هاالله ذا اذاتجرد عن هاء التنبيه وجوه حذف الياء للساكنين وتحريكها والجمع بين الساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصون اخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غيرحده لكونها فى كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة وهذا ايضا من خصايص لفظ الله ( واجل وجيروان تصديق للمخبر ) سواء كان الخبر موجبا او منفياولايقع بعدالاستفهام وسائرمافيه معنى الطلب وقدجاء ان التصديق الدعاء ايضانحوقول ابن الزبيرلمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذاخلاف ماذكره المصنف من كون ان تصديق للمخبر وقوله بك العواذل فى الصبوح يلمننى والومهنه * ويعين شيبا قدعلاك وقدكبرت فقلت انه * يحتمل ان يكون التصديق والهاء هاءالسكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة والهاء ضميروالخبرمحذوف اى انه كذلك ( حروف الزيادة ) اى التى من شانها ان تقع زيادة لانهالاتقع الازيادة وسميت حروف الصلة ايضا وفائدتها فى الكلام التأكيدوتزيين النظم وكلاهما وسميت زائدة لكونها زائدة على اصل المعنى ( ان وان وماولا ومن والباء واللام فان مع ماالنافية ) اى زيادة ان حاصلة مع ماالنافية كثيرالتأكيدالنفى ويجوز فى ماولا عند ارادة اللفظ الحكاية والاعراب وح يضعف بزيادة الف مجعولة همزة للساكن ( وقلت ) ان اى زيادتها بحذف المضاف من الضمير او الضمير عائدالى زيادتها اذالتقدير قل زيادة ان حال كونها مصاحبة ( مع ) ما ( المصدرية ) نحو انتظر مان جلس القاضى ( ولما ) عطف على المصدرية نحو لماان قام زيدوالكثير بعد لمازيادة ان ( وان مع لما ) اى ان المفتوحة الزائدة لاتية مع لما نحو فلما ان

جاء البشير ( وبين لو ) عطف على لما ( والقسم ) نحو والله ان لو قام زيد قمت ( وقلت ) زيادتها ومجئ ان الزيادة ( مع الكاف ) كأن ظبية وقد يزاد مع حرف الانكار نحو انيه وليست فى قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وامرته ان قم زائدة كما توهم بعضهم بل الاولان مخففتان والثالث مفسرة ( و ) يزاد ( ما مع اذا ) او زيادة ما كاينة مع اذا ما تخرج اخرج ( ومتى ) نحو متى ما تذهب اذهب ( والى ) نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ( واين ) نحو اينما تجلس اجلس ومع ايان قليل ( وان ) نحو اما انطلقت انطلقت ( شرطا ) اى حال كونها ذوات شرط او ادوات شرط او وقت افادة الشرط وهو قيد بجميع ماذكر لانها كلها يستعمل شرطا وغير شرط ( و ) مع ( بعض حروف الجر ) نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا ( وقلت ) زيادة كائنة ( مع المضاف ) نحو لاسيما زيد اى لاسى زيد ومن غير ما جرم ومثل ما انكم تنطقون ( ولا ) كائنة ( مع الواو ) العاطفة ( بعد النفى ) نحو ماجاءنى زيد ولا عمرو ولو معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وكذا النهى نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا ( وبعد ) عطف على قوله مع الواو ولا على قوله بعد النفى لفساد المعنى ( ان المصدرية ) نحو قوله تعالى مامنعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد ( وقلت ) اى قل مجئ لا الزائدة او زيادة لا ( قبل القسم ) نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغنى عن القسم فيبرز لذلك فى صورة نفى القسم ( وشذت ) زيادتها او مجئ الزيادة كاينة ( مع المضاف ) نحو فى بئر لا حور سرى وما شعرى اى فى بير الهلاك ذهب الليل وما علم ( ومن والباء واللام ) الزائدة ( تقدم ذكرها ) اى زيادتها فى باب حروف الجر ( حرفا التفسير اى ) وهو تفسير لكل مبهم مفرد كجاء زيد اى عبدالله او جملة كقوله وترميننى بالطرف اى انت مذهب * وتقليننى لكن اياك لا اقلى ( وان فان مختصة بما ) اى بفعل ( فى معنى القول ) ظرفية اعتبارية او على القلب ولا يقع بعد صريح القول ولا بعد ماليس بمعناه بل ما كان بمعناه كالامر والنداء والكتابة ونحوها بشرط ان يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها بخبرية او عمل فقوله واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست فيه مفسرة لكون ما بعدها خبرا لما قبلها ونحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله للاثر لا للقول والفعل قبل اما حذف منه مفعول عام وهى يفسره او هى منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير لمعنى قوله ناديناه ان ياابراهيم اى وناديناه بشئ او بلفظ هو قولنا





ياابراهيم او يقال معنى ناديناه فعلنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى له ففسره مستأنفا فقال ان ياابراهيم وقد يذكر مفعول العام نحو كتبت اليه ما يفعه ان قم وامرته بما يفتح به ان ان بالله ونحو قوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فى التابوت ( حروف المصدر ) اى حروف يجعل الجملة مصدرا فالاضافة بادنى ملابسة ( ماوان وان ) وقد جاء كى ولو مصدريتين فى بعض الاستعمالات ( فالاولان ) اى ماوان ( للفعلية ) وهذا عند سيبويه وجوز غيره بعدما المصدرية الاسمية ايضا كقوله * اعلاقة ام الوليد بعدما * افنان رأسك كالثغام المجلس * واما ان فعلها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا واجاز سيبويه كونه امرا ونهيا ( وان للاسمية ) اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا اضعفت او كفت بما فيجوز فيها الالغا ويعمل فى جزئيها ويجعلها مصدرا وقد عرفت كيفية ذلك ( حروف التحضيض ) اى حروف يدل على التحريض يدخل على الفعل الاتى واذا دخلت على الماضى افادت التنديم والتوبيخ مافات ( وهلا والا ولولا ولوما ولها صدر الكلام ) لدلالتها على احد انواع الكلام فيصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ( ويلزمها الفعل لفظا ) نحو هلا يضرب زيدا ( او تقديرا ) نحو هذا زيد يضربه وقد جاء الاسمية بعدها فى الضرورة نحو قوله * يقولون ليلى ارسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها ( حرف التوقع قد ) اى يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع ركوب الامير وينتظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعد قد نحو قوله * افد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل بركابنا وكأن قد اى كان قد زالت فحذف الماضى لدلالة الكلام عليه وهو لما يزل ( و ) هى ( فى المضارع للتقليل ) اى لتقليل الفعل ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير فى موضع المدح نحو قد يعلم الله الذين وقوله * قد اترك القرن مصفرا انامله ( حرفا الاستفهام ) سقطت نون التثنية بالاضافة والاستفهام طلب الفهم ( الهمزة وهل لهما صدر الكلام ) ولا يتقدم عليهما ما فى حيزهما لانهما يدلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام فيصدران للدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع ويدخلان على الاسمية والفعلية ( يقول ) فى الاسمية ( ازيد قائم و ) فى الفعلية ( اقام زيد وكذلك هل ) زيد قائم وهل قام زيد ( والهمزة اعم تصرفا ) من هل وتصرفا تمييز وانما كان اعم لانها تدخل الاسم عند وجود الفعل فى الكلام دون هل لكونها فى الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل فاذا وجدت تذكرت العهد السابق

وحنت اليه ولم يتسل بغيره بخلاف ما اذا لم يجده فانها تصير وتذهل عنه
فلا يجوز هل زيد خرج وهل زيد ضربت بخلاف هل زيد قائم ومن حيث
انها يستعمل فى الانكار ايضا دون هل وانها تستعمل مع ام مطردا وهل لا تستعمل
الا شاذا اومن حيث انها يدخل على الحروف العاطفة وتدخلها هى بخلاف
هل وذلك لان الهمزة اصل فى الاستفهام واحصر هل فهى بكثرة الاستعمال
اليق (تقول) جملة مستأنفة (ازيدا ضربت) ولا يقول هل زيدا ضربت
حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل فى التركيب بخلاف هل زيد قائم
(وانضرب زيدا و) الحال انه (هو اخوك) بمعنى انكار ضرب زيد فى حال
الاخوة ولا تقول هل تضرب زيدا وهو اخوك لان هل لا تستعمل للانكار
(وازيد عندك ام عمرو) ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا يقابل الا الهمزة
(واثم اذا ما وقع) امنتم به الان بدخول الهمزة على ثم العاطفة ولا تقول هل ثم
اى اذا حان وقت العذاب وقع اثم اذا ما وقع امنتم به وح لا ينفع الايمان واعلم
انه اذا دخلت الهمزة على العواطف فصاحب الكشاف حمل على حذف
المعطوف عليه فقدر فى نحو او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا
او كلما عاهدوا عهدا الاية وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف
والا لما جاز وقوعها فى اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ
منه الا مبنيا على كلام مقدم فجعل قوله او كلما عاهدوا عطفا على انزلنا (وافمن
كان) على بينة من ربه اى افمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتدأ
محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوفة على بينة من ربه كمن يريد الحيوة
الدنيا (واو من كان) ميتا فاحييناه فمن مبدأ خبره قوله كمن مثله فى الظلمات والجملة
معطوفة على مقدر اى امن امن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله فى الظلمات
(دون هل) اى باستعمال الهمزة دون هل (حروف الشرط ان ولو واما لها
صدر الكلام) لانها نوع من انواع الكلام (فان للاستقبال وان دخل
فى الماضى) نحو ان خرجت خرجت (ولو عكسه) اى ولو للمضى وان
دخل فى المستقبل نحو ولو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم (ويلزمان) اى ان
ولو (الفعل لفظا) نحو ان تكرمنى ولو طلعت الشمس (او تقديرا) نحو وان
احد من المشركين استجارك ولو ذات سوار لطمتنى (ومن ثم) اى ولاجل انهما
يلزمان الفعل (قيل لو انك بالفتح لانه فاعل) باعتبار لزوم الفعل المحذوف
بعد لو لا اى لو ثبت انك وقوله لانه دليل على ترتبه على ذلك الدليل فلزم





متعلقان من جنس واحد (وانطلقت بالفعل) عطف على قوله لو انك انطلقت
بصيغة الفعل (موضع) اى فى ضمن موضع (منطلق) الا للضرورة (ليكون)
لفظا لفعل (كالعوض) عن ثبت المحذوف فايراد الفعل فى الخبر لهذا الغرض
مرتب على لزوم الفعل بعد لو لا وقوله * اكرم بها خلة لو انها حذفت *
موعودها ولو ان النصح مقبول * بصيغة الاسم محمول على تقدير ولو ان
النصح امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة الخبر او وارد على قول البعض
وفيه انه ح يكون من باب ضعف التأليف بمخالفة الجمهور وفيه ان الكلام
الوارد قبل وضع قاعدة النحو من العرب الوثوق بعربيتهم لا يكون ضعيفا
ولا ممتنعا وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ (وان كان) الخبر (جامد
اجاز) وقوع الاسم (لتعذره) اى الفعل نحو ان زيد الرجل قوله تعالى ولو
ان ما فى الارض من شجرة اقلام (واذا تقدم القسم) احتراز عن صورة
التوسط (اول الكلام) ظرف تقدم بتضمين الدخول اى اذا تقدم القسم
على الشرط داخلا اول الكلام والا فلا يصح ترك فى لعدم كونه زمانا ولا
مكانا مبهما (على الشرط لزم الماضى) اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضيا او لزم ذلك الشرط الماضى لانه لما انقطع عن عمله فى الجواب
فالتزم الماضى فى الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيوافق فى عدم عمل الحرف
(لفظا او معنى) بدخول لم على المضارع (وكان الجواب للقسم لفظا) وللشرط
معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال (مثل والله ان اتيتنى) مثال الماضى
لفظا (وان لم تأتنى) مثال الماضى المعنوى (لا كرمنك وان توسط) القسم
(بتقديم الشرط او غيره) اى غير الشرط (جاز ان يعتبر) القسم او الشرط
(وان يلغى) القسم او الشرط (نحو قولك انا والله ان تأتنى آتك) بالجزم
باعتبار الشرط (وان اتيتنى والله لآتينك) باعتبار القسم والغاء الشرط
(وتقدير القسم كاللفظ) اى القسم المقدر كالقسم الملفوظ او تقدير القسم كتلفظ
القسم فى اعتباره والغائه كما مر (مثل) والله (لئن اخرجوا) لا يخرجون
(و) والله (ان اطعتموهم) انكم لمشركون (واما للتفصيل) اى لتفصيل ما
اجمله المتكلم نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته واما
خالد فقد اعرضت عنه وقد جاء للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما
الواقعة فى اوائل الكتب (والتزم حذف فعلها) اى اما لتضمنها معنى الابتدا
(وعوض) عن الفعل المحذوف (بينها) بين اما (وبين فائها) اى فاء اما (جزء

مما فى حيزها ) اى حيز جوابها او حيز فائها وهو امامبتداء نحو امازيد فمنطلق واما معمول لماوقع بعد الفاء نحو امايوم الجمعة فزيد منطلق ( مطلقا ) اى زمانا مطلقا سواء كان مابعد اما مما يمتنع تقدم مافى حيزه عليه اولا وهذا مذهب المبرد واختاره المص (وقيل هو) اى مابعد اما ( معمول ) الشرط (المحذوف) فيكون داخلا فى الشرط ( مطلقا ) اى زمانا مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا ( مثل امايوم الجمعة فزيد منطلق ) بتقديرا ما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه اوجاز نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكنه لم يجز ولجاز نصب زيد فى امازيد فمنطلق بتقدمهما تذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز ( وقيل ) وهذا قول المازنى ( ان كان ) مابعد اما ( جائز التقديم ) نحو امايوم الجمعة فانا خارج ( فمن الاول ) اى فهو من القسم الاول اى هو جزء الجزاء ( والا ) اى وان لم يكن جائز التقديم ( فمن الثانى ) اى معمول الشرط المحذوف لضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم نحو امازيد فانى ضارب لان ان يقطع مابعدها عن العمل فيماقبلها وجوز ابو العباس المبرد وجعل لاماخاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه ( حرف الردع كلا ) الردع والزجر وهو اماالردع المخبر نحو قولك كلا لمن قال فلان يتفضل او الطالب نحو قوله تعالى كلا بعد قوله رب ارجعون لعلى اعمل صالحا ومعنى كلا ليس كذلك ( وقدجاء بمعنى حقا ) نحو كلا ان الانسان ليطغى ولا يبعد ح كونه اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه تحقيق الجملتين كان ونحو ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا يحتمل الوجهين كونها للردع ومعنى حقا ( تاء التأنيث الساكنة ) احتراز عن المتحركة فانها تلحق لتأنيث الاسم لا لتأنيث المسند اليه ( تلحق الماضى ) نحو ضربت واكرمت هند ( لتأنيث المسند اليه ) للاتصال ( واما الحاق علامة التثنية ) فى الفعل عند الفاعل الظاهر بخلاف ضمير التثنية والجمع على نحو الحاق علامة التأنيث نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك للدلالة على المسند اليه مثنى ومجموع مذكرا ومؤنث كدلالة تاء التأنيث الساكنة ( فضعيف ) اى فهو ضعيف للزوم صورة تعدد الفاعل وجاز ذلك فى اسم الفعل نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلاضعف وهذه العلامة ليست بضمير بل حروف يراد للدلالة فى اوله الامر على ان المسند اليه مثنى او مجموع او مذكرا ومؤنثا كتاء التأنيث يدل على ان المسند اليه مؤنث ويدل عليه انه لو كان ضمير الامتنع الواو فى غير العقلاء نحو





اكلونى البراغيث والنون فى المذكر العقلاء نحو يعصون اقاربه ( التنوين نون ساكنة ) وضما فلايرد تحريكها لاجتماع الساكنين (تتبع حركة الاخر) فى الوجود لافى السقوط ونحو اب واخ ودم تنوينه تابع حركة الوسط لكنه بعد ماصار اخر الحذف الاخر نسيا منسيا ( لالتأكيد الفعل ) احتراز عن النون الخفيفة (وهو) اى التنوين ( للتمكن ) نحو زيد ( والتنكير ) نحو صه واف (والعوض) عن المضاف اليه نحو اذ وحينئذ اى اذا كان كذا وحين اذ كان كذا ( والمقابلة ) نحو مسلمات ومايرد توهم تنوين التمكن بنونه حين سميتك بها امرأة حيث يمنع للعلمية والتأنيث ( والترنم ) وهى التنوين اللاحقة قافية الشعر ومطلقة اومقيدة نحو اقل اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن وقاتم الاعماق خاوى المخترقن (ويحذف) التنوين (من العلم) حال كونه (موصوفا بابن) حال كونه ( مضافا الى علم ) تخفيفا لطول اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال ويحذف ح الف ابن خط التخفيف فى الكتابة والدلالة على الامتزاج وحذفها فى غير ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ من الشواذ وقوله لاذاكر الله الاقليلا على الضرورة واما قوله جارية من قيس ابن ثعلبة فعلى الضرورة ( نون التأكيد خفيفة ساكنة ) قدم الخفيفة وان كانت فرعا لخفتها ( وثقيلة مفتوحة ) لخفة الفتحة ( مع غير الالف ) مكسورة معها لتشبهه بنون الاعراب والتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الالف سواء كان الالف الضمير او الالف الزائدة فى جمع المؤنث نحو اضربان واضربنان (يختص) نون التوكيد اوكل واحد منهما والجملة مستأنفة (بالفعل المستقبل) الكاين ( فى الامر ) نحو اضربن ( والنهى ) نحو لاتضربن ( والاستفهام ) نحو هل تضربن ( والتمنى ) نحو ليتك تضربن ( والعرض ) نحو الاتنزلن بها فتصيب خيرا ( والقسم ) نحو والله لافعلن وانما يختص النون بالمستقبل الموصوف لانها وضعت لتأكيد الطلب والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذى يكون امرا ونفيا ونحوهما مما ذكر ويشبه جوابات القسم بالمطلوب لدلالة القسم على اعتنائه بشانه وزيادة اهتمامه كالمطلوب ( وقلت ) نون التأكيد ( فى النفى ) نحو انت لاتفعلن تشبيها بالنهى ويلحق بالنفى فلما يقولن وربما تقولن لان القلة تلحق بالعدم وحمل عليه للمضادة كثيرا مايقولن (ولزمت) نون التوكيد ( فى مثبت ) جواب القسم نحو والله لافعلن خلافا للكوفيين والاضافة من باب جرد قطيفة وانما لزم لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير يؤكد بما يخصه ويتصل به وهو النون بعد

صلاحدله (وكثرت) نون التوكيد (فى مثل امّاتفعلن) واماترين من البشر اى فى الشرط المؤكد صرفه بما فانه لما اكدالحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا يقصد المقصود من غيره (وماقبلها) اى النون التأكيد (مع ضمير المذكرين) وهو الواو ومع حاله من قوله (مضموم) للدلالة على الواو المحذوف للساكن (ومع المخاطبة) اى مع ضمير انثى المخاطبة اى الانثى التى خوطبت (مكسور) للدلالة على الياء المحذوفة للساكنين (وفيما عداه) اى فيما عدا المذكور (مفتوح) للخفة حقيقة نحو اضربن او حكما اضربان اذ الالف فى حكم الفتحة او فى حكم العدم لانها غير جائز حصين لسكونها وضعفها وضما وماقبلها مفتوح او المراد اذا لم قبلها الف بدلالة قوله (وتقول) انت (فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان) بزيادة الالف للفصل لئلا يجتمع النونات واغتفر والتقاء الساكنين بجعله التقاءهما على حدة باعتبار الاتحاد الحكمى لخوف اللبس بالواحد فى التثنية ولزوم اجتماع النونات فى جمع المؤنث بحذف الالف (ولاتدخلهما) اى التثنية والجمع المؤنث النون (الخفيفة) لانه لوابقى فيهما الالف لزم التقاء الساكنين لا على حده لعدم التشديد ولو حذفت لزم اللبس واجتماع النونين (خلافا) اى يخالف هذا القول خلافا (ليونس) فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا كما فى الوقف وليس بمرضى عند الاكثر (وهما) اى نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة فى غيرهما اى غير التثنية والجمع المؤنث حال كونهما (مع الضمير البارز) نحو اضربوا (كما) للفظ (المنفصل) فى حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل اى يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من الساكنة الصدر حذف او تحريك نحو اضربن واضربن والمقصود ههنا بيان حكم المعتلات عند اتصالها (فان لم يكن) ضمير بارز (فكالمفصل) اى فهما كالساكن المتصل (ومن ثم) اى ولاجل انه مع غير ضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل (قيل هل ترين) لانها لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون الاخر لازما فيعود ماحذف للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية فى الاتصال فلم تعل اللام معها نحو هل ترين وهل ترمين كما لم تعل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان او ترميان (وترون) وضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف لالتقا الساكنين على نحو تحريكها كذلك فى الكلمة المنفصلة الساكنة





الصدر كما يقال اخشوا القوم (وترين) بكسر الياء للساكنين كما فى اخشى الله وهذه امثلة المضارع واما امثلة الامر فقوله (واغزون) باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الاخر فيما هو كالكلمة المتصلة كما فى اغزو واو ارميا (واغزن) بحذف الواو كما فى اغزوا الجيش ولولا كان النون كالمنفصل لكان هذا من التقاء الساكنين على حده لكون الاول مدة والثانى مدغما فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال (واغزن والمخففة بحذف الساكن) اى لملاقات الساكن بعدها نحو ولاتهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قدرفعه اى لاتهين تشبيها بحرف المدفى امتداد الصوت وحطا لها من التنوين اللاحقة بالاسم واللام فى الساكن الوقت اى النون المخففة تحذف وقت ملاقاة الساكن بدليل عطف الظرف عليه وهو قوله (وفى الوقف فيرد) اى اذا حذف فى الوقف واذا لم يكن مفتوحا ماقبلها فيرد (ماحذف) لزوال التقاء الساكنين نحو اضربوا فى اضربن واضربى فى اضربن لانها لما شبهت بحروف المدحتى حذفت للساكنين ولم تحرك حذفت فى الوقف ايضا مثلها (والمفتوح ماقبلها تقلب الفا) للوقف نحو اضربن يقال فى الوقف عليه اضربا قياسا على التنوين فى نحو زيدا اوقوله الفا تمييز اومفعول ثان بتضمين الجعل ذكر التنوين ونونى التأكيد المختص بالاخر فى اخر الكتاب ثم اخر النون المختص باخر الفعل عن التنوين اذ الفعل يستحق التأخير عن الاسم ثم ختم بحث النون بانقلابها الفا فى الوقف وهذا كما ترى من باب حسن المختتم * بيط بيدى اتمام جمع هذه الفوايد * ونظم هذه الفرايد * الكاشفة الستور عن وجه المشكلات * والمبعدة القيود عن رقاب المعضلات * المحتوية على حقايق لُباب اراء المتقدمين المنطوية على دقايق نتايج افكار المتأخرين الموضحة لغوامض الكتاب ومعضلهٖ والمقربة على فوايد مجملهٖ ومفصّلهٖ حين توزع البال وتشتت الاحوال وفرط الملال لكن جلت حكمته وقد وفّقنى للاتمام وحقّقنى الفوز بهذا المرام

م م
م